



797.



١٦٠

ح. ص

حاشية الصبان على شرح الملوي على التسليم، تأليف الصبان،
محمد بن علي - ١٢٠٦ هـ. بخط محمد الأمين بن
ملا أحمد بن محمد الأمين بن ملا خليل الطائفي
سنة ١٢٢١ هـ.

١٣٤ ق ٢٧ س ٢٢ × ٥٥ سم

٦٩٦٠

نسخة جيدة، خطها تعليق حديث، طبع مرات
آخرها سنة ١٣٥٠ هـ.

الأعلام ١٨٩: ٧ الظاهرية (الفلسفة والمنطق)

١٤٠٩

١٣٠ :

٣

أ. المؤلف بن. - التاريخ
تاريخ الشيخ

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
 الرقم: ٦٩٦٠ - تاريخ: ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م
 العنوان: حاشية المصباح في شرح
 المؤلف: المصنف محمد بن علي
 تاريخ النسخ: ١٢٤١ هـ
 اسم الناشر: ---
 عدد الأوراق: ١٣٤
 ملاحظات: ---

حتى اقرأه اياه وبصفتها مما ظهر له فامر شيخنا المذكور بتجريد
 وزاد عليها من الشرح الكبير وغيره وكون اصلها ذلك كان فيها
 تساهل كثير يستبده عليه غالبه الثانية حاشية شيخنا الفينا
 الملقب الشيخ احمد ابن يونس الخليلي وفقه الله واياه والمسلمين
 وهذه كنت ابيت على نفسي لمقتضى ان لا انظر فيها مودة اقراي الشرح
 وتايفي الحاشية فلما اتممت اقراها وتسويد هاسبرت حاشيته فا
 لتقطت منها محاسن قدر ورقة فانتني ووجدت فاته من محاسن
 حاشيتي ما لا يحصى ووافق خاطره خاطري في اشياء وتساهل في موضع
 كثير وجد استغبر الى بعضها ولو عجزت ذكر ما يخالفه كما يعلم جميع
 ذلك بالوقوف على حاشيتي وحاشيته وما توفيقى الا بالله عليه
 توكلت واليه اکتب
 بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله
 لظلمة في فن ان ينبرك بذكر طرفي مما يتعلق بالجملة والحمد لله من
 جهة ذلك الفن فاقول اما الجملة فعلى كون جملتها خبرية تكون
 القضية شخمية ان قدر نحو ابتداء او ان لمبتدأ او ابتداء بالاضافة
 اليه هدية وكلمة ان قدر نحو مبتدأ كل موطن او الموصوفين مبتدأ او ابتداء
 باللام والاضافة اللتين للاستفراق اقول وجزئية ان قدر نحو مبتدأ
 بعض الموصوفين او بعض مبتدأ او مبتدأ الموصوفين باللام والاضافة
 اللتين للجنس في ضمن بعض غير معين وهذه الامة هي المسماة عند
 في اصطلاح البيانين لامة العهد النحوي ومهمة ان قدر نحو مبتدأ الموصوفين او ابتداء
 باللام والاضافة اللتين للجنس في ضمن الفرد غير مقيد بالصفة او الطلية
 وبعض هذه الوجة اظهر من بعض كما لا يخفى على البصير وجوز بعضهم
 ان تكون كلمة القضية هنا باعتبار اضافة اسم الى الجملة استقرافية
 وشخصيتها باعتبارها عهدية واورد عليه ان مدار الطلية وغيرها
 على الموضوع لا على المجرور واجيب بان المجرور موضوع في المبنى فالمعنى
 اسم الله ابتداءه وهذا قال النحاة المجرور مخبر عن المبنى ونظر المصنف

ضل

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله

المنطقي الى المعنى لا اللفظ اقول وعلى قبيلى اعتبار اضافة اسم في كسبة
القضية وشخصيتها فتعبر في جزئيتها واحمالها ثم اقول لا يصح ان تكون
القضية طبيعية بان يراد الجنس من حيث هو لا باعتبار الموضوع لفظا
ان لا يصح ان يراد من الموضع مثلا الجنس من حيث هو لانه لا يقع منه
ابتداء او مصاحبة او استعانة ولا باعتبار اضافة اسم ان لا يصح ان يراد
جنس الاسم من حيث هو لانه لا ينطق به حتى يقع ابتداء او مصاحبة
او استعانة واعلم ان لكل نسبة قضية كيفية في نفس الامر تسمى
مادة وعنصر ويسمى اللفظ الدال عليها في القضية للمفوضة وحكم
الفعل بتكليف النسبة بها في القضية المفقولة جهة والكيفيات اربع
الضرورية وهي وجوب النسبة عقلا والامكان والعدم وهو استمرارها
عقلا والامكان المنقسم اقسامين عاما وهو سلب الضرورة عن الطرف
المخالف للحكم وخاصا وهو سلب الضرورة عن الطرف المخالف والطرف
الموافق والاطلاق وهو تحقق النسبة بالفعل وقد قسم القضية باعتبارها
خمس عشرة قسما هي الموجهات الضرورية السبع الضرورية والشرطية
العامية والشرطية الخاصة والوقفية المطلقة والوقفية الدائمة المطلقة
والمنشئة المطلقة والمنشئة الدائمة والدوام الثلاث الدائمة
المطلقة والوقفية العامة والوقفية الخاصة والامكانات الممكنة العامة
والممكنة الخاصة والمطلقات الثلاث المطلقة العامة والوجودية الدائمة
واعمة والوجودية اللازمة كما سيأتي بسطه ان اعرفت ذلك فكيفيه
القضية هنا اما الامكان عاما او خاصا واما الاطلاق لا غيرهما فيصح
ان تكون من احد الممكنين او المطلقات الثلاث بان يقال بسم الله الرحمن
 الرحيم بالامكان العام او بالامكان الخاص او بالاطلاق العام او بالاطلاق
 الخاص الدائم او بالاطلاق لضرورة وتجوز بعضهم جعلها من غير
 ذلك غير مستقيم اما على كون جملة البسملة انتائية فليست قضية
 بالطبيعة لان القضية هي الخبر ومن اراد تحقيق خبريتها وانتايتها

فليرجع

فليرجع الى رسالتنا الكبرى على البسملة واما الجملة الحمدية فعلى كونها
 خبرية تكون القضية شخصية ان جعلت اللفظ وكسبة ان جعلت
 للاستغراق وجزئية ان جعلت للجنس في ضمن بعض غير معين ومهمة
 ان جعلت للجنس في ضمن الفرد غير مقيد بالبسمية او الطولية اقول لا مانع
 له مانع من جعل القضية هنا طبيعية بان يراد جنس الحمد من حيث
 هو ويصح توجيه القضية هنا بالاطلاق العام وبالامكان بسمية
 الا ان خصي الحمد بالحمد القديم فبالامكان العام وبالاطلاق العام
 وبالضرورة وبالعدم واما على كونها انتائية اي لانتايتها فيكون
 مضمر نهايتها في كل ما سياتي ايضا فليست قضية بالطبيعة طامرا
 اقول بقي هنا تحت نفس وهو ان في الحمد ان جعلت لللفظ وبه
 المفهوم الحمد القديم فقط بسمية حمدة تعالي لنفسه وحمدة لا صفيا
 امتنع كون اللازمة للملك ان ثلث الملوك حدوث وان جعلت لللفظ
 والمفهوم صامرا مع حمدة لا صفيا له او الجنس الحمد القديم وخصي الحمد
 الحادث او لاستغراق افرادها فان اريد كل على حدته صح كونها للملك
 بالنسبة للحادث ولغيره بالنسبة للقديم وان اريد المجمع من حيث
 هو يجمع صح كونها للملك لان مجموع القديم والحادث حادث فاعرف
 ذلك **قوله** العالم بالظلمات والجزئيات من من المعلوم ان تعليق الحكم
 بالاشتق يوجب بعلية المشتق منه ففتن العبارة عملية العلم بثبوت الحمد
 لسه ولا يخفى ما فيه اما اولا فان من الحمد الحمد القديم بناء على ان
 المراد بالحمد ما يشمله كما هو المتبادر وليس ثبوته له معللا بالعالم
 واما ثانيا فان ثبوت حمد الحوادث له تعالى ليس لخصوص العلم بل لكونه
 الاله الحق المنعم بجميع النعم المستصفا لصفات الجملة العلم وغيره ويجيب
 عنهما بان المطلك هنا ليس نفس الحكم الذي هو الثبوت المذكور بل انتا
 به فان قلت الحمد عليه لا يكون الا اختياريا قلت المراد بالاختيار
 ما يشمله الاختيار حكما وهو ماله دخل ما في صدور فعل اختياري

العالم بالظلمات والجزئيات

ولو بالشرطية اي كالحياة فدخل فيه ذات الله وجميع صفاته والطلاقة
 جميع كلي نسبة الى الطل من نسبة الجز الى كلة فان الطل كماهية الانسان
 جز من حقيقة فردة كزيد اذ حقيقته الماهية الانسانية مع الشخص
 الشخص والجزئيات جميع جزئي نسبة الى الجز من نسبة الطل الى جزئيه
 ومن الجزئيات ذات الله وان كان لا يطلق عليها اسم الجزئي تادبا
 اذ المراد بالتصور في تعريف الجزئي التصور ولو بوجه وفي قوله والجزئيات
 ردد على الفلاسفة الذين ينكرون علم الله بالجزئيات كما ينكرون خسر
 الاجساد ويقولون بقدم العالم وقد كفروا بهذه الثلاثة لكن اول
 بعض المحققين كداهم في المسائل الثلاثة بما يخرجهم عن الكفر وجلب
 في ذلك بطول **قوله** القادي القبول بجزء العقل على الاضافة ونصبها
 على المصوحية والهداية الدلالة وتعدى الى المفعول الثاني بالي
 والدلالة لا يلزم من كونها بمعنى الدلالة ان تتعدى تعديتها فلا
 يقال ان الدلالة تتعدى بعل في ثم تارة يراد منها مطلق الدلالة
 كما في قوله تعالى واما تومر فهو هديناهم وقوله تعالى يراد الموصلة تارة
 كما في قوله تعالى انك لا تتهدى من احببت ولا نيب ان يراد بالعقول
 النفوس لانها المديرة حقيقة والعقول الات او بقدر مضاف الى ذوي
 العقول والافواه اجسية او عهدية والمفهوم عقول العلماء لا استغرافية
 ليل ينافية قوله الى حل الى اذ لم يهد كل عقل الى ذلك **قوله** الى حل
 صواب للمفعول المحل مصدر حل محل بالنم معنى الفك اما محل ضد محرم
 ضالكس واما محل بمعنى يترد فبالضم والكسر وبهما قرى قوله تعالى ومن
 يحلك عليه غضبي فقد هوى في الطل استعاره تفرجية اصلية
 اذ انشبه التسهيل بالفك او ممكنة اذ انشبه صواب المفعول بالحال
 المفعول تشبيها مضمرا في النفس وجعل المحل تخيلا وضافة صواب
 الى المفعول على معنى من التبصيرية او على معنى التلامس نسبة اي
 الصواب الصواب المنسوبة للمفعول من نسبة الجز الى الطل او على معنى في

القادي القبول الى حل صواب
 المفعول

بجعل

بجعل المفعول ظل فاجاز من ظرفية الجز في الطل والمراد بالمفعول ما قاله
 المفعول وهو المديرة بالعقل من غير مدخلية العقل وربما سمي به
 خصوص المنطق وادانه هنا تورث ركابة مع قوله بطرق الخ كما
 يظهر بان في تامل **قوله** بطرق اكتاب التصورات والتصديقات
 الدلالة متعلقة بحل والطرف جميع طريق يذكرون ويثبت وجميع التصورات
 والتصديقات مع انهما مصدران لاختلفا في النوع ان التصور يكون
 تصور موضوع ويكون تصور محمول ويكون تصور نسبة بدون ان عاك
 لها على ماسياتي والتصديق يكون تصديقا بنسبة قضية حملية
 ويكون تصديقا بنسبة قضية شرطية الى غير ذلك وجميع الطرق
 مع ان اكتاب التصورات بطرق واحد وهو القياس فهما طرقتا اما
 لانه كثير اما يراد بالجميع ما فوق الواحد لا سيما في هذا الفن واما لانه
 اعتبر تعدد انواع كل من الطرفين وافراده واما لانه اراد بالطريق
 هذين الطريقين ومباديهما فبادي القول الشارح الخلية المحسنة
 ومبادي القياس القضايا ثم استعمال الطرق فيما ذكره مجاز بالاستعارة
 لانها حقيقة في المحسوسات **قوله** قوله والصلوة والسلام ان جعلت
 هذه الجملة خبرية لفظا انشائية وجعلت جملة الحمد كذلك فلا
 كلام في صحة العطف وكذلك ان جعلت خبريتين لفظا ومعنى لحصول
 المقصود منهما على هذا التقدير ايضا اما جملة الحمد فلو ان الاخبار
 جفمونها من جملة افراد الحمد ان هو وصف بحمد واما جملة الصلاة والسلام
 فلما قاله بعضهم من ان المقصود بها التثنية لا حقيقة الدعاء
 وهو حاصل بالاجزاء جفمونها اما ان جعلت متخالفتين ففي صحة العطف
 الخلف في الجاري في عطف الانشائي على الخبر وعكسه والمنع راي البانين
 وابن مالك وابن عصفور ناقلوه عن الاكثرين والجواز راي الصغار
 وجماعة اخرين فالاولى جعل الواو استئنافية لانها تدخل على
 الاسم كما في قوله تعالى واجل صبي عنده كما تدخل على المضارع

بطرق اكتاب التصورات
 والتصديقات والصلوة
 والسلام



في نحو اثنين كمن ونفر في الارحام وان قمها بفهم على الثاني والعدد
الى الصلاة طاقى النصيلة من الابهام والى الصلاة طاكدة الصلاة والاسب
ان اذ فيها المصعد والمصعد الصلاة والسلام الاكملان **وله** على
سيدنا محمد اي كائنات على سيدنا محمد فالخير بجميع المقاطعين ويحتمل
انه الاول وخبر الثاني محذوف دلالة خبر الاول عليه فتكون جملة
الثاني وخبره المحذوف معتبر بين الاول وخبره او الثاني وخبر الاول
محذوف دلالة خبر الثاني عليه فتكون الواو بينهما عاطفة جملة على
جملة واو هي هذين الاحتمالين اولهما ان المحذوف اليق بالواو اهرو ولا يخفى ك
تقرير الاستعارة التسمية في على والسيد فيل فياوه الاولى الساكنة
زايدة والثانية محمودة المتحركة اصلية منقلبة عن اجتماعها مع واو
الواو بسوق احدىهما بالسكون من ساديسود ان افاق شرفا ومحمد بدل
او عطف بيان وقولهم لم يبد منه في بنية المخرج اعلى كما قاله جماعة
او من حيث العمل لا المعنى كما قاله اخرون او معناه كما قاله الدهماني
ان البدل مستقل بنفسه لا يتم متبوعه كالنعت والبيان **وله** الجامع
لأجناس الكمالات والفضائل نعمت محمد لا السيد تليلا يلزم تقديم البدل
او عطف البيان على النعت مع انه يقدم على جميع التوابع عند اجتماعها
على الصحيح الجنس والنوع والصفة والحوالضرب والقسم بمعنى واحد لفظة
ولما انفارت الثلاثة الاول عن فافطان الاول اعم من الثاني والثاني
اعم من الثالث ذكرها اثر على هذا الترتيب فقد جلا اعم فالاعم كما
تقول زيد حيوان انسان زنجي والكمالات جميع كمالات وهي الجزئية اعم من ان تكون
قاصرة وهي التي تحقق وان لم يتعد اثرها للغير كالعلم او متعدية وهي
التي لا تحقق الا بتعدى اثرها للغير كالكرم وتسمى الاولى فضيلة وجميعها
فضائل والثانية فاضلة وجميعها فواضل فقط ففضائل على الكمالات
من عطف الخاصر على العام للجمع او كثرة الفضائل عن الفواضل وظاهر
ان تسمية الاولى فضيلة والثانية فاضلة مجرد اصطلاح والا فكل من الاسمين

على سيدنا محمد الجامع لاجناس
الكمالات والفضائل

وله لا يخفى
الاستعارة المعنوية في الاستعارة التسمية
بجامع العلم في كل شيء التسمية الحقيقية
الاستعارة المعنوية في كل شيء التسمية الحقيقية
الموضوع للجزء وهو على



من الفضل وهو الزيادة فكل صفة زائدة على محلها تستحق لفظة ان تسمى
فضيلة وفاضلة والمراد بجمعها اجناس الكمالات انما صفة بالقرن الاعلى من
كل من جنس منها فان قلت الكمالات جمع قلة فلا يدل على صافق الفثرة
قلت القلة والكثرة اما يقربان في نكت المجموع دون معارفها كما مر
به غير واحد من المحققين منهم شيخ الاسلام زكريا في شرحه على البخاري
في كتاب اليمان عند قوله صلى الله عليه وسلم اذ اليمان حب الانصار
واية المناقاة بقض الانصار معارف المجموع صالحة للقلة والكثرة وفي كلامه
النوع من البدع وهو بئنا السجج او النظم على رويين ومنه في النظم قول
الحوري يا مخاطب الدنيا الدنية انها شرك الردي وقرارة الاكدار
دار حتى ما التحت في يومها ما بكت غدا تباليها من دار **قوله** المختار
هو هنا اسم مفعول فاللفظ منقلبة عن يوم فتوحته لتحررها وانفتاح
ما قبلها وان كان يجي اسم فاعل ايضا فاللفظ منقلبة عن يوم كونه لما
مر وقوله من افضل الانواع اي من افراد افضل الانواع اذ المختار من يكون
المختار منه افراد وافضل الانواع هو النوع الانساني على من ذهب جمهور
اهل السنة خلاف المقتلة وبعض اهل السنة في تفضيلهم النوع الملكي
وان اتفق الجميع صاعد الزمختري على ما يتبادر من كشافه من افضلية
كجبريل على افضلية النبي صلى الله عليه وسلم على سائر المخلوقات وال
في الانواع للاستفراق وتفضيل الظلمة على الناقص اما يكون نقفا اذ
فضل عليه بمحمودة اما ان افضل عليه في ضمن عام فلا طاهنا وما
كان لا يلزم من اختياره من بين افراد افضل الانواع اشرفية اصله وفضيلة
قال واشرف الخ وازدافه اصناف الى ما بعد ها البيان والرومان جمع
ارومة كسهرلة وهي الاصل والقبائل جمع قبيلة وهي الجماعة اصلهم
واحد وفي كلامه تلميح الى قوله صلى الله عليه وسلم ان الله اصطفى كنانة
من ولد اسماعيل واصطفى قريشا من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم
واصطفى من بني هاشم خانا خيارا من خيار من خبار ولم يقل من خيار

المختار من افضل الانواع واشرف اضاف
الارومات والقبائل

مرة واحدة ليوافق ما قبلها انهم تكرر اللفظ فوق ثلاث مرات
 قال الامام ابن تيمية وقد افاد الخبر ان العرب افضل من الهنود وان قريشا
 افضل العرب وان بني هاشم افضل قريش وان المصطفى صلى الله عليه
 وسلم افضل بني هاشم فهو افضل الناس نسا ونساء وليس فضل العرب ففرض
 فبني هاشم لمجرد كون المصطفى منهم وان كان هذا الحق الفضل بل هم في
 انفسهم افضل وبذلك ثبت للنبي صلى الله عليه وسلم انه افضل نسا ونساء
 والاثر الذي ذكره المناوي **قوله** وعلى الله الصواب ان اريد بالادل من محرم
 عليهم الزكاة وهم مومنون بني هاشم وبني المطالب عند اصحابنا الشافعي
 ومومنون بني هاشم عند الامام مالك كان بين الادل والاصحاب عموم وخصوص
 من وجه فحفظهم على الادل لدخول الصبي الذي ليسوا ابا دكا في بكر وعمر
 وعثمان وان اريد بالادل اتقيا الامة او خرج امة الاجابة كما هو
 الانسب في مقام الدعاء على ما قالوا كان بينهما العموم والخصوص المطلق
 فاللفظ لشرف الاصحاب وانما قلت على ما قالوا ان المرئي عندي ان
 لا يطلق القول بانسب امة الاجابة في مقام الدعاء بل التفصيل
 بحسب ذلك الدعاء فان كان حاله يناسب ارادة اهل بيته حمد الادل
 عليهم كما في قوله اللهم صل على سيدنا محمد وعلى اله الذين اذهب
 عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا وان كان يناسب ارادة اتقيا حمل
 عليهم كما في قولك اللهم صل على محمد وعلى اله الذين جعلهم بالتقوى
 وحفظهم من المعاصي وان كان يناسب امة الاجابة حمل عليهم كما ارادة
 في قولك اللهم صل على محمد وعلى اله الذين بن شرفهم باتباعه انتهى
قوله ذوي العقول الزكية انه صفة لادل واصحاب وان المراد بالعقول
 النفوس لانها الخاطبة والمدرسة حقيقة ولاستلزام زكاتها نفس
 زكا العقول دون النفس لان ميل النفس الى الشهوات وميل العقل الى
 الكمالات لكن ان اريد بالادل اتقيا الامة كان المراد بالزكية النامية او
 الطاهرة من دنس المعاصي وان اريد امة الاجابة كان المراد النامية

وعلى الله الصواب ان
 العقول الزكية

الامم

او الظاهرة

او الظاهرة من دنس النفس **قوله** وصايي الانظار الاضافة على معنى في اي
 المتابعين في انظارهم يقال صاب واصاب اي وافق الواقع والانظار جمع
 نظره وسياقي وفي نسخة وصوايب الانظار على ان الاضافة من اضافة
 الصفة للموصوف والمصطوف عليه على النسخة الاولى ذوي وعلى النسخة
 الثانية العقول فان قلت في اضافة الصفة الى الموصوف اضافة الشيء
 الى نفسه لان الصفة عين الموصوف قلت المتجه عندي جوازها نظر
 الى تغايرهم ابد لانه الصفة على ما يدل عليه الموصوف من المعنى القائم
 به على انه قبيح قد نقل يس ان العلامة ابن عرفة قال ان الحق مذهب
 الكوفيين من جواز اضافة الشيء الى نفسه ان اختلف اللفظ ومنه
 قوله تعالى كتب عليكم على نفسه الرحمة اه وقولهم من اضافة الصفة
 للموصوف اي ما كان صفة الى ما كان موصوفا والمراد الصفة والموصوف
 بالمعنى التفري فلا يرد ان الفت لا يتقدم على المنهوت ولا يضاف اليه
قوله وعلى التابعين هم هم المتجهون بالصحابة وتوبيير او بدو
 رواية على الصحح عند المحدثين وقوله ومن تبعهم ضيعة يرجع الى
 التابعين فقط على الاقرب والمراد من تبعهم من عمل عملهم وان لم
 يكن على عقبتهم والباقي باحسان بمعنى في والمراد بالاحسان العمل الصالح
 الايمان وغيره من الطاعات او الايمان فتدخل عصاة المومنين و
 الاول انسب بتبسيهم بقوله من ذوي الانوار ويدل على الاسرار وانما يمكن
 ان يراد انوار اسرار الايمان والثاني انسب بمقام الدعاء لكن ان اريد
 بالادل جميع امة الاجابة لم يحسن ان يراد من تبع التابعين ما يشمل
 عصاة المومنين لدخول من تبعهم في الادل ولا وجه لتخصيصهم
 بالذكر ثانيا كما انه اذا اريد بالادل اتقيا الامة لم يحسن ان يراد من
 تبعهم من تبعهم في الاعمال الصالحة طان ذكر فافهم والانوار جمع نور
 وهو بمعنى النور والنفوس الفضة وقال اهل النور ما كان عرضا كنور الهيئة
 القمر فانه عارض له من الشمس بمقابلتها له وانطباع ضوئها فيه

وصايي الانظار وعلى التابعين
 ومن تبعهم باحسان من ذوي
 الانوار ويدل على الاسرار

لشدة صفاتها لثمة والضياء والضوء ما كان ذاتيا كضوء الشمس
 وسائر الكواكب وهما استدراكية قوله تعالى هو الذي جعل الشمس
 ضياء والقمر نورا والبدن ابيض بديع ففعل بمعنى مفعول وهو المختار
 لا على مثال سابق ويأتي بمعنى اسم الفاعل ايضا ومنه بديع السموات
 والارض ويطلق البدع على النزع ومنه الحديث ان تهامة كبدع
 الفصل حلوا اوله حلوا اخره شبهها بنزع الفصل لانه لا يتغير بخلاف
 الذين قاله في المختار والاسرار جمع سر ويأتي لمعان الانسب منها
 هنا الشيء الذي يكتم لغزته ومنه واصافة بدائع الاسرار اما
 بمعنى من او من واصافة الصفة الى الموصوف **قوله** اما بديع جنس
 النظر على نية لفظ المضاق اليه اي ارادته وصلا حفظه وبناءه
 على الضم على نية معناه اي ارادة مدلول المضاق اليه وهو ملا حفظه
 مع قطع النظر عن لفظه وعده صلا حفظه وام فابني في هذه الحالة
 تشبهه باحرف الجواب في الاستفناجها عن اللفظ الذي بعدها وما
 انتهى هذا الاستفناج في الحالة انه ولي لان اللفظ المنوي كان ثابتا
 لم يبين فيها النظر في هذا ما يظهر لي في معنى نية اللفظ ونية اللفظ
 وفي وجه البناء في الحالة الثانية دون الاولى ولعله اقرب مما افيرنا
 فتأمل وانما كان بناؤه على حركة ليعلم ان له امالة في الاعراب والتخلص
 من التقاء الساكنين وانما كانت الحركة ضمة لتكمل له جميع الحركات ولتخالف
 حركة بناءه حركة اعرابه والاولى كون النظر متعلقا بالجزء او هو اقول
 المحذوف والمفني هما يكتن من شيء فاقول بعد ما تقدمت اني كنت
 الخ لا طلاق الشرح وعده تقييده بهذه البعديّة بخلاف ما ان اجعل
 متعلقا بالشرط والمعلق على شيء مطابق اقوى تحققا من المعلق على
 مقيد ولان تقييد القول المحمول جزاء هذه البعديّة اول على امتثال
 طلب البديا بالسلة والحمد لله من تقييد الشرط بها وانما قدر القول
 لوجوب استقبال الجزاء بالنسبة الى الشرط وكون الشارح كتاب السلم

ما بعد

امر

امره في فكيف يعلق على مستقبل وهو الشرط ولان مضمون الجزاء هنا وهو
 كونه شرح فيما مضى كتاب السلم امر ثابت سوا صدر منه في هذا الشرح المختصر
 التسمية فما بعد ها ولا فاعلى تقييده بكونه بعد ما صدر منه هنا بنا
 على المختار من تعليق النظر بالجزء لكن قال الفاضل الرواني في حاشيته
 على التمرح انما يحتاج الى ما ذكر لو كان الشرط هنا للتعلق لكن قد مر انه
 لم يجد الاستلزام والربط اهني انه يفكر على تقدير القول تفرج الاشياء في كرج
 قول ابن مالك وحذف ذي القافل في نثر الخ بوجوب حذف الفاعل مع حذف
 القول ويجاب بانه غير متفق عليه ففي اللفظ والسمع خطاية قول بوجوب
 ذكر الفاعل الاختيار حتى مع حذف القول وان الجز في قوله تعالى فاما الذين
 قد وقوا اسودت وجوههم اذية اي فيقال لهم ذوقوا **قوله** فاني الخ توطية لبيان
 السبب الحاصل على تاليف هذا الشرح المختصر الذي في قوله ثم رابت الخ والتاكيد
 هنا الشرف الخير او لتزيد منزلة المتكوت فيه او لم تكن تواضعا من الشارح
 حيث استغفر نفسه عن ان يكون شرح الكتاب السلم الشرح الموصوف بما
 يأتي وجعل ذلك منه حقيقا بان يشك فيه او ينكر فاكد ذلك **قوله**
 قد كنت شرحت فيما مضى الخ فجم كنت المتوعدة في اللفظ ليلادينوهم
 لو اقتصرت على شرحت ان شرحت بمعنى اشرح على حداني امر الله وقوله
 فيما مضى تأكيد اوله شفا رب بعد ذلك الشرح الكبير لاستعماله
 عرف ذلك **قوله** كتاب السلم من اضافة الاعم الى الاخص وهي اضافة لاني
 للبيان واما البيانية فهي التي بين متضايفها عمود وخصوص وجهي
 وهو مجرد اصطلاح مع ان منهم من لا يفرق بينهما ومن اضافة المسمى الى
 الاك **قوله** شرحت بديع الاتقان مصدره بين للترغ ان اريد به اللفظ
 المصدرية ومنسوب بترغ الخا فخر اي بالفعل عند نزع الخافض ان اريد
 به اللفظ المخصوص الدالة على المعاني المخصوصة اي بشرح وهذا النسب
 بالوصاف الاثنية وكون النسب بترغ الخا فخر سما عبا غير متفق عليه
 كما بينته الاشمري والاتقان الاحكام واصافة بديع الى الاتقان

فاني قد كنت شرحت فيما مضى
 كتاب السلم شرحت بديع الاتقان

من اضافة الصفة المشبهة الى الموصوف من فوقها كمن الوجه واصار رفع
 الاتقان على الفاعلية ليدفع ونسبه على التشبيه بالمفعول به فيمنع
 منهما الرفع لا قضايهما تنوين بدفع وتنوين للمصوب يترك الفاعل
 ولا الفاعل ههنا مع ان الرفع قبيل والنصب ضعيف كما بين في محله
قوله مشتملا على فرايد التحقيقات الفراد جمع فريدة وهي
 الدرة الشبيهة المفردة بغير انفسها والتحقيقات جمع تحقيق يطلق
 بمعنى ذكر الشيء على الوجه الحق وبمعنى اثبات الشيء بدليل ثم يحتمل ان
 يكون باقيا على معناه المصدري وان يكون بمعنى اسم المفعول اي
 الاحكام المحققة وعلى كل يحتمل ان الاضافة في فرايد التحقيقات
 من اضافة المشبهة الى المشبه او للبيان او اعلى معنى من التبعية
 فيكون في فرايد التحقيقات استعارة ممرجة حيث شبه احاسن التحقيق
 بالفرايد ويحتمل على بقا التحقيق على معناه المصدري ان الاضافة
 من اضافة المطلق الى بالفتح الى المتعلق بالكسر على معنى من
 الابتدائية اي الاحكام الجامعة من التحقيقات وفي فرايد على هذا
 ايضا استعارة ممرجة حيث شبه تلك الاحكام بالفرايد ثم ان
 اريد بالشرح الالفاظ وبفرايد التحقيقات الاحكام المحققة كان
 من اشتمال الدال على المدلول وان اريد بالشرح الالفاظ واقبت
 التحقيقات على معناه المصدري ولم تجعل اضافة الفراد اليها
 من اضافة المطلق بالفتح الى المتعلق بالكسر كان من اشتمال الة الشيء
 علم عليه وان ابقى الشرح على معناه المصدري واريد بفرايد التحقيقات
 الاحكام المحققة كان من اشتمال الشيء على مدلول الله وان ابقى
 الشرح على معناه المصدري واقبت التحقيقات على معناه المصدري
 كان من اشتمال الكل على الاجزاء على هذا يقاس الامر فيما ياتي والاشتمال
 على جميع ما تقدمه معنوي لا حسي **قوله** ونكان التدقيقات النكات
 جمع نكتة بالهم هي الاصل ما يحفره الانسان بخو عود عند تفكره

مشتملا على فرايد التحقيقات
 والتدقيقات ونكات
 جمع التدقيقات

في امر

في امر ما مشتقة من النكت وهو البحث في الدلائل بخو عود شبه بها
 المسئلة اللطيفة المتميزة عن نظايرها في الحق بجامع التميز ثم صارت
 حقيقة عرفية فيها والتدقيقات جمع تدقيق يطلق بمعنى ذكر الشيء
 على وجه فيه دقة وبمعنى اثبات المسئلة بدليلين وبمعنى اثبات
 المسئلة بدليل واثبات الدليل بدليل وبمعنى استمهال الفكر في المطامير
 والالفاظ ثم يحتمل بقا التدقيق على معناه المصدري فتكون الاضافة
 من اضافة المطلق بالفتح الى المتعلق بالكسر على معنى من الابتدائية
 وان تكون بمعنى الاحكام المدققة فتكون الاضافة على معنى من
 التبعية او للبيان **قوله** وبدائع العرفان مصدر عرف كالمعرفة
 وفي كونها بمعنى العلم خلاف والذي يرجح عليه شيخ الاسلام ذكرها
 في **حاشية** رسالة الحدود وانها بمعناه وان ورد اطلاقها في حقها تعالى
 وتمنع عوى استدعاها سبق الجهد والاضافة من اضافة المطلق
 بالفتح الى المتعلق بالكسر على معنى من الابتدائية ومنع بعض بقا العرفان
 ههنا على معناه المصدري ناشي عن عدم فهم الاضافة كما هو معنا
 والله الموفق والعرفان عرفان الشرح فالعهدية او عرفان الشيء
 وغيره قال جنسية **قوله** وذلك عطف على شرحه وفي نسخة
 اسقاط الواو فتكون الجملة صفة ثانية لشر حالان الجملة بعد
 النكران صفات كما لا يخفى والتدليل جعل الشيء دليلا منقادا
 والمراد به ههنا التسهيل على طريق الاستعارة الممرجة التبعية
 او المجاز المرسل ويحتمل انه شبه في نفسه مصعب المشكلات بقوله
 ذوي امشاع ونعاص على طريق الاستعارة المكنية والتدليل
 تحصيل والاضافة في مصعب المشكلات من اضافة الصفة الماشقة
 الى الموصوف فممن جعلت المصعب بمعنى شديدة المصوبة كانت
 الصفة غير كاشفة واحتمل كون الاضافة على معنى من التبعية
 على طرف التمام بضم المثلثة ثبت ضعيف بسببه فرج

وبدائع العرفان دلالت فيه
 مصعب المشكلات على طرف
 التمام

الطرف بفتح الراء الاخر اما يكونها فالمعنى
 دقيق و

السقوف والجوار والمجور متعلق بفعل محذوف اي وضعتا فهو من باب
 الحذف الواو ومع ما عطفت لعدم اللبس او بذلك على تقييده معنى
 وضعت تقييما نحو يا وقد نقل ابو حيان في ارتشافه عن الاكثرين
 انه ينقاس فهو من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز او محال محذوف قد من
 فاعل ذلك اي واضافها او من مفعوله اي موضوعه فعلى هذين
 التفسيرين بيان وهو مقيس وكونها على طرف التمام اي على حدة الاعلى
 وهو قائم في منبته كناية عن سهولة تناولها والكناية عن كمالها
 وهو هذا الوضع على طرف التمام واردة الازمة وهو هنا سهولة تناول
قوله واستخرجت السين والتاليتين للفظ وضيم منه يرجع الى
 كتاب السلم واختلاف الضماير صرحا لا يفرق ان لت القربنة ويحتمل ان
 من معنى في كما وجد في بعض النسخ فالضمير للشرح والنظر لفوق متعلق
 باستخرجت او مستقر حال مقدمة من مستودعات اسرار الموسوع لمجي
 الحال من النكرة تقدير الحال وتخصيص النكرة بالاضافة وهذا الاحتمال
 اصح كون من معنى في وان اشتر بهوم المستخرج منه كما هو معنى
 الحذف الا ان الاحتمال الاول ابلغ لتضمنه مدح الشارح بقوة
 خدمته للعلمين وتقييده عنطوقه ومفهومة ومجانية ومدح
 الماتن بكونه منظوما على مخبات ودقائق ومدح مصنفه بان فيه
 قوة على تاليف متن على هذا الوجه واضافة مستودعات اسرار
 من اضافة الصفة الى الموصوف **قوله** وطرايف افهام لطرايف بالظا
 المهمة جمع طرايف وهو الشيء الجديد كما ظهر لطراف وضدهما التلبد
 والتالد لانهما الشيء القديم والافهام جمع فهم وهو الادراك
 فيحتمل ان يكون باقيا على معناه المصدر في تكون الاضافة من اضافة
 الصفة الى الموصوف او من اضافة المتعلق بالفتح الى المتعلق بالكسر
 على معنى من الابتدائية ويحتمل ان يكون بمعنى المفهوم استخراجه من الاضافة
 من اضافة الصفة الى الموصوف او على معنى من التبعية ويصح

واستخرجت منه مستودعات
 اسرار وطرايف افهام

على

ويصح على غير اول وجهي الاحتمال الاول ان تكون الطرايف جمع طريفة
 والمراد بالافهام افهام البشر او افهام البشر وغيره **قوله** وطرايف منه
 اي من كتاب السلم ويحتمل ان من بمعنى في والضمير للشرح والظلام في
 اضافة دقايقه انظارا كالظلام في اضافة طرايف افهام **قوله** ومخبات
 اختار المخبات جمع مخبأة وهي في الاصل الحسنة المستورة بالخباكن
 اذا اضيفت الى صائغته استغنى عن قوله بالمخبات ان من التكرار والمراد
 بها هنا الدقايق على طريق الاستعارة المصروفة والاستار جمع ستر بكر
 السين وهو ما يستر به وهو ترشيح للاستعارة باق على حقيقة استعار
 للالفاظ **قوله** واهتديت فيه لي في كتاب السلم او في النش والجوار والمجور
 على الاول حال على مقدمة من مجرور على بناء على تجوز ابن مالك وهو اقلية
 تقديره لما على صاحبها المجور وبالجر لا صفة له مقدمة عليه لا متناع
 تقديره الصفة على الموصوف وعلى الثاني لما الفوق متعلق باهتديت
 او حال مقدمة من مجرور على كاسر **قوله** على غرايب نقات
 من اضافة الصفة للموصوف او على معنى من التبعية وكذا قوله وعرايس
 ابكار ويصح جعل التركيبين من قبل التركيب التوضيحي وان كان الانسب
 بما قبلهما جعلهما من الاضافي والعرايس جمع عروى وهو الزوج وجلد
 كان او امرأة ايام البناء والابكار جمع بكر منذ النش وفي التركيب
 استعارة مصروفة حيث تشبه المسائل الحسنة التي لم يحل حولها افهام
 القاصرين بالعرايس ابكار **قوله** ثم رايت ان افهم الهمم الال
 قد قمرت راي علمية سد مسد مفعوليهان وهمم لاها وفي نسخة
 اسقاطان فالمفعول الاول الهمم والثاني جملة قد قمرت وجعل راي
 على نسخة الاسقاط بمرية بتقدير مضاف اي همم الحجاب الهمم جملة
 وجملة قد قمرت حال انكلاف لادليل عليه ولا محوج اليه مع ان
 المقصود بالروية قصور الهمم لانه لا ذوات الصاحبها في حال القصور
 والهمم جمع همم بفتح الهاء وكسرها وهي في اللفظة الارادة تعاقبال

وقمرت منه بدقايق انظار مخبات
 استار واهتديت فيه على غرايب
 نقات وعرايس ابكار ثم رايت ان
 الال قد قمرت والقصور

هم بالنسبة الى ارادة وباجه رن قاله في المختار وعرفا حالة للنفس يشعها
غلبة انفعالات الى نيل مقصود ما فان تعلقت صرعا الى الامور فعلية
او سفسافها فذنية والمراد بالان زمن تأليف هذا الشرح الصغير
وصاحبه ومقابلته ليسير لامة حركة واحدة من حركات فلذلك
معدل النهار كما هو معنى الان عند الحكماء في كون فتحة اعراية
او بنايية وما هو واجب بنايية بخلاف بين الحاجة مبين في محله وقمر
من القصور وهو العجز او من القصر ضد الطول لكن جعله من هذا
يجوز الى تطف تجوز قوله في هذا الزمان تغييره بدهنا وفيما
قبله لا بالان للتفتن والزمان عند المتكلمين مقارنة متجدد وهو
متجدد معلوم كقارئة هي زيد لطلوع الشمس فهو من مقولة الاضافة
واختلف الحكماء في معنى قوله منها انه حركة فلذلك معدل النهار فهو من
مقولة الدين ومنها انه مقدار حركة فهو من مقولة الكم ومنها انه
نفس الفلك فهو من مقولة الجوهر ان علمت ذلك علمت انه من المقولة
المعقولات المعقولات على بعض الاقوال فيكون استعمال اسم الاشارة
فيه على هذا البعض من قبيل الاستعارة المرحمة التسمية لانه موضوع
للمشار اليه حاضر محسوس وتغير برهانه شبه اول المعقول الطلي المحسوس
الطلي بجماع قوة التمييز عند المتكلم او السامع في التشبيه بين الجزئيات
فاستمر بنا على هذا التشبيه الحاصل بالسرية لفظ هذا الموضوع الجزئي
المحسوس الجزئي معقول فهو تسمية للتشبيه بين الخليين كما حققه الطولي
في تقريب الرسالة الفارسية وبيناه غاية البيان مع الخلاف في ذلك في
رسالتنا في الاستعارات قوله قد تبدلت اي صارت بليدة فضيفة
التفعل هنا للتصوير وكما تجر الطين وتكدت اي تغيرت من عطف
الدوز على المألوم قوله فمضت الهمة ثانيا اي صرنا ثانيا فهو
مفعول مطلق او صرنا ثانيا فهو ظرف او حالة كوني ثانيا اي عاطفاتها
فهو حال مذكور في الشئ الى الشئ عطفه وتوجيهه اليه فيكون
في كلامه

في هذا الزمان قد تبدلت
وتبدلت فمضت الهمة
ثانيا

في كلامه استعارة ممكنة حيث شبه الهمة بدابة يصر فيها سايقها
الى الله الجهة التي يريد بها بجامع التوصل بطل تشبيهها صرنا في النفس
ومضت تخيل وهذه الجملة معطوفة على جملة رابت من عطف المسبب
على السبب قوله نحو الاختصار اي جهة تشبه الاختصار ببلدة ذات
جهة تشبهها صرنا في النفس على طريق الاستعارة الممكنة ونحو تخيل
وتحتمل لفظ نحو ترشح للاستعارة الممكنة في الهمة والذي يظهر
لي ان نصب نحو ترشح الخافض وهو الى الدابة نظرية وان توهم لانها على
معنى في وجهة الاختصار ممر وفي اليها الامر وفي فيها الى شي اخر والمراد
باختصار الشرح الكبير الدليات ببعض صافية وترك البعض له الدنيا بجمع
ما تضمنه من المعاني في عبارة مختصرة لانه خلاف الواقع فقوله والاختصار
عطف تفسير والفي الاختصار بدل عن الضمير على مذهب الكوفيين
او التقدير نحو الاختصار على مذهب البصريين قوله ونبت الدهر غير
اي طرح الاختصار التحقيقات كالاقوال الضعيفة التي حطها أئمة
الكبير ولا تنافي بين ما يقتضيه ما هنا من احتمال الكبير على غير التحقيقات
وقوله سابقا مشتملا على ابد التحقيقات الخ وان زعمه بعض ان احتمال
على ما ذكره سابقا لا ينافي في احتمال على غيره مما لا يهاب بايراد مثله
كالاقوال الضعيفة فان قلت كيف ادخل ال على غير مع قول الحاجة ان
غير من الاسماء التي لا تقبل الا تنوع غلها في الابهام قلت حكوا في باب
الاستثنا اذ قد اقوال في غير قيل تنصرف بالاضافة مطلقا وقيل لا تنصرف
مطلقا وقيل ان وقعت بين متدين تعرفت كما في قوله تعالى من الالذين
انفت عليهم غير المقصوب عليهم والا فلا فعلى القول الاول ينبغي
ان تقبل ال على انه لا يلزم من عدم قبول المفعول عدم قبول الجمع بقي
ان مقتضى ما ذكره من اقتضاه على التحقيقات التي في الكبير وترك
ما سواها ان جميع ما خلد عنه الصغير مما هو في الكبير ليس تحقيقات
والواقع خلد في احتمال الكبير على تحقيقات تتعلق بالمتن والفق

4
نحو الاختصار والاختصار
على التحقيقات ونبت
الاختصار

ليست في الصغير ويمكن دفعه جعله في التحقيقات جنسية ولا يلزم
 من اقتضائه على جنس التحقيقات الكبير وترك ما سواه ان جميع ما
 انفرده الكبير ليس تحقيقا فافهم **قوله** مازجا المخرج المختلط لشد
 الذي لا يمكن معه تمييز وبادية نفع المراد هنا مطلق الخلط لعموم
 التمييز فيكون مجازا مرسل من ذكر المقيّد وإرادة المطلق وهو اما
 حال منوية من فاعل مرقت اي ناويا المخرج او مقارنة من فاعل
 الاختصار والاختصار المحذوف وكأنه قال نحو اختصاري اياه
 او اختصاري فيه حالة كوني مازجا او من فاعل فعل محذوف اي
 وقلت بذلك مازجا **قوله** امتزاج المبادي بالروح نايب صواب لمفعول
 المطلق والاصل امتزاجا مثل امتزاج المبادي بالروح واختصر بالروح الخمس
 قيل سميت راحا لدرجاتها وشاربها لها ولها اسماء كثيرة وكثرة الاسماء
 قد تكون مجرّد شمة المسمى وان كان غريبا على انه يمكن اعتبار شرفها
 عند غوانها وفي الكلام تشبيهه بمعنى الشرح بالما يجمع ان كلامه سهل
 لتناول ما مخرج وبه والرفع لصعوبته والتمتن بالروح بجامع احتياج
 كل في سهولة تناوله الى غيره فان قلت في تشبيه الممتن بالروح
 شي من الازمة قلت اشتمال التشبيه به شي لجامع بينهما حميد على
 ذمهم لا يفرق في الصواب التشبيه الذي انما تشبه بالاسد مع اشتماله
 على فوائدهم كالبحر والقمح مع لزوم طرو النقص له على انه يمكن ان
 يراد بالروح راح الجنة وبالهاما التنسيم الممزوج به راحها كما
 قال تعالى ومزاجه من تنسيم وقوله والجسد بالروح فيه ايضا تشبيه
 ضمنى للشر بالروح بجامع توقف الانتفاع على كل والتمتن بالجسد
 بجامع انه لا ينتفع بكل الا بواسطة غيره وعما قرنا يعلم ان في كلامه
 نشر على ترقيب اللف ثم نشر على تشويش اللف لكن كان الانسب
 اضافة الامتزاج الى الروح لان السريان اليها لا للجسد فهي احق
 بان ينسب الامتزاج اليها وان كان كلامه متزجا بالآخر ولو افق

مازجا الشرح بالمتزج امتزاج
 المبادي بالروح والجسد بالروح

التركيب

التركيب قبله في جعله ما شبه به الممتن ممزوجا به كما جعل الممتن
 كذلك في قوله مازجا الشرح بالمتزج ولهذا قال في الكبير امتزاج
 الروح بالروح بالشرح والشرح الذي دعا اليه ما منه هنا مراعاة السجع فا
 غرض على هذه النظم اللطيفة **قوله** هو وصان توفيق الاباء الله
 اي وما كوني موقفا الا باعانة الله فان توفيقه هنا مصدر المبني
 للمفعول للمفعول هذا على الصحيح من جواز صوغ مصدر المبني للمفعول
 عند عدم اللبس وانما قدرنا المضاف للمختص من حيث هو ابا
 على الفاعل المستعمل عند هذا الشأن لانهما كونه الله لما شاء من
 دخول الباء على الالة افاده ان مخبري في كتابه وانما جعلنا التوفيق
 هنا مصدر المبني للمفعول ليلزم تقدير المضاف المذکور والتوفيق
 خلق قدرة الطاعة في العبد ولا احتياج الى زيادة وتسهيل سبل
 الخير اليه لا خراج الطاهر بنا على ان القدرة عرض يقارن الفعل كما
 ذهب اليه الاشعري اذ ليس في الطاهر على هذا قدرة الطاعة بل فيه استطا
 عتها **قوله** فقلنا ما على ان القدرة سبق للمقدور كان هب اليه غيره ورغبة كثير
 فيحتاج **قوله** عليه توكلت تقديم المفعول لا فائدة الحمد وهو هنا من
 حم الموصوف في الصفة اي توكلت محصور في كونه على الله وعلى في
 مثل هذا التركيب مجردة عن حقيقة الاستعداد لا مستحالة هنا وانما
 هي مجرد الارتباط والتعلق التي به الله لفرقة الفعل بها والتوكل
 تفويضي لا هو الى خالقها وترك التدبير تسليم الى الخالق الطائنان
قوله واليه انيب اي ارجع يقال اب وباء وثاب وثاب بمعنى رجع
 والتقديم هنا ايضا فائدة حم الموصوف في الصفة **قوله** احيى بتد
 او احيى اي احيى اشارة بذلك الى اصاله الباء والحيّة تقديره من خلقها
 فعلا واسما عاما او خاصا وان كان الاولى كونه فعلا لانه الاصل
 في العمل خاصا لانه اتم بالمقام وفي تقدير الشرح ذلك موقرا لشارة
 الى اولوية تأخيرها فائدة الحمد وهو من حم الموصوف في الصفة اي

وما توفيق الاباء الله عليه توكلت
 واليه انيب ابتداء اولها او ابتداء
 او قال فيحيى وابتداء

حملا لا بد امثلا في كون بسم الله وهو قمر افراد ان قصد به الرد على
 من يعتقد شركة غير الله في طلب الابدان باسمه وقمر قلب ان قصد
 به الرد على من يعتقد شركة غير الله ان غير تعالى هو المطلوب الابدان
 باسمه وقمر تعيين ان قصد به الرد على المتعدد فيمن يطلب الابدان
 ولا يرد على جمل التقدير بسم الله الرحمن الرحيم ابتدائي كائن ان المقصد
 لا يدل على ذلك ولا هو الا ان محل ذلك ان الم يكن المقصد لظن او مجرور ان
 فيهما محل المجرور بالانصب على المفصلة بالمتعلق المقدر الا ان اقيم مجموع
 الجار والمجرور مقام المتعلق بعد حذف كونه عاما او خاصا دل عليه
 قرينة فيكون محل المجموع اعراب هذا المتعلق فحمله رفعه ان جعل متعلقا
 بمجرور حذفه و اقيم المجموع مقامه كما يقول اكثر النحاة في نحو زيد في الدار
 ان الخبر والمتمم للضمير والعامل فيه الرفع هو الجار والمجرور لقيامهما
 مقام المتعلق وصيرورة كالعهد وان رجع المتأخرون انه المتعلق
 المتخذف فلا حيلة في الجملة ونصب ان جعل متعلقا بحال حذفه - و اقيم
 المجموع مقامها والاصل ارف مستفينا او متبركا بسم الله مثلا
 هذا هو الموافق لما رجحه بعض المحققين من ان المحل ان كان النطق
 لفو المجرور فقط وان كان مستقرا للمجموع الجار والمجرور وقولهم لا محل
 للحرف اي وحده وان المستقر هو ما حذف عامله العام او الخاص
 لقرينة و اقيم مقامه نحو زيد في الدار اي كائن وزيد من العلماء اي
 معدود واللفظ مجازة فاعرف ذلك قوله بالاسملة بطلق مصدر
 بسم الله ان اقال بسم الله وعلى علماء بسم الله الرحمن الرحيم كما هنا
 تاسيا مقبول لا جمل اي اقتد بالقران هو في الاصل مصدر قرأ فقلب
 شرعا على اللفظ المتكرر على محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته المتحد
 باقصر سورة منه وفي قوله تاسيا بالقران اشارة الى انه امام متبع وتامع
 الى قوله تعالى وكل شي احصيناه في امامه وبين والعزيز بطلق على ما لا
 نظير له وعلى الغالب ويصح ارادة كل منهما وارادتهما معا على

بالاسملة تاسيا بالقران
 العزيز

طريق

طريق المشترك في مصنفه **وله** وامثالا اي اطاعة لمقتضى الخ انما قال
 لمقتضى لان الامر فيه ضمني وكانه قال لبدواني اموركم ذوات البان باسم
 الله الرحمن الرحيم فكل امر الخ ولتضمنه الامر غير في جانب بالامثال
 وفي جانب القران بالتاسي لهدم تضمنه الامر كتحقق الحديث والقول
 ان ابقى على معناه المصدر كان جملة كل امر الخ مقفول وكانت صا
 في قوله في ما اخرجها اي راوية واقفة على قول بالمعنى المصدر اي اضاف من
 ظرفية الخاص في العام لا يقال انما روي الائمة المقول لا نأفول لومس
 ذلك فروايتهم الموقولة تضمنت لروايتهم القول وان كان بمعنى المقول كما
 كانت جملة كل الخ بدلا او عطف بيان وما واقفة على مقول والنظر في
 من ظرفية الخاص في العام ايضا والائمة بهجرتين وبابان الثانية يا
 جمع امام وقد يكون اماما جمعا كما في قوله تعالى واجعلنا للمتقين
 اماما والمراد بهم هنا ائمة الحديث **وله** كل امر المراد به واحد الامور
 لا واحد الامور و اضافته على معنى اللام وان لم يسم التقرين بها ان هو
 غير لازم للمعنى الا افراد المنسوبة للامر ذي البان نسبة المجزئات لطبيعتها
 قوله ذي بال عبر بذي صوب صاحب لان الوصف بذي اشرف لاقتفا
 متبوعية الموصوف وتابعة المضاف اليه بفكس صاحب ومن ثم وصف
 الله يونس في مقام ذكر الانبياء ومدحهم بذي النون وفي مقام النهي
 عن التشبه به بصاحب النجوت والبال يطلق على معان منها الحال والقلب
 والنجوت العظيم كما في القاموس والمختار والمراد به هنا الحال اي ذي حال
 يهتم به شرعا و قيل القلب على ان المراد قلب متعاطي ذلك الامر فتكون
 الاضافة لادنى ملابسة اي كل امر يهتم قلب متعاطيه ويشغله او على ان
 المراد قلب ذلك الامر تشبها لما تدهمهم بها بالقلب بجماع الشرف
 على طريق الاستعارة المفعلة اقول ولدينا في هذا ان من معاني البان الحال
 هفيد كما هو فلا استعارة لما حققه السعد من ان اللفظ المشترك في اصطلاح
 الخطاب ان الاستعمال في احد معانيه لا باعتبار انه موضوع له اللفظ بل

واضنا لمقتضى قوله صلى الله عليه
 وسلم فيما اخرجها الائمة كل امر ذي
 بال

باعتبار علاقة بينه وبين معنى اخر من معانيه كان مجازا فاحفظه او
 تشبها النفس في النفس لانهم بانسان في الشرف مع الرتبة الى المشبه
 به بشي من لوازمه وهو البال على طريق الاستعارة المكنية اقول لا يرد
 على هذا الاطلاق فيه جمعا بين الطرفين لان ذلك القلب هو الانسان لانا
 نمنه فان ذلك القلب اعم من الانسان والمشي به خصوص الانسان
 وهو لم يذكّر بخصوصه ولا يميز قوله في عموم ذي القلب وفي كلامه
 الشرح عند قول المصنف ما دام الحيا يجوز في ما يدل لذلك كما استعمل فيه
 لا يبدى اصفة ثانية للمعروف فيه جري على الحسن وهو تقديم الفت
 المظهر على الفت الجملة وقوله فيه اي بسببه ففي سببية ففائدة
 اقحامها في صحة ان يقال لا يبدى اسم الله الخ افاد ان المطلوب كون
 الامر ذي البال سببا باعتبار التسمية في ابتداء لانه مطلق وقوع
 التسمية في ابتداءه ولو بسبب اخر بحيث يكون غير منظور اليه عند
 التسمية ونائب فاعلم ببداهته مستر يهود على امره وقوله بسم الله
 الخ ولا يميز في بداهته بسم الله الخ روي ببا واحدة ويباين فاعلم الرواية
 الاولى المطلوب البداء باسم الله اي لم كان وعلى الثانية المطلوب البداء
 بلفظ بسم الله الرحمن الرحيم والاولى اصح فالاجماع الثانية اليها
 بالفاظ القيد وقوله فهو اجزم دخلت الفا في الخبر تشبه المبتدأ هنا
 باسم الشرط في العموم لكن هذا قليل لان المبتدأ هنا ليس من صور المبتدأ الذي
 تدخل في خبره الفاعلة لشيء بل هو الشرط في العموم واستقبال معنى ما
 بعده وهو خمس عشرة صورة موصول بفعل صالح للشرطية بان يكون خاليا
 من اداة شرط وعلى استقبال وما النافية وقد موصول بظرف موصول
 مجاز ومجوز موصوف باحد هذه الثلاثة فهذه ست صور مضاف الى
 الموصول او الموصوف المذكورين وتحت ست صور موصوف بالموصود
 المذكور وتحت ثلاث صور فالجملة خمس عشرة صورة وامان خولها في خبر
 كل مضاف الى غير الموصوف والموصول السابقين فقليل نحو كل فائدة فمن
 الله

روي في بسم الله الرحمن الرحيم
 فهو اجزم ما في مطلق البركة

الله ونحو قول الشاعر كلا امر مباعد لم او مداني فمنوط بحكمة
 ونحو هذا الحديث الجملة اقول ما ذكر من كون دخول الفاعل هنا قليلا مرجح
 به بضمهم وهو مسلم ان كان العبرة عند تعدد صفة ما اضيف له المبتدأ
 بالصفة الاولى والا فلذلك يكون من الكثير لان المبتدأ هنا مضاف الى
 موصوف بفعل صالح للشرطية وهو لا يبدى فاشبه اسم الشرط في العموم واستقبال
 معنى ما بعده فاعرفه والاجزم بالمعطوع اليد والذهب الانا مل من
 الجزم يقال جزمت به كفره كذا في القاموس وعلى الاول اقترن في المصباح
 ويروي اقطع وهو المقطوع اليد كما في القاموس والمصباح ويروي ابر
 وهو المقطوع الذي نبت كما فيهما والظلمة على كل من الروايات الثلاث من
 باب التشبيه البليغ وهو ما حدثت فيه التثنية الا ان قوله الوجه او من باب
 الاستعارة المصروفة على الخلاف بين الجمهور والسعد التتاراني في نحو
 زيد اسد والمقصود من الثلاثة انه مطلق البركة كما قال الشروان ثم
 حاسا وهو مراد البركة الجامعة فلا ينافي وجوده وجود اصلها قوله
 وفي رواية تجمد الله التحقيق كما قاله العلقمي ان الحمد المطلوب الابتداء
 به في الحديث هو الحمد اللغوي لا العرفي لانه طاري بعد قوله رواه اي بطلنا
 روايته وحسنه ابن الصلاح وغيره والتحسين بالنسبة الى ابن
 الصلاح بمعنى نقل تحسين الغير له لان مذهبه انه لا سبيل في عمارة
 فما بعده الى التسميح والتحسين والتقصيف لقصور الهمم وخالفه في ذلك
 النووي ويمكن ان يقال حسنه هو بنفسه قبل ان يقول بهذا المذهب
 قوله اي الشانغ تفسير الجملة قبله بدليل اعادة الخبر لكنه لم
 يشرحه كما شرح المبتدأ بل الى به كما عابارة المصنف وقوله بحمل الصفات
 ان اقيمت اليا على ظاهرها من كونها صلة الشانغ الى التبريد
 في الشانغ ان من النكل ان وان جعلت سببية او بمعنى على فلا قوله
 ان الحمد اي لفظة تعليل المحذوف يدل عليه اي التفسيرية اي وضربا
 بهذا التفسير لان الحمد الخ وقوله هو ضمير فصل الى به لتأكيد المحر

وفي رواية تجمد الله رواه ابوداود وغيره
 وحسنه ابن الصلاح وغيره الحمد هو
 اي الشانغ بحمل الصفات لله ان الحمد هو

المتفاد من تعريف جزئي الجملة كما في قوله تعالى ان الله هو الرزاق
 كما افاده في المظهر او ضمير منفصل التي به لتقوي الحكم بتكرار الاسناد
قوله الشا من صدر الشي عليه ان الذكر خير وقيل ان التي بما يدل على
 اتصافه بصفة جملة فعلى الاول لا يكون انشا الا باللسان فلا يحتاج
 الى قوله باللسان بخلافه على الثاني فان قلت التعميم يشمل القديم
 والحادث وهما حقيقتان متباينتان وجميع حقيقتين متباينتين
 في تعريف واحد مستنع قلت امتناعه ان كان على وجه يحصل به مرفة
 كل من الحقيقتين بخصوصها بالكنه وما هنا ليس كذلك **قوله** بالجميل
 الباسيسية او بمعنى على ان يكون الجميل غير حادث مطبوع انما هو
 شريف في المحمودة عليه لا المحمودة به لاجواز كون حادثا مطبوعا كما ان الله
 ان التفت على زيد بحسب سبب احسان اليك وقد يتحدان انا وبخلاف
 اعتبار اما ان التفت عليه بالاحسان بسبب فالاحسان من حيث الوصف
 به في عبارتك محمودة ومن حيث كونه سببا باعتنا على التنا المحمودة عليه
قوله غير الحادث المطبوع اي الذي طبع عليه المحمودة في قوله المطبوع
 حذف وايصال وغير الحادث المطبوع صادق بالقديم وبالحدث غير
 المطبوع ووصف المرفوعة بغير بناء على انها تتم في بارضافة الى المرفوعة
 وان لم تكن بين ضدتين او على ان في الجميل جنسية وصدقها في حكم
 الذكوة وخرج بهذا التقيد الشا على الحادث المطبوع فانه مدح لاحمد
 كالنشا لاجل الحسن وعدل على العبارة المشهورة اعني قوله على الجميل
 الاختياري لاجل اخرجها المحمودة على ذات الله وصفاته لان الاختياري
 ما كان عن اختيار واردة ولا يكون ذلك الا للحادث وان اجيب عنه
 بان المراد بالاختياري ما ليس بوجوده عن قهر او امراد الاختياري حقيقة
 بان كان عن اختيار واردة وحكما بان كان له دخل ما في صدور فعل
 اختياري ولم يقل على جهة التظيم كما قال غيره اخر الجملة ما قرنته بخير
 فانه استهز او فكم لندور هذه الصورة او لعدم صدورها من متصف

انشا بالجميل غير الحادث المطبوع

وابتدا

قوله وابتدا ثانيا الى محصل المحمل من الاوردة هنا اربعة اسئلة لكي
 كان الاول في حذف قوله ثانيا ليلو يتكرر السؤال الثالث وهو قوله وقد
 البسلة مع الاول انه مفعلي قوله وابتدا ثانيا بالجملة ثنية بعد اني انشا بالجملة
 اولا وهذا محصل الثالث ولان بعض ما مر من التماسي بالقران ورواية
 بجمد الله وهو هذه الرواية لا يبيح الثانوية ويمكن ان يقال لا دخل
 لقوله ثانيا في السؤال وانما زاده فيه لبيان الواقع كذا قيل واقل يمكن
 وجه اخر وهو ان يكون له دخل ويكون المراد بما مر التماسي بالقران او هو
 ورواية الحمد غاية ما فيه ان الاول دليل للمقيد والتقديم معا والثاني
 للمقيد فقط ويكون قوله وقده البسلة التي استنبأنا اباينا اجاب به
 عما مر على دفع التعارض بما ذكره حاصله ان هذا الدفع حاصل ايضا على
 تقدير ابتداء الحمد له ابتداء حقيقيا وبالجملة اضافيا فلم يقدّم البسلة
 على الحمد له واثرها بالابتداء الحقيقي فهو من الجواب عن السؤال الثاني
 لا لسؤال مستقل معطوف على قوله وابتدا الخ ولذا يبرر انفسها من قوله
 وابتدا لان الاعادة للحاجة لا تعد تكرار **قوله** وجميع بين الابد اثني
 الخ هذه الالوال مقطوع فيه النظر عن الترتيب ليلو محمل تكرار في الاسئلة
 ولان العمل بالروايتين لا ينتج **قوله** عمدا بالروايتين السابقتين اقول كان
 عليه ان يقول تاسيا بالقران وعمدا بالروايتين السابقتين كما لا يخفى
قوله واتشارة الى انه اي الحال والثان لا تعارض بينهما اي في الحقيقة
 وان تبادر الى الذهن اعلم ان قهرهم التعارض مبني على جعل الباسيسية والتقدير
 صلة يبدان فان جعلت للاستعانة او المصاحبة فلا لدن الاستعانة
 بشي او المصاحبة له لا تنافي الاستعانة او المصاحبة بشي اخر كذا قال
 غير واحد اقول النظر في هذا مستقرها والاصل في الحال ان تكون مقار
 ورح يرد عليه انه ان اراد بالابتداء في الالو والروايتين الابد الحقيقي
 لم يكن المقارن كذا الاستعانة بذكر شي واحد او المصاحبة له في رجع
 التعارض وان اراد الاضافي كان مجرد ارادته كافيا في دفع التعارض من

وابتدا ثانيا بالجملة طامر وجميع بين الابد اثني
 عمدا بالروايتين واتشارة الى انه لا تعارض

رنة

غير احتياج الى حمل الباعلي خلاف ظاهرها ويرد عليه ايضا انه لا يظهر
 اذا كان المبدء فيه قولاً ان النطق بشيئين معاً غير ممكن ويمكن دفعهما
 بان المقارنة في كل شيء محسوبة وانها هنا بمعنى عدم التراضي فتأمل وبقي
 لدفع التعارض اوجه اخرى ذكرناها في رسالتنا الكبرى على البسطة
قوله ان الابتدائي في اي ابتداء حقيقي نسبة الى الحقيقة مقابل المجاز
 لان حقيقة الابتدائي جعله اول امر كونه فاختار هذا فاطلاق الابتدائي
 على الاضافي مجازاً علاقتهم المشابهة في سبق كل واحد من النسبة من نسبة
 المعنى الى لفظه ان اريد بالابتداء المنسوب المعنى والمنسوب اليه لفظه
 الابتدائي المستعمل في موضوعه وهو الظاهر ومن نسبة اللفظ الى المعنى
 الموضوع هو انه ان اريد بالعكس **قوله** وهو ما لا يبتدئ في سبقتي الى ابتداء
 او في الظاهر حذف مضاف اي لم يسبق متعلقه بفتح اللام وهو صابدي
 به الشيء **قوله** واذن في اي شيء وقوله وهو ما كان بالاضافة الى ما بعده
 اي الذي كان ابتداء بالنسبة الى الفعل الذي بعده سبقه شيء امر لا ضوابط
 مطلقاً من الحقيقي فكل حقيقي اضافي ولا عكس وانما التفسير بالاضافي على
 التفسير بالمجازي مع الالة الانسب في المقابلة لا شعارة بل هو من غير
 الحقيقي وانه ما كان ابتداء بالاضافة الى ما بعده هكذا استعمل في البال
قوله لان حديثها اقرب وجه ذلك بعضهم بان حديث البسطة صحيح
 وحديث الحمد له حسن وبعضهم بان حديثها صحيحان لكن حديث البسطة
 اصح لان المحنة والحن والصفاء متفاوتة الرتبة وبعضهم بان حديثها
 حسن لكن حديث البسطة احسن ورجح هذا قولنا ما قيل فيه اتحاد المشبه
 والمشببه به الذي قيل هو ان حديثها اقرب والجواب انهما وان اتحد
 ذاتا اختلفا الاعتبار اي باعتبار القابل وهو كاف على ان الالزام اتحادهما
 اتحادهما ان الالزام انما هو في ذاته فلا تنقل عن محلها ولا تقو بهما
 وليس مراده تنصيف هذا القول لانه الذي رايته منصوصاً عليه في غير
 موضع بل الاشارة الى انه ليس من عند ياتيه بل هو منصوص عليه غيره

ان الابتدائي الحقيقي والمجازي وهو ما كان سابقاً
 سابقه شيء واذن في وهو ما كان سابقاً
 فالاضافة الى ما بعده وان كان سابقاً
 وقدم البسطة لانها اولي بالانقضاء
 لان حديثها اقرب مما قيل

قوله وعمل بالكتاب والجماع الى الفعل المعنى العلم اسلفوا خلفاً على تقدير
 البسطة على الحمدلة اقول كان الانسب ان يقول وتامسها ما راها لان يقال
 اقتراح الكتاب بهما على هذا الترتيب ومضى على الامه عليه يتفهمنا الامر
 وان كان كذلك خلفا لطلب الشارع متابعة كتاب الله وعلى الامه فيكون
 التمراد من هنا هذا التفسير الخفي فغير بالعلم ولم يرعه فيما هو وفيما ياتي
 الخفاية هو فغير بالتاسي وتغيره هنا بالكتاب وفيما هو بالقرآن تفنن
قوله وانما في اختيار وقوله في الحمد متعلق باثر وقوله بالجملة الاسمية
 متعلق بالتصديري اختار في مقام الحمد التصديري بالجملة الاسمية
 على التصديري بالجملة الفعلية تاسيا بالادوية القرآنية فانها صدرت بالجملة
 الاسمية وان لم يكن بعدها جملة فعلية في الآية بخلاف المتن صاف الثاني
 انما هو في التصديري بالجملة الاسمية ولا يفرق اختلاف الآية والتمت بنقيب
 الاسمية بالفعلية في المتن دون الآية فاذن دفع ما عارض به هنا وال
 في الآية لجس ان الحمد المفتوح مذهبها السور او استغنى عنها وللعهد والمفهوم
 اية الفاتحة وقد يبعد هذا عدوله عن التفسير بالكتاب او القرآن الى
 التفسير بالادوية القرآنية فتدبر **قوله** ولولا انتهاء الجملة الاسمية على
 الثبوت اي ثبوت مضمونها اقول كان الاولى ان يقول على الثبات اي الدوام
 لانه هو الذي اختصت بالدلالة على الجملة الاسمية لان الثبوت بمعنى الحصول
 الا ان يقال مراده الثبوت الكامل وهو الدائم واستعمل الثبوت بمعنى
 الثبات واعلم ان الذي تدل الاسمية عليه بطريق الوضع مطلق الثبوت
 وامان لانها على الدوام فليس بطريق الوضع بل بواسطة علمية الاستعمال
 كما قال جماعة والعدول عن الفعلية كما قيل قال اخرون وبيان ان اصل
 الحمد لله حمدت حمد الله فعول عن ذكر الفعل الى حذفه لدلالة
 مصدره عليه ثم عن نصب المصدر الى رفعه للدلالة على الدوام
 ثم ادخلت الالف ليعلم على اختلاف اقسامه والفعلية انما تدل بطريق
 الوضع على مطلق الحدوث اي الوجود بعد العدم وبسبب هذا ايضا تجرد

وعمل بالكتاب والجماع الى
 التصديري في الحمد بالجملة الاسمية
 تاسيا بالادوية القرآنية ولولا انتهاء الجملة الاسمية
 الثبوت

واما دلالتها على التجدد بمعنى الوجود مرة بعد اخرى اذ كانت مفارقة
 فبواسطة القرينة الخارجية او غلبة الاستعمال **قوله** دون الفعلية قوله
 قد تعارض الفعل المذكور بدلالة الفعلية على التجدد الاستعمال دون
 الاسمية الا ان يقال رجع الفعل المذكور مناسبة الجملة الاسمية المحمودة
 بها من حيث دلالتها على الدوام لا شرفه **قوله** ما وقع التجدد لاجله
 وهو ذات الله وصفاته المدلول عليها بقوله الله على الذات بالوضع
 وعلى الصفات بواسطة وجودها للذات الموضوع له وان كان من جملة
 ما وقع التجدد لاجله ما الجملة الفعلية به انب التجدد وهو نعمة
 اخرى اخرج نتائج الفكر المدلول عليها بقوله الذي قد اخرج نتائج الفكر
 فان قلت لا اشعار في الكلام بفعلية غير نعمة الاخراج من الذات والصفات
 ان لم يفهم ان تعليق امر بامر غير صفة يدل على علمه لعله قلت
 الاشعار بواسطة ما الذوق حيث قيل الحمد لله الذي اخرج ولم يقل
 الحمد الذي اخرج مع انه اخبر على ان لفظ الله ما دل على ذات متصفة
 بصفات الكمال واشتهر اتصافه بها بحيث تلخص كثير الصفات عند
 السماع هذا الكم لم يبعد ان يجعل التعليق به في حكم التعليق بالمشق
 كما افان لا يفترى في حاشيته على المطول **قوله** وما يرد اي على الجملة
 الاسمية من انها لا تدل على توكي المتكلم اي تعاطيه ومباشرة الحمد
 بنفسه اي لانها خبرية لفظا ومعنى ولا يترتب من الاخبار ثبوت شيء
 لاخر انصاف الخيرية فلا تدل الجملة على ان المتكلم حمد نفسه اي
 لانها وانما هي اخبار عن الحمد بشيئ لله وحاصلا ما اجاب به
 اختيار انها انشائية معنى اي لاننا الحمد بضمونها لا دلالتها من غيرها
 حتى يستلزم بان يضمونها وهو ثبوت الحمد لله ليس مقدور للعبد
 حتى يشيئ وظاهر ضيعه تسليم انها اذ كانت خبرية لفظا ومعنى
 لا تدل على توكي المتكلم الحمد بنفسه وليس كذلك لان الاخبار عن الحمد
 بشيئ لله تعالى حمد لانه الشا بالجميل ووصفه تعالى بثبوت الحمد له

دون الفعلية وما يرد من انها لا تدل
 على توكي المتكلم الحمد بنفسه اجيب
 عنه بانها انشائية

بفعلية ما ذكره

ثنا عليه بحميد واما قولهم الاخبار عن الشيء ليس من ذلك الشيء فمحله
 اذ لم ينطبق تقريره على الخبر عند على الاخبار والا كان الاخبار من الخبر
 عنده كما هنا وما في قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب ويمكن ان يكون
 جواب الشرح ما ذكره على وجه التميز مع المورد له على وجه التسليم حقيقة
 والحاصل ان الايراد المذكور له جوابان احدهما منع انها خبرية لفظا
 ومعنى حتى ما ذكر وهو ما في الشرح ثانيهما تسليم ذلك وتوجيه توكي
 المتكلم الحمد بنفسه عليه **قوله** على الصحيح مقابله انها خبرية لفظا
 ومعنى ويحمل الحمد بها كالمصدر ولعل وجه كون ما ذكره هو الصحيح ما
 قاله بعضهم ان الشارع نقلها الى الانشائية لنقل بهت واشترت
 وتخوها وانما لا يجوز الى الايراد والجواب السابقين في تقرير كونها خبرية
 لفظا ومعنى **قوله** الذي قد اخرجها من المعلوم ان الموصول وصلته
 في معنى المشتق فيكون حمد على هذه النعمة بعد حمده على الذات
 والصفات على مقتضى القاعدة ان تعليق الحكم بالمشتق وهو
 يخرج مع ورود الصلة تعالى عليه تعالى في قوله والله يخرج
 ما كنتم تكتمون وفي قوله ويخرج الحق من الصمت لعدم سره
 وذكره في الاسماء الحسنى المعروفة فعلم ان زعم عدم وروده باطل
قوله اي اظهر قول الاحسن اي اوجد لان اليجاد ابلغ من الاظهار
 ولان شان الاظهار ان يكون له وجود قبل وتكون النتائج موجودة
 قبل ظهورها لا ريب المجا غير محقق فتأمل **قوله** نتائج الفكر فهي
 نتائج الفكر التي هي العلوم النظرية بالذكري دون النظرية لان
 النظرية لا خلاف في ان الله تعالى هو الموتر فيها وهو بصد
 الرد وايضا الحمد عليها يفهم بالاولى اذ لا كسب للعبد فيها ويحتمل ان
 يريد بالفكر حركة النفس في المقتولات التي هي معناه لغة وبالنتائج
 ما يترتب على هذه من العلوم وكان ضروريا ونظر يا فيكون حمد على
 جميع العلوم ضروريا ونظر بها فاداة شيخنا المولف في كبره وعلى هذا

على الصحيح فتدل عليه الذي قد اخرجها
 اي اظهر

الاحتمال بدخل التصور ايضا في النتائج فتكون النتائج بالمعنى المراد
 هنا اعم من النتائج الاصطلاحية لشمولها التصورات وانما تصورات بخلاف
 النتائج الاصطلاحية لا يختصا بها بالتصديقات النظرية كما استوفى
 قول جمع نتيجة فضيلة بمعنى مفصلة على وزن اسم المفعول ويوجد في كثير
 من النسخ بعد قوله جمع نتيجة مانعة وهي ما يحمل عقب النظر من
 العلم بالمنظور فيه اه وهو تفسير للنتيجة بما يجري على الاصطلاحين
 الايتين للمناطق والمتكلمين ومن فيه بيان لما والعل بعمق المعلومة
 ليوافق الاصطلاحين الايتين والباسببية للتصديقات بالمنظور
 فيه هو الدليل وليست النتيجة العلم بالدليل بل المعلومة بسبب
 الدليل لكن النسخة التي قرئت في الدرر على شيخنا المولف بسماحي
 يست فيها هذه العبارة ولم يامر القاري بقراءتها ولم ينبذ عليها
 فكانها كانت في الاصل ثم ضرب الشئ عليها ونقلها بعض
 النسخ قبل القرب عليها ولذلك لم توجد في النسخ الكبير **قوله** عند
 المناطق جمع منطقي والتأنيده للتشعار بالنسب اتوا بها في الجمع
 عوضا عن يا النسب في المفرد **قوله** تصديق اي مصدق به ويفهم
 منه ان النتيجة لا تطلق عندهم على التصور وقوله من تسليم يشير
 الى ان المدار على تسليم التصديق وان لا يشترط حقيقتها في الواقع
 وقوله تصديقين اي قولين مصدق بهما فاطمصدق في الموضوعين
 بمعنى اسم المفعول ومنه نص على ذلك الشئ في كبره في باب القياس
 ولم يقل اولئك لان الجمع ان الحجة لا تتركب من اكثر من مقدمتين
 وان ما يترأى تركبه من اكثر فهو اقيسة متداخلة كما استوفى
 وقوله لاذاتهما متعلق بيلزم وخرج به التصديق باللازم من
 تسليم تصديقين لاذاتهما بل الامر خارج كقولهم زيد مساو
 لعمرو وعمرو مساو لزيد ينتج زيد مساو لعمرو فليس هذا اقياسا
 اصطلاحيا لعدم فكر الحد الوسيط لان الحد الوسيط في الشئ الاول

جمع نتيجة وهي عند المناطق تصديق
 من تسليم تصديقين لذاتهما
 يلزم

يكون

يكون محمول في الصغير موضوعا في الكبرى والامر هنا ليس كذلك كما
 لا يخفى ولا ما اتجه نتيجة اصطلاحا لانها انما صدقت ولزمت
 من تسليم هاتين المقدمتين بواسطة امر خارج وهو ان مساوي
 المساوي لشيء مساو لذلك لشيء لاذاتهما الا ترى ان ذلك لو ابدلت
 مادة المساواة بمادة العدة مثلا وقلت زيد عدد و لعمرو وعمرو
 عدد وليكن يلزم ان زيد اعد وليكن والامر ان التصديق ما يظهر
 ما يشمل اليقين والنظن والجهل المركب قد خلت النتيجة الظنية
 اللازمة لتسليم تصديقين قتيين والجهل مركبا للضرورة
 لجهولين كذلك **قوله** وعند المتكلمين جمع متكلم وهو العلم
 العلم بالعلم او جهة معلومة في محلها ومن ذكرها التفاتا الى قول
 شرح العقائد النفيسة **قوله** ما يحمل العلم به الى العلم اي شاذ ان
 يعلم يحمل العلم التصديقي به عقب العلم التصديقي بوجود دلالة الدليل
 اي بالجهة التي بسببها الدليل على المدلول وكالحديث في العالم الذي
 هو دليل وجوده تعالى ووجه الدليل عند المتكلمين بمنزلة الحد
 الوسيط عند المناطق والدليل ان جعل شاملا للمعقولي والظني
 عرف بانه ما يتوصل به الى النظر فيه الى العلم او الظن بمطلوب خبري
 وعلى هذا يراد بالعلم في تعريف النتيجة ما يشمل الظن لكن يلزم عليه
 دخول المجاز في التعريف الا ان يدعى شهرة وان خصص باليقيني اسقط
 من تعريفه قولنا او الظن وابقى العلم في تعريف النتيجة على ظاهره وقولنا
 في تعريف الدليل يسمى النظر فيه اي بان ينظر فيه من الجهة الموصلة
 وقولنا بمطلوب خبري اخرج ما هو **قوله** الى مطلوب تصريحي وهو
 الطهر والفرق بين الاصطلاحين ان كلاما من النتيجة والدليل عند المناطق
 مركب ولا يلزم ذلك عند المتكلمين وان كلاما منهما عند المناطق يشمل
 ما كان عن جهل مركب بخلافه عند المتكلمين كما عرفت **قوله**
 اشارة اي ذ و اشارة او ضمير او جهل الاسناد نفس الاشارة مبالغة على

وعند المتكلمين ما يحمل العلم به
 عقب العلم بوجه الدليل وانسان
 اخرج الى الكلام تعالى اشارة

الدو حة الثلاثة في زيد عدل **في** الى مذهب اهل الحق اي اهل المذهب
 الحق وهو الصديق متحدان اذا لا نهما الحكم الذي بينه وبين
 الواقع مطابقة مختلفة ان اعتبار الدقة ان اعتبار المطابقة من
 جانب الواقع يسمى صدقا والاكثر استعمال الصدق في الاقوال ويحتمل
 ان المراد بالحق الله تعالى فان اهل السنة اهل الله والمذهب معتدل
 يخلق لغة مصدر اميما بمعنى الذهاب واسما الزمان الذهاب
 واسما المطانة والمراد به هنا الاخطام المختارة مجازا ثم يحتمل انه نقل
 مذهب بمعنى مكان الذهاب الى الاخطام المختارة على سبيل الاستعارة
 التورية بان يكون شبه اختيار الاخطام بسلك الطريق واستيعاب الاول
 اسم الثاني وهو الذهاب واشتق منه مذهب بمعنى الاخطام التي هي
 محل الاختيار اعني التي وقع عليها الاختيار وجامع التشبيه توجه الرادة
 في كل ويحتمل انه نقل مذهب بالمعنى المصدر من سلك الطريق الى
 اختيار الاخطام على سبيل الاستعارة الاصلية ثم من اختيار الاخطام
 الى الاخطام المختارة على سبيل المجاز المرسل لعلقة التعلق فيكون مجازا
 بمرتين وهذا كله بحسب الاصل فلا ينافي صامح به بعضهم من انه
 صار حقيقة عروية في الاخطام المختارة هكذا حقق المقام **في**
 من العلوم وغير هاتين الا فحال الاختيارية ومن تبعية **في**
 وسياتي الخلاف في الربط اي الارتباط والتلازم بين الدليل والنتيجة
 اي بين العلم بالدليل والعلم بالنتيجة كما استوفى وحمل انيانه قول
 الملم وفي دلالة المقدمات على النتيجة خلافات عقلية او عادية او شرعية
 او واجب والاول للمزيد وهو لا صامح الحرميين والثاني للشرعية والثالث
 للمعتزلة والرابع للفلاسفة واختار الملم الاول وسياتي بسط ذلك
 وهذا اعني قوله وسياتي الخ مرتبط بالتعاريف الثلاثة قال الشافعي في كبره
 فان قلت لو كان الربط عقليا كما هو مذهب امام الحرمين لزم عدم
 صحة اسناد اخر اخرج النتيجة الى الله تعالى لكونها ليست مقدورة تخ بل

الى مذهب اهل الحق من انه لا تان للذهب
 في الربط بين العلم وغيرها وسياتي ان
 شاء الله تعالى بسط

ان وجد العلم بالمقدمة متين وجد العلم بها حتما فيكون العلم بالنتيجة واجبا
 والواجب لا يتعلق به القدرة قلنا مثل هذا الوجوب عرضي فلا يمنع
 تعلق القدرة كما ان العرض والوجود متلازمان يجب وجود احدهما
 عند وجود الاخر ويستحيل عدمه عند وجود الاخر فان اراد الله
 تعالى ان يوجد اللازم الذي هو النتيجة او لا من اوجد الملزوم الذي
 هو الدليل او الجوه فكل من ايجاد الملزوم واجبا لا يلزم بقدر
 الله ولا تعلق القدرة بالجمع بين الدليل وعدم النتيجة لاستحالة
 الجمع بين الملزوم وعدمه لازمة استحالة ذاتية والقدرة لا تعلق
 بالمستحيل الذي هو صفة بعض الاختيار **في** يطلق الفكر قال في
 القاموس الفكر بالكسر وفتح اعمال النظر في الشيء كالفكرة والفكر
 بكسرهما هو وقال في المختار فكر تامل والتم الفكر والفكرة والمصدر
 بالفتح وبابده نراه **في** يطلق على الفكر فيه مجازا اي مرسله من
 باب اطلاق المصدر كما هو ظاهر القاموس او اسم المصدر كما في المختار
 على اسم المفعول كالملاقاة اعطاء او المصطاع على الشيء المصطاع **في** وعلى حركة
 النفس في المفقولات لغة اي نقلها من بعضها في المفقولات الى بعض
 وفي حاشية النام النفاي على المحمل نقله عن السيد يطلق الفكر على عات
 ثلاثة الاول حركة النفس في المفقولات اي حركة كانت وهذا هو الفكر
 الذي يهد من خواص الانسان ويقابل به التخييل وهو حركتها في
 المحسوسات والثاني حركتها من المطلب الذي يتردد في شدة تحديق العالم
 الى مباديه كغير العالم وحركتها من مباديه اليه جازمة به مجموع
 الحركتين وهذا هو المختار فيه وفي جزئية جميعها الى المنطق الثالث هو
 الحركة الاولى من هاتين الحركتين وهذه من غير ان توجد الثانية معها
 وان كانت هي المقصود منها وهذا هو الفكر الذي يقابل به الحدس الذي
 هو عكسه لانه الانتقال من المبادي الى المطالب هو في الايات البيات
 ما يفيد ان الفكر يطلق ايضا على الحركة الثانية وحدها حيث نقل عن السيد

اعني

ان الفكر يطلق على الفكر فيه مجازا
 وعلى حركة النفس في المفقولات
 لغة

ما نصد فان قلت ما الذي يريد بالنظر المسمى بما ذكر المجموع الحركتين كما هو راي
 القدر ما امر الحركة الثانية كما هو مذهب المتأخرين قلت الظاهر حمل
 على المعنى الاول ان به يحصل المطلوب لا بالحركة الثانية وحدها ثم نقل
 عنه انه في بعض كتبه لم يحمله على المعنى الاول وانه نفسه اعترف في مواضع
 بحصول المطلوب بالحركة الثانية وحدها وفي الايات ايضا نقل عن انصار
 لقائل ان يقول ان اريد بالمعقولات ما يدركه العقل بذاته بلا واسطة
 خرج عنها الوهميات والخياليات فتخرج عن حد النظر مع ان مثل
 قولنا هذا عدد وزيد وكل عدد لا تقبل شهادته على من عداه فهذا
 لا تقبل شهادته على زيد نظر بلا شبهة وهكذا في الخياليات وان اريد
 بها ما يدركه العقل بذاته او بواسطة في مثل الوهميات والخياليات فقول
 اي المعنى بخلافها بخلاف حركاتها في المحسوسات فيسمى تحيلا لا فكلما مشطرا
 ان الشرائع المحلي وغيره من غير هذه الصبغة اذهب مع الاقدمين
 القائلين بان العقل لا يدرك المحسوسات اصلا وانما تدركها الحواس واما
 على طريق المتأخرين القائلين بان العقل يدرك المحسوسات ايضا لكن بواسطة
 الحواس فينبغي ان تسمى حركاتها في المحسوسات فكر ايضا انتهى وفي الايات
 ايضا ينبغي زيادة القصد في قوله اي المعنى حركة النفس في المعقولات
 ليخرج حركاتها فيما يتوارد من المعقولات بلا اختيار كما في المنام فانها
 لا تسمى فكرها والظاهر ايضا ان النفس على حقيقتها لا حملها على
 العقل كما زعم ليوافق ما تقر بان المدرك حقيقة النفس واما العقل
 وسائر القوى فالت في ادراكها **قوله** وعلى النظر المصطلح في اصطلاح
 اي على مدلوله فهو مرادف له في الاصطلاح كما في الشئ الكبير **قوله**
 على الاخير فتخرج بما يفهمه الفاهم رجوع قوله يعرف الى قوله وعلى
 النظر المصطلح في اصطلاح **قوله** بانه ترتيب امور الخ قال عبد الحكيم
 في حاشيته على القسط هذا ترتيب الفكر عند المتأخرين وعند المتقدمين
 لمجموع الحركتين حركة من المطلوب المشهورة بوجه الى المبادي وحركة منها

وعلى النظر المصطلح في اصطلاحها فيعرف
 على ان ترتيبا تدرجيا امور معلومة
 للتوصل الى المجهول

الى

الى المطلوب المجهول بوجه اخر انه قال الشئ في كبر والترتيب في اللغة جعل
 كل شئ في محله وفي الاصطلاح جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها
 اسم الواحد ويكون بعضها نسبة الى بعض بالتقدم والاشياء المتأخر والبرهان
 بالامور امراتك وانما اشترط التقدم في الامور لان الترتيب
 لا يمكن الا عند التقدم فان قلت يريد على التعريف التعريف بالفصل
 وحدة او الخاصة وحدها فلا يكون جامعاه لان الفصل امر واحد
 كالخاصة قلت اما على مذهب الاقدمين فليس التعريف بالفصل وحدة
 او الخاصة وحدها بل هو في عندهم وان وقع اوله وجعله مركبا تقديرا
 فناطق في تقديره في ناطق فيكون المراد ترتيب امور في الذكر او التقدير
 واما المتأخرون فهو جائز عندهم وهو اخل ايضا لانه مركب معنى
 ان ناطق في معنى شئ له النطق لكن الاصل عندهم ان يعرف بتعريف اخر
 بان يقال وضع معلوما ومعلومين للتأدي الى المجهول والمراد بالمعلوم
 الشئ الحاصل في العقل سواء كان يقينيا او ظاهريا وعن جهل مركب وكما كان
 تصوريا او تصديقا والترتيب في التصورات كما ان اردنا ان نتوصل الى معرفة
 معرفة ان الانسان متحرك بالارادة فنوسط بينهما الحيوان وترتيب هكذا
 كل انسان حيوان وكل حيوان متحرك بالارادة والبرهان بالتوصل الى المجهول
 وصول العقل الى معنى مجهول تصوريا او تصديقا وانما اشترط في الامور
 المترتبة ان تكون معلومة لاستحالة تحصيل شئ بما ليس بحاصل ولما شرط
 في المطلوب ان يكون مجهولا لان تحصيل الحاصل محال وطلب حصوله عبث
 اه ببعض تعرف وببعض زيادة فان قلت استعمال العلم فيما يشتمل
 النظر مجاز فلا يدخل في التعريف قلت يجوز دخول المجاز في التعريف
 عند قيام الترتيب الواضح وهي هنا مشهورة استعمال النظر فيما
 يشتمل النظر والمتنوع هو ترتيب الامور المظنونة مع كثرة استعمال العلم فيما
 يشتمل النظر فان قلت اشترط المجهول بالمطلوب ينافي الاستدلال على
 الشئ فانما بعدد من اوله لا بدليل قلت المقصود بالانظر الثاني معرفة

وعلى النظر المصطلح في اصطلاحها فيعرف
 على ان ترتيبا تدرجيا امور معلومة
 للتوصل الى المجهول

الفعل الكامل
والفعل الناقص
والفعل المجزئ

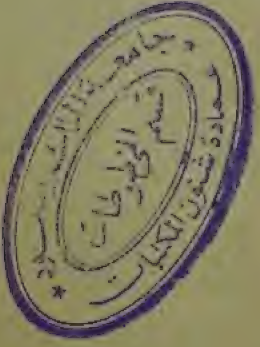
معروفة وجهه دلالة الديل الثاني على النتيجة اوزيادة الاطمينان بها
لا العلم بها وال فيه للكمال اي للعهد والمقصود هنا علم لا
الطالب يعلم ان المراد العقل الكامل من قوله اخرج نتائج الفكر لان
الفكر المنتج انما يكون لصاحب العقل الكامل وليس المراد البالغ نهاية
الكمال لما يلزم عليه من القصور بل صالده كماله وفي تصديره
اي التصدير النبي ان التصدير الحقيقي انما هو بالسملة وفي المشرق ذلك
صفة التصدير وهم الاشارة بوجه اليه من وضع الظاهر موضع المضمير
قوله بان مقصوده علم المقفول اقول قد يقال ان كانت الاضافة
في علم المقفول لله للاستفراق فباطل ان مقصوده في المنطق فقط او الجنس
ورد ان الجنس يتحقق في كل نوع من انواعه فلا إشعار بحصر المنطق
او للعهد والمقصود بخصوص المنطق ورد ان التصدير محاذير لا يشترط حصر
الاصوليين والمتكلمين هذه الالفاظ فهذا ان بقي قوله علم
المقفول على صفاته الاضافي فان اردت به المعنى العلمي بخصوص المنطق ورد
عليه ما ورد على احتمال العهد ويمكن الجواب باختصار الثاني وضع اشترط
الاشعار بخصوص المقصود في اصل براعة الاستعمال وان عاكفة الاشعار
بجند في اصلها واختيار الثالث والرابع ومنع عدم الاشعار ما ذكر
بخصوص المنطق لان قد اول النتائج عند غير المناطقة دون قد اولهم
بكثير ولا يخفى على احدا انه ليس في مجرد الاقليات بالفاظ متداولة عند
المناطقة فمن كان مقصوده علم المنطق حتى يحسن ان يفهمه بان لا
يصح التعبير بالاشعار وان كان عليه ان يقول ما يصرح بمقصوده
براعة الاستعمال الاستعمال في الاصل اول ظهور الهلال ثم استعمال
في مطلق انتاج الشيء والبراعة مصدر برفع يرفع الراوي فتحها اذا فاق اوله
في العلم او غيره فاضافة البراعة الى الاستعمال على معنى في اي البراعة
في الاستعمال اي ابتداء الكلام قوله ردها في نسبة الى الروح من نسبة
مشابه الشيء اليه ووجه المشابهة ان كلام العقل والروح امر خفي

لرباب اي اصحاب
فيله للكمال وفي تصديره الكتاب بالنتائج
والعقل المشتمل على المقصود بان مقصوده علم المقفول
براعة الاستعمال في كل كلامه ما يشترط في المقصود
والفعل في اول كلامه ما يشترط في المقصود
العلوم النفسانية والنظرية وهذه

والالف

والالف والنون زائدتان في السبب للتأكيد وقوله بد تدرك النفس
بالادلة وتقديم الجار والمجرور ليس للمحصر بل للاهتداء بالشرق والعقل على
على بقية الات الدرك من الحواس الظاهرة والباطنة وفي كلامه جري
على التحقيق من ان المدرك حقيقة النفس والعقل الله كما قد صفا وقوله
العلوم اي المعلومات التي شأنها ان تعلم فمع تسلط الادراك
عليها وقوله الفرق بين اي الحاصلة لا عن نظر وانظر اي الحاصلة عند
قوله اسم الاقوال اي في العقل فمنها ما حكمي عن القاضي وامامه من
ان العلم ببعض النوريات اي ببعض مصاديق الوهاب والجانز
والمستحيل بحيث يقول في بعض الواجبات لا بد منه ككون الواحد
نصف الاثنين وفي بعض المستحيلات متمنع ككون الواحد نصف الاثنين
وفي بعض الجائزات ممكن كجلبوس زيد لان مرادها ان العقل تصور
حقائق الواجب والجانز والمستحيل وان كان هو ظاهر كلام الشيخ السوي
في النصف والوسط وبسط الاقوال وردها في الشك الكبير
ابحاث نفيسة قد نقلنا احاسنها وسياتي معنى البحث لفظة وعرفا
في فصل مباحث الالفالا وشحن ابها التي الترشيع الباس
الرشاع وهو صلبوس يس من اد متخذة نسا العرب وترصعه بالحواس
وتجمل بين عانقها وشحنها في كلامه اما حجاز مرسل في وشحن
بان يكون استعماله في لازمة وهو التحمين او استهارة مصرجة نبهية
فيه بان يكون شبهه تحمين الش بالابحاث بتزيين المرأة بالرشاع
او استهارة ممكنة في الش حيث شبهه بمرس نلس الرشاع او
في الابحاث الشريفة حيث شبهها بالرشاع وشحن على كل منهما
تحميل وحط الخ من عطف السبب على المسبب لان حط المحب
سبب لاجراء النتائج او المعلوم على علمته الفايبة لان غاية حط
المحب اجراء النتائج افاده في الكبير اقول الظمان المسبب والعللة
الفايبة للحط المذكور خروج النتائج لا اجراء الله اياها فلفله

اسم الاقوال وفي هذا البيت ابحاث نفيسة وشحن
بها الشرح وحط اي ازال ووضع عليه اي
ارباب العجا من سحر العقل



معنى عن والثاني كون الأعضاء الضمير وقد جرى في هذين على
 من ذهب الكوفيين ان البصريون لا يجوزون نيابة بعض الحروف عن بعض
 اطلاق او يحملون ما يوهون ذلك على الشذوذ او التجوز في الفعل بنقصه معنى
 فعل بنقصه بذلك الحرف ولا تقوى بعض الضمير ويحملون ما يوهون ذلك
 على حذف الضمير والثالث كون الاضافة في سماء العقل من اضافة المتبني
 به الى المتبني كما في الجبن اما والسمية بالمتبني به والمتبني باعتبار ما
 كان قبل حذف اداة التشبيه لفظا وتقدير او تناسي التشبيه قصد
 المبالغة لان اضافة المتبني به الى المتبني من فروع التشبيه البليغ وهو
 ما حذفت فيه اداة كذلك ولما كان في هذا تنوع بحذف الاداة
 اطلق عليه اعم في شرحه الجوز بمعنى التوسيع لا بمعنى الجواز المصطلح
 عليه عند البيهقيين كذا حمل عليه الاثر في كبرية وتجوز بعض تشبيه
 العقل بالفلك الاعظم في النفس على طريق الاستدارة الملكية وجهل السما
 خبيلا يرد بان السما من لوازم الفلك الاعظم وخواصه بل هي جزء اخر من عقل

[illegible]

ان كلامي يمين من الادراكات اقول اني عن ان يمين الله في الادراكات
فلا ينافي ما هو من المدر كحقيقة النفس ومن سبب اليه الادراك فقد خول
وقوله المعنوية اي المستقلة بالمعاني لما لم يحس في الوصف محصور وكذا
ان صحت الادراكات يمين المدر كات فانه اريد ان الادراكات
نفسها يمين من المعاني في الوصف لادراكاتي به يتبادر به قوله
الاتي الحق كمن جبر الحية فيما ياتي صفة لله في المدر كات يمين هذا
الاحتمال **قوله** وكل من السبب والوجود وجودي فتشابه طر فاف
التشبيه واقر انا يكون السحاب وجوديا فظاهر وان يكون احسن
وجوديا فقيم ان الوجودي منه انما هو الجبر المدر كات البسيط
فلان لا عدم العلم بالشيء والملكة وبه المركب والعدم تقابل التوحي
والمقصود هنا ما هو ما يجاز بان اذاعة الجزاء الحمد وجودي
وقد اختلفت حقيقة التشابه فذهب كما الى انه اجرة تصاعدت
وانفقدت ونقد السبب في كنهه البنية السنية في اليمين السنية
اشارته في بعضها انه غير حقيقة في الجنة **قوله** فتح لانا توجب
ذكر ان يرا بالعرفه المعرفة الكاملة ويندر ان الازالة تدريجية
بان يرا حجاب او اير العلوم ثم حجاب او اسطمان حجاب بغيرها
اشد له ابن يقوب كذا في كنهه شيئا العبد في كنهه انحص
وبه يندف ما يتوهم من عدم صحة كونه لانا لاقتضا الانسانية
ان ما لا لا تراه تدريجي والازالة هناك ليست تدريجية ان قلت
في المقابلة بغيرها انما هي دافعة في الحق فيقتض وجود الخط وقت البدء ان
ليس كذلك قلت محال طول اذ لم تقف فنته على عدم كنهها وبه
ان يمين في قوله او الى ان بهت ان رة انا ما قلنا في وجه الغاية
بعد الى صفة او بهت ان يمين في تفعيته واليه اثار المدر كات شرص
اي المعرفة التي كاشفها اقتصر انشها على جبر الاضافة من
اضافة الشيء الى الشيء فان كبره ويصح ان يمين في كنهه
بالكتاتية بان شملت المعرفة باسما والشخص كثير باقيا على
حقيقة او شملت التي كاشفها على المعرفة ويصح ان يمين

الشمس مستندة الى سائر النجوم على طريق النجوم المستندة
 والجميع للقطب جوار حائط الارض الذي شرفه به الموضع بناء على
 ما ذكره من ان الاضافة من اضافة المشبه الى المشبه او الذي يصير
 لفظه كالمشبه ايقاعا على حقيقة بناء على اعتبار الكمية في واحد هو الشمس
 الحسية فكيفما جلب وحصا اجواب انه جمع نقيضاتها فلما كان الشمس
 مستندة وتحتل ان الجلب باعتبار تقديرها ومجالها ونزولها فزلة
 تقديرها ما على استنداده الشمس الى سائر النجوم بغير الموقفة استنداده
 مصرفة فالجمعية لا تم هذا لا الثاني تقدير تلك المسألة المارة على الشمس
 مع هذا الموضع **قوله** راوا محذراتها بتقدير انما التوفيقية اي فزلة
 محذراتها وراى بصيرة لتلك حمار هكذا يستفاد من صنع المص
 في شمس **قوله** اي محذرات شمس اي فالضيق راجع الى شمس وهذا باعتبار
 ظاهر اللفظ والافاضة في المعنى على ما ذكره من ان الاضافة شمس
 الى الموقفة من اضافة المشبه الى المشبه عائد على الموقفة كما ان في
 الشمس على هذا الاصل مراد بها معناه الخفية **قوله** بعد ذلك
 المضاف الى غالبها وقد عود الى المضاف اليه كما في قوله تعالى او فلو اوج
 جلم فالدين في **قوله** لا الاضيف اليه ثم اجزا الصلة او الصفة على
 غير ما هو له لانه لا يسمو **قوله** شئت بانتم اي شئت بانتم انتم
 تشبه الصفة بتقدير العروس اي شئت بانتم انتم انتم انتم
 في قول واستندة لفظا لتقدير معنى الصفة واستحقاق محذرات
 على صفة من التحدس بمعنى الصفة كما هو في عدة الاستنداد التبعة
 في المشتقات نعم ان كانت محذرات ما علمت علم الكمية والتحق باجواب
 كما في مراديه كلام الله كانت الاستنداد الصفة وكان النسبة
 الذي ذكره الله فصد يا فتا حوا القوتية على هذه الاستنداد اضافة
 محذرات الى منه شمس الموقفة والمرتبة ترقيها للاستنداد وكذا لا كانت
 ان كان حقيقة في احسنه فقط واطراف محذرات الى الصفة قال الله
 في ليله اما بيانته او من اضافة اني ص الى العام انتم ولقد انا اول
 لا اعتبار الصفة في معنى المحذرات دون تارة الضيق واعتبار تارة الضيق

[The page contains dense handwritten Arabic script, likely from a manuscript related to the subject of the title.]

متعلق بحرفي اي وقولي اي قبول اي مبنع على تغير او الثبوت الذي هو
وقوله على الحقيقة متعلق بتغيره وقوله ان التصديق المطلق مطلق
او راس وقوله التمس او لا وقوله ولو من غير ادعاء وقوله لا محالة
سباني ذكر في انواع العلم احدث قال في الكبير قال السمع والخبر ان
بينهم وبين الكفر تقابل العدم والمكفر بناء على ان الكفر عدم الايمان بتمامه
شأنه وامامنا انه الفناء والاضلال في حقهم من ذكر اي الجور
فبينهما المضاد انتهى وفي الثاني انهما في حقهما في حقهما
حيث كان في الحق من الامرين **فرد** مع الاقرار بظرف مستقر حال من
تصديق اي كاشا مع الاقرار وقوله مع قولي اي صنف وذهب قائلوه
الى توقف الايمان على الاقرار في اختصاصا فقال بعضهم ينظر وقال
بعضهم شرط صحة والراجح قائلوه وهو عدم توقف الايمان على الاقرار
واما هو شرط لا جبر الا حكام الدينونة **فرد** اي الحضور اي هذا
شرعا اما لغة فمطلق الحضور والانتفاء وعطف الا نفي على الحضور
تفيري وقوله بقبول الاحكام الظاهر انه بالانقياد للحضور والانتفاء
وقوله اي اعمال الجوارح في حقها تغير لا حكم فيلزم تسميتها بالحكام
لتنطق الاحكام بما في حقها من عبارته في ان الاسلام قبول ايمان
الجوارح اي قبول الاعمال الظاهرة وهو التمس بها كما هو مقتضى جازم في حقها
سنة كره من تقابل الايمان والاسلام فربما ويختص به تغيره قبول الاحكام
الاحكام اي قبول الظاهر على ما مر قال مع عبارته في ان الاسلام
اعمال الجوارح في حقها تغير وعبارته في الكبير والاسلام له اطلاق
فيطلق على مجموع الدين وعلى الحضور والانتفاء والاسلام وعلى
مفهوم ذلك وهو على الجوارح انتهى وفيه واختم **فرد** اعتبار
بمفهوم ما في المتغير كما يشترط في قوله لتغير بها مفهوما اي
معنى وحقيقة وقوله لتغير بها علة لا اعتبار بالمفهوم اي واعتبر
المفهوم بالماضي لتغيره ووجه التغير وانما هو ما قرنا وقوله
لانه في مقام الاطلاق علة لا اعتبار بالمفهوم المطلق بتغيره اي
اعتبر المفهوم المتغير ولم يفتقر الماصد والمجد لانه في مقام

يكون

الاطن

الاطن به فانما يرتفع للاعتبار مطلق عن العلم وتكون في مقام الاطناب
علة له فغيره بعبارة التقابل فكان العلم في الامور مختلفا اعترافا
على عبارته بان جازم بغيره في جبره من لفظه ومعنا طر واحد كذا
اشترط ويرد عليه ان الاعتداد باختلاف العلم من كونه في عدم تقبل
هذا التعلق اصلا فلا يلزم لغيره من جبره فقامت اجمالا صدى
ان الزات التي يصدر عنها امرها موصلة يصدر عنها من جهة وبالعكس
فيما متلازمان وجودا فلا يوجد من الا وهو مسلم ولا مسلم الا وهو موصى
والمسلم ان العلم في الايمان الظاهر مصاحبة الاعمال والاسلام الظاهر مصاحبة
المقصد في حقها المتحدان ما صدى اما اهل الايمان واهل الاسلام فمتلازمان
بغيرهما في حقهما صدى اما حصول بغيره وان كانت المصداق بغيره الغير العلم
بجوارحه والاعمال بجوارحه الغير المصداق بغيره **فرد** والاكتفاء بالجزء عطف على
اخر **فرد** اي غيرنا اشار به الى ان معنى تخصيص شيء باخر تخصيصه به على غيره
اي افراده من بين امثاله بالاضرة وقوله لا محالة لانه انما لا يستلزم
وهو لا يبعد التخصيص **فرد** والاختصاص والخصوص وما اشبهت
منها على المتخصص وان دخلت على المقصود علمه بغيره فغيره في حقها
الجود بزيادة الحق فمرت الجود على زيد هرج بذكر السبعة في حقها التخصيص
والسبعة في حقها السبعة المطول وحاشية الكثر كما تقدمت في حاشية
مختصر الشرح اذا ما قال لا بد من قاسم من امرها وانما اتفاقا على جواز
الامر من لغة اختلافه الفاني لست لا فتم السبعة الفاني الاستعمال
وضول الباع على المقصود وقال السيد وضولها على المقصود عليه
فاصره على هذا التخصيص **فرد** فاعلم ان المسلمين منصوص بانخص
مخدوف وجوبا فان قلت بعض من ايا هذه الامة اي صفة لها
بسيطة العلم كذا لم يوفقوا بها لانه في حقها والمنهج فلا يتجه
تخصيص المسلمين بالدين كذا ما صدر به ان بعد من يقدر فزايا
قلت تخصيصهم بالدين لانهم المختصون بمجوزة تلك الجزايا
اولئك فهم **فرد** بما ايا خبر من اضافة المنسب الى السبب
اي بما ايا لنا سبب بخير من قدر سلطة يدل على هذا قوله

الاطن به فانما يرتفع للاعتبار مطلق عن العلم وتكون في مقام الاطناب
علة له فغيره بعبارة التقابل فكان العلم في الامور مختلفا اعترافا
على عبارته بان جازم بغيره في جبره من لفظه ومعنا طر واحد كذا
اشترط ويرد عليه ان الاعتداد باختلاف العلم من كونه في عدم تقبل
هذا التعلق اصلا فلا يلزم لغيره من جبره فقامت اجمالا صدى
ان الزات التي يصدر عنها امرها موصلة يصدر عنها من جهة وبالعكس
فيما متلازمان وجودا فلا يوجد من الا وهو مسلم ولا مسلم الا وهو موصى
والمسلم ان العلم في الايمان الظاهر مصاحبة الاعمال والاسلام الظاهر مصاحبة
المقصد في حقها المتحدان ما صدى اما اهل الايمان واهل الاسلام فمتلازمان
بغيرهما في حقهما صدى اما حصول بغيره وان كانت المصداق بغيره الغير العلم
بجوارحه والاعمال بجوارحه الغير المصداق بغيره **فرد** والاكتفاء بالجزء عطف على
اخر **فرد** اي غيرنا اشار به الى ان معنى تخصيص شيء باخر تخصيصه به على غيره
اي افراده من بين امثاله بالاضرة وقوله لا محالة لانه انما لا يستلزم
وهو لا يبعد التخصيص **فرد** والاختصاص والخصوص وما اشبهت
منها على المتخصص وان دخلت على المقصود علمه بغيره فغيره في حقها
الجود بزيادة الحق فمرت الجود على زيد هرج بذكر السبعة في حقها التخصيص
والسبعة في حقها السبعة المطول وحاشية الكثر كما تقدمت في حاشية
مختصر الشرح اذا ما قال لا بد من قاسم من امرها وانما اتفاقا على جواز
الامر من لغة اختلافه الفاني لست لا فتم السبعة الفاني الاستعمال
وضول الباع على المقصود وقال السيد وضولها على المقصود عليه
فاصره على هذا التخصيص **فرد** فاعلم ان المسلمين منصوص بانخص
مخدوف وجوبا فان قلت بعض من ايا هذه الامة اي صفة لها
بسيطة العلم كذا لم يوفقوا بها لانه في حقها والمنهج فلا يتجه
تخصيص المسلمين بالدين كذا ما صدر به ان بعد من يقدر فزايا
قلت تخصيصهم بالدين لانهم المختصون بمجوزة تلك الجزايا
اولئك فهم **فرد** بما ايا خبر من اضافة المنسب الى السبب
اي بما ايا لنا سبب بخير من قدر سلطة يدل على هذا قوله

بالعام بعد انما هو لعدم الفائدة فاذا افاد كان الآتي لم يمتنع فان قلت
 الصفة تقتضي المقارنة اذا كانت لازمة مع انما لا يحسن تأخيرها عن الاصل
 من حيث اتقادتها المقارنة لا من حيث كونها صفة بل من خارج وهو
 العلم بكونها لازمة افادته الشئ في كبره واقول في هذا الشيخ محي الدين
 ابن عزي في فتوحاته الكلية الى انه يشترط في صحة الفتح ان يختص بحكم
 لا يشرك فيه فممن يفتي بنبوة وبيد الرسول عدم وخصوص من وجه
 ونظم عنه الفاروق الشافعي في الكبرية الاحمد واقوله وعلى هذا لا يخلو
 اصلا فاحفظ **مسألة** سمى بيا في الشئ في المختار الساج اجود وسحب
 سمي بالفتح فيها سماعة وسماها اي جاد وسمي له اي اعطاه وسمي
 من باب طرف صار سمي بسكوا الميم وقوم سمي بوزن فقرها وامارة
 سمي بسكوا الميم ونسوه سماح بالكسر والسماحة المساهلة وقيل
 فساهاوا له وقد اسما صاحب الف موس في صنيفه هذا فافترس من
 اخر فضبط الميم في عبارة الشئ بالضم وفي الشئ نظروا لغو مطلق سمي
 او مستق صالح من مجرور الباء والاولى وما ضعفه من ان الشئ
 مسرور به لانه لا يفتح على احد ما فيه **مسألة** من الصلاة الى التوبة اي مشتق
 من الصلاة الخ تورات الامرية في اخر صفة فيرويه امرنا الله ان يفتح عليك
 وفتح بمعنى طلب الرحمة لانها من اخلاق اي وكس مشتق من الصلاة بمعنى
 الرحمة لان تلك من الله كما قدر شفيقنا الشئ واقوله سمي الجاهل بورك
 وعجزه واقول لا يخفى ان هذا لا يتأتى في كلام المص لا سند الصلاة فيه
 الى الله شئ فلا يصح ان يفتح من الصلاة المأمور بها في اخر التي هو طلب الرحمة
 وان هذا انما يتأتى لو اسند المص الصلاة اليه كان فصار اصيل عليه هو
 ان يصلي في كلام من الصلاة بمعنى الرحمة لا بمعنى طلب الرحمة وان الجملة فيه
 لفظ طلبية معنى فيلحق طلب الرحمة مستقدا من الجملة لا من صيغة فقط
 واذا اردت صل كلام الشئ على وجه هو اسبق في غير المراتب ان صلاة المص
 بقوله صلي عليه فممن افراد الصلاة المأمور بها في اخر لانه افراد
 الصلاة بمعنى الرحمة ولا يشتر ان المأمور بها في اخر بمعنى طلب الرحمة
 وان صلاة المص بقوله صلي الله عليه فممن افراد طلب الرحمة وفا

وفائدة

وفائدة قوله المأمور بها اي على هذا التبيين على سبب صلاة الميم وكان
 قال انما صلي عليه للمأمور بالصلاة عليه في طهارة وهذه النكتة متخذه
 على ما فزره الشئ ايضا فتأمل فان نفس **مسألة** والحق ان مقتضاها وانفراد
 قال ابن صفير في مغيته فيمنع من الشئ من المنع الى الذي لم يتقدم فيه
 الرضا لا اللفظ وهو ما تقدم فيه وقد استدل عليه بما مورثه فيزها
 فارجع الى الفتح وما كتبه عليه **مسألة** وهو العطف بفتح العين وهو لغة الميم
 والخبير والماد به هنا الاحتياط واي وجه اكبر الدين فهو احتياط
 بالشئ الى ان يفرق بين الحقيقة والافتقار الى التفضل الى
 الكيفية التي نتجت من التفضل كما هو معنى الرحمة في الاصل لا
 لا شئ انما في صفة تتك ومن حوال الرحمة في صفة تتك على ارادة التفضل
 اي الاحتياط وكل صحيح ثم الرحمة المطلوبة منه تتك لبنينا صلي الله عليه وسلم
 رحمة تليق بجناب صلي الله عليه وسلم زيادته على ما عجزه لان الكلام يقبل
 التكميل ويشترط في تكميله في صفة سائر الاشياء والاولى **مسألة** وانما الملازمة
 بمعنى الاستغفار اقرار المتبادر من الاستغفار طلب المغفرة فيكون فيه
 فيه فقول لان صلواتهم تلقى بطلب الرحمة ايضا في ورد في الخبر فاذا حصل
 الاستغفار على ما يصدر بطلب المغفرة وطلب الرحمة اندفع القصور
 هذا والاصح ما ذهب اليه كثير من المحققين ان الصلاة بالنسبة
 الى من سواه تدل على التاكيد والادمية وتخير بمعنى الدعاء **مسألة**
 والادمية هي والجمع اي وعجزها من سائر الحيوانات بخواصها
 لانها سرقة الجلالة ما لا يتدركه الحيوان كما علمت الصلاة والصلاة
 السلام كما اذا ارتقا في تفتح صاجه الانش بقدره الناس فلا يبر
 بحج ولا شئ ولا يدرك الا بغير الصلاة والسلام على سائر سائر
 وانما خص الادمية واحتم بالذخيرة **مسألة** التضرع والدعاء
 عطف عام على خاص لان التضرع هو الدعاء او ذلة لا عطف تفسر
 كما زعموا في الكبر ومن فضائلها ان الصلاة على النبي صلي الله عليه وسلم
 ما يرب من تأثيرها والتضرع في التضرع ورفع اليه الشئ كما اشار اليه
 المص في الشئ فممن افراد كلف عن الشئ في الطريق ونقوم مقام

بخضوع

مجموع كثره وخصاله وعشرون وميزانها في الجمع واحد من لفظ
 وقد لا ينفك من قدرها واحد من لفظ كما عراب وزعم بعضهم ان قوله
 عرب ورد في العرب والجمع مع احاضرين والباديين والاعراب تخص
 البديين والجمع لا يكون اخضر من موده وآدم الجمع قادر على اكثر من
 اثنين دلالة الموده على جملة اجناسه ومنه من يارب الفل والنقاب
 ان لا واحد له من لفظ كثره ورصه وقد ينفك له ذلك كصلى وكتب
 فقل ان التوفيق فوهم اكم جمع معناه اكم يملك على جماعة لان مدلوله
 لفظ الجمع كما قيل وكم الجنس قادر على الحقيقة ثم ان كان وضعه
 لها بقدر الوحدانية في اسم الجنس الواحد كاشد او بشرط استعماله
 في اكثر من اثنين من افراد حقيقة فاسم الجنس الجني والناظر
 الوقت بينه وبين خاصية واحدة بالثبات وكون التامة المفردة كقوله
 بيننا بينا الشئ كروم ورومي وزج وبني وقد تعلق التامة بالجمع
 كما في جماعة وكما في بعضهم بقوله الواحد في الجمع كما في التامة وال
 ولايات يصدرت بالتفسير والكثرة فاسم الجنس الافرادى كما وترايا قول
 ما ذكرناه في اسم الجنس الجني هو ما اشتهر والذي ذكره اهل اللغة كخصا ص
 التامور ان كلمة من يوم وزج وكثرهما اكم جبر مخصوص فيقول كل من
 موهوب على مجموع اكبر وتكون لفظ الواحد ايم لكونه بغير مسماه نظير
 تخيم ويقيم فاعرف ذلك **قوله** لا ينفك جملة الفاعل عن الفاعل بوجه انه يوش
 جملة الفاعل عن مع انه ليس من اثنين المجموع بالكلية على التاميم وقد
 نقلا في انما قال لفاعله موافقة للمفرد الواقع **قوله** لانه انما العطف
 على الضم من علم من غير عادة صرف الجمل المعلوم من قوله عطف
 الال والتاميم على الضم من علم من اى وقوله جاز على الصحيح عند
 المحققين هو مفهوما من ماله ومن وافقه ومن شواهد قراءه
 من قبل تسالون به وان اوصام بجر الارحام ومقابلها من العطف
 على الضم المجرور من غير عادة انما اوصافها بذا اريد العطف
 اعيد اى روضها وهما العطف لجموع اى فرض والمفروض على مجموع
 اى فرض والمفروض او للمفروض فقط على المفروض فقط باعادة

انما فرض

باعادة انما فرض خلاف ستة في كل شئ الاكثري وثبوته بكتاب الله
 في هذا الوجه الواضح انما في الاى تراعى علمه بانه اختلف ليس
 في مجرد العطف على الضم كما تقتضيه عبارة بل في العطف على موده
 اعادة خافضه **قوله** هو والحدثة زاد في مبدئه والحدثة بفتح فسكن
قوله عندنا اى فكثر احوال السنة كما في ليرة خلافا للحدثة لست
 في تخصيصهم لها بالذات الموصلة بهذا ما استقر بقله عند الفريقين
 لما قالوا لفتنا لاني وقد نقضوا ان يقولوا انك لا تترك من
 اصبت والثاني بقوله كما واذا خرد فزيدناهم الاله وفيه باب
 التامير لا احد الفريقين دون الآخر خلافا لاشهاد الفاعل في نظر اخر
 وتعلق بالضمين **قوله** من شربوا صفة للمصير كما يدرك علم
 الاستدلال بالاحاديث الاثنية وهو ايضا في قوله ذوى الهدى
 ان لم يرد بالهدى اصفوا وهم انفسهم والاكثريان فقار بين **قوله** غير
 الشرب في انما هما فلا سيما في نجا وان كانا من جنس اى طالعين
 لان وجه التسمية لا يوجد بتركوبها فالكوكب اعلم من النجم **قوله** في
 الاصفاء بهم وفيه بقدر بهم ما يقال في شربهم بالانما هو في
 الحدثة للغة لانه اصفوا هم انفسهم وها صبر الدفيع ان الاصفاء
 مصدر المبتغى للمفعول وصلة محذوفة والمبتغى ان مسمى بهم ويدفع
 ايضا بقدر مضاف الى مسمى الاصفاء وهو اهل البيت اقول كين سرد
 مع تقدير بهم ان جامع التسمية بجه وجوده في المسمى والمسمى والاصفا
 بالاصفا غير موجود في الانما ويمكن دفعه بجموع سببه واضته على
 سببه تشييع لاصحها لا يخفى على جامع فتنه **قوله** هو الله او
 اقوت لقولنا والمسمى اولها هو الله تعالى وثانها هو الله اى المضاف
قوله فقدر وى في حاشية الحديث دليل لقوله والله على الله علم وسلم
 ثانيا وقد بحث في الاول بعد عدم عمدة جميع الصفات لان قوله في الحديث
 كما تختلف فيه اصحابه يدعى ان سببه في الحديث في المحدثين
 منهم لانهم الواقع بينهم الاختلاف الا ان يمنع بان المحققين منهم
 اختلافا ما يتبع لاختلاف تبينهم فقلدهم بفتح اللام وما ذكرناه

لقوله والمسمى هو
 تعالى اوله وقوله
 صوابه عليه وسلم
 دليلهم

التاسع

التاميم في بعد صوم بعد كتابي هذا ريت عن توفى الدين السبكي انه نقل
 عن تاج الدين بن كحل الله انه ذكر ان ابنه السبكي لم يعلم ولم كانت
 له تجليات فزاد في بعضها سائر ائمة الاثني عشر بعده فقال مخاطبا
 لهم لا تسوا اصحابي فلو اتفق احدكم مثرا صدقها ما ادرك
 مدا صدق ولا نصفه وارفع السبكي من هذا التاويل وقال
 ان الشيخ تاج الدين كان متكلم الصوفية في عصره على طريقة الشيخ فاته
 ومثله يقال في اقطار الذي كثر بعده **وهو** للتقريب على العقول
 ضمن التقريب من الشبه بل قداه بغيره كونه يتعدى بالنام وقوله
 بما الفرع اي من حاصل النجوم **الحق** **قوله** اي ان لا نقول ان التقريب
 على العقول بل قلنا انصار على المقادير والتشبيه من كون الشيء اتم
 في وجه الشبه من الشيء لم يصح هذا القول لان الاعتقاد ان حذو حذو
 الشبه ما بعد الاثنية وصدق تمامه وانتهى علمه **قوله** فالاعتقاد بالال
 والاصح اقول ان الشبه صدق الال كماله اذ لا ذكر له في الحديث
 ولا يمكن ان يقال مراده الال الذين هو صيغته وهم مذكورون في الحديث
 في النجوم الاصحح وانما فهم الشبه بالذكر كماله فيهم الفضيلين **قوله**
 اشرف من الاعتقاد بالنجوم اي فتيقن كون تشبيه الاصحاب بالنجوم
 في الاعتقاد تقريبا على العقول لان اجماع في التشبيه اتم منه في الشبه
قوله واخبرني عن النار عطف خاص على عام **قوله** بل ومن الذين
 لان الاعتقاد بهم يتضمن الاعتقاد متناهي من المعاصي التي يرتب عليها
 القضاة من نوع واحد **قوله** للانتقال الى اي عند الانتقال اول اقسام
 الانتقال من نوع من العلم الى نوع اخر وهو هنا الانتقال من نوع
 الشاؤم كونه الى نوع ذكر السبكي الحار على تاليف الارجوزة **قوله**
 والتقدير اي تقدير الاصل الاول الذي كان صدق الترتيب ان يتوهم
 لكن بعد تتر عن اي ابا بعد ثم عنه اي وبعد للاختصار **قوله** مما يمكن
 من شيء فان والكثير ثم اقيمت اما مقام اسم هو المتناهي وهو هو
 الشرط وليس المراد انهما معا والاثنتان اسما فعلا معا وهو هو
 يعقل فلما وقعت موقع لفظ الشرط لم يبق لها النافذة للشرط

قوله
عند الفصال
ابن عبد الله الزادني
الاصمعي

فقال فيهم المصنف ورواه الشيخان
في مسندهما عن ابن ابي عمير

الكثرة النقية فتأمل **قوله** وبه تنفذ القدرة اولاته وقوله على ابراهيم
 تلك العلوم اي بالعبادة وادراك العلوم ما جرحه فيما تقدم بالادراك
 وانما غاية التفسير **قوله** بفتح الجيم اما بكسر الجيم فتعني
 باقية وهي البقية العظم **قوله** اي القليل في فصل ما ذكره
 ان احكامه يطلق على الطبقة التي هي روحها ونفوسها وقيل حقيقة
 وعلى انحصار المتعلق بتلك الطبقة مما زاد ان القليل يطلق
 على تلك الطبقة وعلى متعلقها وهو الشكل الصوري الكما في
 والمبتدأ وان اطلاقه على ما صفة **قوله** خارج حجة الاسلام
 هو الامام ابو حامد محمد بن محمد الطوسي القزالي حجة الاسلام
 ومحنة الدين التي يتوصل بها الى دار السلام جامع اشعرات
 العلوم الجريئة المنطوق منها والمفهوم بحر ليس للبحر ما عنده
 من الجواهر ويزعم على السما والارض لتمامه من الزواجر
 قال الشافعي رايته المصطفى صلى الله عليه وسلم باصبعه ويمسه
 بالقرآن وقال سهل في امثله مثله قال لا وشهد له ابو العباس
 المرسى بالصدقية العظم ونقل اليافوخ عن بعض الاولياء ان الجابر
 والعلاني اثنى عليه بين علم الكاظم والنظام انه قال لو كان نبى بعد
 النبيين لكان ابيقرابي ومن حكمة العظمة صلاح القلب وابصاره
 يحصل بالذكر ولا يمكن منه الا الذين اتقوا فانفقوا باب الذكر
 والذكر باب الكشف والكشف باب النور الكبير وقيل كان
 من شياطين الجن في امان واخذ من شياطين الانس فانهم لا يروون
 شياطين الجن من التعبد الاعزاء الاضلال ومنها الحسد
 نار محرقة من ابتغى به فموت غدا بداريم والعباد الاضلة اشق
 قولادنت وفاته في حادى الاضلة سنة حتى وضوا وصفا
 وقال على بالكفن فاخذه وقيل ووضعه على عتبة واستقبل
 فانقر الى رضوان الله على طينته الشايع من زنة من تخ السما
 كذا في حاشية شمس العبد في فصل المعرفات وانما قال
 حجة الاسلام ذلك لانه اثبت وفاقا للحكام ان من العالم

فما

قوله
 وفيما كان
 في دار
 في دار
 في دار
 في دار

قوله
 في دار
 في دار
 في دار
 في دار

فتبين ان الشايع جوهر اجسامنا ولا عرضا وكبر جوهر المحو الى المادة
 التي تركب من هذه المادة اي لو ان هذا كان نقي وصلوا
 منه تلك الطبقة المسماة ضائنا وروحا ونفوسا وقيل فقول في بيان
 والنفس جوهرية اي مجردة وليس مرادها انما من الجبروت الحسي المقابل
 للعرض كما سطر ذكره محمد **قوله** وبانية نسبة الى الرب بزيادة الالف
 والنون على غيبة سر للمبانة ونسبها اليه لانه لا يمانع الا هو سبحانه
 اولان اجوهه الجبروت من غير منجز اولان قاطنا من غير كما ان الرب قد كثر
 هذا ما ظهر في **قوله** في الخاطبة اي بالخطابة وعنده اي الغيبة بالذات
 بالخطاب فلما بينا في فصلهم بعضهم اخطب للذي يخطب المحضو الذي
 هو محمد في الروح واحد **قوله** وفيه التي تشابه وتماثل ما كانت فلان
 ان الجسم يتنوع ويتماثل بتماثلها **قوله** ولها تعلق بالقلب الكما في بعض الاما
 نسبة الى الاتية من نسبة الخبز الى الخبز وقوله الصوري النوراني رقيب
 احد الطرفين غيبه الاخر مع نوع استدارة كما يت هذا في قلب
 الحروف والدرجاة وغيرهما من الحيوانات لتعلق العرض والجوهر اي
 متعلقا بتعلق العرض بالجوهر في ترفق الصلابة على كل توقف صلاح القلب
 الامانة على تلك الطبقة وهذا هو الجوهر على العرض اذ لا اعداد الله الجبر
 بالاعراض لتماثل في الحال وليس لادان تلك الطبقة عرضا كما عرفت
قوله وبسبب القدر المفسر بتلك الطبقة في نسخة وشيخ بالفوقية
 اي تلك الطبقة وقوله روحا ونفوسا فيه يصريح بان الروح والنفس
 مجتمع واحد وهو الصريح وقوله الروح فانه الحياة والنفس فانه تدبير
 المدن **قوله** حتم اي بذاقها اي لا بواسطة نفس اخرى والانس والوحوش
 او التسلسل وقوله علامه دراهم اي كثرية العلم جدا كثره الادراك جدا
 بواسطة الالات من المعقود وغيره وفيه وصفه بالوصف من المدكورين الموكد
 ثانيا او لهما اشارة الى ان الجبروت ليس عليه بسبب ربه بل بالحكم
 الظلاني وقوله فصار اي بواسطة الاعضاء هذا ما ظهر في شرح هذا
 التوفيق **قوله** وهو قوة في نسخة وفيه في تلك التامنة مراعاة للخبر
قوله ويصح ان يراد بهذا مقابل قوله اي القلب والذات المفسر

قوله

الموكد

قوله
 في دار
 في دار
 في دار
 في دار

قوله
 في دار
 في دار
 في دار
 في دار

قوله
 في دار
 في دار
 في دار
 في دار

قوله
 في دار
 في دار
 في دار
 في دار

بالقوة المذكورة هو العرف **فقد** - معناه بكسر العين اي مهيئة النفس
 لاكتسابه لا يفتقر لما فات منادها قبله من ان المدرك هو النفس **فقد**
 من باب سميته انه هو الذهن وقوله بنهم ما يتعلق به اقوال الناس
 اضافة التعلق وعليه فالصلة او الصفة جرت على غير ما هو فيكون
 ينبغي الايراد في الالتماس اي يلزم النفس ان تعلق بهما من الشئ
 بها تعلق المعبر بكسر العين بالبعد بفتحة فكما ان اي يظن في هذا
 انه كبريت في هذا تعلقه بالظن فانه وقيل ان نسبة اي بعد او عطف
 بيان وان تعلقه زائدة وعلى كل تقدير ان قبل قوله نسبة المنطقه وان
 تعلق مصدرية صفة محذوفة لان الحرف المصدر لا يدخر على مثله
 والتقدير فكما ثبت ان اي وعلى هذا فيقدر ثبت ان قبل قوله نسبة
 المنطقه والاولان اقول تعلقا **فقد** كذلك تالكيد للتشبيه السابق
فقد لكن الخواج دفع بالاستدلال ما قد يوهم الكلام المذكور من
 اتحاد المعصوم منه **فقد** فنواي عزيم على التشبيه **فقد** علم بطلان
 العلم على ادراك المسائل وعلى المسائل وعلى المسائل اي صفة من
 مزاولتها ويصح ارادة كل من التلازمة صفا واستفاد من التوفيق
 انه علم في نفسه وان كان له غيره باعتبار انه واسطة بين النفس
 والمطلوب لكسبه في الاكتساب المحصية وهذا يعلم ان الخلاف
 في انه علم او انه لفظي واعلم ان كل علم ذو فائدة كثيرة يجبر جهته
 وحدة ذاتية وفي الموضوع وجهة وحدة عرضية كما في اية وفهمنا
 التعريف باعتبار جهة وحدة خاسر هذه العلم العرضية ولهذا
 كان راسخا ما تقر به باعتبار جهة وحدة الذاتية وهو صفة فهو
 علم بحيث فيه من المعلومات التصويرية والتقدير بيقين من حيث
 انها توهج الى مجرور تصور او تصديق او يتوقف عليها الموصول
 الى ذلك كما سيجي بسط قريبا **فقد** يعظم اي بشرط الرعاية قال
 بعض المحققين وهو عندي اوضح من الشك في جعل العاصم نفس
 الرعاية **فقد** اي يحفظ بيان لفتح العصمة في اللغة اما معناه
 في الاصطلاح الشرعي فالحفظ من الشرع استعماله وقدره مع

قوله

من المعصوم كان اكفيا المنع منه مع العلم وقوله من المحفوظ ونحوه اختصت
 الانبياء والملائكة بالعصمة وكانت الاوليا محفوظين فقط **فقد** اي عن ان
 يقع فيها خطي في شدة اي ان في كلام المصنف حذفوا في عن وقوله
 على الخط وفيه **فقد** يتوقف اليه شئ متعلق بعصم **فقد** الضلال والخبث
 يقع انه مشترك بين الضلال والخبث فلو منتهى في الغي لان مجموعهما معناه
 يدرك في قدر الخطي في الضلال والخبث ايضا والخبث يمد بغير
 المطلب كما في المختار ومن الاشارة الى الخبث ضيق **فقد** كما ضافة في شجر
 اراكم اي من اضافة العام الى الخاص لان الغي هو السوء والسمو والخطا
 لا يقع الا عن سوء كذا في شجنا الشئ في درسه واعتراض بان الخط صغر
 العكس لان الغي الخطا عن عمد والخطا عن السوء والسمو واقول ما ذكره المعتز
 من ان الغي الخطا عن عمد محذور فان احد معني الغي الضلال وهو ضد
 الحق في التاموس وبغيره فهو سم العمد والسوء وما ذكره من ان الخط
 سم العمد والسوء هو احد قول السلف لا هذا للغة صلايا ضا طبع في قوله
 او لها عدم الخطا للعد وغيره ثانيا احتصاصا به بالعد ثانيا احتصاصا
 بالسوء اذا عرفت ذلك عرفت ان كلام شيخنا الشئ هو الصواب
 غاية ما فيه انه جري في نفس الغي على المذهب الثالث وبالدلتون في
فقد اشارة الى الثانية اي غاية هذا العلم وفيه فائدة واذا في شئ
 اعتبارا من كماله كونه الشئ وقدر غايته وفائدة معرفة التاثيرات
 الضاعية والثالثة **فقد** عند المنطق او رد عليه ان علم اي كونه ناسبا
 اليه والمقابلة بعصم مراعاة الذهن عن الخط في الفكر والجهل بان علم
 اي كونه بعصم مراعاة الذهن عن الخط في الفكر في لانه الفكر لان الفكر
 ترتيبا حورا واي كونه وبغيره لا يثبت عن الترتيب وانما يثبت عن الترتيب
 بخلاف المنطق فانه يثبت عن الترتيب كذا في التفسير **فقد** وموضوعه الخ
 موضوع العلم ما يثبت فيه عن عوارضه الذاتية كمنه ان الناس
 لعلم الطبع فانه يثبت فيه عما يعرض له من حيث الشهية والمرض وكذا
 الحكما في تقريره لعلم الخوف فانه يثبت فيه عما يعرض لها من حيث العمل
 والبناء والعوارض الذاتية ثلثة اقسام ما يثبت الشئ لذاته كالشيء

قوله في تفسير الق
 صوابه في تفسير الخ
 لان الشئ فكران له
 معاني انما هو الخطا
 تقرير شيخنا

اي وادرا الى امور الغريبة الخفية السليقة للذات وما يحق
 ان يكون كالحركة ان رادة الماشقة للذات بواسطة ان صوابه وما يحق
 ان يكون كالحركة من وكما يفكر الماشقة للذات بواسطة ان متغير فان
 المتغير مساو للذات اذ لا يوجد فرد من لا يتغير فان يعرض للطفان في
 المنة وذا ان يكون وانما سميت الثلاثة انفرادا ذاتية لاستنادها الى
 ذات الموضوع الى نسبتها الى ذات متغير اما الاول فقط واما الثاني
 فلان اجزاء داخلة في الذات والمستند الى ذات مستند الى الذات
 في اجزاء ان باعتبار بعض اجزائها واما الثالث فلان المستند الى
 ذات الموضوع والمستند الى المستند الى ذاته مستند الى ذاته فينبغي
 العارضا ايضا مستند الى الذات والاضطرار بالذاتية عن العوارض الغريبة
 وهي ايضا ثلاثة اقسام ما يعرض للذات في ارجح عن اعم مطلقا منه كما ذكره
 الماشقة للابيض بواسطة ان جسم فان الجسم خارج عن مفهوم الابيض
 او مفهوم شيء له ابيض وهو اعم من الابيض وما يعرض له خارج عن
 اخص مطلقا كما نفى العارضا للجسم بواسطة ان ذات ذات
 كان عروضا للذات بواسطة الشيء وما يعرض له خارج عن مباين
 كالحركة العارضة للمماسية لثباته تكون التماسية بهذا التماسية
 تحس لان التماسية واستطاعة في الموضع بل في التماسية اذ الحارة
 التماسية بالماعية الحارة التماسية بالنار وانتشار النسيم كاللون
 العارضا للجسم بواسطة السطح في شرح الخط في زاد بمفهوم
 رابعا وهو ما يعرض له خارج عن اعم من وجه كالنسيم العارضا للابيض
 بواسطة ان ذات كالتنقيب البصر العارضا للشوب بواسطة ان
 ابيض اذا تم هذا فنقول موضوع المنطق المعلومات المتصورة بين
 والتصدية من حيث اجزاء ايصالها الى المحولات وانما قلنا
 من حيث صي ايصالها ولم نفر من حيث ايصالها لان في
 موضوع المنطق صي الايصال واما الايصال وما يتوقف
 عليه الايصال في عراض ذاتية لم يمتحها في المنطق كما ستعرفه
 ونوقد ينقل الايصال لوردا في الموضوع من تتم لا يمتحها في العلم

والايصال

والايصال يمتحها عنه فيه وهكذا الحال في كل حثية جعلت في الموضوع وكذا
 عنها في المدونة في المطلق انه في الموضوع مطلق الايصال والتمحيد عنها
 المحصور صي الايصال الى النصب او التصديق فخلق العارض للذاتية اخص
 من في الموضوع وانما كان موضوع المنطق تلك المعلومات لانه المستطاع
 عن اقوالها الى صي الايصال الى المحولات وما يتوقف عليه الايصال وهذه الاصول
 عارضة للمعلومات المتصورة والتصدية لذاتها فيقال اليه عن ايصال الحكم
 بان الجنس كالجوان والفصل كالناطق وهما معلومات متصوران اذ اركبا على
 الوجه المتخصص وصلا المجموع الى محصور تصوي كالذات وانما كان التقينا
 المتقدمة كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث وهما معلومات تصديقيان
 اذ اركبا على الوجه المتخصص صار قياسا موصلا الى محصور تصديقي كقولنا
 العالم حادث ونشال اليه عما يتوقف عليه الايصال ان النصب واليقول التوقف
 قدسا اليه عن المعلومات المتصورة كلمة او جزئية ذاتية او عرضية
 او قسما او خاصا ونشال اليه عما يتوقف عليه الايصال الى التصديق توقفا
 قدسا اي بلا واسطة اليه عن المعلومات التصديقية قضية او عكس
 قضية او نقض قضية او توقفا بعيدا اي بواسطة اليه عن موضوعاتها
 ومجرد لانها فان الموصولة التصديقية بتوقفها القضا بالتركيب
 والقضا متوقفة على الموضوعات والمجولات ففهم الموصولة التصديقية
 متوقفة على القضا بالذات وعلى الموضوعات والمجولات بواسطة توقفا
 عليها هذا ما خصره في النقط وحواسه واعترض جهر موضوع المنطق
 ما ذكره بان موضوع الحكم كذا فان الاربعه مغللة المتصورة بانها
 المنقطة الى اثنين واثنين يتوصل بغيرها في مثلها في معرفة مجملها
 وهو حاصل الضرب وبقيتها على اثنين الى معرفة محصور وهو نصيب كل منهما
 فلانما يزعم على المنطق والحكم بالموضوع مع انهم يقولون تمام
 بما يميز الموضوعات واجب بالذات لان في المنطق على صي المعلومات
 الموصولة الى المحصور وتبين تركيبه في الحكم عن مادته لا عن صي
 وكيفية تركيبه وانما هي موضوع العلم موضوعا لانه في موضوع القضية
 المتباين للمحصور لان جزئيات موضوع العلم هي التي تلي موضوعات لمسايله

الله تعالى

كما وضحت ان في كبره نقلا عن اليوس **في** التصورية والتقديرية من حيث الشئ الى
 الخلق **في** **في** وقد بينا المبادى العشرة في الشئ بقية التي لم تذكر هنا كسبعة
 واحا التوبى والموضوع والناية الى طر الفائدة فقد ذكرت هنا والسبعة
 هي الواضحة والاستعداد والحاسر والفضل واكثر ونسبة من العلوم والام
 وقد نزلت العشرة فقلت ان مبادى طر من عشرة احد والموضوع ثم القوة
 وفضل ونسبة والواضحة والاشم الاستعداد ثم اش ربح حساب واليقض
 باليقض كسبعة ومن درى الجميع ما زلت في قال كبره وواضحة اسطو كبر
 التمرة ونسبة من بعدها وضحة الطر وهو اسطو طر ليس فاضل الام الاول
 من الثاني خلا في انهم انما اشخصان واستعداد من العقول ومسابله
 التقنيا النظرية الباقية من همة الموقوت والاقية وما يتعلق
 بها المجرى على في واما فضل وتوفيق ويزيد على غيره من العلوم
 يكون عام النفع فيها اذ كل علم يقود او يقيد وهو يوجب فيها لكن بعض
 العلوم يقود من جهة اخرى واما حكمه في نظام علمه في نظام المصنف
 واما نسبة من العلوم فتوابعها هو موضوعه كل لا لان كل علم يقود او يقيد
 وموضوع هذا العلم التصورات والتدريقات وباختيار مفهومه مبادى
 لها والام المنطقية او يسلح بالميزان ويعيار العلوم **في** المفهوم الذي يقيد
 فيناشدة الى ان الفهم يجمع المفهوم وان الاضافة من اضافة الصفة الى
 الموضوع **في** الى ان كسر بين اما بفتحها وهو المصدر **في** شبه دقيق
 الفهم الى اي تشييد مضمرة في النفس على طريق الاستفارة بالكتابة وقوله
 بدليل متعلق شبه يعني ان الفط تخيل **في** ام فخر يتبادر من ان الذي
 هو ام فخر والشيء او لا جرحه هناك وهو وجهين فانيهما انه متعلق
 والحق في خطابه وهو الرابع **في** على ما ذكره اي بناء على ما ذكره اقول في
 ان الذي ذكره ابن ملك هو كونها ام فخر في المبنى والمبنى عليه واجواب
 انما اشخصا باعتبار الحجر والفاير فالمنع كونها ام فخر المذكور من انشئنا
 والمنع عليه والمنع عليه كونها ام فخر المذكور من ابن ما ذكره الشرح **في**
 وزاد الجوى الى قد يقال هذا بناء احصه قبله ويجاب بانه الشئ في احصه
 منصب على ذكرها معا لا ذكر كل واحد منهما على الفوائد او احصه اضافي

العلم

العلم

الى بالنسبة لكونها ام فخر الى لم يذكر كونها ام فخر **في** والاضافة بيانها اقول
 ان كان المنطق اسما للعلم والكلية وفروعا بالبيان في قول بيانها على
 لان النسبة بين المتعاضدين في العوالم والخصوص من وجه وان كان اسما للعلم
 الكلية فقط والراد برهان البيان لان النسبة بينهما في العلوم والخصوص المنطق
 وحاصل ما اشار اليه ان من اما بيانها او تبعية في وان الاضافة كذلك في
 الاحتمالات اربعة بيانها في تبعية بيانها من بيانها والاضافة تبعية في
 والعكس والمنع على الاول فخذ قواعد في اصول هو تصور وعلم الشئ في قواعد
 بعض اصول بعض وعلم الثالث فخذ قواعد في اصول بعض وعلم الرابع
 فخذ قواعد بعض اصول هو وهو الذي ذكره ان في تعلق هو الاقمار
 الثاني ولعل وجه ان فيه زيادة مستغنى عنه اذ يكفي ان يقال في قواعد
 بعض اصول الاحتمالات والاول والثالث كذلك اذ يكفي ان يقال في قواعد
 قواعد في اصول وعلم الثالث فخذ قواعد بعض والرابع هو الاول في شرا
 وهو ان يرد على الاول انه يقتضيه ان يحصر بيان احصه على كون تلك القواعد على
 الفهم وليس كذلك ويمكن ان يجاب بان احصه على كون تلك القواعد على
 من ان الفهم فاما **في** اما ان جعلت بيانها اي لقواعد على مذهب غير الذي
 فليكن الجواب والمجور حال من قواعد مقتدة او شئ محذوف وقواعد بد منه
 او عطف بيان على مذهب الرضى المانع تقديم البيان على الميسر والتقدير
 ونهاى شيئا من اصول قواعد **في** من فنونه فترى من والاضافة هي
 ما سبق في قوله من اصول واقول لا يظهر كون الاضافة بيانها على تقدير
 ان الفنون ما يورع كما يخفى **في** الفاعلة اذ في اي اصطلاحا اما لغة
 فالاصول والفائدة متراد فان كان معناها لغة ما ينبغي عليه الشئ واما
 الفاعلة فمعناها الحافظ الكانز واما الفاعلون فمعناه لغة قياس الشئ
 ذكره في ان مكره **في** فقيمة كلمة الى لقولنا كل محمول على كثير من مختلف
 بالتحليل في موضوع هذه القضية الكلية المذكور وجزيئاته ضوابط
 وجسم وجوه وعوالمها من الاجناس واحكامها كونها اجناسا وكيفية
 تعرف احكامها من القضية الكلية ان يحصر القضية الكلية كبرى لقول
 موضوعها جزئ من جزئيات موضوع القضية الكلية كجوان ومحمول

الى

لا

نفس هذا الموضوع فتخرج النتيجة ناطقة بحكم ذلك الجزئي فنقول الجوانب
على كثير من مختلفين بالتحقيق وفكر كل مقول على كثير من مختلفين بالتحقيق
صنف فتخرج النتيجة الجوانب صنف **مورد** والمردود في أي ما يتفق على
تلك القواعد من الجزئيات المستفادة منها وإنما في القبول بالبرهان
للمصنف في شرحه ولم يبق على ظاهره من الأنواع لتلاخيصها مع المجموع لأن
الأنواع هي القواعد والقواعد المجموع بعضها الأنواع أو بعضها على الأقل
في من هذا البصاح ما قدره شيخنا الشيخ **مورد** في كتابه في جمع فائدة
من الفوائد بالبرهان وهو أصالة الأفراد لا تنفك عن بعضها أو عن الغنية بالبرهان
وهو الثبوت والذات لأنها تثبت وتذهب **مورد** مختلفين بالاعتبار
فقط أي دون الذات فإنها متى كانت بالذات **مورد** أي صلتها في شيء
أي بسبب شيء كغير البرهان وقوله من حيث أنها في طرف المقول في البرهان
أي أنها إما بسكونها فالبرهان إما هو والحيثية في الحال الأربع للثبوت
بعضه أن تقع لتفصيل متعلقة بغيره **مورد** بالمقول متعلقة بمطلوبة وإنما
بمعنى من **مورد** على الأقدام على المقول الأقدام الشجاعة في ذلك التام
وغيره أربع هذا لازم وهو التام والمباشرة **مورد** وصورة البرهان
مطلوب على أنها باعثة من حفظ أحد المتلازمين على الآخر وبالبرهان
مطلوب على أن **مورد** شيء علمه غاية منتهى إلى الغاية بقدر البرهان
أمره كراهية اجتماع ثلاثيات ونسبت البرهان في عتدها
مورد والأولان أي الغاية والغاية أعم من الآخر أي المقول والغاية
الغاية أي كوما مطلق لأنها قد يوجد مع عدم الآخر من كونه شيء
أقرب لا يقال الغاية أعم من الغاية لأنها إذا كان وجود الكثر
في إنشاء المقول لا في طرفه لا في مقوله وجود الكثر في هذه الصور حصر
في طرف المقول المتروك بوجود الكثر وأما ما بعد وجوده فمطلوب **مورد**
في صفة البرهان لأن المطلوب منه والباقي عليه **مورد** ويصح أنه مقول
قوله بغير تلك القواعد **مورد** من الساق هو ساق الكلام ولا يصح
مورد بالبرهان هو حقيقة فيما يتصور من الحقيقة إلى أي وجه أو حتى بالبرهان
فيما يتصور من المنويات أي أعظم كما هنا كمن جعله هنا خزانة بقلبي

النظر

النظر عن جعله على والأما لا اعلام المقول حقيقة فتكون حقيقة له
بطريق النظر على هذه المتن فلا معنى لما قيل أنه صار لأن حقيقة عينية
في هذه المتن وأعلم أن الذي حقيقة المقول في شرح البرهان هو حقيقة
أنه إما الكثر من علم الشخص أو من الوضع المتفق أي هو كونه
له خاص فإلا ذلك الكتاب الذي هو عبارة عن الألفاظ والعبارة
المخصوصة لا يتعد إلا المقول والمطلوب وذلك المقول قد ثبت في
لا يعتبره أرباب البرهان الأثر فيهم كجملين وضع النظر والفتور
وضف عتدها لأنواعها لغير المقول في آخرها لا متعدها أو ما صلب
أما من علم الشخص كمن عرف المقول البرهان الذي لا يعتبره تعدد اللفظ
بتعدد اللفظ ويقوم منه أنما من علم الشخص كمن عرفه الفلسفة
الذي يثبت تعدد اللفظ بتعدد اللفظ ويثبت تعدد الشخص لا تعدد
محل فقط لأن الألفاظ أعرض لا يثبت ولا يثبت بمحلي ومثل
أسماء الكثر إما التراجع بل هو إما العلوم على المتجه عنده وإما
أشهر الوقت لأن سببها وهو الاستقام المقول في المقصود
أما تعدد بتعدد المقول وهذا المقول أيضا قد ثبت في
لا يعتبره أرباب البرهان فاعرف ذلك **مورد** وهذا علم أي قبله بخطط
موانعنا حفظه بغير مقتضى وينظر في نظم الثاني في السلك **مورد** فهذا
أي **مورد** يعني به الأستاذ الكبير سيدي عبد الله الكينكي
المقصود المردى في هذا النظم والبيت المشتهر به المتورق
أقول أما كون المردى في النظم المتورق فلا يتفق فيه وأما كون
المردى في البيت المشتهر به فباطل إذ لم يرد به مشورق أصلا
لعدم صحته فيه وإنما وقع في المردى فيه تورق أو دونق
ويمكن أن يجازى به في كلامه كقوله أي المتورق وتورق
التورق أي التورق أي المحسوس **مورد** والبيت المحسوس
الحسن عن الغريب غير الحسن وهو الكلمة الرقيقة التي ليست
لها من المعنى ولا ما توثق الاستعمال عند العرب كالجزم أي
الشبه فانه ليس فضيلا عن كونه عذبا لأن من شروطه

الفضايلة خلوا الحكمة من الغرابة بهذا المعنى **در** لغز اية اى الحكمة وهذا يصح
 بما علم من قوله **در** الغرابة اخبر كذب لان تعليق الحكم بالمشقق بوزن
 بعينه المشتق منه **در** لى عرف في فن البيان زاد في كنهه وان لم
 نثر في القاموس المنور في تقديم النور **در** سرته مضارعة مجرورة
 لرتبة سرته كرسى سرته اذا عدا وجهه سرته **در** استيفاف بيان في قند
 به بيان وجهه شمس **در** السلام **در** اى بهذا التاليف انما ارجع الظهور
 هنا وفيما ياتي للتاليف المفهوم من الضم ولم يرجع للسمعة
 تقدم ذكره صراحة لان اسم السابق هو الاسم لان التسمية باللفظ
 والذي سرته به هو المسح ويشوا في موضع الغيرة في سمته وقنما يبدو
 وارجم في الكبر الى اسم ويتبين ان يتفرع عنه اليه لان المعنى المتقدم
 بل جمع المسح على طريق الاستحسان **در** الذي كاسما اى في عطف
 العلو والشرف او في احتمال كل على ما يمتدى به **در** فان قيل في محصور
 السؤال انه يلزم تصور الشيء لنفسه لان اسم بعض المطلق وكذا قيل
 موصل لعدم المنطق المتكرر على ذكر البعض **در** اسم اى لا لفظ
 اى باعتبار دلالة اللفظ على المعنى وهذا هو التحقيق من الاصطلاحات
 التسمية المشبهة ولما في هذا من وجهين **در** اى ثمانية وعشرين
 احتمالا تاتي في هذه الحاشية وكان الاشياء بالسؤال ان يقول
 قلنا هذا التاليف الفاظ لا علم الا انه عدل الى التفسير باسم
 الذي سمعتم هذا التاليف اشارة الى ان مع اسماء الكنية الاندلس
 كما هو التحقيق **در** قلنا يلزم السؤال اى لانه يفتى على ان اسم اسم
 للمعاني المبنية في هذه النظم في صور هذه الجواب ابطار ما بين
 عليه هذا السؤال **در** فالمراد ان المذكور اى في صلبه من حاشيته
 السؤال من لزوم كون الشيء لنفسه لانه انما يلزم لو جعلت المعاني
 التي في هذه النظم سميا لجميع علم المنطق وليس كذلك بل انما جعلت
 سميا لاجلها من ماله وهذه وجه انما ينظر على ان قوله
 سميا مستعار للمعنى الصبيغة على طريق التورية بانه شبه
 المسائر الصبيغة باسماء بجاء غير التناول والتورية انما هي

لاى

لا على ما قدم من ان اضافته سميا الى علم المنطق من اضافة المشبه الى
 المشبه الا ان مراد بعلم المنطق الصمد منه من اطلاق اللفظ البقضي
در منصوب على التعليل لم يقر على المنصور به مع انه الواقع لما فيه
 بالادب اى منصوب على وجه قصد اطلاقه وعظمته **در** اى امل به حرفة
 مفتوحة بقوله منقلبه عن حرفة ساكنة فيم منصوبة **در** مع الاخذ
 في اسبابه اى اى ان الامر لا يتفرع بها الا مع الاخذ في الاسباب
 والافنوطية فكل رجا طبع وامر وانما يكون قد تحضر الطبع بما لم يكن
 معه اخذ في الاسباب فيكون مبيانا للرجاء ويمنع الرجاء الرضو
 كما يضر به الرجاء كالتسعادة فالثلاثة مضارروا اما الرجاء
 باليقين فهو النافعية وبها رجوان والرجاء ارجاء واما الارهاج بالكره
 فنصير ارجاء الامور وقد تنفذ ارجاء بعد الجيم ياء اى خضرت
 لذات المختار **در** وقد يطلق اى حقيقة كما هو المتبادر من كنه
 اللفظ وقوله الامرا في صواب الرجاء اذ هو الواقع في الآتي والمطلق
 على المعنيين وفي بعض النسخ اسقاط لفظ الامور فيكون في بطنه ضمير
 مستتر يعود على الرجاء المفهوم من ارجو فيكون صوابا **در**
 ومنه وارجو اليوم الاخر ومنه ايضا ما لكم لا ترجون لله وقارا
 اى لا تخافون عظمة اسم قاله في المختار **در** ضا لى ان مراد
 العبادة الخالية من الحرفة ثلاث الاول اى تقدير الله طلبا للثواب
 وضربا من العقاب وهذه ادناها الثانية ان تقديره لتشرق
 بعبادته والشيء اليه وهو اعلم من ان قيل الثانية ان تقديره
 لكونه الظاهر وانت عبده وهذه اعلاها كذا ذكره الثاوي
 اذ اعلمت ذلك فنقول الحق ضا لى ان تقديره عن الكدر اى
 كد الظلم والشرية كما قال لى فنصير بابى واحدة من الثلاث
 واقدية اسم اولها ويحمل ضا لى على موافق الكلى لا الاعلى
 فنلحق من الترتيب الاضرة افادة شجنا العبد **در** والشرية
 مع ابلق من الظلم وقوله والمجرة بفتح الجيم الثانية وكسرها ضد
 المذمة بفتح الميم اى ذات جري على ضد صعب

من الافعال

الحلف وعليه فلا ضافة للبيان اما ان جرينا على مذهب السلف في اثبات وجود
 منزله على سائر الحوادث فلا ضافة على مذهب السلف في اثبات وجوده
 القلوص من النوق في اثباته ووجه بطلان ما يثبت من الشاهد هو
 قلوص بغيره من قدام بعض مشرقه وموقفه ووجه القلوص قلوص
 في المختار **قوله** بطلت على احد كذا كذا بطلت بغيره من قدام قلوص
 الشيء اي ارتفع وبغيره من قدام قلوص الثوب بعد ان ارتفع وبغيره
 بطلت قلوص في المختار **قوله** شفع البعير اي اوكله كما تفهمه عبارة المختار
قوله فالجلف على الناضاة الظلمة قلوص في المختار بغيره من قدام
 الاقرب فان اريد من القلوص الناقص مطلقا ثم انتقل منه الى الناقص
 بسبب نظموه والشره والمجدة ونحوه بغيره من قدام المختار بغيره من قدام
 الاستفارة ما يثبت المشابهة بين القلوص والناقص **قوله** ثم
 يخرج الى ذكره انما يلزم بغيره من قدام وهو ان يكون ليس قاصدا
 انه لا يهدف به الى نظموه والمجدة وهو القريب لغيره من قدام
 واقول لا يخفى انه على هذا يمكن قوله ليس قاصدا توكيد القول فالصالح
 الكريم والتاسيس بغيره من قدام فلا بد ان يكون **قوله** بان لا يعقود من
 العود وهو اكبر والضرر على الشيء وباسية قال في المختار **قوله**
 ناضعا للمبتدئ اي الاضعة صفرا العلم اي ناضعا بطريق الاصل في وضع
 فلاننا في وضع بغيره من المتوسط المتراخي اما مراجعته او مقلده ذكره
 العبد في ولاه المبتدئ زيادة لتقوية العلم الذي هو ناضعا لضعفه
 بالبرية ولما لم يكن زيادتها محضه قوزوا بقلوبها هو مصر به في
 محله وبهذا يعرف ما في كلام بعض هذا **قوله** في زوايا الاحوال
 اربكانه شبه الاحوال بدار جربة على طريق الكنية واشتد الزوايا
 تحسلا والحدود عدم النظموه وعطف على الاحوال من عطف اليازم
 به الى المطولات ممتد في ذكره قوله وان قلوص ناضعا للمبتدئ كقوله
 بعد تميم او من ذكر اليازم بعد اليازم **قوله** بيان وايضا حاله اي
 لقوله ليس قاصدا **قوله** عن شيخنا هو العلامة البيهقي محضه في الكبرى
 ونشره في مختصر السنوسي **قوله** كما في العدة هو جدير بذكره فانه كان

مجان

من الصوفية ورايت له بالبقاء المتصور **قوله** في بيان جوار
 الاشتغال به اي في حقيقته من طرفية الخاصة في العلم ويحتمل غير ذلك
 ثم يعلم ان يكون من باب التهمة في الشيء والزيادة عليه لانه بين في هذا
 المختار القدر ما يثبت من القدر ما يثبت في الشيء والزيادة عليه لانه بين في هذا
 في كبره في بيان جوار الاشتغال به وصرته وبذبه ان يكون المبتدئ
 في بيان الاختلاف في جوار الاشتغال في قسمة اربعة من مائة
 للمترجم لان بيان الاختلاف في جوار اشتغال بغيره من قدام المختار
قوله ليقول ان علمه للمضاف الذي قدره الله وهو بياض **قوله** على
 بعيرة اي شارعا على بعيرة والبصرة قوة ادراك النفس يقال
 على عين القلب والمادة بغيره من قدام المختار **قوله** على قسمة
 اي كالتين على تسعين من كسيرة الخ على **قوله** ولو اسقط لفظ
 على لكان احسن **قوله** يعلم الفلاسفة الاضافة للجنة فتعريفها كناية
 والهيئة وعندها من علومهم والفلاسفة جميع فلسفة شتى في الفلسفة
 ما حقة من قدام سقراط وهو الحكم وقد عرفوا الفلسفة بانها علم يبحث
 فيه عن اصول الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة
 البشرية واقرب ما تسمى لان الموجودات تخرج مستغنى عن المادة في
 الوجود بين الخارج والذات فالعلم بالذات هو العلم بالذات
 احتياج الى المادة في الوجود الخارج وهو العلم بالذات بالذات
 عن اصوله يسمى الرباط فالعلم بالذات كالمبحث عن اصول الواجبات والعلوم
 والنفوس وسائر الجواهر المجردة والاعراض والطبيعية كالمبحث عن
 اصول الافلاك والنفوس والحيوانات والنباتات والاعراض والرياح
 كالمبحث الكهنة والموسيقى كذا في اصوله شره العقائد **قوله** والذات
 ابن عرفة عطف على هذا السلم بتقدمه في هذه لانه ما قبله
 علمه اي وعنده العلم بالذات بغيره من قدام المختار **قوله** لا يقتضيه
 الشبكيين في مختصر واحد **قوله** رسالة اثير الدين الاميري في تفسير
 بفتح منصرف العين اي المختار المختار من اثير الدين والاميري
 بفتح الهمزة والموصلة وسلكوا الكفاية الى ابد او حقيقته وعطف

صفيه

يسمى الى العلم والفلسفة
 والافان احتياج الى المادة
 فالعلم بالذات في الحوا

من جعله يكون الموصوفه وفتح الحاء كما قال ملائكة وسبقه انك الفيلسوف
 في حاشية الساجو اقول لم اجد في القاموس ولا في غيره ابرار بالهبط
 الاول لا سيما بلبل ولا قبلة ولا غيرهما حتى ينسب اليه والذي وجدته فيه
 ابرار بالهبط الثاني انهما بلبلين من بلاد اليمن وكثيرا بالبحر والجزر
 كما قبلة من قضاة ونسبوا اليها على غير قياس فقالوا ابرار في نزعنا في
 وعلى القياس فقالوا ابرار في قضاة هذه اجمع ما قاله ملائكة ومن تبع
 ولا بعد في انهم غلطون وان الحق مع من غلطوه في الضبط الثاني
 فحرر **ف** وتالف الحائرين بين قسمة **ف** والحق في اي
 وتالف الحق في قسمة سعد الدين وتالف غيرهم على ما مر انفا
 وذكر ان نقول تالف في مضاف ونعم ونحسم الظاهر على التوزيع
 لما يقال في كذا لو قيل وتالف في الحائرين والحق في اي **ف** فافهم
 وسعد الدين الى التقاضي صاحب مقفه التهذيب **ف** فمذا الفافقي
 عن شرط مقدر ان اذا اردت معرفة طار هذه القسم فمذا **ف** فافهم
 لا مقول لم اي لا مقول لم او اتم المقول بمخ المصير بناء على تجويز
 سببونه ذكر اي من لا مقول لم **ف** بل هو في غير كتابه اي على اهل
 طرا فليم ان اقام به واحد منهم سقط الحجة عن الباقي وعلى كونه
 فمذا كفاية بقوله ان حصول القوة **ف** وقوله ان تر هو صفة
 لرد الشكوك في النصير يرجع اليه او صفة لحصول النصير يرجع اليه
 بمعنى التحصيل لانه ان في وسع المظفر لا حصول ففهم استقام ان
 لم يرد بالحصول من اول وسلة التحصيل في كل ما اشارة الى قياس
 صفة الشك في اول نظره هكذا علم المنطق يتوقف عليه فرض كفاية
 وكل ما يتوقف عليه فرض الكفاية وهو فرض يتوقف على علم المنطق فرض
 كفاية وهو الذي افرد بان كذا ياردنا القياس على هذا الوجه
 انه كان المناسب للمدعي ان يقول ان في الكثرة وما يتوقف عليه
 فرض كفاية فهو فرض كفاية بد قوله وما يتوقف عليه الواجب
 وهو واجب اذا الواجب ان من فرض الكفاية الذي هو الذي هو هذا
 وممكن كونه فرض كفاية اذا لم يستغن عنه بجوده الذين وصحة

الطبيع

الطبع اذ يذكر ابيض فخصر القوة مع روال الشك الذي قد ذكرناه وذكر
 لم يجز ان يسمي الصبي والتمتع المتحدون واحدا منهم وانما
 فقول ان حصول ذلك يتوقف على حصول القوة في هذه العلم
 فانما هو عند عدم جوده الذهن وصحة الطبع ومن صرح باننا نقول
 عنه بما ذكره الشيخ السنوسي في شرحه مختصره والشيخ بن يعقوب
 وغيرهما **ل** لكن المما **ف** اقول هذا استدراك على قوله فمذا ليس
 في صلات الاشتغال به خلاف ذلك انما اراد اعم المص تشا من قوله
 فمذا **ف** حاصله اذا لم يكن في العلم لا نور الذي منه ما في هذا النظر فلا في
 فكيف ذكر المما الخلاف فمذا الاستدراك ليس صفيقا لانه لم يثبت
 به ما يتوهم مما قبله اشتغاله ولا في ما يتوهم مما قبله بثبوت بل حصول
 مجازر لعل في المثبتة والما مع وجوده في كذا وصادق في الاراد
 ان المص مقصد بيان صلات الاشتغال بالمنطق الذي منه تعلم في
 ذلك المقصد ان في ثمره ان المنطق المنطوق فترجم له وبين الخلاف فيه
 فالنهي في قول المص في جواز الاشتغال به يرجع الى المنطق بغير القسم
 المنطوق واما الاشارة في قول المص في جواز الاشتغال به فذكرنا ان في
 لنا ولها بالمقصد **ل** ذكرنا ان لم يذكر بان في جواز الاشتغال بغير المنطوق
 وبقر على هذا الذي ان في جزم عليه ترك ما قصده مع انه اعم الا ان يقال
 ذكره ضمنا لانه بين ان الاصح في جواز المنطق المنطوق لعل مدار القويحة
 المحارس للكتاب واسته وعدم جواز بغيره لعدم الامن عليه من جهة
 الفلاسفة وهذا يتبين جواز غير المنطوق مطلقا لفقهاء المتأخرين
 المذكور فاحرص على هذه الة قاله **ف** واكتف اتم مصدر بمعنى
 الاختلاف **ف** بالمتنوعين قارة الكبر ولا يجوز ترك المتنوعين على ان
 بد في البتة الشك لان الشك انما يقع في مستغن له في الوقت
 التفوق وتستغل في البرز وتدة ليس بمفروق بل هو مجموع
 فلا بد من الشك الرضاة والشك اجتماع الكثر والكف واكثر
 سقط الثاني الساكن والكف سقط الثاني الساكن فافهم
 ابن الصلاه وهو كما في شرح النجاة كما في الفقيه في الذين ابرو عمرو

قول

وعثمان بن الصلاح عبد الرحمن بن زيد مشافه وقال في كبره
 انكره كان اماما في الفقه والحديث عارفا بالنبه والاصول
 والخبر ورعا زاهدا وكان والده الصلاح شيخا في الفقه
 ابنه عليه في حياته ثم رجع سنة سبع وسبعين وخمسة ونوف
 جميع يوم الاربعاء الخامس والعشرين من ربيع الاخر سنة
 ثلاث واربعين وخمسة **سنة** يحيى النوراني قال في الكبير محلي
 صاحب لسان في الشهرة البارحة الثالثة ولد في العشرين الاولى
 من المحرم سنة احدى وثلاثين وستة بنو من اثم من عمل
 دمشق وتوفي ليلة الاربعاء رابع عشر رجب سنة ست وسبعين
 وستة ودفن ببلدة على عن قياس لان القياس في القصور
 الذي في الفثاثة والمنقوص الذي باؤه في الفثاثة والقليل واد
 فقال في النسبة في ونوى وشيخ ونم فتوى ونوى وشيخ
 ونمور وان كانت الالف والياء في ما زاد في الفثاثة فيقال
 جميع وجليس وقاض وقاض في الارجح منها تفصيل في قوله
 وربما في الفثاثة في القصور فيقول صلاور وان كانت
 الالف والياء في فضاء احد فيقال مصطفي ومستر
سنة وقد ذكرنا في اي صفة قال ان نوى في قوله من فذكر
 فثاثة انما في سبق فلم وفت قال ان زيادة الالف في نواور
 اما في زيادة النون في الاستماع كما قالوا السخاوي في النسبة
 الى سخي وكما قيل في قوله تعالى فاضلوا وما استكانوا انما انقل
 من السكون واستحق الفتي الغاوي في قوله اعوز بالله من
 المقرب فثاثة انما نقل عن شيخه باب هذا السهم من ضرورات
 المشعوبان الاشياء سماعي لا قياسي والاشياء لا مشعوبة
 وتوقف شيئا القدر في قوله ان هذه ليس من ضرورات الشعر
 فقال انظر ما وجه بل انظر ان من ضرورات الشعر واقول
 مع قوله المذكور ان زيادة الالف اشياء ليست من الامور
 التي يجوز للشعر باطراد ان تلبس بها عند الضرورة كقوله ما

قول

ما لا ينصرف ومنه صرف ما ينصرف ومنه المقصور وقصر المحذور وان قلت
 في بعض اشعار العرب للمفرد في شذوذها من الضرورات السماعية
 لا القياسية **سنة** ووافقهما في ذلك كثير من العلماء برصحاء السبوطي عن
 جمهور العلماء من الفقهاء والمحدثين فقد شخنا العدد **سنة** ووجه تحريم
 بدل الالف انه امة او اما نوجب ما به يستعمل به اليهود والنصارى
 فليس شيء اذ ينهم هذا القائل تحريم الخمر والطيب بوزن الاطوار والشراب
 وغيرهما لا اشتغال اليهود والنصارى به في ذلك في كبره **سنة** حيث كان
 الفلان متعلق بخبره وهو قوله نحن في الجنبه للتفصيل او التقييد
سنة بكفيات الفلاس الاولى ان يراد بكفياتهم ما يشهد خطائهم
 الغير المكفوف على طريق التقليل ولا في تحريم الكفر **سنة** القول
 الثاني للجمهور اقول لمراد جمهور غير الفقهاء والمحدثين فلا يند
 ما رعن السبوطي **سنة** الغزالي ضبط بعضهم بالتحقيق وبعضهم
 بالمشهد وقد مر ترجمته **سنة** لا يوثق بغيره اي ادراكه اي ادراك
 كانه لانه لا ينفق في بي بي العلوم وفاسدها والمراد بالثبوت التام
 والا كان هذا الكلام مقتضا لوجوب لانه مع ان المنقول عنه
 السند بدسوق العلم في شربه واستحق الغزالي وقرراين يعقوب
 بعد نقله عن الغزالي الكلام المذكور ومع ذلك لم يعمد من فروض
 انكافيه كالمعلوم لعدم توقف العلوم عليه بل مراد به ان ادراكه ولا
 قد ينفق عن فائدة كمال العقول واما ما يروى من انه رجع الى تحريم
 فلم يثبت له واقول سوفه من هذا الكلام ان كلام القراحي
 فحين لم يستغن عن علم المنطق به كالفظة كمر **سنة** معيار
 العلوم ان جاز ان الادراكات التي يعرف به حكمها من فاسدها
سنة بجمهور ان يلحق ببعض كتاباته ما نقلناه انما عن المصنف في
 ابن يعقوب بناء على هذا انما في كلام بعضهم ما يفيد انه حقيقة
 في الاستصحاب محاذ في الجنبه افاده شيئا القدر **سنة** كما تقدم اقول
 الذي انه يوجب كتابته غير المنطوق والكلام هنا في المنطوق فقولنا كما تقدم
 ليس في محله ويمكن محله **سنة** كما تقدم على ان المنطق كالمعنى الذي تقدم

تقدم

في بيان حقيقة العلم
 في بيان حقيقة العلم
 في بيان حقيقة العلم
 في بيان حقيقة العلم
 في بيان حقيقة العلم
 في بيان حقيقة العلم
 في بيان حقيقة العلم
 في بيان حقيقة العلم
 في بيان حقيقة العلم
 في بيان حقيقة العلم

وهو غير المختلط **المشكوك** ان كثرة قائلها وقوله الصحيح اي قوة دليل
 اقول ان الذي اختصت به هذه القول مجرد الوصفين فلا بنا في شدة القوة
 الاولى اي في كثرة قائلها كما علم فافهم **جوابه** قال شيخنا
 المدوني اراد به الاذن فخصه في ما هو جوب والندب ولم يرد به استواء
 الطرفين لقوله في علته ليدل على ان **النص** اول ما يستنبط اليه
 من فعلته بفتح مفعولته اي من غير ان يكون مستنبط منه اي من العلم وقوله
 مطلقا اي سواء كان اول العلم او غير اوله وقوله لانه اي العلم
 اليه اي في جميع العلوم **المطلقة** حقيقة وهو تفصيل لاستقارته لما
 يستنبط من العلم مطلقا وهو من جهة تفصيل استقارته لاول ما يستنبط
 من العلم **مد** ثم استمر للعقل اي فيكون هذه الاستقارة الثانية
 حتمية على الاستقارة الاولى وطريق ذلك ان يحتمل المعنى المخوالة
 او لا تحتمل المعنى الحقيقية للمعنى المخوالة ثانيا ووصا شمس
 المستفاد من وهو المستنبط من العلم والمستفاد من وهو العقل
 الاستفاد والاستفاد بل وان شئت جعلت الخوالة الاولى من المحار
 المرسل بمرتبين على اول احتمالها بان يتجوز اليها او يستنبط مطلقا
 ثم الى اول مستنبط من العلم ويثبات مرات على ثباتها بان يتجوز
 الى اول مستنبط مطلقا ثم الى اول مستنبط من العلم ثم الى
 المستنبط من العلم مطلقا والعلاقة في جميع هذه الخوارات دائرة
 بين الاطلاق والتقييد وجعلنا الخوالة الثانية اي في المعنى
 المرسل من الاطلاق اسمية الشيء على انه فيكون من المحار المرسل اليه
 على محار مرسل وان شئت جعلت الخوالة الاولى من الاستقارة
 والثانية من المحار المرسل فيكون من المحار المرسل اليه على الاستقارة
 وان شئت جعلت فيكون الخوالة الثانية من الاستقارة المبينة على
 محار مرسل هذا اما ظاهري **فأفهم** ثم صار حقيقة غريبة
 فيه انما يحتمل المعنى الاصل الاول والمعنى الاصل الثاني بحيث صار
 انما اطلق لفظ الحقيقة بنحو ان العقل لا الى اول مستنبط
 من العلم ولا الى المستنبط من العلم بل ان ارادة احد هذين كان

بطريق

بطريق المحار الصريح فلما بد من قدرته يدل على ارادة احد **مد** ما رسر
 السنة والكتاب اي من اولها ومقدارها ففهم ان الغاية الحقيقة من
 الغاية الباطنة وليس لي كمراد بها راسها ادراك ما يتعلق بها من
 لغات واسباب غزول وناسخ ومنوعة وغير ذلك بحيث صار مستنبط
 الا كلام الغرض من بينهما فان كانا محتاجا اليه المحتد المطلق فانه
 ابن بتقدير **مد** ففهم ان قدرته ليعتقد في قدرته ليدل على واقرب
 فيه انه مستفاد عنه لانه متعلق بقوله انص صوات والمقدار بعد
 التفصيل بالمستحق **مد** لكونه قد حصل اليه اقرب من غيره من التعليل
 ان المار على خصص العقيدة من لوجهها كالمرة التي يجازيها
 غير الكتاب والسنة فكذلك الكلام اليه لا يصح السنة حازله المختلط
 وهو من **مد** لانه من الذي وهو شدة العقول وقوة ادراكه
 وهذا مع قدرته في شدة التام من هو شدة قوة لنفسه فعده
 لاكتساب الاراء كالمعنى اذ القوة في عبارته هي العقل كما مر **مد**
 وفي هذا اي من اهل ما ذكره من ان خوف على المطلب على غاياته اظهر
 الضلال وكثيرا منهم **مد** يكتب علم النظام او كما يطويع والمطالع
 والمواقف والمقادير وعذرا من السنة في ادعاءهم ذلك في كتبهم
 التي يمكن من ردها وابطال انواع العلم كما حدث في اربعة لان العلم
 اما تصور او تصديق وتعلم منها اما ضروري او نظري ونفرض لنشوا **مد**
 ولم ينوع في كده لما فيه من اختلاف في قرائنه لا يجد لكونه ضروريا وان
 تنوعه ينضم من قرائنه لا سيما في ان التقييم من قرائن **مد**
 مطلق الادراك والتميز حازم او غير مطابق للواقع وقد ذكرنا انظر
 والجهل الكبر وتصور التبيين المشكوكه والنوع في دليله هو السيد
 وعنده اياها من قسم **مد** لا ما اي المعنى او الادراك الذي
 مراد اي من لفظ العلم في اصطلاح بعض الاصوليين وكان في الشيخ
 لفظه بعد مراد فامر شيخنا الشيخ في درسه بنسخ من الشيخ ثم
 قال ونهجه انما هو على ان المراد مراد به انما هو قول هذا
 انما يحتاج اليه اذا رجع الضمير في ما الى ما اذا رجع الى العلم

قول

فلا ونفط بعض ساقط من مدخل الشيء ومن الشره الكبير وهو ما
 راد في اصطلاح بعض الاصحاب ليس ادراكا خاصا له ادراك النسبة
 التصديقية عبارة شجنا القدر العلم عند الاصوليين الاعتقاد الحازم
 المطابق للحق من دليل وعند المناطقة القوة التي هي في الذهن بغير
 ادراك او جهلا مركبا **لانه** ان علمه للمعلمة التي هي الاختراز او
 علمه لتعيين معلوما بالاختراز على ما مر من ان يتصف علمه بالاختراز
لانه ان يتصف بكونه ضروريا ونظرا **لانه** اطلاق الضرور على علمه
 من ابراهام قنارته للضرورة المستحيلة في صحة تكملة مع عدم ورود السماء
 به وان كان معناه محكما في صحة تكملة اذ علمه تكملة عن فكر
 وفي اطلاق النظري من اقتضا اكدوث لانه ما يحصر عن نظرا واستدلال
 فيكون حسبنا بالنظر والاستدلال افاده ابن عقرب **لانه** الى المعنى
 بطلت المعنى على اربعة **لانه** ما يقابل الجوهر وهو القدر وما يقابل المحسوس
 وهو المقصور وما يقابل اللفظ وهو ما يفهم منه ومطلق الدرك وهو
 المدارضا لانه التصور في اختصاص بان المقصور يحصل هو عطف العلم
 انما من الشئ على لا التصور فقط وان الاقتصار على التصور يستلزم
 قصور التعليل الثاني واقل منه في الاختراض ان المراد بالتصور في
 التعليل الثاني مقابله التصديق والحق عندك حمد بونه تفرقة
 بما ذكره على التصور مراد من العلم كما هو احد استعماليه على ما ذكره شارح
 الشرح وعلى هذا الاعتراض اصطلاح **لانه** تصور الصورة اي
 صورة اي صورة الشئ اي صفة الشئ بناء على التحقيق ان العلم
 من مقولة الكيف وانما جعله نفسا لخصه بغيره على لزوم صفة
 الصفة له واعتبارها فيه واما على انه انفعال فهو على خلافه لانه المراد
 يحصل الصورة فنون النفس اياها والمراد بصورة الشئ ما يلقى
 انه لا متبادر سواء في نفس ما صفة الشئ او شئ في مثال له كذا
 قال عبد الحكيم في طبعه القطر ونيز من مقولة النفس بناء على ما تبين
 من لفظ الادراك والادمان وكونها وقيل من مقولة الاضائة
 بناء على انه نسبة بين المدرك والمدرك ولا يرد على انه كيف انهم عرفوا

قوله
 معان
 قوله

الكيف

الكيف بانه عرض لا يقبل الشك لانه لا يتوقف شئ على تعقل غيره والعلوم
 النظرية متوقفة لان المراد بالثبوت في المعنى ان لا يقبل الاصح تعقلا الغير كما
 في الابوة والبنوة والعلوم الكسبية بعد تحصيلها ليست كذلك ولانها يلزم
 ان يكون العلم صورا عرضيا ان كان الشئ في الصورة صورا او كيف عرضيا غيره
 ان كان عرضيا غير كيف وموجود معه وان كان مقدر والمعلوم ان
 العلم عين المعلوم ذاتا لان المراد بالمعلوم في قولهم المذكور المعلوم
 الذهن وهو الصورة لا الشئ والصورة اذ لا يشك عما قلناه انه غير العلم
 والعلوم الذهن عين العلم ذاتا انما تختلف في اعتبارها فالصور
 من حيث ذاتها معلومة ومن حيث حصولها في الذهن علم وهو من قوله
 مدارضا الاصحاب لا يقتضاه الانطباع في النفس والانطباع والنفس
 من ضواحي الاصحاب واما النفس في حد كثره فيكم على نفس الرتبة فيمنع
 الذات ولانه يستلزم اجزائا شتى كما قال سيد سعيد **لانه** في
 اطلاقه اشارة تفريق على التعليل اي في اطلاقه المذكور من التصور تصد
 على علمه تكملة لانه جسم وله نفس يتطبع فيها صكو المعاني اي مع عدم
 السماء والابراهيم بمعنى الايقاع في الوهم اعني الذهن **لانه** وان اراد به معنى
 صهيح اي ارادة بالذكور من التصور والتصديق بان مراد بالتصور في
 صفة تكملة علمه بالمؤثر كذا زيد وبالنفس بغير علمه بوقوع شئ القيام
 الى زيد مثلا وان في كلامه ما وصلته فزيدة فلا تحتاج الى جواب
 كما حققه البعض والراو الكمال فيمكنه في غير هذه الحال ولي بالابراهيم او شرطية
 غائية كجوابها محذوف لدلالة ما قبل عليه والراو عا طرفة على محذوف
 اي ان لم يرد به معنى صحيح **لانه** وان اراد به **لانه** وهذا اي التعليل المذكور
لانه على انما اي والتحقيق لما بين على ان اي ما افاده كلامنا من
 الاحتياج الى الحقيقة امر ظاهري والتحقيق لما بين على ان اي وكما
 كدر على ان بمعنى كمن فتا **لانه** لكن المراد بالابضاح اي
 ايضاح المقصود وذكر القيد ظهر بما المقصود زاد في شره الكبير
 ويخرج علمه تكملة على قول بعض الفايبراهم استه ان علمه تكملة بتقدير
 بتعدد المعلومات وهو قول قولي واما المراد عليه يلزم دخول ما لا نهاية

له في الوجود فيزيديان استحقاقا في الوجود انما كانت في الوجود
 اما في هذه القدم في هذه القول فلا اقول هذا فكل ان كان انواع ليس
 مخزبا للعلم القديم على هذا القول وهو انما يسمى اذا كان الغايه يقول
 ان تعدد العلم القديم بتعدد ما المعلومات وهو قول غير واما القول عليه
 بكونه في الوجود فيزيديان استحقاقا في الوجود فيزيديان استحقاقا في الوجود
 انما كانت في هذه القول فلا اقول هذا فكل ان كان انواع ليس
 بالشيء فتأمل ثم اقول انما كانت في هذه القول فلا اقول هذا فكل ان كان انواع ليس
 يظهر بالشيء لمن يعلم عدم تنوعه لا مطلقا فانهم **المراد** اقول
 لا يظهر بوجه العلم انه لا يزم عليه عدم ما يغني التعريف اذ يصح
 على التصديق انه ادراك ما ليس مشتملا على النسبة الحكمية اذ من جهة
 ما ليس مشتملا على النسبة الحكمية فنحن النسبة الحكمية ضرورة عدم
 اشتغال الشيء على نفسه فنحن ان يكون العلم راجعا الى ادراك في المور
 وما واقعة على ادراك الى المراد ادراك الموراد ادراك ليس مشتملا على
 النسبة الحكمية اي ليس متعلقا بها فهو من حيث حاله المتعلق بالامر
 على المتعلق بالافعال وعبارة كبرية بعد قول انهم مقرر المراد به ما ليس
 نسبة حكمية سواء كان جوهر او عرضا كزبد وضرب او وجودا او غير
 كغبار آب والضمير في غاية على الموراد لعدم احيائه الاشتغال
 فتأمل **ثم** على نسبة حكمية تطلق النسبة الحكمية على النسبة الحكمية
 وهي تطلق المحرر بالموضوع او اتى في بالمقدم ايجابا او سلبا
 وعلى وقوع هذه النسبة وعدم وقوعها اي مطلقا بقية لنفس
 الامر وعدم مطلقا بقية ومن الاطلاق الثاني قوله فلما ما ليس
 مشتملا على نسبة حكمية وقوله بعد الا انه غير حكمية ومن الاول
 ما ياتي في قوله اي وادراك وقوع النسبة حكمية وفي قوله والادراك
 ادراك النسبة الحكمية وبتقرير عبارته فهذه تطلق ما اعترفت
 به وقوله نسبة حكمية اي مدركة على وجه الازمان كما يوضحه من
 كلامه بعد فلهذا التقدير ادراك النسبة الحكمية لا على التوهم المذكور
 كما صرح به فتأمل **ثم** تقصيرا علم اني علم بالتصور اني سمع

الى الموراد

قول

سمع به **ثم** قد راي كما جئنا في الشرح ولم يجيب عن حقيقة اعتبار
 اختلاف الكثرة من المتصور عليهم الجبر بالحقايق واختلاف المتصور
 والتصديق المتصور عليهم الادراك ليس بالحقيقة بربا اعتبار المتعلق
 بفتح اللام به اما ظاهري فتأمل واما توجيه ذلك بان الادراك
 عرضي يزور والخصائص الحقيقية متوفرة مستمرة فيزيديان يفتقدان
 كذا عرضي ليس به حقيقة ولا يدرك على ذلك بوجه صحيح فكل ما يطلعه
 لما يوفق بالوقوف على تقرير مصادق الامور السوئية كالتفريط
 والبيان من غير ان يعرض ويخبر ذلك مما لا يحيط به وتساو
 مستثناة لا عطف على يخرج والنسبة في ادراك الموراد وما في قوله
 ما لا نسبة له واقعة على ادراك بقية التميز ووضوح قوله ما لا نسبة
 له اصل ثلث صور ادراك الموضوع وحده وادراك المحرر وحده
 وادراكهما معا دون النسبة بينهما ووضوح قوله وما في نسبة الا انما
 هي حكمية اي مدركة على وجه الازمان اربع عشرة صورة ادراك النسبة
 الاصلية كالتسوية في الوجود ووجه بغيره في الموراد والتفصيلية كالتسوية
 في الحيوان الناطق ووجه كون الشان في نسبة الماور والنسبة الظلامية
 بنسبتها الكبرية والاشياء والنسبة الحكمية التي الوقوع او عدم
 بذون الازمان وادراك الموراد او المحرر او هما معا مع النسبة
 الظلامية او مع الحكمية بذون الازمان او مع النسبة مدونة
 الازمان وادراك النسبة المشكوك فيها الى الموراد وفيها ثلث صور او موجه
 قد ضلت المتوهم في جملة صور التصور سبع عشرة صورة هي خمس
 وعشرون تفصيليا باعتبار قبول الظلامية في شين والمشكوك في شين
 هذا اما ظاهري بناء على ان المراد بالاعان هنا التسليم والقبول
 لا مطلق الادراك وسياقي ما في **ثم** وقوع نسبة حكمية اراد بها
 هنا النسبة الظلامية كما مر اقول لا يخفى ان لا صاحبها الى صفة النسبة
 في نظام المص على النسبة الحكمية بمعنى الظلامية المحرر ذلك في نسبة المص
 بل الاولى جملة على النسبة الحكمية بمعنى الوقوع وعدمه لعدم الاصل
 في الى التقدير فان **ثم** النسبة بمعنى الوقوع او اللا ووقوع

قوله معارف لعله
 تعاريف تأمل

لا يشترط في شيء من العلوم بل هو مجزئ في قوله فخر والمؤلف هو المؤلف وهو
 ايضا في الكبرياء صور العالم عقبة الشبه او الاله ليس اضطرار
 لا قدرة على دفعه **م** وقد ذكرنا ان الضروري اياها حاصل فذكرها ايضا
 ان الضروري كما يطلق في مقابلة النفي فيفسر بمقتضى مقابلة
 الاكتمال فيفسر بما لا يتصور تحصيله مقدرا لا محذور فيكون اخص من الضروري
 بالمعنى الاول فالعلم اياها حاصل بالابصار المقصود من بيان مقضا عينيه
 ففتحه ما قصد الضروري على الاول دون الثاني لانه مكسب للعبية
 بفتح عينيه **م** والخلاف في النسبة اياها حاصل مع الايضاح ان
 البديهي يطلق على الضروري ما يمتنع الاول المذكور في المتن فيقولون ان
 له وتطلق على ما لا يتوقف على شيء اصلا فيكون اخص من الضروري
 لا ثبوت الضروري على هذا الجاهل بفتح والتجليات لتوقفها على
 الحس والتجربة ثم قال **م** في ذكر السبعة شرح المقاصد
 عن الامام ان اول مراتب وصور النفس هي **م** فاذا حصل وقوف
 النفس على تمام ذكر المعنى فتصور فاذا بقي بحيث لو اراد استتمام بعد
 ذنابه امكن يقار له حفظ ويتناول لذلك الطيف تذكر وتلك الوضاعة ذكر
م وبين البديهي اقوالا على ان لفظ من من عبادة الخلف
 في حيز المظن على انفسه المنفرد من غير اعانة الخلق وهو في مثل
 ذلك موكد في بين الاولى فنفسه ما يتو لا حادثة لبيد الثانية لا
 البينة لانها لا بين متعدد والبديهي من بعده اذا جاء **م**
 بقوله شارح القول في القول وهو محي ورسول علة التعلق
 واسناد ان الله اليه محي وعقل من الاسناد اما الاله لكن هذا فيفسر
 جميع القول ان على التعميق ما بعده فلا يجوز ان العلم المكنون
 ضابط **م** ثم هو الماتعة اياها كونه او بالوجه ليصدق على جميع اق
 الحرف وما ذكره تعليل الخزي الثاني من جزى الاسم واما شجيرة قول
 فلان نقول اى يحل على الحرف بفتح البرا وعلمه شارح الشمس
 بانه في الاعلى مركز القول كرادف الحركة **م** وسيل بقية معرف
 بمراتبها ونحوها اما اطلاق الحرف علمه مجاز علة من الاسناد

لنخرج

الى

الى الاله واما اطلاق التعميق عليه فمجاز من علة التعلق اى معرف
 بفتح البرا كنه هذا يتو جملها علمه كنه اما بعد من العلم لا من **م**
 فالتعريف على كونه ما يتو صير الى التعميق يدعى بالقول شارح والمعلوم
 والتعريف وقوله واقعة على بعض التصورات اى المتصورات قاله **م**
 بمعنى اسم المعلوم لان الموصوف متصور لا يتصور وعلى قياس ذكره يقال
 قوله وما لتعريفه يتوصل فاقوله واقعة على بعض التصورات بمعنى
 المصدق بها **م** تعريفها ان اجتهاد من الحيوان الناطق
م على اى فلتطلق **م** قال في الكبرياء يطلق الاله على النظر
 والتعريف فلتتأملاته ولم اره في الفاتوس ولا في المختار وفيها
 ان يقال بطلان كنه اى ضلته مع رايه كما برهنته **م** فيجوز ان يكون
 الاتي في كلامه افتقار من ربه اى ضلته مع رايه اى فلتتأمل
 الناطقة مع رايه اى لا تفتش تعليمهم برسلهم وعلى طر حال
 ونو كنه البينة **م** والى العلة للكل لى للعهد والموتود وذا
 طالع العقول ان هو ارباب هذا الفن وربه ان يفتح ما يقال
 ان العلوم لا يتوقفون ان التوصل الى التعميق شيء حجة مع انهم عقلا
 اقرب من علة الشرائع الاولى انه كان المناسب ان يقول
 قال بقاء التوقيف الثاني ان صميم بوجه ان غير ارباب هذا الفن
 ليسوا كالمعلم عقلا وعلمهم ظاهر العقول فتأمل **م** وسبح اى ما
 توصل الى التعميق بذكر اى بالحق **م** ثم لما كان اى هذه فالبينة
 للمعنى في شرفه على اى ما عجز اى بها الله وفضل على الحق وبيان
 لوجه ادق من الدلالة في هذه الفن مع انه ليس منه **م**
 مبني على اربعة اركان اى على قواعد اربعة من بناء العلم الا ان
 علم الميزان قواعد باقية عن تلك الاربعة وقوله تصورات اى مقاصد
 مقصورات ووجه المخوفات لا جود قوله ومباديها وقوله وتصديقات
 اى مقاصد تصديقات ووجه الاقضية لا جود قوله ومباديها والى
 والتصورات والتصديقات في عبارته بمعنى المتصورات والمصدق
 بها **م** الدليل اقرب من النجاة من قول في النسبة

المذات ذاتي وقالوا الصواب وهو في كذا في التام في المجمعة عوضا عن
لام الكلمة المحذوفة اعتبارا في هذه اللام ورد لالتف المنقولة عن الواو في
واقتراح ما قبلها الى اصلا وهو الواو وسياقي فيه من كلام **قوله** القسم هو المفرد
اقرار فيه من جهة اخذ الخلق من قبل المعاني والمفرد من قبل الالف لا يقر
ان الالف وصف في الحقيقة للمفرد والمفرد وصف في الحقيقة للفظ فكيف
يجوز الاور فتا في الثاني وايجاب ان في العبارة هذا والمفرد في القسم
دالة من المفرد **والواجب الدلالة** اللفظية والوصفية اذ ان اللفظ
فقد اللفظية من البنية التي هي الالف وسياقي له زيادة الرصعة في قول
المفرد دالة اللفظ اذ من هذه الترجمة في صيغة التثنية اشارة الى ان
في كلام الخطيب في البديع المسما بالاصحاح وهو ان يحذف من كل اللفظية
ما يشبه الالف **قوله** لاستناد جميعها الى جميع النواحي الفلاحة **قوله** مصدر
دل اي سماع اذ قياس مصدر الفعلا التثنية المستند في فخر بفتح الفاء وكون
اللفظ لما قال السمع ما كره فعمل قياس مصدر المفعول من ذي غنة لرد
قوله من كلام الشيخ يعني ابن سينا لانه المراد عند اطلاق التثنية في هذا
الغنى والاشفا كتاب في العلوم اكلية **قوله** بالاشترار الى اللفظ وانما
لم يكن حقيقة في احداهما محاذ في الآخر مع ان التخرج الى اولى كما هو
الاصل عند الاصوليين لان المحاذي لا ينفك عن المحاذي اذ ان حقيقة
في احد المعنيين وشكر في الاخر اما ان لم يكن كذلك بواحد كل منهما
حقيقة اللفظ فيه ومحاذية فالجواب على الاشتراك اولى اغانا ما نش
في البنية **قوله** كون امر هو البطلان بحيث اي مطلب بحيث اي كماله
موضوعا للامرات في اقراره في علمنا انهم ارضوا حيث في مثل هذه
العبارة عن موضوعها من وجهين فانهم يجوزوا بها وفي ظرف مكان
الى حالة تشبه بالبالحان وادخلوا عليها اليها مع انها لا تكون عن
النسبة محلا على النظر في الالف الى الجمن اعني ادخلوا في بعض النسخة بينهم
قليلا وذكر سيد سفيان انه اعترضه على التعريف بان الحثيات
تجس في الالف لانها لا تدل على الحضور وانما تدل على التباينة اه والبيضة
فيه مجال وقوله فيهم منه اي يتو شانه ان يكون منهم بسبب تلك الحالت

امرا هو المدبر الذي يدل العلم بوجه الدلالة وهو الوضع واقتضا الطبع
والعلمية والملوية او العلم بالبنية ليست دالة اللفظ على المعنى المحاذ
المستند هو فيه كما قاله عبد الحكيم وفيه من كلامه ما لا يقره ثم اي بالضم
اولم يفهم اي بالفتح والمراد بفهم ان في التثنية محاذ التثنية والتثنية
في نفسه عبد الحكيم عن السيد فلا بد ان يفهم على التثنية لابقى اللفظ دالة
عند تكرره لاقتراح فيهم المعروف من هذا ولا بد في الدلالة عند ابراهيم العلم
من اطرافها وكذا على القطب في ثبوتها بقوله كون اللفظ بحيث يتم اطلاق
فهم منه معناه للعلم بوضعه قال السيد قدس في اطلاق اي كمال اللفظ فانه
الدلالة المعينة في هذا المعنى ما كانت كلمة واحدة اذ انهم من اللفظ معنى
في بعض الاوقات بواسطة قدس في هذا المعنى لا يكون بان
والعلمية بخلاف افعال التعريف والاصور **قوله** وقال عبد الحكيم اعلم ان
دلالة اللفظ على المعنى المحاذي اذ استعمل في مطابقة عند ابراهيم
لان اللفظ مع التثنية موضوع للمعنى المحاذي بالوضع النوعي كما هو صواب
به واما عند المستفيدين فان تحقق الزوم بينهما بحيث يمتنع الانتقال
في مطابقة والافلا دالة على ما صرح به قدس سره في حكمه المطالب
اصو وقوله فان تحقق الزوم بينهما الفلان المراد بين اللفظ والتثنية
بان في محاذ الحقيقة الفعولة فتا حرو وبوبه ما قاله السيد قدس
السيد في شرح التثنية والرواية اي ههنا نصيبين التثنية ليدل على شانه
من غير قدسية او لكنه صرح في ذلك ان نفسه سما قال الغني بان المحاذ
يدل بالبطاقة على معناه المحاذي قال المراد بالوضع في تعريف
الدلالة اعم من الشخص في المفردات والنوع كالحركات والالبقة
المركبة خارجة عن الاقسام والمحاذ موضوع بالوضع في الدلالة على معناه
المحاذي بالبطاقة لانها دالة على ما وضع له بالوضع اذ في التثنية فانظر
مع قدس في تعريف الوضع ههنا من غير قدسية اذ اقول اذا صدر ما ذكره
في دالة المحاذي على راي ابراهيم العربية والاصور انه في التثنية
يتم كلامه فيما لم يتم قوله من غير قدسية اي شفا فلما بينا ما هو عليه
الحكيم **قوله** فهم امر اي بالفتح فهو الشخص من المعنى الاور والغني

257

الاغنام او هو مصدر المني للمفهوم والمراد في الدلالة انهم او هم من الدلالة
 بالفعل فلا يراد ان التوهم وصف الشخص الثاني والدلالة وصف اللفظ لا
 فكيف في ذاته بما يفهمه وفي حكمه عن السيد في صلاته المطالبه ففهم
 واما في الدلالة بانهم مضافا الى الفاعل او المفعول اعني ان مع الدلالة
 او بانتم في الدلالة من اللفظ الى المعنى في المسامحة التي لا يلبس بها
 المقصود اذ لا اشتباه في الدلالة وصف اللفظ بخلاف التوهم والاشتغال
 ولان ان التوهم والاشتغال من اللفظ انما هو بسبب حاله فيه ولا يتر
 مع حالة اللفظ بسببه بل هو من المعنى او ينتقل من المعنى فلهذا بالتمام
 على ان التوهم المقصود من تلك الحالة هو التوهم والاشتغال به وينبغي
 على المعنى ان يكون في الدلالة ان اللفظ قبل حصوله بالفعل يقال
 له في حقيقة على الاول دون الثانية فتسمى قبله والامام على
 الثاني **وهو** دار بالمعنى بواسطة المقول وكذا يقال فيما يأتي فان
 قلنا ان للمعنى مدخلا في جميع اقسام الدلالة فلم كان بعضا عقليا
 وبعضا غير عقلي فالجواب انهم انما سموا البعض عقليا لاختصاص الدلالة
 فيه للمعنى بخلاف غيره فانه الدلالة فيه ليست متضمنة للمعنى بل
 مدامرا في فانيطت به التسمية **وهو** وبالعادة لم يفرقنا وان شئت
 قلت بالطبع كما قال في ما يأتي انما هي الحادثة وبترا لان مما مثل
 به في الدلالة انظر على النبات فمنها ما يوجب التعريف باللفظ ففان
 انظر مؤثر بطبيع في النبات **وهو** كما انظر الى كماله المظهر وكذا يقال
 في نظائره الثانية وقوله على النبات ارادة المصدر لا انهم المعنى **وهو**
 على المنجز هو احيانا اما ان يوجد في الحروف وبما يفرجه **وهو** كما انظر الى
 اي المخصوصة وهي الاشياء بالبراس الى اسفل فاللعمري وقوله
 مثلا اي والاشياء في المخصوصة هي معنى لا وهي الاشياء بالبراس
 الى اعلا ولا ينبغي اغتناء الا في عين مثلا **وهو** واللفظ ينقسم الى اقوال
 كما ان الاشياء في مقابلة قوله والثاني ان يقول في الاول ولعمري
 عنه لثلاثتهم ابتداء ان المراد بالاول ان بالمعنى وان في قوله
 بعد ذلك اي هذه الثلاثة دالة بالمعنى في هذا التوهم و

التوهم

وحصر الدلالة

وحصر الدلالة اللفظية في الدلالة الطبيعية والعقلية استقرى لا يعنى
 في حصره السيد والظاهر ان حصر الدلالة في اللفظية في الدلالة كذا
 كدلالة اللفظ على لفظه اي على وجوده وحياته ولا يتردد كونه مع
 وراء حصره وانما قيد به بعضهم لتكون الدلالة في حصر المعنى كذا في ما لو
 على ان مثل هذا فانه الدلالة في بالمعنى والاشياء معا **وهو** وان شئت قلت
 بالطبع اي فالمراد واحد قال عبد الحكم ما تضمنه في التاموس الطبيع والطبيعية
 والطبيعية بالكلية السجدة التي جيز عليها الازن وفي الاصطلاح تطلق
 على مبداء الاشياء كتحته تباين سواء كان بشورا او لا وعلى الحقيقة ثم انظر
 ان المراد بطبيع اللفظ كما حله عليه الشئ بعينه الفظير ويبدو ان مجرد عن طبع اللفظ
 وعلى طبعه لا مع والمراد بالطبع على الاول المعنى او على الثاني الحقيقة اعني
 حقيقة معنى اللفظ وعلى الثالث مبداء الادراك اعني النفس الناطقة او العقل
وهو كما في بفتح الحزة او ضمها وبالحال المعلقة كما قال القليوبي وغيره اي وكما في
 بفتح الحزة وبالحال المعية على مطلق الوجه **وهو** او ما يوضع اي الوضع اللفظي وهو
 حصر اللفظ بانه المعنى سواء لوصف اللفظ والمعنى بخصوصهما فيكون الوضع
 شيئا اول وصف اللفظ بوجه كماله والمعنى بخصوصه فيكون الوضع شيئا كماله
 في المشتقات او لوصف المعنى بوجه كماله واللفظ بخصوصه وهو الوضع العام
 والمرحوم في خاص كانه الضمات والميميات واما كماله فلم يوجد وسواء
 كان في حصر اللفظ بانه المعنى بنفسه كانه الحقيقة او بواسطة التوهم في الدلالة
 في حصره كماله ولا ينافي قوله معنا او بواسطة التوهم اي ما تضمنه عن
 لان كلامه معنا في الوضع من حيث هو لا يقيد الحقيقة عند المناطقة او المراد
 التوهم في الدلالة للفظ على ما مر **وهو** كانه في حصره ان المعنى هو
 دلالة على الرضا الشئ في فليت معتبة عند اصحاب هذا الفن كما تقدم
 بيان **وهو** الى تقسيم دلالة اي اقاسان دلالة والحصر في عقيب كذا قال السيد
 لانه دلالة اللفظ بالوضع اما ان يكون على الموصوع لم يجر او على حيزه
 او على خارج **وهو** بتوسط الوضع متعلق بدلالة يعنى ان دلالة المطابقة
 في دلالة اللفظ على معناه بتوسط الوضع له وهذا القيد معتبر في
 دلالة المتضمن ودلالة الالتزام فدلالة التضمن هي دلالة اللفظ على

٤٧

٣
 الصواب هو في حصره كماله

ولا يصح هنا نقدر المضاف الى من مصدر قد لا يلائم عليه من اتحاد
المشتق والمشتق من ان اريد بالمصدر المقدار المطلق ومن اشتقاق
الحزب من الحزب وهو محمول ان اريد به الطلاق والطلاق على هذا
الاقتناع بغير المتصور على حذف مضاف الى من فقد من قول طابق
اي من الفقرة في هذا المقول وليس الغرض تقييد المشتق منه بكونه
في هذه المقول بل اراد به ان يكون كسب جميع ويحتمل ان من تعديلية لم حذف
اي وانما فسر المطابقة بالمواصفة لغزلهم الى فاصلة هذه التواقيف
اذ اتوا فقا اقدركان الولي اذا اتوا فقا فان الفقرة حوت
لما في القاموس والمصباح والمنتار ومحاربي التابيث كحقيقته في
وصوب كاق تال التابيث للفقير اذا استند الى التابيث **وهو** في
تقريبنا قال في الكبير علم ان في كلام المص المطلق على تعديلية
مختلفين احد ما جاز لان قوله دلالة المطابقة وهو جازي
لان قوله وجزته مقطوف على قوله ما وافقه وقوله تضمننا مقطوف
على قوله دلالة المطابقة وهو جازي عند الافتراض وانك في الرافا
والزجاج وكذا يجوز ما يستفاد المص عند من اشتراط محال علم
اريد ان المقدر من المقطوف والباقي انما يابى للعلف لان ما مضى
كذلك **اي** دلالة تضمن فيه اشارة الى ان المص حذف المضاف
واقام المضاف اليه مقامه واضافة دلالة الى التضمن والى الالتزام
من اضافة المسبب الى السبب وقوله تضمن علمه ليدعونا **وهو**
منه من صواب ان قال في التبيين وهذا مثال في نقل الانتقال
من معنى اللفظ الى جزئه وقد تضمن على كثير فاستشكلوا بان
لا انتقال لان فهم المركب بغير اجزاء فكيف يتحقق الانتقال
وصوابه ان المركب قد يفهم اجمالا ثم ينتقل الى جزئه فجزء
او ثم يبدأ وراق نفق هذا عن بعضهم ثم قال لكن كنه هذا
بانهم يستلزم تقدم وجود الكل على وجود الجزء في الذهن في انتقالهم
اتفاقهم على تقدم الجزء على الكل في الوجودين ويستلزم ان يفهم
الجزء مرتين مرة في ضمن المركب واخرى منفردا والوجود ان

يكذب

يكذب **اي** قال شيخنا العبدوي **اي** قال صمد ما ذهب اليه بعضهم
من ان دلالة التضمن فهم الجزء في ضمن الكل ولا شك ان اذا فهم
المعنى فتمت اجزائه معه فليس في انتقال من اللفظ الى المعنى ومن
المعنى الى الجزء بل هو فهم واحد بسبب القياس الى تمام المعنى على بقية
وبالقياس الى جزئه ففهمنا بخلاف دلالة الالتزام فانه للبدن من
الانتقال من اللفظ الى المعنى ومن المعنى الى الالتزام ضرورة ان الالتزام
لا بد من دلالة اللفظ لوضع اصلا وهو ان يفهم ان التضمنية وضميمة
والالتزامية حقيقة **اي** وقيل عليه اكلم ما فهم فهم الجزء من اللفظ
متأخر في الوجود عن فهم الكل وان كان فهمه في ذاته متقدما عليه سواء
فلما ان فهم الكل عجز فهم الجزء بالذات مغايرة بالاعتبار كما في شرة
مختص الاصول العنصرية او قلنا بتفسيرها بالذات ان اقول هو هذا
منه ان اتفاقهم على تقدم الجزء على الكل في الذهن ايضا انما هو فهم
الجزء في ذاته لا في فهم من اللفظ الموضوع لكل فلا بد من اشتراط الاول
من البين السابق والاشق الثاني منه فقد يدق بمن كذب
البرهان فهم الجزء مرتين فتأمل **وهو** وما دلالة اي انما قد راعا التفرقة
الفاخر زائدة لكن فيه انه يصير الكلام عليه مستانفا غير متعلق
بما قبله فينبغي من سبب التقييم فالص ان الفارسي وان
ما لزم مقطوف على قوله ما وافقه اي ودلالة على ما لزم هو الالتزام
اي بسبب دلالة الالتزام قدره شيخنا **اي** الالتزام **اي** الالتزام
ابقاي ما على الالتزام بضم قوله بزم والاولى انقضاء على الشيء مثلا
وهو اي دلالة المتصورة ودمر التفسير رعاية لكل **وهو** الالتزام **اي** الالتزام
علمه لم حذف العلم من السبب **اي** دلالة المتصورة دلالة الالتزام
لا التزام **اي** دلالة الالتزام دفعه بتموه ان المواد بالالتزام التكفر
دلالة تضمن هذه الجواب هذا التحقيق وما مضى على بقية كما
لما قال بعضهم وعلمه بان ضا عسدي في قوة قضاي بعد اذ ادرك
لانه من بان الحكمة فهو يدب مطابقة على جبي كل فرد من افراد العبد
ففيه ان الكلام في دلالة المتصورة دلالة المركبة التي نظر اليها هذا

وم

على تسليم ان استكمال العلم في بعضه او اما جعله انما فيه كما قال بعضهم فليس في العلم ان لا يكون له
بالعلم من العلم والحق **قوله** جزء من جملة العلم اي وان كان في نفسه جزءا من جزئيات
العلم او قوله من حيث هو جملة اي لا من حيث هو جزء من جملة العلم
قوله استثنى الاستثناء اي استثنى دلالة العلم اي من اي الدلالة
العلمية وهو استثناء بـ **قوله** ابن عبد الرحمن المصنف العلم بالعلم والحق وهو في
ابن عبد الرحمن المصنف العلم بالعلم والحق وهو في
عنه احد العلم المسمى بالعلم والحق وهو في
رياسة الفقه على مذهب الامام مالك وكان اما مارعا في الفقه
نفسا على حدته فتكون دلالة العلم والحق والعلوم العقلية وله تأليف كثيرة ذكرها ابن فرعون
قوله ابو عبد الله بن شاذي ذكر في بعض التأليفات ان سبب شهرته
بالعلم في انه لا اراد الحاشية ان يشتهر اسم في شدة الدرس كانت
في غايته فلم يعرف اسم وكان اذا جاء للدرس يقبل من حرس
الفرقة فكنت اقراني في حرسه عليه هذه النسبة وتوزع زحمته
في تدريس الطلبة في حاشية الحاشية عام اربعة وثلاثين وسبعمائة
من طائفة شيوخنا العديدين في فضل الحاشية **قوله** حتى تفتق حتى في
المواضع المتقدمة في شيوخنا العديدين في فضل الحاشية **قوله** وليس هو جزءا من جملة العلم
من حيث كانت الاشياء **قوله** خرج سائرها اي باقية وقوله فلا
يتبناه قفيع على قوله في سائرها وقوله وهو باطل اي كونه
انهم لا مدلول له زاد في كبره قاذم المدرك والحق ولا يقتضيان
ولا استلزاما اي على بعض افراده لم يكن له دلالة اي على البعض لا
لاخصار الدلالة في الاشياء ولا يرد بهذا ان يكون فيهما
رابعا في اقسام الدلالة وانما يستثنى دلالة العلم **قوله** اي
شترط في العلم كونه لازما مذهبنا اي اقوله في شترط الاجزائي
على انه مذهب مذهبنا ولا ذهب الامام وكثير من المتأخرين
اي ان المعرفة دلالة العلم هو العلم بالعلم والحق بالعلم والحق
وشرح الفقيه على اسانيد ابيهم فيكون ذكره في الامام اوب
يعلم ما في كلام شيخنا انتم في كبره في التبيين الرابع **قوله** وهو

ما يرد

ما يرد انما هو بديه قول الشيخ في الدلالة في حاشية الفقيه على شرح
ابن عبد الرحمن المصنف العلم بالعلم والحق وهو في
عقلا تصور المعلوم بدون تصور المعلوم في الجملة والبصر فان
العلم موضوع للعدم المقيّد بالعلم والبصر خارج عنه **قوله** من تصور
معلوم تصور اي من ادراكه ادراكا سواء كانا تصورين او تصدرا
او احدهما تصورا والآخر تصديقا قاله عبد الحكيم **قوله** ومنه لا يمتنع
اي ظاهر لا يمتنع لزوم العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
مصورا ذلك اللازم البين بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
بالعلم بالعلم وهو ما يرد من تصور مرسوم تصور المعلوم بغيرها
وانما كان هذا العلم لشيء البين بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
تصور لم يرد تصور المعلوم بل يحتاج الى تصور اللازم ايضا كفاية الاشياء
للمعنى فان العقل لا يدرى العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
تصورها فقد بابه كسائر اعم مطلق من البين بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
البين بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
اللازم الذي لا بد من تصور لزوم من تصور مرسوم وتصور مرسوم من
باب ذكر المطلق وارادة المقتضا ومن باب اطلاق اسم الشيء على
ما يشبهه لانه كلما كلف تصور لم يرد من البين بالعلم بالعلم بالعلم
تصور المرسوم كلف فيه ما في البين بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
ولا عكس فاشبه العلم الذي يوجب كمالا وجدا الاخص ولا عكس هذا
ما ظهر في تحقيق هذا المقام وفي كلامنا اننا انما انشأنا الى شدة
فانهم **قوله** فاللزوم وجه الانقسام الى متب وبين صحيح وقوله
للمعرفة اي اللازمة للاربع او المراد بالشيء للمعرفة وكذا يقال في
تطبيقاته الاربعة وكثير في التمثيل للبين بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
تصور الاربعة مع النسخة عن كونها زوجا فالاولى التمثيل بالبصر
اللازم لتصور العلم واقوله يمكن دفع البين بان المراد تصور
الاربعة بمفهومها المخصوص وهو قولنا عدد زوج زوجين **قوله**

بالعلم

اللازم

باللزام البين الباد اخلية على المتصور عليه بدليل القابل على اعم من
هذا الشيء انما البين والبين بقسمه كمن يتفهم بالضرورة ما
في الخارج فقط اقترن النقيض عليه القيد على الخارج فقط
فيصدق بان يلزم هذا لا خارجا اعم من ان يلحق اللزوم غير من او
بيننا بقسمه وبان يلزم هذا وخارجا كذلك فالذاخر في اللزوم
الذي هو على الاطلاق الثاني من صور وانما يخرج عنه اللزوم في الخارج
فقط كالسواد للضراب ولا يقال فيه بين ولا غير بين لانها
قسي للذهني بقسمه هذا مقتضى صيغته وهو ظاهر ان لم يلزم من
تصور السواد وتصور الضراب تصور اللزوم بينهما والادخل في
البين بالمعنى اللزوم فتأمل **والا** صوابا في حقيقة تقسيم
اللزوم وايضا **في** تقسيم اللزوم اي من حيث هو اعم مما كان
فيه الذي هو البين بالمعنى الاخص ووجه الطريقة في التمهيد في
اللزوم من حيث تكون في الذهني او في الخارج او فيهما وتارة
من حيث تكون غير بين او بينا ذهني او غير ذهني والذهني في
الطريق الثاني اخص منه في الاول لانه في الثاني مرادف للبين
بالمعنى الاخص بخلافه في الاول **والا** يخرج اي خارجا انما هو
لا يخرج الا عما **من** تصور المتلازمين تصور اللزوم بينهما
اي سواء لزم انهم من تصور اللزوم فقط تصور اللزوم وتصور
اللزوم الذهني او لا وهو غير الذهني **والا** وغير البين في اللزوم
الحدوث للعالم فانه يحتاج الى دليل وهو تفهيم تصور اللزوم
اي تصور لزوم اللزوم وانما قلنا ذلك ليتوافق كلامه في المقسم
في لا ينبغي له للاسناد لمراد به الاقدام على المحل او لا الملكة النفسانية
التي يحل منها جبرها على هذا الاقدام لا اختصاصا بها بالعقل وقد عيى
كون شيئا لا اسد من اللزوم انما هو المعنى المراد في البين بالمعنى
الاخص لا محال تصور الاسد مع الحقيقة عن شيئا لا ان يمتنع ثمة
في فضلا اي زيادة عن كونها مقارنا له اعلم انه يوجب فضلا للذات
على اولوية ما بعدتها بالحكم مما قبلها وهو مفهوم مطلق لفعل

محدود

محدود في اي فضل هذا النقيض فضلا في اقتضا الانكسار عن كونها مقارنا
اي من نقيض كونها مقارنا او حال سببته من تصور غيره اي حال
كون تصور الغير فضلا نقيضا اقتضا الانكسار عن كونها مقارنا
اي من نقيض ذكره ونظيره زيد لا يمكن درهما فضلا عن ان يمكن دينار
اي فضل هذا النقيض فضلا في اقتضا البقيع عن ان يمكن دينار
اي من نقيض ذكره او حال كون الدرهم فضلا بنية ملكة في اقتضا
البقيع عن ان يمكن دينار اي من نقيض ذكره هذا الصن ما ظهر في حل
مثل هذا الترتيب فاحرفه **والاعتبار** في دلالة اللزوم اي عند
الجمهور كما عرفت فذلك في الاتفاق مردود **واللزوم** الذي هو اقل
ان اراد باللزوم الذي هو اللزوم في الطريق الاول كان قوله
البين بالمعنى الاخص صفة مخصوصة وان اراد به اللزوم الذي هو في
الطريق الثاني كان صفة كاشفة لان اللزوم الذي هو في الطريق الثاني
بالمعنى الاخص **كما** اشار اليه المصنف اي بقوله ان يفتقر اللزوم لان
المعنى ان اللزوم في الذهني اي كان اللزوم ذهنيًا بالمعنى المراد في البين
بالمعنى الاخص **في** محال كلام المصنف جار على الطريق الاول
والمعنى ان اللزوم في الذهني اي لا في الخارج فقط وهذا الاحتمال
ان لم يكن اقرب الى كلامه لم يكن ابعد من المعنى الاول فكل من يكون
في كلامه اشارة الى اشتراط البين بالمعنى الاخص **في** القول
بانه عدم البين هو قول احكاما فيكون التقابل بينهما تقابلا لعدم الملكة
اما على قول المتكلمين ان بينهما التضاد وان العدم وجودي يقوم
بالحد فبعض الادراك فلا بد من البصر التزاما مع هذا مقتضى كلام
افولس لمراد بالادراك في تعريفه العدم على هذا القول فهو لا يبعد
طاعير به بعضهم فان لم يكن مضادة الابصار جزا من المفهوم لعدم
دلالة العدم على البصر طاعير وان كانت مضادة فبقيت خارجة
وهو الابصار كما هو الظاهر لانه دلالة على هذا القول انما التزاما
فتأمل **في** علمه ثمة ان يلحق بغيره الى شأنه شخيم او شرعا وجب
قلا ولا الشخص الذي صار اعم فان شاء شخص البصر والشأن في كلامه

٥١

فان شاة موعده وهو الاثر البصر الثالث لا يعقب فان شاة خبرها
 وهو الحيوان البصر وخرج بقيد عما شاة البصر كذا في الجرح والشجر فلا
 يتصرف في الجرح اذ ليس منه شاة البصر **بدر** على البصر التزاما
 هو هنا سؤال الاول ان البصر قد اخذ في مفهوم العلة فلا تتم عليه
 تضمنه لا التزامية وجوابه ان العلة ليس هو العدم والبصر بل العدم
 المضاف الى البصر فالمضاف اليه خارج وان كانت الاضافة داخلية
 قال السيد المضاف اذا اخذ من حيث انه مضاف كانت الاضافة
 داخلية في المضاف الى خارجها وان اخذ من حيث ذاته كانت
 الاضافة اية خارجية عنه ومفهوم العلة هو العدم المضاف الى البصر من
 حيث قلنا فقلنا الاضافة الى البصر داخلية في مفهوم العلة ويكون
 البصر خارجا عنه اذ هو الثاني اذا اخذنا المضاف من حيث انه مضاف
 كانت موقفة متوقفة على موقفة البصر لان موقفة المضاف من حيث
 انه مضاف متوقفة على موقفة المضاف اليه فيلزم تقدم المدلول
 الالتزام على المدلول المطابق في المعرفة وجوابه انه لا بعد في ذلك لان
 الالتزام في الالتزام يكون موقوف المدلول الالتزام لان ما يتصور المدلول
 المطابق بمقتضى امتناع الانطقال سواء قدم عليه في اليوم او اخر عنه
 او كان معه قال الشيخ **مع** ان ينزها معانته في الخارج اي منافاة
 فلا يجوز اجتماعهما في محروا **بدر** وتقوم من كلام المصنف اما في الشق
 الاول فنقول وجوبه لان المعنى ان كان له لازم فيفقد كلامه ان المعنى
 قد لا يكون له جزء فتمتنع الدلالة التضمنية وقد لا يكون له لازم فتمتنع الالتزامية
بدر جواز بساطة المسألة اي عدم تركبة ما لعلته من جنس وفصل وانما
 كان البسيط لا يحد اذ لا جنس ولا فصل وقوامه اكد بالجنس والفصل
 هذا ما نضر عليه عز واحد كصاحب كتاب غاية الحكم وسينه عليه
 ان شاة الكلام على النوع كما استوفى كسب بقيقته في الكبر فقلنا
 لان لم يحد بتركيب ما هي البسيط من اجزاء فلهذا تم ذكره
 السعد في شرح الشبهة وانا اقول فلهذا القول في كل لانه
 اذا كانت ماهية البسيط مركبة كان بين دلالاته المطابقة و

لان المعنى ان كان له جزء
 واما فهم انشئ الثاني من
 قوله وقالهم مع

والتضمني فلان في شاة ما قالوه من عدم التزام المطابقة التضمني
 فانهم وعبر بالحيوان كلفا في المقصود والافالمع البسيط لا شاة
 في تحققة **بدر** كما جرد اى الفرد وكواحد لوجود شيئا وشاة
 لنقطة والوحدة والمواد عند من يشترها لجواز ان لا يكون له لازم
 وضعه تميزه بها بالجواز كلفا في المقصود ولانه لم يطلب عليه
 له على مثال محام في حاشية شاة العدم **بدر** خلافا للفظ التوازي
 فانه قال ان المطابقة مستلزمة الالتزام لان لكل حقيقة لازم ما
 اقدم كونه غير ما عداها ورد بان هذه الية لازم ما بيننا بالمعنى
 الاخص بدليل اننا نتصور كثيرا الحقيقة مع العفلة عما عداها
 فقلنا عن مفاهيمها له وانما هذا لازم ليس بالمعنى الاخر اقول
 قد علمت مما نقلناه سابقا ان الامام وكثيرا من المتأخرين
 اكتفوا بالبين بالمعنى الاخر فقولهم يستلزم المطابقة الالتزام
 منه على قوله بالاكتفاء المدلول فلما نرى من عدم ذلك الرد من هذا
 يعلم ما في كلام الشاة في كبره وكلام من يتبعه كشيخنا العدم **بدر**
 والتضمني والالتزام بالنسبة عطف على المطابقة **بدر** يستلزم
 المطابقة ضرورية على النقطة في شرح الشبهة الاستلزام **بدر**
 لانها تابعا لها وانما من حيث انه تابع لا يوجد دون المتبوع
 وانما في تباينها احتواءا عن التباين الاخر كما في اشارة للشاة
 فانها تابعة للشار وقد توجد دونها في الشمس والحرارة
 حيث انها تابعة للشار فلما توجد الاضواء فقلنا في شاة الشمس
 للشار فالعبد الحكم قوله لانها تابعا لها لان فهم الجوز والالتزام
 من اللفظ بتوسط فهم المطل من كان فهم الجوز مطلقا
 في حد ذاته متقدما على فهم المطل وفهم بعض المواضع اعني المطلقات
 متقدما على مزوجاتها اعني الاعداد **بدر** اقول ان ما ذكره هو لانه
 من التعليل تنبيه لا استدلال فلما بينا في جملتنا استلزامها
 للمطابقة من الضروريات كمن قد يفكر على نهج اقول ان شاة كبره
 وقد جرد من عليه السعد الا ان يقال ان ادب بالبرهنة التنبيه

٥٠

وعلى تسليمه نظري كجعله قولاً انه ضرورة بمعنى كالضرورة وهو عدم الاختلاف
فيه فتأمل بقا ان انتم لم تتروا حال التضمن مع الالتزام وهو اصل
التضمن لا يستلزم الالتزام كما ان لا يكون هناك لازم بين المعنى والضم
ولا الالتزام التضمن لان المعنى اذا كان بسيطاً لازم بين المعنى والضم
كما ان هناك الالتزام بما تضمنه **لانها** بخلاف اللفظ اي من غير الانتقال
الذي هو من المعنى الموضوع له الى شيء اخر بخلاف التضمن والالتزام
فان فيهما مع خلافاً في التضمن كما تقدم الانتقال من المعنى الموضوع له
الى شيء اخر وهو الجزء واللازم فلا يثبت في التضمن ان اللفظ قد خلا
في جميع الدلالات وهذا قليل لتسبب الفطرية واما نسبتها
ثقلية فلتسببها على المنطق عن الواضحة **لانها** بلا خلاف سياتي
في التطبيق ان شاء الله تعالى فربما **لانها** لتوقف على مقدمة عقلية
تعتبر لمجرد كون الالتزامية عقلية لا كونها عقلية بلا خلاف
لعدم اشتراط الاتفاق في التضمن كذلك **لانها** لان الفهم فيها
متوقف اي فهم الجزء في التضمن اقول فانه ظرفية المعنى في نفسه
لان فهم الجزء يعني دلالة التضمن الا ان يفهم على الفهم مع
باللفظ ومجوز في على كون بحيث يفهم منه جزءه فعنه ولو
قال لتوقفها على ان الضم واحد **لانها** على امر لا يدرك
الا ان يضمن في الالتزامية ان يقول كغيره لتوقفها على مقدمة
عقلية وهي ان كلما فهم المعنى فهم جزؤه **لانها** وفيه الجزئية ان يكون
الدلول جزء المعنى وانما الضم مع رجوعه الى الامور لا يرد
مراجعة الجزء في نفسه وهو بالتقدير مراجعة الحجة للمرجع **لانها**
انه ينتقل الى عمله للتوقف على الجزئية **لانها** وقيل لفظية اي نظراً الى
كون الجزء الدلول داخل في الدلول الموضوع له لللفظ **لانها**
والطريقة الثانية ان هذه هي الراجحة **لانها** وقيل وضعيتها عليه
اكثر المناطقة كما قال الفيلسوف وغيره ووجه انها بتوسط وضع
اللفظ للكل والمزوم **لانها** وقيل عقلية لان وجه توقف
كل منهما على مقدمة عقلية كما تقدم **لانها** دلالة التضمن

اللفظ

وصف

وضعية ودلالة الالتزام عقلية هذا هو الذي جرى الاقوى واهل الحجة
واهل الهمم وغيرهم من المحققين ووجهه كما في الكيس باب التضمن
فهم الجزء في ضمن الكل اذا كانت انما اذا فهم المعنى فيتم اجزاءه مع
فليس يقال من اللفظ الى المعنى ومن المعنى الى الجزء بل هو فهم واحد
يسمى بالقياس الى تمام المعنى مطابقة وبالقياس الى الجزء فيضمنه كجمله
دلالة الالتزام فانه لا بد فيها من الانتقال من اللفظ الى المعنى ومن
المعنى الى اللازم ضرورة ان اللازم لا يدرى في الوضع اصطلاحاً ووجه
ايضا بان الجزء داخل فيها وضعية اللفظ بخلاف اللازم فانه خارج عنه
ووجه غير واحد كما ينبغي بان اخلف لفظ فان من قال بعقلية
لا يترك للوضع مدخل فيها ومن قال بوضعية لا يترك لتوقفها
على مقدمة عقلية فاحل في السمت وفي حاشية السمت
على المطول ان ائمة المنطقيين سموا التضمنية والالتزامية وضعيتين
وان كان للعقل مدخل فيها في تخصيصهما العقلية بالضرورة وبما هما
الساكنون عقلية وان كان للوضع مدخل فيهما لعدم تخصيصهما العقلية
العقلية بالضرورة واما صواب من اراد بالوضعية ما يتوقف
على الوضع سواء كان فيه او لا جبر التضمنية والالتزامية وضعيتين
ومن اراد بالوضعية ما كان الوضع كما فعلها عقلية
ومن اراد بالوضعية ما كان المدلول فيها موضوعاً له لللفظ
او داخل فيها وضعية جبر التضمنية وضعيتين والالتزامية عقلية فاحل
تنبيه **لانها** الالتزام من جهة واحدة في احد ودلالة ما فيها
من اعتبار بالنسبة الى اختيار دون احد وذلك ان القضية والرسوم فلا
تذكر في احد النام شئ من اجزاء المحذور بدلالة الالتزام بل لا ذكر الا
بدلالة المطابقة او التضمن فاذا اردت صواباً انما صواباً فاحل
بضم ان تذكر اجزاءه بالانفاظ الدالة عليها بالمطابقة بان تقول هو
الحكم التام الحكم من المنطق بالارادة بناء على انه اي المعنى بالارادة
ذاتي المتفكر بالقدرة وبالانفاظ الدالة عليها بالتضمن بان تقول
هو الحيوان الناطق لا يدرى بالحيوان الحكم والنام والحيوان
والمنطق بالارادة بدلالة التضمن وكذا باناطة المتفكر بالقدرة فلو

فيها

فيها

وذكرنا اجزاء بدلالة الالتزام كان قد ثبت هو اننا نطلق او نلحق الناطق فان
يدل بالانتماء على بقية الاجزاء المكنية ذلك كما اننا ما افاده الشئ في كبره قوله
هو او مجموع ووجه الجمع في اللفظ **فمنه** فجمع مشترك بمعنى مشترك اي في
كبره جمع جبرج بمعنى مجموع ووجه الجمع بالاشتراك باعتبار ما في اللفظ
الان مجموع في الشئ الكبير **فمنه** فجمع مشترك بمعنى مشترك اي في
اللفظ المصاحف جمع مشترك ومنه يصح ان يكون مقصداً بجمعها وكم
ذات فيهم من طار كنه صفها اسم المكان الفصحى بمعنى الساكن المجمع
فيه عن اللفظ اي من حيث الافراد والتركيب وما لا يربطها واللفظ
الدلالة من حيث اللفظ والاشياء الاخر التفتيش عن باطن الشئ
صا استغراقاً في بيان الشئ واكتشف عن حقيقة **فمنه** اعلم ان
المنطق اي مراد به بيان وجه ذكره في اللفظ والمنطق وتقدم
لكن اي استدراك دفعه بنوعه انه لا وجه له في اللفظ والمنطق
فمنه اي التفتيش اي تفهيم الفيزاي والى التفتيش من الفيزا قوله حتى اكر
غاية للكثرة والاستمرار اي وانتهى الكثرة والاستمرار الى ان صار
كان المتكبر اي في شئ الاحتياج الى اللفظ من التفتيش للغير
اي تفهيم الشخص بنفسه **فمنه** وتقدم اي يكون اللفظ تدل على
المعاني قد تم بحث اللفظ لتقدم الدال على المدبر او كمال الاشياء واي
الكثرة الاحتياج الى تفهيم بالعبارة واستقراره اي لا وجه كثره
ذلك واستقراره قد تم لا وجه لشيء في تفهيم وهو العبارة
تقدم على المسبب هو التفهيم وتعمد لانه دفع ما احتضره في صفها
فمنه استمر اللفظ اي المستقر به ووجهه بمسئولاً من مدعيه اي
الجمهور انهم ليس لفظاً فلا ينقسم الى المفرد والمركب لا اعتبار بالدلالة في كل
منها على المدعي ليس بدلالة باعتبار دلالة التثنية والافراد به
اي لا يلحقها بالغيران وكثرة ولا اعتبار بدلالة على معناه وعلى جزية
وعلى لازمة **فمنه** فجمع جبرج اي ينطق به والحقيقة لما طلاق **فمنه**
فاول مبتدأ سوي الابدان مع انه نكرة وقوله في معرض التفسير
فمنه دلي بالمطابقة **فمنه** جزؤه على جزء منها او رد اننا هم اللغاتي

على

على مشروطة العبارة ان اعتبر جزا اللفظ من حيث هو جزؤه كان التفتيش
بقوله على جزء المعنى ضايعاً لجزء اللفظ من حيث هو جزؤه انما يدل على جزء
المعنى وان اعتبر ان المعنى ان يلفظ او مفرداً فاحتمل ان اللفظ على كبره في
الجملة على جزء المعنى وهو مفرد اضره هذا المركب فلابد من هذا المفرد فينظر به
الاول منها والثاني جمعا فلما لم يتقوى بها من شيئا في ثبوتها بان ثبوتها
قصد بجزء الدلالة والاحتياج الى ان تامة باقتضائها الثاني وهو
انه اعتبارهم من ان يلفظ جزا المفرد لكن قوله على جزء المعنى يعتبر به
في الحقيقة اي من حيث انه جزا المعنى وقيداً لحيث مراد به تعريفه ان يكون
اللفظ مختلف بالاعتبار ووجهه عن تعريفه التركيب ويعد جزء تعريف
المعنى انما هو ان اللفظ على كبره وان كان ذلك لا يدل على
جزء المعنى من حيث انه جزء ولا حاجة الى زيادة قصد فتأمل فانه
وقيل لطيف **فمنه** ويحتمل به مع ذلك اي مع كونه توطئة عن اللفظ المهم
لدينا فانه قلتم **فمنه** اي من فارجع بالمقام وهو مستقر اللفظ قلتم
العبارة الادخال والاضاح في جزاء التعريف لا بالمعنى ولا بالمعنى المعروف
طاهر صوابه فانه قلتم ما ثبت واقعة على مطلق اللفظ بل على اللفظ
الدال به لبيان المقسم مستقر اللفظ فلا يصح كونه دور على حقيقة الدال
كونه المقسم مستقر اللفظ فلا يصح ان ما واقعة على اللفظ الدال
وان زعم بعضه وانما يصح كونه الاقسام الفاظ دالة وهذا ما صرح
على جملة اللفظ **فمنه** فبالمقام والدلالة فبالحقيقة فانه قلتم
لونه توطئة بناء الاصل ان به لان كونه توطئة يقتضي انه غير مقصود لذاته
والاصح ان به يقتضي انه مقصود لذاته قلتم ان اللفظ لا يكون توطئة
من حيث توطئة ما بعده عليه مع قطع النظر عنه في صدقته والاصح ان
به من حيث ذاته هذا ما ظهر في هذا المجلد **فمنه** على راي من يسمي اللفظ
هو الصحيح المكنى عليه تعريف اللفظ المشهور وهو الصوت لا المعنى
على مطلق اما على راي من لا يسمي اللفظ فلا يكون خارجاً به بل هو لم يدر
اصلاً ووجه من اجنس الذي هو اللفظ الواقعة عليه ما قد مر وما به خبره
يدل لكن خرج هذا به مع ملاحظة فعله وهو **فمنه** وما به خبراً

التقصير

وجزءه صوري وهو الهيكل الإضافي ولا يعارضه كذا السيد المضاف إذا أخذ
من حيث أنه مضاف لما ثبت الإضافية وإضافة فيه والمضاف إليه خارجها
عن لانه ذكرنا انما هو اذا اقتصرنا على معنى المضاف فقط وهنا المقصود
معنى المضاف والمضاف اليه في كذا عبد الله تعالى ان جزءا تابعا والمضاف
المضاف عليه المذهب الثاني لانه ما يتردد على أكثر وجهته على الزمن
الماضي ومفعول الأول وكذا الأمر وأما المضارع فيركب على المزهة
لانه صرف المضارعة يدر على معنى وفيه نظر لان الدال هو مجموع الغفر
او بعض تصرفه وما يدر على المضاف اليه جزء ما من المذهب الإضافي
فقد ثبت انما يقطر بغيره تمثيلهم للمركب سراج الحجازة فان الرام
مقصود الدلالة على ذات تشبيه الرمي فالحجازة مقصودة
الدلالة على الجسم المعين ومجموع المعنيين معنى راجع الحجازة وفوقهم
ومجموع المعنيين أي مع الرمي انما تشبيه الإضافية في تشبيه
عبد الحكم **قوله** والحيوان اذا لم يكن على منتهى عبد الله وحجة الاسلام
وتحريمه انما لم يكن اعلم **قوله** الوضع اللغوي انما لا الجميع الذي يجعل
المفكلم وارادته وقوله حتى هو تفويجه وقوله ان وضوء الاول لكان
وان وصليته **قوله** مثلا يصح رصومه انما ان والى الف دا ليدما
معان **قوله** فالمركب اقوالا والى انما ان رة الى جعل بعكس خبرا ثانيا
لا يدر لاي جعله خبر موقوف للاستفهام عن تقديره وفي قوله
ملتبس ان رة انما ان اباء بعكس للملاية **قوله** بعكس اي مخالف
قوله اي يتبع هذا التفسير منقول وفيه كيف لظهور العبارة مع قطع
النظر عما ياتي من تعاميل كلام المفسر في تفسيره فلا يتصل
على انه يمكن تفسيره بان **قوله** المستند اقواله منتهى
لا خلاف المراد فان قلت قوله كذا جزء منها بخبرها لا معنى للمهم
قلت السالبة تفيد بنية الموضوع فلا تستلزم عبارة وجوه
المعنى فاف **قوله** الذي لا يدرى من قوله لخص اي القريب فلا يدرى
ان الزاكي منها من زيد قائم لا يدرى على جزء المعنى فيلزم ان
يقتضيه انما ليست جزءا قريبا بل بدو اسطة انما جزءا

لانه قد امكن حصول التركيب
لكنه ينبغي ان لا يطلق على الفاعل
لانه صريح

وجزء

وجزءه انما يشي جزئيا ومن تكرار الجزاء فقال لا يدرى جزء منه لا يدرى
عليه فكذا اصلا لانما تشيكة في سباق التوهم فينبغي ان المركب المضاف
لان بعض اجزاء يدرى ويصح جعل الاضافة في جزءه للوحدان
الذي هو في معنى التكرار لان الاضافة تاتي لما تاتي له الكلام
واللام تاتي له كما في ادخل السوق واسخر الهم فكل هذه العبارة
كعبارة من تكرار **قوله** قد خالصة اقواله كذا الكلام بعد
التعريف المفيد له قليل واحد **قوله** وقد تقدمت اشارة ذلك
تقدم انما تشيكة ما لا جزء له اصلا وما لا جزء لا يدرى وتقدم ان
من الثاني الكلام المركب لفظ **قوله** وقد تقدم تعريف المركب
ان صواب عما يقال في المذهب المركب والجزء سابق على الكل فلهذا
المناصب تقدم تعريف المفرد على تعريف المركب ومن قصر الجواب
ان الواجب سبق ذات المفرد لا مفهومه لانها هي التي جزء المركب
اما مفهومه فيقدم لما ذكره ان **قوله** بالاجابة اي فليس بالاي
وكذا قوله بالسيد والكلام على حذف مضافا في اي
ويذكر سببا في تلفظ اشبهت له الدلالة ولقد فنيته عنه **قوله** ولا
يقدر سببا مرصوه ههنا الدلالة الابعة تعقل اي الامور وسبب الدلالة
هنا ما ضو في تعريف المفرد فيتوقف تعقله على فقر الدلالة وهو ما هو
في تعريف المركب فلزم توقف تعقل بعض اجزاء المفرد على تعقل
بعض اجزاء المركب فلما قدم تعريف المركب على تعريف المفرد
فكذا ينبغي فهم هذا الكلام ومنهم من قدم تعريف المفرد على تعريف
المركب نظرا في سبق الوجود والتكامل لا التزاما
عند المفسر اي موافقة لاكثر المتأخرين من الناطقة فانهم على ان المركب
والمولف والقول انما لا مقادفة وقد نص على ان سببا
قاله في كبره **قوله** ومركب وهو ان تقدم ان هذا احد قسمي
المفرد قوله علما حال من عبد الله فقط لما تاتي عن عبد الله
الصنف فانه من المؤلف اما انهم في سبب التعريف وبعد هذا مركب
لا مولف **قوله** كيمون ناطق علما اي على الانسان فان كلام من جزئه

قوله

قوله

هذا القول كماله الشمس وقوله بحيث يصدق على تقدير مضاف الى معناه
والا لتصوير الاشتراك فانه قال بان يكون محققا له ولو قال بان يصدق
لكان او ضحى ومعنى صدق عليها حمله عليها موافقة كانه انما الكثرة التامة
في المراتب بحيث لا يخرج وانما صدق على اقل كثره لكونه حقيقة فحققت
عنه محضته لا معنى خارجيا شغويا **الكل** مبتدأ خبره مفهوم اشتراك
انما قاربه كانه اذا اصبحت المعرفة والسكره انما يزوقها مبتدأ
لما صفا ولا مانع يمنع من جعله لغة مبتدأ فالادى خبر المرفوعة مبتدأ
والسكره خبر اولان الكل هو المرفوع والمعلوم ومفهوم اشتراك هو التوفيق
والجبروت والدايق جبر المرفوع والمعلوم مبتدأ ومغالبها الجزو والبروت
الثاني يدوم عليه كبره انما من جبر الجزئ مبتدأ ونكس الجزو والكل
منسوب الى الكل الذي هو جزئية لجزئية من كلمة والتخصيص
والجزئ منسوب الى الجزئ الذي هو كلمة واعلم فتقوم اللفظ من حيث
هو ان من غير اعتبار شيء مخصوص من ماصدقته يسمى كليا منطقيا
المجوز عنه فيه ومعلوم ان ماصدقته مفهوم الكل علم من حيث انه
موجوده كيان يسمى كليا طبيعيا لانه طبيعة وحقيقة والجموع المركب
من العارضي والمعرض يسمى كليا عقليا لانه لا وجود له الا في العقل
وكذا الانواع الخمسة الخمسة والنوع والفصل والى حته والعرض
العام مفهوم اكنس والخوض والفصل والحاجة ومن حيث هو جنس
منطقي ومفهوم اكنس من حيث هو وظيفه للجنس جنس طبيعي والمركب
منها جنس عقلي ومن حيث ذلك البقيته وكذلك الجزئ مفهوم من حيث
هو جزئ منطقي ومفهوم من حيث انه مفروضه كذا انما يندرج
طبيعي والمركب منها جزئ عقلي كذا انما يندرج الفئدة ويوفد منه فاهية
الشئ كبره من العلم المنطق معتبره الطبيعي على انه قيد ضارح وفي العقل
على انه جزئ داخل ونقطة الكبره ضارح وجوده العقلي خارجا وكذا وجود
المنطق على احدى طريقين كما يتبين من ابن التلمذ ان مقتضى
عدم وجوده خارجا ولفظا وجوده الطبيعي خارجا لكن اختلاف
في هذه الاقوى والتخصيص انه لا وجود لللفظ مطلقا في الخارج على ما يسطر

ان

في كبره

في كبره **فخرج** اي بقوله بحيث يصدق عليها وقوله المشترك بكسر الراء
فيه بنوه اي ابوته لهم كما يشير اليه الشئ **مثلا** راجع لزيد اي وكذا
عمدو والمشارك فيه بنوة وبكسر التثنية اي والمشارك فيه اخوته
فانه وان كان الواو للحال وان وصلته وقوله في معناه اقول ان اراد
معناه التضمن الذي هو ابوته لهم كما قيل كان قوله باعتبار ابوته لهم
مستدركا وان اريد معنا المطابقة فلا وجوب ان محذوف فتدبره غير محلي
وقوله لكن اي استدراك على قوله وان كان اي كما هو احد الوجهين في بشر
هذا التركيب شائرا ما يتقدم الشرا **الحقا** جرح عن سعد بن زيد ان
في مثله خبر عن المبتدأ مقيدا بالغاية وكان تحت الاسم **هنا** اي في مقام
بيان اللفظ والجزئ **باب** في اللفظ باللفظ او بمعنى او للتقدم وعلى هذا
فاللفظ قد اجبر اصطلاحا في الشركة فزاد في على طريقا لا شاذ في المحاور
في ذلك المعنى اسم الاشياء راجع الى معنى الكل اليه بقوله مفهوم اشتراك
لان المعنى مفهوم اشتراك معناه ولو اسقط كان اخص **ولذلك**
يسمى الشركة اي اقول في عبارة صراحة لان اسم الاشياء راجع الى
التقسيم منها كما نعلم لان في العبارة قلبه لان التقسيم بها لا جبر لتقسيم
لان التقسيم لا جبر للتقسيم وان رجع الى جريان اصطلاحها بان
الشركة معنا عبارة من صدق المعنى على كثير منه وروان العقل لا نتائج
المعنى لان جريان اصطلاحها بذلك لا يقتضي هذا التقسيم ويمكن
التخلص من ذلك بان في العبارة حذف الواو مع ما عطفه بقوية
ما ياتي والتقدير ولذلك وتسميهم كذا عين مشتركة بقسوة
الشركة اي وارتاد بالشركة في هذه العبارة الشركة بالمعنى ان
لشركة معنا والشركة اللفظية فهي في هذه العبارة اعم منها في العبارة
الساكنة **اي** الاشتراك اللفظي اي لاشتراك المعاني المتعددة
في اللفظ لو فهم لها باوضاح متعددة ويكون هذا الاشتراك في
اللفظ دون المعنى نسب الى اللفظ بخلاف الاشتراك المعنوي فانه
في المعنى الموضوع له اللفظ بوضع واحد ولهذا نسب اليه **ويرد**
بالاوال المشترك اي اللفظ كعين اقول صوغا حذف مضاف

ان

على

ان اشتراك المشترك وكذا قوله وانما في الجمل ان اشتراك اللفظ فلا يرد
 ان الاشتراك اللفظي صفة لا يشترط اللفظي لان الاشتراك
 المعنوي صفة للفظي لان في علم من كلام ان الشركة في كونه
 المشترك يتبينه لانه شركة في كونه فافهم **وقسم** المفرد
 بعد المراد بهم من قبل ابن سينا بجملة طويلة وبالحال من حيث
 قارب عنده ومن بعده **قال** ما لم يوجد منه شيء في خارج النفس
 وكذا يقال في قوله وما وجد منه في نفس المراد بالوجود في خارج الوجود
 فقط **فما** يحكي بين الصنفين اي كالبياض والسواد في شئ واحد
 فانه قلت ما المانع من اجتماع الصنفين في شئ واحد لان
 على اجتماعهما قلت المانع انه لو اجتمع الصنفان لم يمتزج اجتماع النقيضين
 الذي هو محال ضرورة لان البياض مثلاً يستلزم لاسوداد ولا سواد
 نقيض سواد فلو اجتمع البياض والسواد لم يمتزج اجتماع السواد ولا
 سواد **اقول** هذا يقتضي ان استحياله اجمع بين الصنفين في شئ
 ضرورة وفيه نظر لا يخفى **بعض** من زعم ان كبر الزاوي وسلكه الامة
 وكسرتا وفتحها موب ومنه ما يؤخذ من ضرورة ومنه ما يستخرج
 من محاربه معدنية بالشارود وخراب الحيات والعقارب
 من البتة وما اقام منها قتل كذا في الف مرس **وقسم** الثاني
 وهو انما في الثاني دون الاول والثالث دفعا لتوهم ان المراد
 بالثاني ثنائي قسم الاول **الذي** ما وجد منه افراد متماثلة
 اقول هذا القسم ثلاثة اقسام ما لا يوجد له افراد المتماثلة
 الافراد المتماثلة التي وجدت منه كالكواكب وما يوجد لها افراد غير
 متماثلة كالحديد وما يوجد له افراد غير متماثلة كمتنوعة كونه
 وما يوجد له تمثيل اثنان باسدي بناء على ان المراد بالتمثيل اول
 هذه الاقسام الثلاثة بوجه ان يفسرهم بكونها غير حاصلة
 كقوله هذين القسمين الاخيرين فاقطع بهذا التحقيق
متناهية اي ذات نهاية تنقطع عندها فان افرادها
 اي مجموع افرادها على انها لا نهاية لها اي وان كان المكلف

في كونه مشتركاً
 في كونه مشتركاً
 في كونه مشتركاً

المكلف بمعرفة تفصيلاً سبعة وهي القدرة والارادة والعلم
 والحياة واسم والبصر والكلام وما يترى من التنازع بين الوجود
 وعدم التنازع هو بحسب عقولنا الفاضلة **انما** شئت في صف
 الجواهر ان لا يراه ارضه التي اقاموا عليها كبر لان التماسك انما
 يتمم بالنسبة الى الجواهر **من** انما لا اول لها يعني انهم يقولون
 ان حركات الفلك قد تمت بالوجود وانها من حركات من حركاتها
 حركتها وهكذا الى ما لا نهاية له في المستقبل وانهم قالوا بنبوءة القديم
 لغير ذات الله صفاته وخصائصه **و** مشروبه بغيرهم كشأن الاسلام
 في شدة ايساعوي **فيما** وجد منه افراد بالغير غير متماثلة بكونها
 بالوجود من بالغير متناهية **واقول** لا يخفى ان يمكن حمل كل مسمى
 بقرينة التمثيل بوجه الله على ما وجد وما سيوجد في ما وجد فقط
 فيكون التمثيل بوجه الله هو بالان مجموع افراد ما وجد وما سيوجد
 غير متناهية وان كان ما وجد منها متناهية **ونقول** انما قد
 لما يقال انه قد قرر ان شئ الله لا نهاية له وقوله يعني ان شئ الله لا
 متناهية افراد وجد بعدها افراد وهكذا ابد الاباد لا يجمع انه وجد منها افراد
 بالغير غير متناهية وقوله بالنظر صفة لغير وانما للملازمة ويحمل
 ان المراد باللفظ الاخر النظر انما ما سيوجد فيكون قدراً بالنظر لا سيوجه
 بدلالة قوله يعني افراد كل من كل وقد يؤيد بهذا ان في نسخة اخرى
 بالنظر **اقول** ان انظر بمجموع ما وجد وما سيوجد **وعكس** اي
 مخالفة وقوله وهو ما اي مكرر **باللفظ** المتقدم ابياً لتوضيح ان شئ
 واراد باللفظ المتقدم الصدق على كثير من **الجزئ** المراد به الجزئ
 الحقيقة اما الجزئ الاضافي وهو ما اندرج تحت اعم منه فقد يكون كلياً
 كالاشياء المندرجة تحت الحيوان وقد يكون جزئياً حقيقياً كقوله المندرج
 تحت الاشياء فالاضافة اعم مطلقاً من الحقيقة **الجزء** مبتدأ
 انه تقدم بوجهه **وذكر** اي الجزئ كقوله اني لفظ زيد بغير قد
 فان مفهومه ان كان كلمة اللفظ وجزئيته بالنظر الى معناه

لا نهاية لها في شئ الله

كما مر فان مفهوم اقول ان ينشأ من مفهوم لانه الملازم لقوله
 وضمه للذات المخصوصة ولقوله لا يفهم الا شرا ان كان الموضوع
 للذات المخصوصة لفظا زيدا لا مفهومه وذلك بحسب في افهام الاشترار
 عنه هو اللفظ لا المفهوم اذ ليس من شأن المفهوم الا فهام حتى ينشأ
 عنه ثمران اول الافهام بما مر من ان يعتقد لم ينشأ التعليل
 الثاني ويمكن التخليل بغير الاضافة في مفهومه للبيان ان يزداد
 فاهو لفظا زيدا ومعنى كونه مفهومه ان متعلق متصور من
 حيث ومنه اذ الحاشية للتفصيل اي واما لا من هذه الحاشية
 بان لم يكن زيدا على ان مفهومه كقول الفيلسوف ولا حاشية اذ قد
 لما مر ومع قوله لا يفهم الا شرا ان وقوله بما يفرض ان لفظا زيدا
 وقوله من اشترار لفظا اذ مقدم الكلام على اللفظ والمفهوم
 في تاليهم يعبر فذاته يعبر عنه بصفة الجلي وبصفة المفرد على انه
 مفرد مضاف مع لاجل عنايتهم اي اعشائهم واصفاتهم مادة
 الحدود وابرأهم اي الكاداة التي تميزها من الحدود والبراهين
 الحدود لانها هي صورته والتصورية والتصورية وادراكها كدور
 مطلقا لتعاريفها وبالبراهين مطلقا لاقتضاها في كل ما يتعلق
 او المراد اكد وقد اكدت هذه الحقيقة في كل ما يتعلق
 بالذات لا شرفيتها **فان** كالمطالبة في النتائج انما تتطلب
 بالذات **فان** غالبا راجع للبراهين والمطالب دون اكد ودان تركها
 من الكلمات وانما يختلفا في البراهين والمطالب فقدر يكونان مع
 الجزئ مع الكلي كقولنا زيد عالم وكل عالم ينجح **فان** انما ينجح
 زيد ينجح **فان** الانوار **فان** بكتلة اخرى اي لتقدم العلم على الجزئ
 باخر وجودي اقول ان يزداد وجودي وقوله وهو اي الاخر
 الوجودي كونه مفهوم اشترار وكان الاضطر والانس ان يتولد
 وهو افهام الاشترار وقوله والجزئ بالسلب اي يزداد السلب
 اي بما سلب عنه افهام الاشترار **فان** وهم خدعة **فان** العلم بالقديم
 اي يزداد العلم اي لا يشترط اي ما لا يمنع تغير العلم بمف

في

٢٥
٢٦
٢٧

سختنا
الحلي اطلال

بمفهوم في العلم وما ان اوقعنا بها على لفظ كان في قوله فهو حذف
 مضاف اي تصور مفهومه وانما يتبين موافقا لقوله العلم من
 جهة **فان** العلم لفظا وان كان ومنه بالكلية بالنظر الى معناه
 وان اوقعنا على معنى لم ينجح المقدر المضاف لكن يكون مفهوم
 مخالف لتعريفه من الجهة المذكورة ويؤيد الاول تصريح كثير منهم
 بهذا المضاف وجعل الاضافة فيه للبيان خلاف النظر **فان** نفس
 تصور العلم لفظا نفسا اذ ان **فان** من التصور وعدم منهم
 باعتبار التصور نفس وقطع النظر عن الخارج الا ترى ان العلم
 العبود كقولهم تصور مفهومه باعتبار الدليل الخارج من وقوله
 اشترار ولا يمنع باعتبار **فان** نفس وقطع النظر عن الدليل الخارج
 فلذا كان العلم كليا لا جزئيا **فان** واولا **فان** لما كان تحيزا اكد ودان
 مع التعارض بالذاتيات من الرسوم التي هي التعارض بين التعارض
 متوقفا على بيان الذات والوضوح شرعا في بيانها فقال **فان** واولا **فان**
 وما يعرف به وصول الكلي في الماهية ومزوجه عن النقول والواضع
فان اي الماهية بتغير للذات بما اراد بها مضافا وان كانت مطلقا
 على ما صدق ايضا **فان** فانه من نسبة الجزء الى الكل **فان** اي ان
 الالوهة تغير كماله التكميل وقوله وهو العلم مكرر مع ما مر
 فلا يصدق الذاتي في انما يشترط الماهية الدارضية الى كمالها
 والفصل لا على النوع لانه ليس جزء ماهية بتمامها **فان** لعارض اقول
 اي لا يعارض للذات بسبب عروضة **فان** اطلق عليه ذكر العرض
 فانما حكم مثلا الذي هو عرض للذات منسوب الى الذات
 العارض للذات من نسبة الذات الى المذموم وما قيل من ان المراد
 للفظ عارض معكم على ان المنسوب والمنسوب اليه في الحقيقة
 المدلول وان اعتمد لفظ المنسوب اليه في الحقيقة فواعد الشب
 الخرج مع انه لا يناسب تغير الاشياء نظيره انما الذات بالماضي
 فافهم **فان** الا انهم ينسبون اي الى عارض بغير قوله ينقلون اي
 والقياس عارض ولم ينسب هنا على مخالفة القياس في نسبة الذات

٢٣
جعلهم صح

مغفر

نقد المظنة الى السببية بزم من حيث هو مغرب لانه يلزم اصطلاحها والمشي
على سنها والاضحى عن كونها مغربا له فالجاسم لمادة الاخر اضره الاول
ان يقصر **فد** كما تطلق ما مصدرية اى اطلاقا كالخلاق والذات على الحقيقة
نظرة الذات على ما صدقها وما صدق انشأه ان يصدق وهو عليها
ي جمل وهو اسم مركب من ما والموصولة وصلته **فد** واعلم ان من هذا ان
قد لم ينشأ في حازن ادب الله الصغيرة على الكبير **فد** نصراى في شمس **فد**
منصور على الاشتغال اى نصبا جارا على طريقه لا اشتغال به يكون منصوبا
بما لم يندرج في المذخور **فد** قال انك المص وهو انصب المذخور من قوله
منصور على الاشتغال الخارج ككونه قبل فعله في طلب كماله
اجب ما لك واخصى نصيب قبل فعله في طلب **فد** وبكت فيه ان هذا
التي ان ما ذكره المص غير مسلم لانه يمنع من امر ان تقدم النصوص على الامارة
الشرط وتقدم على فاجواب لان ما بعد اداة الشرط لا يعد فيما قبلها فلا يجوز
عاملا وفا اجواب كذلك اى لا يجوز ما بعد صا فيما قبلها فلا يجوز عاملا **فد** لا يجوز
ما بعد ما اى من فعل الشرط وجوابه وقوله الا فيما استثنى اقر في الامارة
للسوطى ما نهى لا يجوز تقديم شرط من محولات فعل الشرط ولا فعل اجواب
عليها غير محمول ففعل اجواب المرفوع فانه يجوز تقديم خبره ان استثنى
تصيب وسواء ذلك انه فعل جواب حقيقة بل هو في بيته التقديم واجواب
ممدوز ومبذو الكى تقديم محمول فعل الشرط واجواب على الاداة نحو
ضرا ان يفعل شيك اليه وضرا ان استثنى تصيب انه بتقديم وتاخير مقتضى
ما ذكره من المسوغ ان تقديم هذا المحول على الاداة ممنوعة عن من يجعل
اجواب المرفوع هو اجواب حقيقة لا مجرد وهو ما ذكره الدمايين في شرح
التفسير في اوجه خمسة في طلبه الاثني **فد** فيجب رفعه اى كاقال ابع
ما لك كذا اذا الفعل تلام لم يرد ما قبله معولا لما بعد وجه **فد** والمسوغ
التفسير اى كون المبتدأ مفعلا الى ذاتي وعرض **فد** فوض من تقديم
يحتوان من بدلية اى موضرا ضرا به لامن التقديم وان يكون بمعنى عن
على حذف مضاف اى موضرا عن محذوفه اى وان كان موضرا من تقديم
لان مخرجه مقدمه ما تقدم على اداة الشرط **فد** فالفا زائدة اى وان مؤخره
عن العاملة تقدم اذ ان كان مع **فد** ولو جعل هذا تقوية لجواب البحث

البحث المذكور اشار به الى صفات قد رتبته تدل عليه **ما** من ان يتحقق به لذات
 اقول مقتضاها ان للذات متعلقا بنسبة المذكور على ما ارتقاء من كونه
 مؤخر من تقديم والفاصلة بينه وهو خلاف ما تقدم في العربية من ان السور
 في غير النظم اشار على انها هو للمحذوف المذكور لان الاشارة به للمجرد تغيير
 المحذوف ويمكن الاعتذار بان المذكور لما كان عين المحذوف كان المذكور
 هو العاقل **ولا** زيادة اشار الى ان في كلام المصنف اكتفاء وان لا يزم
 من استقاء النقص استقاء الزيادة ولا يرد على المصنف في الحجة البصيرة لانه
 ضاهية من خواص النوع **تمام** الما ضاهية اي الما ضاهية بنسبها **ان**
 كان مساويا لاي في الما صدق بان كان يصدق على جميع ما يصدق عليه
تمام الما ضاهية **اولا** اي قبل تغيير الجنس **او** عن تميزه اي محله
 فالمصدر بتميزه اسم الفاعل **والنقص** المذكور للاداء ما للثاني اي يفتي
 في المصطلح اقول هذا الفرض والافق في لغة السؤال بما عن المميز كان
 يقال ما ميزه لان في عايشا ركة في نفسه وباب عن الحقيقة باي كانت
 يقال اي حقيقة **لانه** **والسؤال** عنه بما هو اما السؤال عنه
 باي في نفسه في شئ من المصنف والخاصة لانه السؤال بما هو اما عن المميز
 الذات او العرض وصورة السؤال بما عن الاول لان يقال اي شئ
 في ذات الذات او في ذاته اي مندرج في ذات الذات او في ذاته مندرجا
 في ذاته واما في الجور ورتبته في ان شئ او حال من الضمير في غير او
 الذات اي شئ هو في ذاته اي حال كونه معتبرا او ملحوظا في ذاته
 اي يقطع النظر عن عولده في ارجح في الجور والصور حال من هو كما
 قاله الخبير الدواني وان كان لا يجرى الاعلى مذهب يجوز مجازا
 من المبتدأ او الجزو والصورة الاولى اصرح في كونه السؤال عن مجرد
 المميز من الثاني والثالث فيتم التميز استقالاتا وصورة السؤال بما عن
 الثاني ان يقال اي شئ يميزه في نفسه اي مندرج او حال كونه مندرجا
 فيما يصرح به من الامور الخارجية او الذات اي شئ هو في نفسه
 اي حال كونه معتبرا او ملحوظا فيما يصرح به عما هو فافهم
 متاثر الحقيقة اقول حقيقة ظل من زيد وعمر ومركبة من الحيوان
 والناطقة والشخص المختص به الذي لا يشترك فيه غيره فاما مختلفا

الحصص

الحقيقة والجواب ان المبدأ الحقيقة المتنوعة لا الشخصية واعلم ان الماهية
 اعتبارات ثلاث اصددها ان تعينه هي **ما** لا يتشخص وشي الماهية المحركة
 والماهية بشرط شئ فاما ان تعينه غير متحركة به وهي الماهية المجردة
 والماهية بشرط شئ فاما ان تعينه لا بشرط شئ وهي الماهية المطلقة
 والماهية لا بشرط شئ وهي اعم من الماهيتين والحقيقة الشخصية لزيد
 مثلا من الاولى **ومتعد** مختلفا في صورته فلا صورته ان يكون جميعه
 من الكل كمالا **ولكن** **بعض** كمالا **ولا** **بعض** كمالا **وان** **بعض** **بعض** كمالا
 والبعض هو كمالا **بعض** كمالا **بعض** كمالا **بعض** كمالا **بعض** كمالا
 انما ولا يكون كمالا **بعض** كمالا **بعض** كمالا **بعض** كمالا **بعض** كمالا
 لا يقال الحد كمالا **بعض** كمالا **بعض** كمالا **بعض** كمالا **بعض** كمالا
 لان شئ لا يكون كمالا **بعض** كمالا **بعض** كمالا **بعض** كمالا **بعض** كمالا
 الثاني والثالث ما بينه فيقال ان **بعض** كمالا **بعض** كمالا **بعض** كمالا
 كان يقال في جواب ما يرد فيكون **بعض** كمالا **بعض** كمالا **بعض** كمالا
 شئنا الا بمرور في نقد عايشا **بعض** كمالا **بعض** كمالا **بعض** كمالا
 اليه فاذا قيل ما لان **بعض** كمالا **بعض** كمالا **بعض** كمالا **بعض** كمالا
بعض كمالا **بعض** كمالا **بعض** كمالا **بعض** كمالا **بعض** كمالا
 من الكليات لانها امور ضاهية مختلفا **بعض** كمالا **بعض** كمالا
 الاتري ان التكون بالاضافة الى الاسود جنس والى الكثيف **بعض** كمالا
 والى التكيف نوع والى الجسم ضاهية والى الحيوان عرض عام **بعض** كمالا
 اي حد اي صفة لان مجرد موطن في جواب ما هو على انواع كثيرة
 اشياء فالمرحليين ما حقيقة اذا جمعت في السؤال كوما **بعض** كمالا
 والنفس كاسية ان في النظام على النوع وكل من اجاب عن متعلق بصدق
 وافرد الضمير في قوله ما هو مع ان اجب انما يجاب به السؤال عن اثنين
 او اكثر **بعض** كمالا **بعض** كمالا **بعض** كمالا **بعض** كمالا **بعض** كمالا
 وجهه بالياء والنون **بعض** كمالا **بعض** كمالا **بعض** كمالا **بعض** كمالا
 منه لشدة زيروان كثيرين **بعض** كمالا **بعض** كمالا **بعض** كمالا **بعض** كمالا
 فيزم ان لا يصلح لان يصدق على اقل من ستة **بعض** كمالا **بعض** كمالا
 بذلك من مساحات المصنفين التي متفاهة غير مراد وهو يزم في

من الاجن في صح

وامنا

عاشارك في الجنس و
الشيء عبادشارك في جنس
بمصره عبادشارك في جنس
عاشارك في الجنس و
عاشارك في الجنس و

ما يشترك في جنس القريب وتبعاً لشيء افتقاره في تعريف القريب البعيد على
 ذكر الجنس المتقدم من شأنهم على ما ذهبوا اليه من ان كل ما يمتد له نفس لابد
 ان يكون له جنس وذهب المتأخرون الى جواز تركب الجنس من امرين في
 طر من جنس واحد لا يمتد الى جميع اركانها في الوجود لان الجنس اذا لا يمتد الى
 ذلك فان من صفا من جميع شئ كان في الوجود فهو نفس قريب او بعيد
 بعضه وهو نفس بعيد فزادوا في تعريف النفس او الوجود فقالوا هو
 ما يمتد الى ذاته تعالى ركنه في كبر او في الوجود واما ان كل ما يمتد
 لها جنس لابد ان يكون له نفس فتفق عليه **قوله** كان في طرقت للانسان او الكائن
 فضلاً للانسان او بالنسبة للانسان **قوله** كالحسن للانسان فانه يمتد الى
 في جنس البعيد وهو الحسن او الناح دون القريب وهو الحيوان اذ لم يمتد
 عن النفس مطلقاً **قوله** ولا يلزم انه جواب السؤال فما من كون ما يمتد
 مشترك في جنس البعيد فضلاً كالحسن بالنسبة للانسان اما حصة ان يمتد من
 ذلك كون الجنس غير العاقل فضلاً لانه يمتد الى شئ من شئ ركنه في جنس
 البعيد كالحسن بالنسبة للانسان فانه يمتد الى شئ مشترك في كبر او الناح
 مشترك في كبر او الناح في كبر او الناح في كبر او الناح في كبر او الناح في كبر
 اعتبرنا في النفس كونه في جواب السؤال في كبر او الناح في كبر او الناح في كبر
 اي شئ هو فاذا اريد الحيوان جواباً للسؤال ما يمتد هو كان فضلاً
 اذ اقبل الى شئ الانسان في ذاته فقلت صواب وان وقع جواباً للسؤال
 كان جنس كما اذا قيل ما الانسان والنفس فقلت صواب فاني لم اجد في
 وقوع جنس غير نفس وفي حالة وقوعه فضلاً عن جنس فالقول المتقدم
 ممنوع فلا نقولنا غير العاقل لان الجنس العاقل لا يمتد في اصله فلا يقع في
 الجواب عن السؤال ما يمتد ابدانهم كونه فضلاً وتفق الجواب بان
 لا يمتد كون الجنس فضلاً اذ اوقع في جواب السؤال ما يمتد في الحقيقة
 في الجملة بخلاف اعتبارها في النفس لانها لا تكون تمام المشترك لان الجنس تمام
 المشترك ورد بان النفس المشتركة في ذلك هو النفس القريب لا البعيد
 لان تمام المشترك بين الماهية ونوعه في الوجود لا يمكن في الجملة بل يمتد
 في وجهه وليس كذلك والملازم انما هو كون الجنس في احواله المذكورة
 فضلاً بغيره فلا يتفق **قوله** كون الجنس اي غير العاقل كما بيناه **قوله**
 لانه اي الجنس لا يمتد كونه جنس فاني في قوله بعد كان فضلاً **قوله**

كان جنس اي يمتدنا عنه بالجنس **قوله** فله اعتبار ان اي الجنس لا يمتد كونه
 جنس بل مطلقاً **قوله** والنفس كونه جنس ما لا اعتبار له الا في شئ
 الماشي مثلاً في جنس الحيوان وعرضاً عما لا يشك **قوله** والنوع لانه ليس
 في ركن من الماهية سواء قلنا انه ذاتي او عرضي او واسطة لانه نفس الماهية
 والشئ لا يمتد الى جنس نفسه في ذاتها ما قبله لانه لا يمتد في بقية الخارج عن الماهية
 على القرب بانه عرضي بل يمتد في تعريفه فيكون غير مانع وكذا ان يمتد
 في تعريفه انما هو **قوله** كالتفريق بالقوة والتفريق في القوة وتقوم
 والبال للماضي والوارد بالقوة هنا مكان حصول الشئ مع عدمه فقلنا
 مبالغة له **قوله** بالنسبة الى الانسان والنفس وكذا اي بالنسبة الى كل من
 ذلك او الى مجموع جملة منه لا الى مجموع ذلك لان التفريق بالنسبة الى مجموع
 انواع الحيوان خاصة كما ان بالنسبة الى الحيوان خاصة **قوله** لانه انما يمتد في
 احواله وانما كان التفريق بعينه عرضاً عما لا يشك **قوله** ركنه في جنس البعيد
 احداهما ان العلة لا تخرج المدخل لان الخروج عن الانسان والنفس لا يستلزم
 كونه عرضاً عما لا يشك انما هو من الخارج ثانياً في احواله خاصة على بقية المدخل
 لعدم التعرض في الخارج الانسان والنفس والحيوان عرضاً في العلة فذا
 لظهور الوارد والا صلا لانه خارج عنها وعن كونه عرضاً عن جنس فاعرف **قوله**
 وهو ما صدق اليه في هذا التعريف ما قد ساء في تعريف الجنس
 فلما نقل **قوله** محضة للفصول مطلقاً او بعيداً او احاطة اي مطلقاً
 خاصية جنس او خاصية نوع لازمة او مفارقة ولم يذكر ذلك صفات العلم
 بطريقة القياس على ما **قوله** يخرج اكد لانه انما يصدق اي مجرد عن شئ واحد
 وهو ما صدق عليه **قوله** انه صادق عليه اي خارج عن علمه جمع
 في السؤال بالعلم لان العلم النوعي يحاط به عن قسم من اقسام السؤال
قوله فاما ما زيد وعمر ويكرهون تمثيله ان افتر ما ريد بالكثر بين الماشية
 وليس كذلك بل اشارة كما **قوله** الا اذا جمعت اي الكثرة في تعريفه
 وهم المتكلمون بالحقيقة في السؤال كذا الانسان والنفس **قوله** فهو
 النوع اخص من شئ حقيقة لان نوعه بالنظر الى نفس حقيقة لا لا فاما
 اي النسبة الى ما فوقه كما في الاضياء **قوله** واما الاضياء اعلم ان مراتب
 اربعة كالجنس النوع العاقل وهو ما ليس فوقه الا الجنس العاقل وتلك انواع
 مثله الجسم والنوع اب خرويس نوع الانواع وهو ما لا نوع كونه

وفوقه انواع مثله الان والمنتوسط وهو ما فوقه نوع وتحت نوع مثله
 الحيوان والنوع المنتوسط وهو ما لا فوقه ولا نوع تحت مثله العقل
 بناء على ان ما تحت من العقول الخاص مختلف باختلافها المنتوسط
 في العقول وان اجودها الى اجود جسدي كما ساقى بسطة **المقول المحذور**
 على كثير من المختلفين بالحقيقة او متفقين فذكر في تعريفها فذكر ان
 الكثيرين بالحقيقة وذكروا في تعريفها ان يكون تحت جنس بعينه
 الحقيقة فذكر اوجه ما ذكره من النسبة **فما** فوقها اجب ان يكون
 العلة انما يتبع كونه اجنب من المدكوتين من الاضياء واما كونه بالسيا
 حقيقين فلا فاما بالايضا ان يزيد ويجعل على كثيرين مختلفين بالحقيقة
فما وهو اجود هو ما قام بنفسه سواء كان بسيطاً لا يتجزأ اصلاً وهو
 اجود الوجود او مركباً وهو اجود الطبيعة **فما** لا ينقطع زاده كونه وهو
 من حيث الخطا والخطا لا يضر الغشمة ان طولها والسطح كما يقبله الاطولا
 وعرضها والجلس العلوي كما يقبلها طولها وعرضها وان شئت قلت
 هو مجموع الامتدادات التي في فضاء الخط والاشياء بعدة من الاعراض
 واما ان نقطة تقبل من العدميات وقيل من الاعتبارات وقيل من الكثرة
 هذا عند اكملها واما عند المتكثرات فان نقطة الجود والفرد والخط والسطح
 والجسم من الجود المركب لعدم اندراجها تحت جنس اي الجود بناء على
 انما جودهم فيكون عرض عام لها على هذه **فما** والنوع المركب زاده كونه ما
 نصهم وفيه نظر لاننا لا نعلم عدم تركيبها حقيقة من اجزاء ذهنية كما ذكر
 في شرح الشبهة **فما** وتقدم لنا في كلامه بشرط **فما** وشرح كيف ان
 الضرورة لا يصح للشئ اذا نزل منزلة الشئ فيكون داخل في قول
 ابن مالك ولا يضطر الى محذور شئ **فما** فالله اعلم بكم
 كما في قول المناسبات ان يقول كما لا شئ لان الكلام في الخط المحذور محذور
 وليس شئ بهذه المثابة **فما** كالصياحك لان اي بناء على ما ذهب اليه
 الحكماء من ان طبع الملازمة واجبة لا يقتضي ولا البكاء ومن يقول بان طبعهم
 يقتضي ذلك علم ان لا يجوز الصافي من صواهي الانش كذا قال
 النبي قال بعضهم وعلى الاول يكون وقوع البقي والبقاء منهم في
 بعض الآثار ليس باقتضا بطبع بل هو افتقار فلا يرد بقتضا على الحكماء
 اقول وبهذا يجاب ايضاً ما اورد على الاول من انه في ان الشئ

قولهم انما يتبع كونه اجنب من المدكوتين من الاضياء
 قولهم انما يتبع كونه اجنب من المدكوتين من الاضياء
 قولهم انما يتبع كونه اجنب من المدكوتين من الاضياء
 قولهم انما يتبع كونه اجنب من المدكوتين من الاضياء

قوله

ينبغي

بفهمك اذا راى اوصاف ما يتبع منه فقام **فما** وفيه ضابطه نوع او اي فينبغي
 والخصوص المطلق ومنه تكون خاصية النوع خاصة لا يتجاوز
 هذا الجنب الى غيره نوع اي كالمعرض **فما** والاصل لا يخطئ بتقديم
 حرف النفي على حرف الجواب **فما** هذا جري على مذهب من يجعل هذه احوال
 حرفا كونه في غير من والمذهب الثاني انه لا ينفك هذه احوال ان لم ينفك غير وعينه فلا
 تقدم ولا تاخر **فما** لان حرف النفي اصله التصدير اي مستحق التصدير اي
 التقدم على المنفي جميعه وبنافذته على الثاني يعنى المنفي وهو احوال الله
 على الملازمة ان المنفي بما ملازمة الثباته لا يخطئ هذا ما ظاهري وبنيته
 الاعراض بان الذي يلزم التصدير من ادوات النفي هو ما فقط لان جيب
 على ان المراد بالتصدير التقدم في اول الكلام ثم ما ذكره الشئ وانما يتبع كما قد
 قيل ان لا ينفك من ليس يعنى غير ما على انما يعنى غير كما هو احد القولين فلا
 فاعرف ذلك **فما** فذكر صفة عن محله القول كان مقتضى الظاهر تذكير ان
 لا يرفع المتقدم حرف النفي لكنه انما يلا اداة او الكلمة **فما** ترتيباً
 للفظ اي كسالمه اقول قد يتوقف وجوده على الذين وما يتوقف من وجهه صفة
 اللفظ وعذوبته بصفة الثاني يروى بان ذكر على شئ انما شئ تحت
 كثرة استعمال اللفظ هكذا وانفتح على هذا الوجه فلو استعمل اللفظ والف
 بدون الصلقة حصلت تلك الحقة والعذوبة فافهم **فما** او بعيدا ويعنى
 التلو وكذا اوزة قوله او وسط ونقدم البعيد على الوسط لانه المبستر
 في النظم والا فالمعتبر في ترتيب الاجناس المتصاعدة لان اذا فرضنا شئاً
 وفرضنا له جنس كان فوقه واذا فرضنا للاضرب كان فوقه وهكذا
 كما ان المعتبر في ترتيب انواع السفن لان اذا فرضنا شئاً وفرضنا له
 ص كان فوقه واذا فرضنا للاضرب كان فوقه وهكذا كما ان
 المعتبر في ترتيب انواع السفن لان اذا فرضنا شئاً وفرضنا له نوعاً
 كان تحتها واذا فرضنا للاضرب نوعاً كان تحتها وهكذا **فما** وبسبب العالي
 وبسبب البقي جنس الاجناس لان جنس الجود تحت وهذا على خلاف ما هو
 في النوع الاضياء فان المسح هنا في بنوع الانواع هو النوع السافر
فما كما جود لا يقال هناك ما هو اعلى منه كاشي والمدكور والموجود
 واذا ثبت لاننا نقول هذه اعراض عما مترادفة عن الحاصلة
 اي لم يجز شئ منها جزى ما صفة اصلاً فلا يكون من الجنس الذي الكلام

قوله او بعيدا فاعلم
 يظهر لك ما فيها من القلاء
 فانها غير محررة تأمل

فيه لانه لابد ان يكون من حقيقة ما افاده في الكبير بناء على جنسية
 ان يكون جنسا لا حكمة وفقر من عام لا ينظر سدى في قدره من شح
 الكل ان يكون اجود ليس جنسا من هذا الناحية وان الجنس عند
 الحيوان والصورة وهذا انما ذكر من تعريف البعد عام والتمثيل
 له باجود بناء على جنسية وفقره عند الاطلاق اي عدم ارادة البعد التي
 وما ذكره في البعد بحري مثله في الغريب ولم يذكره فيه لاستفادة من ذكره
 في البعد كما قلنا انما هو قولنا ان كانا في ارض او في مكان
 ان او يتجلى مراتب كما في جنس بناء على جنسية واعلم ان الجنس العالي يجوز
 ان يكون في نفس يتوحد الى يد في فوارم ويكون صرا الى جواز تركب من
 امرين متساويين او امور متساوية عند الفخرين ويجوز ان يكون له
 فخصر يقسمه اي اذا انقسم الى عدة المجموع متساوية وتوحد من اجنس لوجوه
 ان يكون تحت انواع والنوع ان فرنج ان يكون في نفس يتوحد لوجوه
 ان يكون في نفس يتوحد لوجوه لانه من نفس يتوحد من ثراكات في نفس
 ويحتج ان يكون في نفس يتوحد لوجوه لانه من نفس يتوحد من ثراكات في نفس
 من الاجناس والانواع كما ان يكون له نفس يتوحد لوجوه من نفس يتوحد
 نفس لان تحت انواع ونفس نفس يتوحد العالي في نفس يتوحد من غير
 نفس كل وكل نفس يتوحد العالي في نفس يتوحد من غير نفس كل في نفس
 وشرحه الجنس المنفرد وهو ما ليس في نفس تحت انواع حقيقة
 لانه لم يظفر به في اي متفق عليه فلا ينافي قوله بعد ومثل له بقوله
 بالعقل ان ذلك لان الاجناس العالية التي ظهرت في معرفة احوالها عشرة
 وهي المخلوقات العشرة وكلها تحت جنس وعبرها لم يبق دليل على وجوب
 ولا عدم بناء على جنسية اي العقل اي كونه جنسا لا حكمة كما يقول
 العشرة التي اثبتت احكاما وذكر انهم لا العالم فثابت ليس يجوز
 ولا عرض سموه باجود المجد ليجده عن المادة وعلايقا وجعلوا منه
 العقول العشرة وبيان قدرتهم فيها انهم يقولون ان الله تعالى علم في
 وجود العالم فمعرفة فاعلم بالذات لا بالاضمار ونذكر فاقوالا يقدم العالم
 وانما نشأ لكونه واحدا لاكثر في نفس يتوحد لوجوه لا مفعول واحد وهو
 العقل الاول ونشأ عن هذا العقل هو العقل الذي هو التامس بالاطلس
 اي العالي عن الكواكب الحسنة الشرح بنعمهم بالعرض وصورة وفيه

وعقل

وعقل الفكر الثامن باعتبار اربعة فنشأ عن الحيوان باعتبار اربعة
 والصورة باعتبار علمه بالذات والعقل باعتبار كونه واحدا للعرض والعقل
 باعتبار علمه بوجوب العرض وتقدرة الاعتناء به انما يقع ما يقال في هذا
 انما لا يصحده عند الاواحد وصورة الاحوال الاربعة عن العقل الاول
 في الفهم ونشأ عن عقل الفكر الثامن الذي هو فكر الخواص الحسنة والشر
 الشرع بنعمهم بالكرسيع هيولى فكلم وصورة ونفس وعقل الفكر السابع
 الذي هو فكر الخواص الحسنة باعتبار اربعة وعقل الفكر السابع وهو
 فكلم وصورة ونفس وعقل الفكر السابع الذي هو فكر الخواص الحسنة والشر
 فكلم العقل السادس وعقل الفكر الثامن الذي هو فكر الخواص الحسنة والشر
 فكلم الشمس وعقل الفكر الثامن الذي هو فكر الخواص الحسنة والشر
 فكلم عطارد وعقل الفكر الاول الذي هو فكر الخواص الحسنة والشر
 نشأ عن عقل الفكر الاول وهو العقل المسما بالذات لانه لكونه والعقل
 وبالعقل الفياض لا فاضته مع كل قابل من الانفس المتغيرة في حقيقة
 وانما ضمة واحدة والاضطراب في العقل ونشأ عن هذا العقل
 العاشر العاشر الاربعة باعتبار اربعة الاربعة المتغيرة فانها باعتبار اربعة
 للعرض والاربع باعتبار علمه بوجوب العرض والاربع باعتبار علمه بالذات
 باعتبار علمه بالذات لانه لكونه باعتبار اربعة الاربعة المتغيرة فانها باعتبار اربعة
 في العقل هو نفس تحت انواع مختلفة في نفس لا يعلمها كما ذهب اليه
 الامام ابي حامد تحت اشخاص مختلفة في نفس لا يعلمها كما ذهب اليه
 اليه غيرهم فيقولون ان اجود هو الذي هو ليس جنسا بل هو عرض
 كما لم يتوحد منقذ الا لا جنس في نفس تحت انواع حقيقة وقوله
 بناء على جنسية اي وعلى ان يكون ليس جنسا لانه انما يذكر في البعد
 وعلى الثاني يتقرر ان اجود هو نفس يتوحد لوجوه لا لا نوع في نفس ولا نوع
 تحت هذا الحقيقة المقام في صفة علمه السلام **وهو**
 في نسبة اللفظ الى معناه ونسبة معنى لفظ الى معنى لفظ اخر اعلم ان
 النسب الحسن الالائي اربعة اقسام فاما قسمين منها بين معنى اللفظ واخر
 وهما النوازل والتشكك وواحدة بين اللفظ ومعناه وهو انما يشترط
 وواحدة بين اللفظ ولفظ اخر وفيه انما يشترط بين معنى اللفظ
 ومعنى لفظ اخر وفيه التباين وما قد يقع من الحكم بالتباين بين الالائي

وعقل

وهو الظاهر الى معانيها لا الى اللفظية انما علمت ذلك علمت ان في الترجمة قصورا
لانها لا تنفي التباين ولا في قول المصنف ان اللفظ لا للمعاني بل في اللفظ
بين اللفظ ومعناه اذ في اللفظ الواحد وفي المعاني المتساوية وهو
اللفظ واحد في اللفظ لا في المعنى وما كان اللفظ باللفظ واللفظ باللفظ
واللفظ باللفظ واللفظ باللفظ وهو اجتماع اللفظ في مادة واحدة وكل منهما
في اللفظ في اللفظ واللفظ باللفظ واللفظ باللفظ وهو اجتماع اللفظ
في مادة واحدة وانما اذ كان اللفظ باللفظ واللفظ باللفظ
التباين في التباين بان يواد منه ما يشترط التباين في اللفظ واللفظ
في التباين في اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
وهو على ان اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
على صفة التباين في اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
والمعنى في اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
اي في التباين في اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
حال اضافتها منصوبة على الظرفية واختلف في لزومها في ذلك الاتحاد
الوقت في كل واحد من اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
في الحكم الذي هو المعنى ان يحدده في اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
مفردا في كل واحد من اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
بشرها وبين جميعها في اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
المعنى في اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
اي اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
في عبارة المصنف والمعاني في اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
لا في اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
بين مجموع اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
من مع بعضها بدل من اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
اصحنا الى هذا الى التكلف المذكور من جعل اللفظ باللفظ باللفظ
ما يشترط اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
انما ان التباين في اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
وان ادخلها فقط في اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ

٢٥
٢٦
٢٧

لما علمت سابقا من ان اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
وهو انما يشترط في اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
بان يكون اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
لفظا الى معنى بلفظ واحد في اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
لفظا ومعنى لفظا اخر واللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
وانما يشترط في اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
الثلاثة مطلقا عن التقييد بكونه لفظا او غير لفظا لانه في اللفظ باللفظ
زيد بن عمرو وزيد بن بكر زيد بن بكر زيد بن بكر زيد بن بكر
انما يكون من غير التباين في اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
العبارة كعبارة شيخ الاسلام حيث قال فان استوى معناه في اللفظ باللفظ
التباين في اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
منه ان الاستواء لا يلحق الا بغير متقدم ويمكن ان يجاب بان المراد بالاستواء
الحصول على حاله واحدة من غير اختلاف وتفاوت بقية المقابلة
مراعى اي توافق لا يمتنع في اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
اي ان التباين في اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
بعضها في اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
والوجود في اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
واقدم واشد كذا في اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
وفرا ان قد مية بالقدم بالذات اذ لا اعتبار بالقدم في اللفظ باللفظ
فلان يقال ان حقيقة اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
الشك في اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
الوهم امتثال ما في البعض الآخر وهذا هو اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
لان ما به التباين في اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
عن التباين في اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
لكل التباين في اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
عن كذا كونه والاشارة واللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
على جميعها مع واما قاله التباين في اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
الافراد امثالا او احرار منه في بعض اللفظ باللفظ باللفظ باللفظ

٢٧

شككنا لاننا اذا بعض افراده كمنشأه صلبه علمه ولم اكثر والجل 2
 الخواص الانسانية كالادراك من عزة وقاصو الخواص ان تلك الآثار
 واكثر من خارج عن المسح فلا شككنا **فأما** ان **الشك** ان فاذ فزده الثاني
 في الشك اقول منه ان من فزده الثاني في **المشكك** متواطىء لافراد
 معناه في ان توافقا شككنا لان افراد معناه مشترك في اصور المعنى مختلفة
 باحد الاوجه الثلاثة المتقدمة فالناظر اليه ان نظرا الى جهة الاشتراك فيشمل
 له هذا النظر انه متواطىء لافراد فافراد في جهة الاختلاف
 فيشمل هذه النظر انه مشترك كمن فافراد في جهة مشترك
 كذا في **شبهة القطر** كمن فافراد في جهة مشترك فافراد في جهة مشترك
 اما ان **شبهة المعنى** المتواطىء والشكك بالامانة واه **شبهة** الشكك
 بهما بالتيه من **شبهة** الدال بام المذنب في ان **شبهة** كل منهما محذور
 عني لان **الشكك** في حقيقة هو النظر المتواطىء في الحقيقة هو الافراد
 كما علم من ترجيح **شبهة** نوان اريد المتواطىء في الحقيقة واحدة من
 غير تفاديت كان **شبهة** المعنى متواطىء في طريق الحقيقة فان لم يصدق
 احد هما كما **اعتراض** بان فيه **شبهة** الصفة جعرا التي لفظة الى من شاعلا
 للتيه في الحق واللتين احذر وهو العدم والخصم من وجه والعدم والخصم
 في الحقيقة في قول غدا ان **شبهة** المصحة في **شبهة** التي لفظة كلامه على
 التباين الكلي وكذا اللفظان يتعارفان من **شبهة** الدال باسم المذنب
 ان عدد الواضع معناه في وصفه لكان مستعدة ما وضاء مستعدة
فالشبهة بينه وبين **شبهة** ذلك اللفظ هو الاشتراك في **شبهة** ذلك
 اللفظ مشترك في **شبهة** كانه مشترك في **شبهة** علم ذلك انما على القاسم
 على ما سبق **فأما** كالحفظ جاء جملة فافراد في انما مورا الحقة تجلس
 ومبني في بلفظ الدواب وكثيرا في **شبهة** وفرة بالبين وكقصد في **شبهة**
 الاصول واهل السنن ووشا **شبهة** وفرة بالبين وكقصد في **شبهة**
 بالسكول اقول **فأما** وضع للناصرة والى اية اي العيون الحارة من الماء
 اي وليس بها اذ معانيها كثيرة جدا كما يعلم بالوقوف على القاموس وغيره
 منها الذي ظهر وذات الشئ وجنار الشئ وفرد الراجح المخصوص والشد
فأما كقول هو على صفة في **شبهة** وانفراد في **شبهة** او عطف بيان
 واما ما يتبادر الى النظم من اعراب **شبهة** انفراد في **شبهة** او خبر فلما

بشكك

30
 25
 75

فلا شككنا اعراب **شبهة** في **شبهة** كما في نظامه **فأما** ان **شبهة**
 ان يكون **شبهة** هذا مراد فانما في اللفظ من ان يتناوبها في الاشتراك
 على المعنى انفراد في معناه لفظ التتابع هذا هو الموجود في كتب اللغتين
 قاله عبد الحكيم ولم يقبل ان **شبهة** اللفظان مراد فان **شبهة** كما قاله عبد الحكيم
 انما على المقاييس **فأما** اللفظ **شبهة** وانظر تصور ولو كان **شبهة**
 من لغات مختلفة كما قاله في **شبهة** المشترك واللفظ **شبهة** اما طيب في لفظ
 بقرينة ان **شبهة** من اللفظ وقوله ان افراد طيبا في **شبهة** فافراد في جهة
 ان **شبهة** اللفظ **شبهة** على طيب النفس **شبهة** طيبا ما حقيقة اصطلاحية او من
 شبهة الدال بام المذنب وفي قوله ان افراد طيبا **شبهة** الى تعريف
 الطيب اللفظ **شبهة** افراد الطيب النفس **شبهة** في قوله ان افراد الصدق
 اشارة الى تعريف **شبهة** افراد الصدق **شبهة** ان افراد الصدق
 اي والكذب **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق
 اصول **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق
 اي اللفظ **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق
 بعضا **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق
 بواسطة الاداة المخصوصة التي لا كما يرى من **شبهة** وفرة في **شبهة**
 فافراد في **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق
 او شاد ووضي في قوله **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق
 والراد **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق
 اليه **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق
 المطلق **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق
 الى ان **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق
 للعبد على **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق
 البعض **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق
 التقسيم الى **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق
 عبارة **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق
 قضاي **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق
 اي **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق
 قوله **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق **شبهة** افراد الصدق

نفسيا

الفعل
 ١٧

الصفة لانه ليس بموضوع لطلبه بل لما ضار بطلبه قاله القطب وخرج فيقول
 العطف ان كان مع ما انما عطف ان كان مستندة اليه وخرج في الدال
 بالذات صيغة فعل الامر عند الحاجة وكم فعد من ال والمصدر الثاني
 منها به كضرب زيد او لام الامر الدالة على المضارع نحو لينضف ذو سقم من
 بسعة **حالة كونه** اي الاول المرجع اليه الغير المنفصل عنه فذكره ان
 مبتدأ بناء على القول بحال ان كان من الحال من المبتدأ اي طلب العلم بان
 يكون اذ ان راد الى ان الس من و ان للطلب وان المراد بالطلب طلب العلم
 وهو جري على ان الش ظاهرا في العلم وان لم يكن الطالب عالما في نفس
 الامر ويحكم جعله مائتا مائة فيكون جريا على الشرط العلم في الامر الاول
 هو المتبادر من العبارة ومما في ذكره اختلف مستوف **وعلمه**
 وهو الطلب ال فيه للعدد والمعرفة الدالة بانه على الطلب وكذا قوله
 والطلب في حال التساوي مع اظهار الخوض في اي و ان لم يكن في طلبه
 نفس الامر على قياس ما قبله **وعلمه** اي وسوال كانه في الشبهة
 وشروط **في حال التساوي** اي في حال اطلاق التساوي سواء كانت
 مساوية او ادى الى التساوي القسري فله على ما صنف ان فيهما ويجوز
 ان يكون التساوي باعتبار ما في نفس الامر بنسبة بين الش **صلة**
 في اي اي حرف زائد وحمل **وسكنه** عن تعظيم طلبه الترك اي
 مع انه يطلب الضرر غير الكلفة الان في الى الثلاثة فهو على الاستعلاء
 مني ومع الحضور دعاء ومع التساوي الخامس **لان** لم يقر اي
 هذا التعليل استدلال على السكون لا توصيله **ويحتمل** ان هذا
 مقابله قوله وسكنه وحمله على رجع الى ان في هذه الاحتمال يكون
 المقسم الى الثلاثة الطلب بان لا يكون طلبه الفقر وطلبه الترك
 لا خصوص الاول **بناء على** ان طلبه ترك طلبه فعل الضد اقول اي
 على طلبه فعل الضد كما هو من هذه صفة قوم وقيل مستند الى اعينه
 ووجه جماعة والخلاف في الطلب الضد **لا اللفظ** اذ لا يفتقر ان افقر
 على لا تفقر ذكره ان ركش في الجمع المحيط بفقر **والا** غير اخذ على
 ان بانه قد ان شرط في الامر دلالة على الطلب بانه ودلالة التي
 على طلبه فعل الضد بناء على ما ذكره بالان لا ان لا ينافي موضوع لطلبه
 الترك ويلزم طلبه فعل الضد فكيف اذ وجب الامر في النهي بناء على

مادة

ما ذكره انه لا يرد على ان المراد بطلبه الفقر في تعريفه لا ما كان به في فقره
 لا يجوز لا تفقر بل ليس تحت قوله تفقر منها وصفت فيها الامر فلا بد من
 النهي في الامر على ما ذكره اي لا تفقر مراد ان المصنف استعمل الامر هنا
 بمعنى ما دل على طلبه الفقر ولو لم يجر لا تفقر في فقره لاننا نقول
 بهذا محال لا بد له من قرينة ولا قرينة **صفا** **هل** شرط الاستعلاء اي
 اظها راد الى العلم ولو لم يجر عدم القلوة نفس الامر او العلم في كلوه في
 نفس الامر او العلم في الاستعلاء والعلم او لا يشرط شي من هذا
 القول الا خبر هو البراج واما ما دل على قوله في فقره من فقره فاذ ما مر
 في طلبه اي ان اجيب عنه بانه قد دل لهم فصاروا على المستعملين
 عليه **لان** مع ما يتعلق بقولنا وقوله على طلبه التمكن متعلق
 بدلالة **فقر** فعل المتهمة كذا الاضافة للبيان **فقر** اي ليست من
 جنة وضم بين مراد الفقر المراد من تكون دلالة المركب المذكور ليست
 من ذ **ان** قلنا ان المركبات موضوع عن هذا هو التخصيف وان
 بحث فيه بما لا يخفى ضعفه على بصيرة وقيل ليست موضوع عن دلالة على
 عقلية وعلى ان موضوعه وضوءه فوحي لان الموضوع عام مستفيض
 عند اقترانه بوجه على كقول الواضع وضمته كل مركب من محكوم عليه
 ومحكوم به لمدار على انصاف المحكوم عليه بالمحكوم **فقر** بطلبه
 الكسابة الاضافة للبيان وكذا الاضافة قد رتبة وجود البنية بطريق
 للملازمة **ون** بقرينة سببية متعلقة بدل وبافتقارها مع
 بند في تعلق خرج بمر محذور لفظا ومعنى بعامل واحد **فقر** فلا
 في اي المركب المذكور من هذا الا اعتبار اي سبب اعتبار دلالة على
 الطلب بواسطة القرينة على طريقا لكتابتة **فقر** انرا اي على
 تقدير ان المتكلم بالمركب المذكور مستعمل ولا داعي على تقدير
 انه ضاعف ولا التماس على تقدير الامسا **فقر** كالجمع والنزج قال في كبره لان
 لفظها موضوعا لكن في يد من الطلب **فقر** والقسم ووجه جواز تسمية
 في القسم والقسم في الجملة الاولى من جملة القسم واما الثانية وفي جواب
 القسم فخرجه او دلالة يعطى ان مجموع الجملتين ليس من هذه القسم فيكون
 ضمرا لعل وجهه انه المقصود بالاخاذه هو الجواب والجملة الاولى انما هي جريا
 لتأكيد الجواب **فقر** والنداء بان حرف الله امره على لاصح الترتيب في

٩
 الفواصة

الاقبال ويزيد من طلبة الاقبال وظاهر كلام النجاة في الف **والاستفهام** ناد
في لغيره العرض والتخصيص وجهته وبسبب خبرها في الجزئية ورب
والشئ وقترانه خبر **وبسبب** هذا الى القسم المذكور في انوا عليه
وقولك تبينها الى وان شاء كما في الكبير فالعقبة على ما ذكره ان ثلثه
طلبه وحزب وثنية وتعال له انش وبسبب اصل هذه الطريقة جعل
الاستفهام من الطلبة حيث قال الطلبة انا طلبه فقول وهو الامر
او طلبه كذا وهو النهر او طلبه علم وهو الاستفهام وجعل كذا في
شأنه خبرا وان شاء فلهذا ما قصد به كناية ما في الخارج والانشاء ما هو
لم يصب به ذلك فادرسوا الطلبة والنسب في الانشاء وما ذكرناه في تعريف
الانشاء والخبر على هذه القدر اقول من ذكر كذا في تعريف ما عليه
الانشاء ما قصد به لولم يرد والخبر ما قصد به لولم يرد وكان هو
عنه لا يقتضيان ان الموضوع في اللفظ لا شئ غير محقق قبل اللفظ وهو
سليم في كونهما واشتركت في كونهما ضرب وما اخص بهما التحقق في الطلب
النفس الذي هو موضوع التفسير وجد اللفظ الاول والتحقق التبع النفس الذي
هو نفس الفعل النفس عند ادراك ما لم يتحقق سببه وجد اللفظ الاول
قوله كذا في تعريف ما عليه الجزئية فادرسوا في تعريف مطابقة او عدم
مطابقة والانشاء ما ليس بمتعارف كذا لا يقتضيان ان الخبر قد يقصد
عدم مطابقة نسبه وليس كذلك لان وضع الخبر للمطابقة وانما عدمه لا يتل
عقل فتأمل **والا** قرب الى التحقيق انه شروخ في التلويح بالاعتراض
على المصنف جعله شروخا المنقسم الى الامور والدعا والالتماس وهو اللفظ المركب
وكثيرا ما يعترض على مثل هذه العبارة بانها تقتضي ان المقابلة قد
الى التحقيق وان كلامي يتحقق في الجواب عن الاول ان اقول
التفصيل على غير ما به وعنه ان شاء الله بان يبين سلكه طريق الادب وعدم
الماجوز ما يجوز لعدم الاطلاع اليقين على نفس الامر فالمنقول القريب
الى التحقيق في نفس الامر كذا وان كان هذا القريب نفس التحقيق
في ذهننا انما يدل على الطلبة فادرسوا لان الدلائل عليه في خواضرب
هو العقل فقط ولا دخل للفاعل في الدلالة عليه وكونه لا يفسد اجزوين
مادى وهو لا يقتضيه تركيب لعدم اعتبار الجزئية في التصوي في التركيب
عند اصحاب هذا التحقيق كما سيذكره ان شاء الله بقوله وهذا على انه في

هو

٥٠
٥١
٥٢

وفي قوله بلام الامر فقط وفي قوله لا تقرب لافقط **وهو موافق** الى
استنباط قصد به تقوية فقط هذه الالف بلام لا شئ ان الموافقة
ما شئ في فقط ما قيل بها **والا** بلام من بفتح الهمزة وكما في قوله ان
وهو ما وضعت لفتح مفردة هذه الالف بفتح الهمزة وكما في قوله ان
هذا اللفظ الموضوع لالفتح الموضوع له الا ترى ان في ما ورد فقط والفا وكذا
كلمات لانها الفا مفردة وان كان معنى كل عين مفردة وقد بقاء مفردة في
صفة ثانية لما علم انما نكرة موصوفة روعه فمنا فانتا العقل المسند الى
ضميرها ثم لفظا فذكر وصفها بوجه اعتناء مراعاة اللفظ بعد مراعاة
المنع كما صرح به علماء العرب في قوله لا خسر الا في ان يقول كذا في كذا
والكلمة قوله مفردة **وهو** في شرحه اي عرفة اي شارح مختصر ابن عرفة او
الكتاب بل هو مولى **وهو** هذا اي يكون الاقرب الى التحقيق ان مادى على الطلبة
مفردة من غير ان يشترط **وهو** جزآن مادى ان كما في قوله **وهو** بمادى اي
جود مرفوعا في اتي مع ملا حظا الصورة واعتبارها وان كانت متبعا والاور
ان الدلالة على احداث تقديم بانعدام الهيئة المخصوصة كان قدمت بعض حروف
ضرب على بعض **وهو** بضمه اي صفة المخصوصة اي صفة من ترتيب الحروف
وحرركاتها وسكانتها **وهو** الالف بفتح الهمزة عن غير وادى فذكر غير الجزئية من الطلبة
الطلبة اف **وهو** والشئ المنقسم استطرادى واقول هذا غير ظاهر اما اوله
الصرف فذكر انما في الفضا يابا من من عجزه له هذا لانه ذكر هذا تعريف
وانه يراه في الفضا فلو كان ذكر هذا الفصل لاجر عجزه لا يستغنى عنه في
هناك واما ثانيا فلانه لا يظهر ان ذكر النسب الحسن السابقة في هذا الفصل على
سبيل الاستطراد والبيان وان ظاهرا في ذكر الطلبة واقفا على سبيل الاستطراد
والبيان فذكر **وهو** لانه اي الجزئية في الطرق واللمة والجزء والجزئية
وهو استنباطا اي استنباطا كما عجزه فذكره فالسبب والثاني ان **وهو**
بما شاركت في المادة اي والمراد بما شاركت في المادة مادى وهو الخ واللمة
وما شاركت في مادى مادى وهو الجزئية فالطام على التوزيع وجهته
الالف في ستة ثلثة مبدوءة بالالف وثلثة مبدوءة بالهمزة **وهو** فكما على
المجموع الى مجموع السبب لا يستقيم كذا احد منها باليكم كذا في قوله
حكم فيه على مجموع بين تمام اي على افرادهم ما عشارا عشارا كذا في قوله
العظيم لعدم استقلال كذا احد منهم باليكم هذا هو الحقيقة لان الابد جماعة

منهم كونه مستقرا بالجموع في محاذ القول في الجموع وقد مراد به البعض على
طريق المحاذ والاصول في الجموع حقيقة في جميع الافراد باعتبار اجتماعهم
محاذ في البعض ذكره في هذا العدد وادعى ان القول في الحقيقة هو الموضوع
اعني الجموع التي هي في الحقيقة ككل من باب شدة الشيء على متعلقه اي
اي لا يتعلق الحكم بالكل بل بجزءه كقوله صارت حقيقة اصطلاحية ذكره في كبره
قوله من حيث هو مجموع اي معقود واحد في الاجتماع اذا لم يفرق
بغير اجتماع لكن المحاذ في تارة يكون جميع افراد الموضوع كالمثل في الثاني
او بعض الافراد كقوله في الاول او محاذ لا من كالمثل في الاول والاول
حقيقة والثاني محاذ والثالث محاذ لما علمت مما مر وان صارت في الحقيقة
المذكورة محاذ في كل جموع من حيث نبوت الحكم لكل واحد من افراد
على الاستقلال كقوله في الذين اذا استقر كل منهم بالشيء **قوله** لا مجموع
اي لكل واحد منهم على انفراد **قوله** فوقه في ثمانية فهو من عموم
الشيء على متعلقه مستقرا رتبة وقوله يومئذ اي يوم القيمة او ما
الان قادمة وقوله في ثمانية اطلاق وقوله ثمانية مستقرا **قوله** الان
الحكم في الثاني ثابت بجميعهم اي على الاشتراك في الاستقلال **قوله** بخلاف
الاول اي فانه ثابت للبعض دون بعض اي ثابت للجموع جماعة منهم كما في
الكبر والاول قد عرفت انه صالح لكون الحكم فيه ثابتا للجميع على الاشتراك
اي في تمامه **قوله** وكقوله اي كما في قوله لا يتعلق بالثاني الممثل **قوله**
ما عناه اشارة الى ان المسمى في الحديث بالجمع وان كان في صوته خلاف
ادعاء في الجملة المسمى في الحديث وان لم يثنى اللفظ **قوله** كل ذلك انما اشارة
راجع الى ما ذكره في ذوالالدين من قطع الصلاة والنسابة **قوله** ذوالالدين
لقوله العملي المذكور بطور بيده وانما الخلف بين عمدة ونجاة مذكورة
فراستة في حصة وقوله **قوله** اقتصرته هذه الاستفهام وانما للفاعل
فالصلاة فاعل ويرى بالبناء المفعول فالصلاة نائب فاعل وانما اقتصر
بناء الخطاب فلم ير بالصلاة المذكورة قبل الظهور وقيل العمدة يمكن الجمع
بتعدد الواقع **قوله** على ما مر مرصو هو ان المنية الجموع نظرا لما في نفس
الامر ان المنية في نفس الامور اجتماع الامر من نبوت احد هما وهو النسابة
ولو كان المراد في كل منهما لزم استثناء صدق الخبر ويرد بان حال المتكلم
يشترط كلامه وحاله صياغة عليه **قوله** في هذه الواقعة يدل على ان مراده

في كل منهما ولا يلزم الكذب لانه كلامه ينبع على طنه فكانه قال لم يكن واحدا
منهما في نفس الامر بحسب ظني ولا ضرورة وقوله مثل ذلك لا في الشروع
على وجه او فيه ومخالفة آخره للواقع انما مقدر على ما اعلمها المحاذ وقوله
صدق الخبر على بقية الواقع اي ولو بحسب ظني المتكلم فيما ينظر في
الان فتدبر قال في هذا العدد في قوله قلت ان المعصية لا تنقسم
الانبياء لا في اول انبياءنا والسلام من ركعتين معصية وقعت مني انما
فان انبياء محمد ذلك عالم يثبت على وقوعها حكم شرعي وبها ترتب
وهو النبوة ودلالة الغيرة اقوى والنسابة انما يغير على الانبياء
انما في الشيطان وهذا النسيان من الله تعالى لا دخل للشيطان فيه
قوله لان السؤال في استدلاله ثلاثة وثلاثة وثلاثة وثلاثة
في كبره وهو انه ورد في بعض الطرق لم انشروا ولم تقصروا **قوله** بام اي بام
اذا السؤال انما هو باداة الاستفهام وام صرف عطف لا اداة استفهام
لطلب التبيين جزاء وقوله بعد نبوت احد هما حال او خبر بعد خبر **قوله**
او ينظر كل منهما اي وقوله كل ذلك لم يكن ليس فيه تعين فوجب
ان يكون في كل منهما ويكون تخلفا للساكن في اعتقاده نبوت
الامر من قول الله فيجب ان يكون اي تفريع على مقدر **قوله** فلو لم
يكن اي اشارة الى قياس استثنائي استثنى فيه نقيض الثاني فانه
نقيض المندم **قوله** لا يصح بعض ذلك قد كان اي لا يصح ان يراد بهذا
القول نقيضا لقوله كل ذلك لم يكن **قوله** لانه اي هذا القول وهو **قوله**
في كل منهما اي على صفة وقوله لا يغيرهما جميعا اي محتمل **قوله** وفيه
للسلب الطبع في اشارة الى ان حرف النفي في قوله كل ذلك لم يكن ليس
جزاء من المحول ان لو كانت جزاء لم يكن سبابة كلية بل موجبة كقوله
معدولة المحول كما سباني بيان **قوله** للسلب الجزئي اي الذي منه ينبع
الجموع **قوله** ولان تاخر النفي اشارة الى قاعدة مشهورة وهي انما لم تقم
قيدته على خلافها والاعل بالقرينة كما في قوله تعالى والله لا يحب كل مختال
فخا **قوله** لعدم السلب اي عموم جميع افراد الموضوع وقوله فليس
العموم اي عموم الحكم جميع افراد الموضوع وسلب العموم صادق بالنبوت
للبعض وهو الغالب وبعدم النبوت اصلا لان النسابة نقيض ينبع الخوض
بانه البحث في المخرج مثل كتابي جميع كتاب ليس من دابة القول

ہیں

القول الشارح على مذهب
مجانوس لاملان تسمية
باسم

على الاثر يبرهن منه تصور حقيقة الاثر المحسوس وانما قلنا ذلك لان
 المقول بالكلية يجب ان يكون معلوما حال التعريف والارزاق التعريف
 بالمجسوس والمعرف بالفتح يجب ان يكون محسوسا حال تعريفه والارزاق طلبه
 تحصيل احاطه وهو غيب ولا يند ان استفاد لفظ التصور في التعريف في
 معنيين هو في احدهما حقيقة وفي الاخر محسوس مشترك فيهما لعدم
 لاعتقاده ان المجسوس لا يعرف به والمعلوم لا يعرف فكان ذلك كالقرينة
 على ان المراد افاده ابن بقير والتعريف المذكور للحاجة صاحب الشئ
 ويجعل التصور الاول فيه على الخطر بالبيان والثاني على الحصول عن جبر
 يندفع ما اورد عليه من انه غير مانع لذهول المفردات بالنسبة الى لوازمها
 الشئ غير المحسوس كما في النسبة الى البصر والسقف بالنسبة الى اكد اوله طور
 المتقاربين فان تصور احدهما يقتض تصور الاخر وليس احدهما معرفا
 ويمكن ان يد في ايضاً بايقاع ما في التعريف على مركب لفظاً او تقديراً وانما قلنا
 او تقدير البند هذا التعريف بالفصل وحده او انما هي وحده وقد سبق
 ايضاً في ذلك قال السعد في شرح الشئ لا يقال المحذور يستلزم
 تصور تصور اكد فيجوز ان يكون الاثر مثلاً معرفاً لكونه انما لفظاً لا
 يقرب في الاستدلال ان يتصور تصور ما هو المقصود والموجب لتصور
 ذلك الشئ فيجب تقديم بالضرورة وليس تصور الاثر يقتض ويرجى
 تصور اكيوان انما لفظ الامر بالعكس اه واورد جماعته ان لا يمكن تعريف
 اكد ليلاب من التسلسل واجاب البيهقي بان هذا لا يخبر وورده من
 له ادنى تصور لان المراد بالكد الذي يفرض مفهومه ان لا يكون كد لاما
 صدق والتسلسل انما يبرهن لو اراد به الما صدق على انه لا يبرهن التسلسل
 على ارادة الما صدق كما قال الشئ في كنه الاول يثبت الى معرف معروف
 ونحن نشترط انتهاء هاهنا كما استقر طائفة مقدمات البراهين الانتزاع
 الى الضرورة للما يبرهن التسلسل وعلم من التعريف ان المعروف غير المعروف
 وهذا ظاهر باعتبار اللفظ اما باعتبار المعنى فليس التعريف بينهما الا
 بالاجمال والتفصيل اكد وورده ان رسومه بالنظر والاختلاف في التعريفات
 اللفظية وعلم ايضاً ان لا بد ان يكون المعروف بالكلية سابقاً للمعرفة على المعروف
 بالفتح كما في نظره اكد عند الاصوليين فالجد والتعريف عند
 بمعنى واحد وهو واجبا مع المانع سواء كان بانها ايات او بالعرضيات

صدقة

صدقت منه ال للوزن يعني ان صدق التعريف بالجنسية كمن في به منكر اخذ
 مثا ال لضرورة الوزن في المسوقة للاقتداء به وهما مسوقة اخذوه وقرينة من
 التقسيم وانما ذكر الاول ليعلم ان هذا شئ لا يمتنع للرسم المصطلح
 عليه ان يمكن بلفظ ان يراد من المنسوب اليه الرسم بمعنى فرد من افراد الرسم
 الاصطلاحي فيلزم من نسبة النوع الى فرد **قوله** علم قال هو تكبير
 وكانه قاصداً الى ان اللفظ المعروف علم معناه وانما جبره كونه معصم باللفظ
 الآخر **قوله** فهو من نسبة انما مراد الى العلم اقول ان من نسبة المعنى الى
 المطلق ليناسب كلامه **قوله** التعريف بالشارف قاصداً الى تكبير
 كما اذا شئ عن المثلث فيضيق للشارف شكله وكما يقال العلم بالنور والشارف
 في لفظه ولا سم كزيد والفصل كضرب احوال قد يوفق من التخصيص بالعلم
 في النور والجد كما نعلم ان المراد بالشارف ما يقسم المشبه لافضل من حيز
 الشئ وسياق في كلام الشئ فيقول قدرا المص وشروط طرأة ما يفيد ايضاً
قوله وبالتقسيم قال في الكبر في تقدم من تعريف العلم بتقسيم اي الى
 تصور وتقسيم **قوله** واكد ان هذه الثلاثة اي اللفظ والمثال
 والتقسيم **قوله** لانها تتعارف بالخواص لان لفظ الشئ خاصة من خواصه
 وكذا امثلة وانقسام المعينات **قوله** فالجد التام فيه اشارة الى
 ان المص حذف الصفة للعلم بها من قول الاني وناقض اكد كما قاله
 في لبر **قوله** بالجنس القريب فيه اي اشارة الى ان المص حذف الصفة
 للعلم بها مما ياتي في الكبر **قوله** وقصر اي ترتيب وترك ذكره استثناء
 بتقسيم الجنس بالتقريب لانه الجنس من كنهه في سيا كان الفصل كذا لان
 ذكره لا يفيد بعد الجنس القريب لا يفيد لانه اما ان من اوصافه انما كان
 واكس من بالنسبة للحيوان **قوله** وفقاً لحد والالف للاطلاق
 وبالجنس متعلق بوقوعه وشروطه كذا يقال فيما ياتي **قوله** وهو مانع
 اي منفاقوا مخرلا الرسم فان الشئ فيه ضعيف فلا بد ان كان ينبغي
 ان يسج صد الوجود المنع فيه علم ان وجه النسبة لا يوجد ومنه من
 كلامه ان اكد بمعنى اكد وقوله من حضور الغير اي خبر المحذور فيه اكد
 ومن خبره افراد المحذور منه كانه الكبر قال فيه ومنه سميت اكد ود
 الشرعية حدود لانها سبب في منع المحذور من ارتكاب موجبه
 وسميت حدود الدار وهي مشتركة لها من جميع جهاتها حدوداً لانها

٧٤

تمتع ما تجاوزها من الدخول فيها وتمتع ما هو منها ان يحكم له حكم ما هو خارج
عنها **قوله** فلذلك جميع الذاتيات فيه اما مطابقة فخصه باسم خاص
متحرك بالقوة او متعلقا بكونه ناطقا ام مطابقة له بالصفة ونظمتها
في البعض فخصه باسم خاص ناطقا او صيوانا متفكرا بالقوة وكونه اكل التام
هو الذي ذكر فيه جميع الذاتيات لا يكون له شأن تاما ومنه يوجد ان
اعتبار المطابقة والاختصاص والضعف بينهما في الحقيقة هو واحد وخصه
بجملته اكل التام فخصه والرسم فبشبهه وان قال في الكبير **قوله** وبشبهه تمام
الحد في فلو انما يخصه عن الفصل لان هذا ناقصا وكذا يشترط في تمام
الرسم تقدم اكله على اخصه فلو انما يخصه عن اخصه كما ناقصا
قوله وظاهرا يتخفف الصاد منها وفيما ياتي للموزن **قوله** شاملة
لازمة فبذلك انما لان غير انما لا تعلم والكتابة بالفصل لان
لا يعرف بها بخلافه كثير من الافراد عنها وباللزمة لان المفارقة لا تنفس
بالفصل لكونه لا يعرف بها بخلافه افراد الجود وعن كونها من افراد
حالة المفارقة وهو فاسد كذا في صفة شئنا العدوى **قوله** حال كونها
مع تقدم النظام على هذه الحالة عند النظام على قول ان عرفنا نفقنا
قوله من حيث انه وضع اي ذكره **قوله** وفيه ما هو مختص اي وفيه الجنس
ما هو مختص كما لفصل **قوله** وناقض احد من اضافة الصفة الى الموصوف
قوله بفصل قريب وهو من على صواب التعريف بالمفرد **قوله** مع جنس
بعبارة مثل اكله البعيد ففصل على الحقيقة كما قاله شيخنا العدوى
فانما سوانا طق قد ناقض كالحكم الناطق **قوله** لا قريب تاليد لما قبله
قوله فلما مرى من ان اكله المنع وهو مانع من دخول الفرقية **قوله**
فلقد ذكر جميع الذاتيات فيه اي لا مطابقة ولا تضام لان لم يذكر فيه
تمام حساس لا مطابقة ولا تضام واستلزام الناطق لهما غير مقتضية
في تمام التعريف وهذا هو المراد بقوله دلالة الالتزام من جهة في التعريف
اي ان التعريف لا يكون باعتبارها تاما لانها لا يطبق التعريف باعتبارها
اصلا بل يطبق ويكتو التعريف صانها كانه جسم ناطق او رسم ناطق
لما في جسم صانها كانه في كبريه **قوله** بخاتمة فقط هذا ايضا في على
صواب التعريف بالمفرد **قوله** بالقبول السابق ان جنسية لان السابق
فيه ان شاملة لازمة **قوله** فقط اي من غير اختصاص جنس معها والافا

متفكر

70
71
72

فالتمتع بجو فخصه او اكثر منه الرسم الناطق كما افاده الغني
اي بعبارة اشار الى ان افعال التعريف على غير ما به ليشتل الجنس البعيد بعبارة او
الكبرية فذا ربطت اي اقله **قوله** اما لونه رسما فلما مرى من ان الرسم
الاشد والاعلا والاحسن من اثار الحقيقة الدالة عليها **قوله** فلقد ذكر جميع اثار
الرسم التام اي لا مطابقة ولا تضام لان لم يذكر فيه تمام حساس واستلزام الناطق
لهما غير مقتضية **قوله** ومثل المذكورات اي من الاجناس والفصول
والخواص وان سكتا عنها فيما لا يلاستغنى عنه وقوله فلما مرى من
كون التعريف صانها ورسما وكونه تاما او ناقصا **قوله** فلما مرى من ان الجنس
اي كالجوان في تعريف الذات وقوله او البعيد اي كالجسم في تعريفه وقوله
او الفصل اي كالتأطاف **قوله** كان يتصور ان يكون اثنان من جهة
ويوضد صدها من جهة الضم وقوله وبعضه بان كلفته غير راسخة
تخص من حركة الدوحة الى خارج وفيه سبب في حصول المضاعف
وقال ليراعى هو انما هو الوجه وتكثير الاستثناء من سرور النفس
والتكثير بالشيء المسمى بالظلمة **قوله** كالجسم الناحية مثل غلبة
اشد الاول فخصه الجنس القوي فقط بعبارة والثالث ذكر فيه
الفصل فقط بعبارة واقتوس سكت عن التمثيل لذكر الجنس البعيد بعبارة
ولان يتصور كونه ومثاله صوره مركبة من اجزاء فبذلك ناطق **قوله** وفيه
التعريف اي اقرب في ايض التعريف بالجنس مطلقا والفصل واثباته
او العرض العام صانها وان اكله البعيد والظن انما ياتي ان اكله
القريب في الفصل واثباته او العرض العام صانها وان اكله البعيد
في الفصل واثباته او العرض صانها **قوله** مع الفصل اي انهم ان العرض
العام لا يقع وهو مع فاد وانظر من هذا من عدم جواز التعريف بالاجم
او ولو قلنا به صرر كذا قال الغني **قوله** والاكثر من على ان اكله اعتبارا
بالاقرى وهو الفصل الاول والثالث واثباته الثاني واعلان نقل
ذكره عن الاكثرين هو مانع شرعي **قوله** اعنوج لثبته الاسلام قال الغني
لعله اراد من المحققين والافقه نقل طيفه ان عدم اعتبار العرض العام في
الفصل واثباته امر الاصل **قوله** وان تركيب الفصل مع اثنان لم يعتبره
الجمهور ان ولا يخفى ضعف برده لان انضمام العرض العام الى الفصل واثباته
رسم ناقص لكنه اقوى من اثنان صدها وان المركبة من الفصل صده

قوله

73

ناقص وهو اكبر من الفصير ووجه ذلك ان المركب من الفصير والخاصة هذا ناقص وهو
 اكبر من العرض العام والفصير وقولهم ينشأ من التعريف بالفصير
 والخاصة فمما راعاه السابق لسمي بالتمييز فان سمي بالفصير كان هذا ناقصا
 وان سمي بالخاصة كان رسما ناقصا **فان** انه اكد لا يتوابع لانه ذكر له ثلاث
 صور الجنب بضم الجيم هو الفصير والفصير ووجه وهو يستلزم الجنب عند
 المتقدم من كانه قد تقدم بيانه واكثر الفصير لا يكون ان الالفاظ هي المركبة
 ولام من نظام ايضاً ان الماهية المركبة من امرين متبديين بناء على جواز
 ذلك لا يكون لانه قد تقدم لا فني لا فني فاذا الفينج **فان** في
 البساطة ان كان كذا لا يفتقر قارة الطوائف اكنافا اما ان يكون
 بسيطاً ووجه ان لا يفتقر لانه لا يكون مركبة ووجه ان لا يفتقر لانه لا يكون
 اما ان يتركب عن غيره او لا يفتقر لانه لا يكون بسيطاً **فان** البسيط الذي
 لا يتركب عن غيره لا يتركب عن غيره ولا يتركب عن غيره ولا يتركب عن غيره
 لغيره كما لو اعيد سمي فانه بسيط وليس جزءا لغيره البسيط الذي
 يتركب عن غيره وهو البسيط الذي ينتهي اليه المركب بالتحليل كونه جزءا
 لغيره ولا يتركب عن غيره كونه جزءا لغيره فانه بسيط ووجه لغيره وهو البسيط
 الثالث المركب الذي لا يتركب عن غيره كونه جزءا لغيره ولا يتركب عن غيره
 جزءا لغيره كانه لا يتركب عن غيره من اجزاء والناطق وليس جزءا لغيره الرابع
 المركب الذي يتركب عن غيره كونه مركبا وكذا كونه جزءا لغيره كانه
 فانه مركب من اجسام الناحية والحق في ان يتركب عن غيره كونه جزءا لغيره كانه
 للاثبات **فان** فلا يعرف الا بالبرسم اي الناقص لان تمام لانه لا يتوابع الا للمركب
 لتركب من الجنس القريب والخاصة اما البرسم الناقص فيشترط البسيط
 والمركب لانه من مركب من العرض العام والخاصة وهو لا يختص بالمركب
 بقوله الفينج من الطوائف وانما كان تركب البرسم تمام من اجنب القريب
 والخاصة يستلزم تركب الخاصية لان كل ما حقه لجنس لا يكون لها
 فصل في حيث بعض عدم تعريف البسيط بالبرسم التام وهو تمام **فان**
 وعلم ايضاً ان التعريف لا يكون بغير القول كانه لاثبات رة والخطا اقتران يكون
 التعريف لا يتوابع بالاثبات فاعلم من كلام المصنف ان التعريف بالامور
 المتقدم من اجنب والفصير والخاصة ووجه حقيقة كونه لا يمكن اثبات
 الا بالاشارة ضمنية واما كون التعريف لا يتوابع بالخطا فاعلم ذلك ولا

الجنب

قوله كونه يسمى جزءا
 صوابه لا يسمى
 قريظة قوله بعد وليس
 في الغاية تامل فتدبر
 (والمركب الذي لا يتركب عن غيره كونه جزءا لغيره كانه بسيط ووجه لغيره وهو البسيط)

ولا ينبغي ان يقال به لانه لا يمكن ان يكون المتقدم من غير ما باللفظ بل على ما
 بالخط بدو اسطر دلالة على اللفظ الدال عليه ثم رأت هذا الجنس في النسخ فقدم
 الجنب **فان** سمي باللفظ لانه لا يمكن ان يكون المتقدم من غير ما باللفظ بل على ما
 الذي هو التمييز وهو سمي باللفظ لانه لا يمكن ان يكون المتقدم من غير ما باللفظ بل على ما
 ان التعريف من قبيل اللفظ والرد في التعريف هو المراد في التعريف ما جاز
 كما يقول من يعرف معنى الفهم ويجوز ان يكون معنى البراءة في كان الجنس
 ان يتوابع كقولهم الفهم عند ما يقال ما البراءة **فان** فصول الحروف في البراءة
 وخاصة ان لا يتركب عن غيره ولا يتركب عن غيره ولا يتركب عن غيره ولا يتركب عن غيره
 اكد اما صدق **فان** ان التعريف لانه اي التعريف اللفظي والى صوابه لانه
 سمي بغيره لانه لا يمكن ان يكون المتقدم من غير ما باللفظ بل على ما
 تمام اكد ووجه لغيره كونه جزءا لغيره كانه بسيط ووجه لغيره وهو البسيط
 ماخذ الرابع قياس البرسم على اكد ان شرط تمام الترتيب فتفطن **فان**
 والعلم كالنور شتم ما حقه **فان** لان التعريف فيه لانه كونه التام كونه جزءا
 ان قوله في خاصة الشيء اي المعروف بالغة وخاصة العلم النقي والبيان وخاصة
 التام عدم الاقتران بزم من عدم الاستقلال بالمفهومية والبيان باعتبار كونه
 وقوله في الماهية اي بين المعروف بالغة وما يشبهه هو بوجه وقوله المختص به صفة
 لخاصة لانه ما وقوله في هذا الكلام نظرا لما لا فلا ان النقي والبيان ليس
 من خواص الحكم العلم لوجودهما في النور والليل وغيرهما واما ما في قوله
 زيد اكد من افراد التام فلا يفتقر تشبيه الاسم به واي صوابه ان التشبيه
 سمي بغيره العلم كالنور دون اختصاص من ما وقع التشبيه باعتباره وما العكس
 في كونه الاسم كونه بغيره **فان** انه ما يقتضيه تصويره اي ان التعريف للمعروف
 يتقيد في نوعين **فان** لان التقيد في الموضوع الواقع لذكر ان المعرف
 بالتقيد **فان** من خواص التقيد بغير الاسم مشددة **فان** اي هو المعروف
 اي فالشئ من خواص التقيد بالمصنف **فان** واللفظ في بعضهم لا يقع لا في خواص
 هذه الامور واللفظ لانه لا يعقد خلف شيء منها كانه لا يتقدم ان سمي باللفظ
 مجرد لانه اشهر من عند السامع فذكر اللفظ لانه لا يمكن ان يكون غير جامع
 ولا غير مانع لانه لا يمكن ان يكون اللفظ لغيره لانه لا يمكن ان يكون
 دون المعروف في المعرفة ولا مساو له لان الفرض ان اشهر منه ولا يمكن ان
 الجان والحقيقة ليس مفاد في من ولا يمكن ايضاً فقول البرزخية في صريحه

يحسن

العلامة ابن قاسم في الآيات وبهذا السبيل وهو وجوب الالان في قوله وبهذا السبيل
 شيئا ان يكون ان يكون اللفظ الاشارة في كثير من معانيه في اللفظ الاشارة
 ومعنى اخر في قوله بانظر الى المعنى متعلق بشرط قوله ان يرى مقدر السط
 الثانية المدعى فيها بل من تاء الافتعال قال في قوله استقر لمطوره ودود
 من جهة العربية وقد نص على ذلك في قوله فقال يقولون طردت فذهب
 ولا يقولون فانطرد ولا فانطرد في النقص في اللفظ في قوله ردييه قاله
 في التفسير اي كذا وجد الحرف كسر الراء بعد المرفوع في قوله فلابد من
 اي في المعرفة بالكسر في من افرد عن المعرفة بالفتح في قوله ما نجا وقوله
 منعك اي كذا وجد الحرف بالفتح في قوله ما نجا وقوله منعك اي كذا
 اي من المعرفة بالكسر في من افرد عن المعرفة بالفتح في قوله ما نجا وقوله
 هذا انعكاسا لانه على الاطلاق وقد صرح في الشرح على هذا المعنى من
 ترتيب المعنى على الاطلاق والجمع على الانعكاس وتكلم بعض في قوله من
 ترتيب المعنى في الاشارة الى ان بعض من الاطراف بالفتح والانعكاس
 بالجمع شامخ ثم ما ذكره من اشتراط الاطراف والانعكاس عند المتأخرين
 اما عند المتقدمين فيجوز في الناقص التعريف بالاعم والحمد لله رب العالمين
 السعد في ترتيبه حيث قال وقد اجز في الناقص سواء كان هذا الوجه
 ان يكون اجماعه وقد ذكر في هذا التعريفات اللفظية فان كتب اللفظ
 مشيئة بالتعريفات اللفظية التي هي اتم في اللفظ والانعكاس في كافي
 الخبيث في قوله فلا يكون ان تعريف على شرط الاطراف وقوله ولا اخر تعريف على
 شرط الاطراف في قوله فلا يكون ان تعريف على شرط الاطراف وقوله ولا اخر تعريف على
 قيل قد راى ان يرى في بعض دونه بعض واخبر عن ان يقال هو في بعض
 لانه اول المنفصلات وترجم مع ما ويا وجوز القربا مع ما بعد وعدم
 الفصل بينهما وبينه فاشبه ما قدره مع ما بعد عليه ما ظاهرا وصحيا
 ثانيا مع قوله بما يدري في حدود لفظ الفصل بينه وبين ما بعد وتركه مع قوله
 ولا مشترك في قوله ولا بما يدري في حدود لفظ الفصل بينه وبين ما قدره مع
 عليه ظاهرا اي من النقص وذلك هو اللفظ في قوله فاشبه ما قدره مع
 اخذ في الفصل التفصيل ليس على ما به في كافي النقص يكون الفاء وجوبه
 ان كل جسم لخص في اتصاله بغيره وانما كان هذا في اللفظ لانه نفس اخذ
 من النار به ليزن في اختلافه في تعريف الصالح في النار جسم لطيف

بيان
 تعريف

شديد

في قوله وبهذا السبيل وهو وجوب الالان في قوله وبهذا السبيل
 شيئا ان يكون ان يكون اللفظ الاشارة في كثير من معانيه في اللفظ الاشارة
 ومعنى اخر في قوله بانظر الى المعنى متعلق بشرط قوله ان يرى مقدر السط
 الثانية المدعى فيها بل من تاء الافتعال قال في قوله استقر لمطوره ودود
 من جهة العربية وقد نص على ذلك في قوله فقال يقولون طردت فذهب
 ولا يقولون فانطرد ولا فانطرد في النقص في اللفظ في قوله ردييه قاله
 في التفسير اي كذا وجد الحرف كسر الراء بعد المرفوع في قوله فلابد من
 اي في المعرفة بالكسر في من افرد عن المعرفة بالفتح في قوله ما نجا وقوله
 منعك اي كذا وجد الحرف بالفتح في قوله ما نجا وقوله منعك اي كذا
 اي من المعرفة بالكسر في من افرد عن المعرفة بالفتح في قوله ما نجا وقوله
 هذا انعكاسا لانه على الاطلاق وقد صرح في الشرح على هذا المعنى من
 ترتيب المعنى على الاطلاق والجمع على الانعكاس وتكلم بعض في قوله من
 ترتيب المعنى في الاشارة الى ان بعض من الاطراف بالفتح والانعكاس
 بالجمع شامخ ثم ما ذكره من اشتراط الاطراف والانعكاس عند المتأخرين
 اما عند المتقدمين فيجوز في الناقص التعريف بالاعم والحمد لله رب العالمين
 السعد في ترتيبه حيث قال وقد اجز في الناقص سواء كان هذا الوجه
 ان يكون اجماعه وقد ذكر في هذا التعريفات اللفظية فان كتب اللفظ
 مشيئة بالتعريفات اللفظية التي هي اتم في اللفظ والانعكاس في كافي
 الخبيث في قوله فلا يكون ان تعريف على شرط الاطراف وقوله ولا اخر تعريف على
 شرط الاطراف في قوله فلا يكون ان تعريف على شرط الاطراف وقوله ولا اخر تعريف على

شديد الحرارة محق في قوله وبهذا السبيل وهو وجوب الالان في قوله وبهذا السبيل
 شيئا ان يكون ان يكون اللفظ الاشارة في كثير من معانيه في اللفظ الاشارة
 ومعنى اخر في قوله بانظر الى المعنى متعلق بشرط قوله ان يرى مقدر السط
 الثانية المدعى فيها بل من تاء الافتعال قال في قوله استقر لمطوره ودود
 من جهة العربية وقد نص على ذلك في قوله فقال يقولون طردت فذهب
 ولا يقولون فانطرد ولا فانطرد في النقص في اللفظ في قوله ردييه قاله
 في التفسير اي كذا وجد الحرف كسر الراء بعد المرفوع في قوله فلابد من
 اي في المعرفة بالكسر في من افرد عن المعرفة بالفتح في قوله ما نجا وقوله
 منعك اي كذا وجد الحرف بالفتح في قوله ما نجا وقوله منعك اي كذا
 اي من المعرفة بالكسر في من افرد عن المعرفة بالفتح في قوله ما نجا وقوله
 هذا انعكاسا لانه على الاطلاق وقد صرح في الشرح على هذا المعنى من
 ترتيب المعنى على الاطلاق والجمع على الانعكاس وتكلم بعض في قوله من
 ترتيب المعنى في الاشارة الى ان بعض من الاطراف بالفتح والانعكاس
 بالجمع شامخ ثم ما ذكره من اشتراط الاطراف والانعكاس عند المتأخرين
 اما عند المتقدمين فيجوز في الناقص التعريف بالاعم والحمد لله رب العالمين
 السعد في ترتيبه حيث قال وقد اجز في الناقص سواء كان هذا الوجه
 ان يكون اجماعه وقد ذكر في هذا التعريفات اللفظية فان كتب اللفظ
 مشيئة بالتعريفات اللفظية التي هي اتم في اللفظ والانعكاس في كافي
 الخبيث في قوله فلا يكون ان تعريف على شرط الاطراف وقوله ولا اخر تعريف على
 شرط الاطراف في قوله فلا يكون ان تعريف على شرط الاطراف وقوله ولا اخر تعريف على

٧٦

وانت خبير بان الدور منه دفع مع تقدير الصدق بمطابقة نسبة الكلام
 للنسبة انما تجتبه والكذب بعد ما كما جئنا اولاً فنتظن **والعلم** به
 انما لا يراه الاضمار لا يكون الا بين الشيء ومقابله **لأنه** زيد وعمر وادى
 من سائر المفردات ويقتضيان المراد مخارج لغوية المركب من المبطون
 والمبطون عليه من سائر المركبات الناقصة ومخرج ابعث للصدق حقيقة
 المشكوك لانه لا حكم بها على التحقيق عند الحماة ومن وافقه **فان**
 في الاشياء وحال المركب الاضمار في كلام زيد فانه يستلزم خبراً وهو زيد
 في كلام **وهو** ان غطت به اعترض بان الاول ان يحكم باللام انما كان
 لما او انما طرد بمتى الما او الما مطلق لا يستغناء عن اعتبار
 القرينة ان كان انشاء يستلزم لذاته خبراً من غير افتقار الى قرينة
 فارت **لا** يحتمل خبراً **لذاته** ان يقطعي النظر عن الخبر ولا بد له
 والواقع وبالتقدير ان دفع الاضمار بان الخ اذا كان يكون في بيان
 للواقع فلا يحتمل ان الضيق او لا فلا يحتمل ان الكذب كذا **القطب**
ان مدلوله المطابقة لنفسه **لذاته** **ود** طرأ في تقديره القضية
 المقطوعة بصديق من الاخبار والمقطوع بكذب منها قارة **الكبر** فالاول
 كما خبر الله سبحانه واخبار رسوله والمعلوم صدق في ضرورة كونه في ضرورة
 الاشياء والثاني كونه مسامحة في دعوة النبوة وكذا الواحد في الاثنين
 وذكر ان القطع بالصدق في الاول والكذب في الثاني من حيث
 الخبر او الباطن **ففيه** وخبراً في التلويح اعلم ان المركب انما
 المحتمل للصدق والكذب **بشيء** من حيث استحال على الحكم قضية
 ومن حيث احتمال الصدق والكذب **فمن** حيث افادته الحكم
 اخباراً ومن حيث كونه خبراً من الدلالة مقدمة ومن حيث يطلب
 بالذليل مطلوباً ومن حيث يحصر من الذليل نتيجة ومن حيث يقف
 في العلم وبالعامة **فان** الذات واحدة واضطراب العبارات
 باختلاف الاعتبارات **ان** قال الفصح هذا يدل على ان النتيجة اسم
 للفظ المركب وقد مره على تقدير قياسه بان قول مولف من
 قضايامه سئل لزم عننا انما قد را خبر بان المراد بالمعقول الاض
 هو المعقول **ان** هو الذي يلزم بخلاف المفظوظة وقد يقال لا بعد
 في نسبة المفظوظة نتيجة باعتبار دلالة على المعقول وزاد ان

انها

قوله

انها شئ وعمر من حيث افتقارها الى دليل كما سباني وازاد بعضهم
 انها شئ بحيث انما محل للمعنى فبان انما على اجازة قال
 في الكبر بناء على التحقيق من ان لا يشترط في اجازة الاشتقاق
 والعقلية فتدخل المقترنة في جواب هل زيد قام اذا قيل نعم او لا فان
 التقدير نعم قام زيد او لا قام زيد ونفسه ايضا القضية الشرطية من
 لفظ ومنه من مع كذا قدم قال في الكبر ولا يترك على هذه الشروط
 انما ما على اللفظ لما قد مضى فانه في ما قبلها **واطلاقت**
 القضية على التبيين فيكون ما لا يشترط في وقته حقيقة في العقلية
 مجازة اللفظية وقد تقدم من كلام مناسب ما هنا عند قول المعجم
 ولا يترك من القرينة **فان** **الاولى** شرطية اقرب راعى
 الخبر في الاول بالتأنيث **ولما** على الموصوف وهو القسم
 في هو الا شئ لقال الاول بالتذكير وكثيرا ما جرى الشئ على هذه
 الطريقة فيما بعد فنسب شرطية سميت بذلك لوجودها في الشرط
 في اللفظ او تقدير الشئ لنفسه **فان** قولنا اما ان يكون العدد
 له وجا او فزاد في قوله ان كان العدد لا وجاما ان يكون فزاد او ان
 كان فزاد ان يكون زوفا وانما يذكر ان **وهي** نسبة الشرطية كما ذكر
 وهي سميت الجملة بالجملة لانه سبيل ليرة في سميت الشرطية
 باليسر طر قاصها بقولين ولا في قوله ما يراد عليه ان الشرطية موصوفة
 من مفودين في القوة **فان** اذا كانت متصلة في قوة هذا مفود
 لذلك **والا** كانت منفصلة هذا معناه لذلك **وهو** في قوله على تعريف
 الجملة ان الشرطية واقعة فيه فيلق غير مانع وما اصب **بمعنى** ذلك
 غير ناصح فلو قالوا القضية ان حكم زيد بلسانك شئ او رقة
 عنه **فان** جملة او تعليل شئ او رقة **فان** شرطية منفصلة
 او معاندة شئ او رقة **فان** شرطية منفصلة وسكتوا عن ذلك
 الافراد والتركيب **لما** كان اسم او مفعولاً فاده في كبر **فان** زيد
 كانت طرفاً لهذه القضية مفودان **وزيد** قام ابوة موضوعاً مفود
 ومجد كها في قوة المفرد لانه في قوة قائم الاب **ومثال** عكس هذه زيد
 قائم ونسبة لانه في قوة فوينا هذه المركبة قضية ومثال ما طرأ
 في قوة المفردين زيد قائم نقيض زيد ليس بقائم لانه في قوة هذا

59

نقيض هذا **والمراد** بالمفرد ما يقابل الجملة فانه كيب الاضاح والتركيب
التقريب مفردان هنا بلنا و **المراد** بالتركيب هو **المراد** بالتركيب
في التركيب الطبعي وان كان متفردا فلفظ وهو المحور ونسبت
المفردون الموقوفون لانه محط الفاعلية والقياس عن مقدمه اما الجملة
في الحقيقة هي المرجحة لتحقيق معنى آخر فيها واما المسألة فلا محل
فيها لكن كثيرا ما تنسى الاعداد باسم الملمات **استعمال** **المراد** بالشيء
الذي هو استقارة لغوية وان كان حقيقة عرفية **المراد** بالشيء
ما هو موضوعه كاي لا معنى لها الشريك الفاعل للجزئية والمركبة والشيئية
وهو السورة بكل وكيفية **المراد** بالشيء **المراد** بالشيء
الجزئية ومركبة وكيفية بالمعنى المشهور اذ لو اردت هنا الكلية بمعناها
المشهور لزم ان تقسم الشيء الى نفسه وغيره **المراد** بالشيء
اكثر من كبره كانت اذ في الذهن كذا اذ في الوجود فثابت فقول
بعد شخص موضوعه الى خارجا اذ **المراد** بالشيء **المراد** بالشيء
وانا قائم وهذا اقاعد والزيد ان قائم والزيد وقاعدون
وكذا الرطب قائم حذته وكقولنا العالم متغير وكل متغير حادث
بغير ان العالم حادث كذا **المراد** بالشيء **المراد** بالشيء
في الكبرية بمعنى اطلاق الشخصية مع كبريتها **المراد** بالشيء
الشخص الى الجسماني وان اردت اى الشخص معنى صحيح وهو
كون المنسوب اليه معينا لبقاء الابرار **المراد** بالشيء
الجسماني **المراد** بالشيء **المراد** بالشيء **المراد** بالشيء
على السور **المراد** بالشيء **المراد** بالشيء **المراد** بالشيء
حين الانداز لا يقيد كلها ولا يقيد بعضها بل الى كلمة لان يكون
الجميع او البعض فلا يقال انها ان جعلت استوائية فالقضية
كلية او للعدد الى اربعة فثبتت او للعدد الذي هي جزئية افادته ان
الى الحقيقة من حيث هي فطبيعية واعترضا بانهم لم يذكروا
اقول ان ما ذكره او لا يلهو صرا واما المراد بها الحقيقة من حيث
هو المراد بها الاستغراق والمراد بها المراد بها **المراد** بالشيء
بها المراد بالشيء واقول ذكرها صفة السعد في صوابه
على المطول **المراد** بالشيء **المراد** بالشيء **المراد** بالشيء

ابن

بلاط الجنب وهو الحقيقة في حق الفقدان عقيدة بالبعثة او الحقيقة كما في
المركبة **المراد** بالشيء **المراد** بالشيء **المراد** بالشيء
الحذف والايضا **المراد** بالشيء **المراد** بالشيء **المراد** بالشيء
معدول وبعضه اولا تكون النكرة في سياق النفي على ما يأتي تحقيقه في كذا لا يصل
في الدار وكذا لاضافة النفي في قوله **المراد** بالشيء **المراد** بالشيء
اي رتبة المنسوبة الى الكلمة المحصورة هو العدد والمراد بغيره الشئ وعدم كونه
وهذا اي تعريف السور بذكره الجملة لانه النظام فيها واما السورة في الحقيقة
فشيئا تعريفه **المراد** بالشيء **المراد** بالشيء **المراد** بالشيء
باعتبار للشيء وان كان حقيقة باعتبار اصطلاح المناطق **المراد** بالشيء
ما دل على الاطلاق بجميع الافراد **المراد** بالشيء **المراد** بالشيء
بعضها **المراد** بالشيء **المراد** بالشيء **المراد** بالشيء
هذا التقسيم الى مدح ونسب للمعروف من كلامه في جري اى اى
وقول **المراد** بالشيء **المراد** بالشيء **المراد** بالشيء
وهو يقيد ويضيق ان يكون التقدير لان السور ما تسوكر لخواصه ويضيق التقدير
بمعنى تقيد شيء بعدا ما يجزى الى المقادير والتقدير لان السور ما يظن ان
لظن من مصاديق التعريف بالشيء **المراد** بالشيء **المراد** بالشيء
على ان الباطن للباب من طائفة العام للخاص ككل وجميع وعامة بعضهم
هذا كل وان يقال كجيب وعامة اذ التمييز لفظه في كنهه غير بل هو متروك
وعامة الام استغراق وطارق طائفة وكافة واجمعين وتوابع او بعضه
وكذا ما يدري ان كذا واحد واثنين وثلاثة والاشياء
كواحد من الصفات عرض واشتراك من الاشياء قايما كذا **المراد** بالشيء
في النفس من كون السور في الاشياء سور الجزئية شئ فثابت **المراد** بالشيء
قال في الكبرية بجزئ كسابقه ويعبر فيها الفاعل عن الحكاية للفظ لاشئ المذكور
في قوله كذا لاشئ من الاشياء بجزئ كذا **المراد** بالشيء **المراد** بالشيء
مطابقة لفظه وبعض الواقعيين متباين في القضية واما بعضه في قوله **المراد** بالشيء
وليس بعض فنتبين فيه الحكاية لانه المصروف هو مجموع ليس ببعضه
واقول انظر ان يتبين في قوله او بلا شئ اي في الحكاية لان المعطوف
هو مجموع لاشئ **المراد** بالشيء **المراد** بالشيء **المراد** بالشيء
على ما أطلقه هو هذا الفنى قال في الكبرية هو هذا الفنى اطلقوا كذا النكرة

الأنبياء

قوله

وقد يكون في قالب الكلمة أو الصغر كان في قولنا زيد كان قائما وبسبب رابطة ما بين
 اوه وكذا في القطر واللسان التفتت في هذا الجاهل انظر لها في الكبير وسند كرم بعضا
 كلفظة هو استعمله السعد بان لفظ هو قولنا زيد هو عالم ضمير عايد
 الى زيد عبارة عنه وهو عندنا صر العربية مبتدأ ولا دلالة له على النسبة اصلا وان
 اريد ما يسمونه ضمير الفصل والحاد فهو لا يكون مفعولا في عالم وعينه تقدير ان يكون
 قوما ما يسمونه الحصر والتاكيد ويحقق ان ما بعده جزا لانت ولا دلالة له على النسبة
 اصلا والذي يفهم منه الرتبة في لغة العرب هو الجزئية الاعرابية بل حركة الرفع
 تحققت او تقدير لا غير لاننا اذا قلنا زيد عالم بالرفع فهم ذلك وقد ما كنت
 متاكدا على هذا الاشكال ومنه ما عن حقيقة الحال في هذا المقال
 حتى وجدت في كتابها لاغا فلا ادخول في بابي نظر الفارابي ما يدل على ان ليس
 مراد هو ان لفظ هو موضوع في لغة العرب بل رتبة ولا انما مقتضى عند
 انه كذا بل انما ان الحذف في تقصدها لذكر واختار بعضهم في الجواب ان الحذف
 بالرابطة هو ضمير الفصل فلا ولا اسم انه لا دلالة له على النسبة اصلا للتصريح بان
 يحقق ان ما بعده جزا لانت وهذا يستلزم رتبة ما بعده بالموضوع في النسبة
 التي اذ كل ما افاد ان هذا الشيء خبر افاد ان اسمه انما موضوع واما كون
 لا يوجد في كونه عالم لانه لا يذكر الا بجزئ المبتدأ معرفتين او كثر من كالمفردة
 في امتناع الحذف فيمكن التخلص عنه بان يقال لما في المقصود به عند الخاتمة
 الفرق بين اجزاء التام لم يذكره لفظا الا اذا كان المحور يكتسب بالتالي فيكون
 بينهما والناطقة مقصود به ان زيد من ذلك وهو الرتبة ايضا فهم يبعد ان يكون
 لهم مزيدا تمام ويلزم قوله في كل موضع من ذلك او لم يذكر على ان بعض
 الخاتمة يكون الفصل في السكات مطلقا ويستلزم اليوس ما في كلام ذلك البعض
 قال ولو كان المقصود ما يكون مبتدأ لا احتيا هو ايضا الى رابطة اخرى
 لانه ما بعده قضية صليمة وتلك الرابطة الى رابطة اخرى وهكذا اقتضت
 العلم الا ان يقال القضية التي موضوعها ضمير متصغ عن الرابطة واعلم ان
 لا فرق في الضمير المحصور رابطة ان يكون المتكلم او الخطاب او الغيبة
 وان الجمل الفعلية مستفيدة عن الرابطة وكذا الالكية التي خبرها فعل كونه
 قائم لكن يجوز في هذه النسخ بالرابطة فيكون كذا التي خبرها مشتق كونه
 قائم لان المشتق يدل على ان سياتا وقد لا المشتق منه فيكون كذا رتبة
 بالموضوع افاد كذا هذا في الكبير فافهم اني سمعت من تقرير شيخنا ان

قوله

مع

الضمير

الضمير المستتر قائم في قولك زيد قائم يدل على النسبة الموضوع ما ولفظ هو
 الموضوع يدل على النسبة الموضوع المعين اقرب مراده الى الضمير ما فعلا
 تمام يدل على ما ياتي قريبا ككان مثلا سائر الافعال الناصبة الا ما يتخلل الكلام
 معها انشاء كمنع وهذا الضمير يخلو ليس على المشتق من انما ففهم كونه
 رابطة نظر الفاعل على شئ سوى في النسبة لادوات التثنية والفرق في الافعال
 الناقصة ببيان تقدم على الجزئين كذا في زيد قائما او تتوسط كونه كذا
 قائما او سا حذو زيد قائما كذا وقد نظرت في كون الافعال الناقصة المذكورة رابطة
 ابو عبد الله الشريف من وجهين احدهما انها قد تجتمع مع الضمير الرابطة كوكنت
 انت الرقيب وهذا عين كونه رابطة الثاني انها وضعت لفتح اخر غير الرابطة
 كالدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان المتوافق لصيغتها ودعوى اخرها
 بغيره غير ذلك لا دليل عليه واحدا من مرزوق عن الاول بانهم لم يقولوا انما
 في كل مكان للربط بل يصح الربط بها كما ان الضمير كذا وكذا ككنت انت
 الرقيب عليهم ان جفرا انت تاكيدا لما الفاعل ترجح كون كذا للربط وان جعل
 فصلا فمما الرابطة وكان جعل كل ما للربط كالتاكيد للفتح وكان كذا واحد
 من الطرفين يجوز تاكيد كذا ما يدل على النسبة وعن الثاني بان قوله
 وضعت لفتح اخر غير الرابطة لانه كونه رابطة وايضا فالخاتمة انما هي ما قصته
 على الصحيح لانها لا تكتفي بالموضوع بل هي طائفة للمحور معه وكذا ان النسبة
 تستلزم النسبة كذا في الكبير في لغة العرب واما غير ذلك فليست مختلفة
 فيكون لغة اليونانية ترجح ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها وان لغة العرب لا
 تستعمل بالقضية ضاليتها عنها اما لفظ او حركة من الكبير بالاعراب في لفظ
 او تقدير بالرابطة المقتضى عطف لازم على موزوم ونسبة الاعراب الى اللفظ
 لانه من عوارض اللفظ حيثما اى حين اذ تحت في الرابطة فان صرح
 بالجملة ايضا فان قلت لم اذكر حيوان بالضرورة او اجتهت به اللفظ الدال على كيفية
 النسبة في نفس الامر التي هي الضرورة والدوام والاحكام او الاطلاق كما ساق
 لان معنى السور هو الاصل طائفة بجميع الافراد وبعضها ان جعلت اداة اتبع
 انما تشكل جمعا وانما جزا من المحور او الموضوع بان معناه ما يجب ان يكون مستقلا
 ومعناه اداة النسبة عن متقل والمركب من المستقل وغيره مستقل الا ان يقال
 لوحظ في المحورية والموضوعية جهة الاستقلال وانما اتممت على غيرها كذا في
 يسا قولنا جعلت لاجل غير كذا في قوله لا الضمير اليه على ما في النسخ وغيره

هذا هو الوجه في قوله لا الضمير اليه على ما في النسخ وغيره

قد علمت ان منهم من جعلها سبعا بزيادة الوقتية المطلقة والمنشئة المطلقة ووجه
 الحصر ان السبع ان علمت الضرورة اما ان تكون ذات الموضوع او وصف او وقت
 العين او غير العين وظهر من الثلاثة الامور اما مع لادانها والوقتية المطلقة
 هي التي حكم فيها بضرورة النسبية مادامت ذات الموضوع مثلا موجبة لوانت حيوان
 بالضرورة وسالبة لانت من الانسان بحج بالضرورة فقد حكم المثال الاول بضرورة
 ثبوت الحيوانية لانت في جميع اوقات وجوده وانه لانت في ضرورة سلب
 الحيوانية عنه في جميع احواله وبسبب ما سميت ضرورية لانت لانه على الضرورة ومطلقة
 لعدم تقدير الضرورة فيها بوصف او وقت والمنشئة لانت هي التي حكم فيها
 بضرورة النسبية مادام وصف للموضوع مثلا بالضرورة كل كائن متحرك الاصلاب
 بالضرورة مادام كائنا وسالبة لانت من الكائنات بساكن الاصلاب بالضرورة
 مادام كائنا فقد حكم في الاول بضرورة ثبوت كائن الاصلاب للموضوع مدة دوام
 وضعه وهو الكائنات اذ ذات الكائن من غير اعتبار وصف ليس كالكائنات بالضرورة
 البتة لها وفي الثاني بضرورة سلب كون الاصلاب عن الموضوع مدة دوام وضعه
 لا علمت وجه بسببته وسميت مشروطة لانت لانه على شرط الوصف وعامة لانها اعم
 من المشروطة الخاصة لتقييد الخاصة بما ينفي احتمال دوام الوصف وهو اللادوام
 والمشروطة الخاصة هي المشروطة العامة مع زيادة قيد اللادوام كالكائنات
 مثلا موجبة لكانت متحرك الاصلاب مادام كائنا لادواما مدة دوام ذات الموضوع
 وسالبة لانت من الكائنات بساكن الاصلاب مادام كائنا لادواما وهو ان كانت
 موجبة مركبة من مشروطة موجبة مطلقة عامة سالبة في مفهوم اللادوام لان
 ايجاب المحرك للموضوع اذ لم يكن دائما كان السلب متحققا في الجملة وفي معنى
 المطلقة العامة سالبة كقولنا لانت من الكائنات متحرك الاصلاب بالاطلاق
 اي بالضرورة وان كانت سالبة من مشروطة عامة سالبة في حقيقة مطلقة عامة
 في مفهوم اللادوام لان سلب المحرك عن الموضوع اذ لم يكن دائما كان ايجابا متحققا
 في الجملة وهو معنى الموجبة المطلقة العامة كقولنا كل كائن ساكن الاصلاب بالضرورة
 ومن هنا يتبين ان الاعتبارات ايجابا لخصيصة المركبة وسلبا بايجاب جزئها الاول
 وسلبا فان كان موجبا كانت القضية موجبة وان كان سالبا كانت سالبة
 وان اخبر الثاني مخالف للجزء الاول في التكيف اى ايجاب والسلب موافقا في الحكم
 اتم الجزئية وسميت مشروطة لانها موضوعا لانت لانت من الشروط العامة
 والوقتية والمنشئة يعني المركبتين لان من يحد الموجهات ثلاث عشرة بعد الوقتية

عاقلة صوح

الحلية

والمنشئة

والمنشئة المركبتين ولا بعد الوقتية المطلقة والمنشئة المطلقة البسطة كما
 علمت سابقا في الفطر واعتبر على اصل هذه الطريقة في تركيبها انما
 هذا الوقتية والمنشئة المركبتين فيتحال الى بيانها اولها وبين الاربعه تقول
 الوقتية المطلقة هي التي حكم فيها بضرورة النسبية في وقت معين مثلا موجبة بالضرورة
 لكانت متحرك الاصلاب وقت ان كانت وسالبة بالضرورة لانت من الكائنات بساكن
 الاصلاب وقت ان كانت وسميت وقتية لتقييد ضرورة نسبته بالوقت ومطلقة
 لاطلاقها عن قيد اللادوام كالكائنات لانت لانت في احواله دوام الوقت والوقتية
 الغير المطلقة هي الوقتية المطلقة مع زيادة قيد اللادوام كالكائنات ومثالها
 موجبة وسالبة واخرى مما ذكرنا ومن كبر ان كانت موجبة وقتية مطلقة سالبة
 فمطلقة عامة موجبة في مفهوم اللادوام والمنشئة المطلقة هي التي حكم فيها بضرورة
 النسبية في وقت غير معين مثلا موجبة بالضرورة لكانت متحركا
 وسالبة بالضرورة لانت من الكائنات بساكن ما وسميت منشئة لانها
 وقت الحكم فيها وعدم تعيينه ومطلقة لاطلاقها عن قيد اللادوام والمنشئة
 الغير المطلقة هي المنشئة المطلقة مع زيادة قيد اللادوام كالكائنات ومثالها
 موجبة وسالبة واخرى مما ذكرنا ومن كبر ان كانت موجبة من منشئة مطلقة موجبة
 فمطلقة عامة سالبة في مفهوم اللادوام وان كانت سالبة من منشئة مطلقة سالبة
 فمطلقة عامة موجبة في مفهوم اللادوام والاربعه المطلقة هي التي حكم فيها بدوام
 النسبية للموضوع مادامت ذات موجبة دائما لوانت حيوان فقد حكم فيها
 بدوام ثبوت الحيوانية لانت مادامت ذات موجودة وسالبة دائما لانت
 من الانسان بحج فقد حكم فيها بدوام سلب كائن الانسان مادامت ذات
 موجودة وجه بسببته ووجه سلبه دائمة واقعية ومطلقة اطلاقها على التقييد
 بوصف او تقييد وقت والعرفية العامة هي التي حكم فيها بدوام النسبية
 مادام وصف الموضوع مثلا موجبة كل كائن متحرك الاصلاب مادام كائنا
 وسالبة لانت من الكائنات بساكن الاصلاب مادام كائنا وجه بسببته وسميت
 عرفية لانها في التقييد بدوام الوصف عرفيا ولولم يصرح به الا ترى انه يفهم عرفيا
 من قولنا كائن كل كائن متحرك الاصلاب ان المراد مادام كائنا وعامة لانها
 اعم من العرفية الخاصة لتقييد الخاصة بما ينفي احتمال دوام الوصف والعرفية
 الخاصة هي العرفية العامة مع قيد اللادوام كالكائنات ومثالها موجبة وسالبة
 واخرى مما ذكرنا وكذا وجه تسميتها عرفية خاصة وهي ان كانت موجبة مركبة من

عرفية عامة سلبية مطلقة عامة موصية بمفهوم اللادوام المطلقة العامة
 هي التي هي سلبية بالضرورة عن اجابا المخالف للحكم فان كان الحكم في الضرورية
 القضية ايجابية اذ ان الامكان سلب ضرورة سلب ذلك الحكم وان كان سلبا
 اذ ان سلب ضرورة ايجابية وان كانت قلت في التي سلبا غير مستقيمة مثالا
 موصية كل تارة محقة بالامكان العام فقد حكم فيها بالضرورة عن عدم اوراق
 اللادوام سلبية لا شئ من اكار سلبا بالامكان العام فقد حكم فيها بسلب
 الضرورية عن ضرورة اكار وسبب سلبية ممكنة لا هو اذ هو وعامة لانها
 اعم من المحكمة الخاصة لصحتها بها وبالضرورة والممكنة الخاصة التي حكم
 فيها بسلب الضرورية عن جانب الحكم بثبوت واستقامة مثالا موصية كل ان كانت
 بالامكان وسلبية لا شئ من الان في بطلانها بالامكان الخاصة ومعناها ان
 ثبوت الكتابة للثبات وانتقامها عن ليس بالضرورة بين وتبركها موصية او
 سلبية من ممكنة عامتين اهداهما موصية والاخرى سلبية والاخرى لا فرق
 في المعنى بين الموصية والسلبية بل في اللفظ لانه عبر بعبارة ايجابية في كانت موصية
 او سلبية كانت سلبية ووجه تسميتها ممكنة خاصة واخرى ما قد فاده
 المطلقة العامة هي التي حكم فيها بفعلية التسمية كونها بالفعل مثالا موصية كل ان
 متنفذ بالاطلاق العام وسلبية لا شئ من الان في متنفذ بالاطلاق العام
 ولم تقيد بضرورة او دوام او ضرورة او لادوام يقيم منها فعلية التسمية فلما كان
 هذا المعنى مفهوم القضية سميت مطلقة وعامة لانها اعم من الوجودية اللادائمة
 والوجودية اللا ضرورية والوجودية اللادائمة هي المطلقة العامة مع زيادة قيد
 اللادوام تحسب الذات ومثلا موصية وسلبية واضح عامر وسواء كانت
 موصية او سلبية فممكنة من مطلقا مطلقين عامتين اهداهما موصية والاخرى
 لان الجزء الاول مطلق عام والثاني هو اللادوام ومفهومه المطلقة عامة وممكنة
 بالوجودية لوجود تسميتها او سلبا بالفعل كما في الوجود والادامة لتقديرها بالام
 والوجودية اللا ضرورية هي المطلقة العامة مع زيادة قيد اللا ضرورية
 في الذات وثباتا موصية وسلبية واضح عامر وسواء كانت موصية ممكنة من مطلق
 عامة سلبية موصية ممكنة عامة هي مفهوم اللا ضرورية وان كانت سلبية من مطلق
 عامة سلبية ممكنة عامة هي مفهوم اللا ضرورية ووجه تسميتها بالوجودية اللا ضرورية
 واضح عامر فايدنان الاو في زاد السنوس في مثل محققه اذ هي موصيات المحكمة
 الدائمة وهي ما قبلها بالامكان بالادوام نحو كل كثر فهو جامع بالامكان والحاد الحسية

الاجابة ايجابية
 سلبية

المطلقة

المطلقة وهي ما قبلها بالامكان بالاجابة كذا لكانت متحرك بالاطلاق حين المكتوبة
 والحسية المحكمة وهي ما قبلها بالاجابة كذا لكانت متحرك بالامكان حين
 المكتوبة المكتوبة والممكنة الوقتية وهي ما قبلها بالاجابة بالوقت نحو الاطرحة كذا لكانت
 وقت الاطرحة قبل الوقت بين الحين والوقت في هذا المقام انما اذا قلنا وقت المكتوبة
 مثلا فالمراد جميع اوقاتها واذا قلنا حين المكتوبة فالمراد وقت من اوقاتها قال
 شيخنا الشافعي في موهبات ما لم يخص ليس حصص الموهبات في عدد عقليا بل هو جميع فممكن
 استخراج موهبات اخرى كالمطلقة الوقتية وهي ما حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت
 معين والمنشقة المطلقة وهي ما حكم فيها بغير معين في وقت غير معين وكما اذا قلنا
 دائما بالضرورة او بالامكان العام ضرورة اعم مع زيادة من القيد وقال
 القيد الموهبات غير محصورة في عدد الا ان التي جرت العادة بالحيث عزها وعن
 احكامها في التناقض والعكس ثلث عشرة اشارة ثمانية ما ذكره المحققين
 واما الشروط فيكون اربعة موصية اما المنصبة بغيرها اللفظ الدال على
 كيفية تعلق تاليها بمقدورها من الزوم والاتفاق كما اذا قيل لكان في الشئ ان
 في صيوان الزوم او كذا في الان في ناطقا فالمراد ناطقا اتفاقا واما المنصبة
 بغيرها اللفظ الدال على كيفية عنادها من كون عقليا او اتفاقا كما اذا قيل
 العدد اما زوم واما فرد عقليا او عنادا حقيقيا وكقولنا في الاتفاقية الاسود
 الدامك ان يكون اسود واما ان يكون كاتبا اتفاقا واما ان يكون كاتبا
 المنفصلات كقولنا دائما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا فليس
 بجهة كاتوم بل هو سور يد على تقيم الازمنة والشروطية بمنزلة افراد الموضوع
 في الخلية ولا يكون اللفظ الواحد سورا وجه كذا في موهبات شيخنا الشافعي ومنها
 ومن مثالا القيد على التسمية يطلب بيان النسبة بين الموهبات وبيان
 نقايضها وعكسها لعدم لزوم ذكر اللفظ الدال على الجهة اقول في
 ابرار الاول ان السوا ايضا لازم الذكر وقد قسم المصنف القضية باعتبارها كما سبق
 الثاني ان الجهة لما قدمه في نفس اللفظ فكان ينبغي ان يقول لعدم لزوم ذكر الجهة
 او لعدم لزوم ذكر اللفظ الدال على الكيفية وغاية ما يمكن في موهبة عبارة ان يقدر فيها
 اى الدال على حلول الجهة وتكرارها في اللفظ اقول عبارة ان تروم ان تذكر اللفظ
 ولم يفسرها في انه لم يذكرها من اصلا في لغة العرب في منع التعلق لعدم
 لزوم ذكر اللفظ وتكرارها في ان اعلم ان حق السوا ان يفوق بالموضوع في ذلك
 واقتراعه بالموضوع الجزئي او المحمول مطلقا هو الاخرى وتكذب المخوفة مرعا

مطلان

قوله ان يقول
 ان يقول
 ان يقول

اثبتت للمخبر اذا اذوا او صكمن باجتماع افراد في فرد فلو لم يثبت وعمل كل انسان
 والا فكيف نصحنا فتصدق عند عدم امتناع المادة فلو لم يثبت بعض الناس فكيف
 هذا امتناعا فلو لم يثبت بعض الحار وقد اوصى السنون في شرة فخره اما
 واشتت عشرة صورة تعديبا للطلب اي تفويض الام على مائة اقساما
 وان على التعلق اية التعلق فلو لم يثبت فلو لم يثبت ارتباطا لانه المحكوم به
 واما التعلق فهو الحكم بالتعلق والارتباط فصار
 وليس لمراد بالتعلق توفيقه في عدم شموله المتصلة كما سياتي
 اي ان حكمه في اية بيان لما هو اصل التعميد واشتراك في اية واحدة مع فرد مقدر
 بفكر المذكور لانه اذ كانت الشرط لا تفرق الا على الفرد شرطية كية شرطية
 لو جردت في الشرط في الغنى او فقرا افترضت المتصلة لان قولنا العدد اذ كان
 واما فرد في قوة قولنا ان كان العدد زوجا فلا يكون فردا وان فردا فلا يكون
 زوجا واعلم ان الحلية كما يكون صادقة وكاذبة تكون الشرطية كذا وكذا
 بمطابقة الحكم فيها بالانتماء او الانفصال لنفسه او لغيره فبعدم هذه المطابقة
 اعم من ان يكون طرفا الشرطية صادقة في كل كمال كانت الشرطية لانه فالنار موجود
 او كاذبة في كل كمال كانت حارا فلو لم يصدق بجمع الربط المذكور اي ولم يخل
 على ظاهره في كل كمال كانت شاملا للمنفصلة مما ان سبقت الشرطية الى المنفصلة والمنفصلة
 فتكون في كل كمال تقسم الشيء الى نفسه وغيره فلو لم يصدق الربط من اقامة النظر مقام
 المتضمن لظهور الفصل وكذا يلزم على غير المصدر في قوله بالانتماء وانه لا يصح
 عطف على العناد اي كل منهما ايا بيان لوقوع الربط بين جزئيهما بالعناد
 مرجعا لانه المنفصلة او استزاما لانه المنفصلة لانها تدل على العناد
 طرفها وهذا يستلزم توقف ثبوت احدهما على انتفاء الاخر في مانعة الجمع وتوقف
 انتفاء احدهما على ثبوت الاخر في مانعة اخلو وتوقف ثبوت احدهما على انتفاء الاخر
 وتوقف انتفاءه على ثبوت الاخر في مانعة اخلو وهذا التوقف يعلم ان الشك الذي قبل
 اذ في نقل الشك بالنظر لمانعة الجمع والشك الذي بعد اذ بالنظر لمانعة اخلو وان
 اذ مانعة اخلو فتجوز الجمع ويكون اجتماع الشقين تعليل لمانعة لانهما
 طرفا اي اقرارهما صدقا ومعنى اي من جهة التحقيق والمصاحبة ومعنى الانفصال
 من جهة الصدق ان لما تحقق احدهما تحقق الاخر ومعنى الانفصال من جهة المعنى اجتماعهما
 ونصا صريحا وعدم التنازع بينهما وذكر الانفصال معناه بعد ذكر الانفصال صدق ما ذكر
 اللزم وازالة بعد اللزم وانما فسرنا الصدق بالتحقق لان الصدق في الفقهيا بمعنى

من توفيقه في كل كمال كانت حارا فلو لم يصدق بجمع الربط المذكور اي ولم يخل

قوله في كل كمال كانت حارا فلو لم يصدق بجمع الربط المذكور اي ولم يخل

التحقيق

بجمع التحقيق لانه في المفردات بجمع الحار ومثلا بالي عطفا على شرطية وثبت
 تجيب بان لا ضرورة لزيادة مثله من حيث المعنى لان المتأثرة في الربط المذكور
 متحققة من جعل المنفصلة قسما من الشرطية كذا في كل كمال كانت شرة فخره اما
 واذ قولنا الضمير لانه لا يصدق لان بعض المقول مقوله وبعضه مقول للمرا
 للش فقط باعتبار ان اقر بالانتماء فانه في ما قيل هنا الخان تستمرها
 شرطية تجوز اي في الاصطلاح وهذا الانتماء ما قدم من تعريف
 الشرطية بما هو المتصلة والمنفصلة وشمول التعلق فيه على ما يسهل له لان
 لا تعريف الشيء انما يكون بما يميزه عن افراد الحقيقة فقط ولهذا قال في الشك
 الكبير لكن على هذا لا يصح ادخالها في تعريف الشرطية لان تعريفها في
 لا يكون شاملا لافراد المجازية باعتبار الربط اي سببا اعتبار الربط
 يعني ان علاقة التجوز المثبوتة في الربط المجازية لا يكون بغير حقيقة او بغير حقيقة
 اصطلاحية هذا هو المناسب لامر من ادخالها في التعريف ولم تكن لقوتها
 لان الظاهر ان الشرطية عند اللغويين توقيفية في شئ حار
 لوجود حروف الانفصال فيها قال السعد في شرة الشك اعلم ان
 ظاهرا يستلزم ثبوت الانفصال بحدان يلحق احد المنفصلات الثلاث
 فقد قال في الاشارات وقد يلحق لغير الحقيقة اجناسا في ارض مانعة الجمع ومانعة
 اخلو كذا في ما زينا واما عرا او العالم اما ان يعيد الله واما ان ينفع الناس
 اذ ذكره الغنيمة والشيء في ليرة فيما ياتي مع حاشية في السوس في المثال الاول
 فانظر مثلا اشار الى ان اذ الانفصال لا يخصر في المعامل
 مثلا تارة واو وكذا في عدم الاجتماع في الصدق هذا في المنفصلة
 مانعة الجمع وقوله في الكذب في مانعة اخلو وقوله في مانعة اخلو
 من المنفصلة والمنفصلة قال ابن يعقوب الشافعي ان اصطلاح
 ان المقدم هو من قول اذ في الشرطية المتصلة والتالي ما علق على ذلك قولنا
 واما المنفصلة فلما تقدم لها والتالي لان المعنى لا يختلف فيها بالتقديم
 والتاخير وقاسم الكبير ما يخص ما اقتضاه كلام الله من تسمية جزئ
 المنفصلة مقدما وتاليا هو ما صرح به بعض شراح ابي غرور والسيد
 الشريف في شرحه في القسط بل اعني هو بترتيب البصري وجعلنا بتلك
 قال لانهم لم يعتبروه لعدم فائدة وظاهر كلام السنوسي في المختصر وشرحه
 ان جزئيهما لا يسميان مقدما وتاليا بل صرح بذلك في شرحه على ابي غرور

2

وعليه فلا تنفك أصلا وفي الرتبة في القضية لانه المعلوم والمعلق عليه ورتبة
المعلوم والمعلق عليها تقدم على اللزوم والمعلق وان اخذنا الذكر وان ذكر
أخر القضية لم يغير فيها للمابيض في النهار موجودا في كذا الشخص
طالعة قال السعد والقول كذا في الجائز مثل هذا انما هو باعتبار النجاسة
او لانه نكتة على القضية حيث اقتضت كلامه في المقدم لا يزال مقدمه اللفظ
قائمة في القضية الاولى في الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة تبين مقدها
تقدمها في الذكر وعلى ما اقتضاه كلام القبط في امر مرفوع في شرح
الجذر حيث قال في القضية انه اي المقدم لا يزال مقدمه اللفظ اذ هو باب
الشرط ابدامقاخر والمذكور اول دليله بهذا هو مذهب أهل القضية في اللغة
العربية وما ذكره السعد في القضية ان كان قد علم من اصطلاح الناطقة
ولا يعترض بمذهب الناطقة لانه مقتضى الناطقة في الحاجة الى تقدير شيء
يتم المنع بدونه ولا سيما وهو قول الكوفيين والمبرد واي زيد من النجاسات
قلنا الكبير فلما تبيّن في جزئيهما انما الذي لا يكون بينهما شريطة
معنى في ان كان الحكم في احد هما انبثا شريطة في الآخر فبانه رتبة ان
مقدم على رتبة نفسه اذ لا يفرض شيئا الا بعد تعقله كما تقدم مرارا في هذا
الشبه اما ان يكون انشا واما ان يكون حيوانا غير انسا فيمكن ان يحاسب بان
الحضرة في انبثا الى العناد وكونه في الانا الذي لا يلائم العناد او المنفعة الترتيب
المعنى في اللزوم في المقضية فانهم يملكون اي تصاحب فيهم من الطراف
أخاص واردة العلم بقرينة الاطلا في ان من لزومية والاتفاقية في قوله ما يباين
ذات الاتصال ويحتمل ان تزل الاتفاقية منزلة لعدم لانها لا تنبثق في الحقيقة
فيكون التلازم على حقيقة اي عدم صحة الانفكاك عقلا في التلازم في الحقيقة
مع الجائزين وانما لان قوله في ان انشا في حيوانا مضمون ان في
فيه وهو كون انشا في حيوانا لان المقدم وهو كون انشا في انشا وليس
كون انشا في ان لان ما لكونه حيوانا في التلازم على غير ما به يوجب اللزوم
واضافته الى الجائزين للمناسبة لهما لكونه نسبة بينهما فتكون انشا في معنى
اللام او بجمع الجوزان كاللطف للزوم فتكون بمعنى انشا صرا في الحقيقة ما حكم
فيها به في انشا في لاد كذا في الكبير يصدق قضية اي حقيقة
لعلاقة اي للملاحظة على ان لا يستعرف يوجب في كذا اي بوجوب صدق
وقضية على تقدير صدق في الكبرى يستند المقدم التالي اي يستند كقضية

المقدم

المقدم في نفس الامر تحقق التالي فيه وليس المراد الاستلزام في التعقل كما
لا يخفى حتى يرد ان كثير من الامثلة لا يترجم من تصور احد الطرفين في تصور
الآخر واعتبر كل كلامه بان هذا لا يظهر فيما اذا كان المقدم سببا عن التالي
او هما سببين عن اخر لان المسئلة لا يستند سببا بنفسه ولا سببا
آخر واقدر ان يحاسب بان في كلام المسئلة التفاء اعلى ويستند التالي المقدم
او شرا اخر لانهما بقية بقية كلامه كالسببية اي سببية المقدم
للتالي اي كونه سببا في كذا المثال الاول او سببية التالي للمقدم كما في المثال
التالي او سببية شرا اخر لهما كما في المثال الثالث وكما ان تضابط عطف
على كالسببية والتضابط كون الشخصين بحيث لا يعقل احدهما بدون تعقل
الآخر ولا يتحقق احدهما بدون تحقق الآخر كالبوثة والبوثة وان تعقل
ذات الاب على ذات الابن اذ تقدم الذات لا يستند تقدم الصفة
او كان لا على وجه اللزوم عطف على كذا في قوله سابقا سواء كان على وجه
اللزوم بما مر اي يصدق قضية على تقدير صدق اخرى للعلاقة كذا
للملاحظة علاقة فلا يرد ان من انواع العلاقة ان يكون المقدم والتالي سببين
عن سبب واحد وهو تعلق القدرة والارادة عنه فيكون قولنا ان كان الاثر
ناطفا فاجازنا صفة لزومية مثل ان كان النهار موجودا فالعلم مضى افاده
الفتيح واعلم ان الاتفاقية فيصمان صفة ويصاحب فيها بهاجبة للمقدم في الوجود
للعلاقة كذا في المثال ناطفا فاجازنا هفت وعامة وفيها حكم في الحقيقة
التالي على تقدير تحقق المقدم وعندها تحقق مقدمه بالفضل وتنشأ في الوجود
فيما لم يتحقق مقدمه بالفضل كقولنا ولوان ما في الارض من بقعة اقلام في الوجود
بما من بقعة سبعة اكم ما نفذت كلمات الله فمقدمها ممكن الوقوع كسبب يقع
وتاليها وهو ما نفذت كلمات الله واقع مستقرا لا ينافيه ولا يرفع تقدير
وقوع المقدم ونو ثابت على كل حال كذا في الكبير ان ما ذكره المصنف اي في
ماسبك في القضية بدليل تعليل لكن السببية كره ان من النجوز يجري في نسبة
السببية شرطية لانه لم يحكم فيها بالتعليل بل بسببه فلان بينوا النسبة على
هذا ايضا او لزومية عطف خاص على عام ولان علمه ان يزيد او اثنائه
لان نسبة السببية الاتفاقية بالاتفاقية لما بينهما ايضا للموجبة الاتفاقية
والاخرى ليس فيها اتفاق بل سببا لاتفاق لما بينهما للموجبة اي في كسب
الطرفين والاشتمال على اداة الشرط وصرح كلامه ان شيعتها بذكر من باب

التالي

شواهد تحقق المقدم بالفضل
فيكونا وكان بحيث لا ينافي
فيكون التالي وكانت هذه اعم
فيكون في المثال المتقدم

الاسفار وحيث ان ذلك حقيقة عرفية ومع هذا يكون المنع ما وجبت
 تلازم الجزئين اثباتا او نفيا ليس فيه اتصال ولا لزوم اي برسب
 الاتصال وسبب لزوم ما وجبت تنازعا لهما التنازعي
 رابطتين اما ان يكون لهما في الحقيقة العينية وهو انهما
 انهما او كونهما في العادة بينهما في الوجود وفي الحقيقة الاتفاقيتين
 ولو تم خبرهما انهما في الواقع في الحقيقة كقولنا في الحقيقة
 الى الاقوال الثلاثة فالحقيقة كقولنا في الحقيقة كقولنا في الحقيقة
 هذا ابيض او كقولنا في الحقيقة كقولنا في الحقيقة كقولنا في الحقيقة
 وما نفي اخلو كقولنا في الحقيقة كقولنا في الحقيقة كقولنا في الحقيقة
 اما ما نفي جميع اثاره انما ان الله انما ذكر ما نفي جميع ما نفي جميع
 الذي هو الحقيقة المنفصلة بالجزء فكانه قال الجزء المنفصل اما خبر ما نفي جميع
 الخ وهو اننا انما لم نراة اجزاء او كقولنا في الحقيقة كقولنا في الحقيقة
 الخ كقولنا في الحقيقة كقولنا في الحقيقة كقولنا في الحقيقة
 اي انما لا يصدق في الحقيقة كقولنا في الحقيقة كقولنا في الحقيقة
 الى من على الحقيقة كقولنا في الحقيقة كقولنا في الحقيقة كقولنا في الحقيقة
 ولا ينافي ذلك قوله بعد وترى كقولنا في الحقيقة كقولنا في الحقيقة
 المنع وقد ذكر كقولنا في الحقيقة كقولنا في الحقيقة كقولنا في الحقيقة
 من نقيضه فان الشيء نقيضه لا ينفك والجزء اخص من لا ينفك وكذا الخ
 لا يجوز ان الشيء اخص من لا يجوز كقولنا في الحقيقة كقولنا في الحقيقة
 لا يرتفعان عن المحل اعم من ان يكونا في اول الامر وترى كقولنا في الحقيقة
 والاعم من نقيضه فان غير ابيض نقيضه ابيض وغير اسود اعم من ابيض
 وكذا غير اسود نقيضه اسود وغير ابيض اعم من اسود فالحقيقة انما اطراف
 مانعة اخلو نقيضها اطراف مانعة الخ كقولنا في الحقيقة كقولنا في الحقيقة
 قلت اي صيانة محذوفه والقصد في توهم انه اعرب رفعا كما هو
 ظاهر فالجواب الكبير لانه يلزم عليه ان يكون محذورا منفصلا وحينئذ لا يكون
 الا متصلا في الحقيقة كقولنا في الحقيقة كقولنا في الحقيقة كقولنا في الحقيقة
 واعلم ان التنازعي انما ينفك شاملة للصادق والكاذب لان الحكم
 بالتنازعي انما كان مطلقا وذلك بان الحكم به بين الشيء ونقيضه او الحادى
 نقيضه او الاخرى من نقيضه او الاخرى من نقيضه كانت صادقة وان

كان غير مطابق كما اذا حكم به بين الشيء انما او ناطقا به ومنه يعلم ان قراره
 في كل قسم من الاقسام الثلاثة وترى كقولنا في الحقيقة كقولنا في الحقيقة
 ونفي الحقيقة في الحقيقة كقولنا في الحقيقة كقولنا في الحقيقة كقولنا في الحقيقة
 قاله في الاخرى اقول هو بفتح الخ وكقولنا في الحقيقة كقولنا في الحقيقة
 وفيه الاولى والثانية الاخرى اي مطلق من الاولين هذا على التفسيرين
 السامعين لمانعة الجميع ومانعة اخلو اما على تعريفها الجزئية اخلو من مطلق
 فقط فالحقيقة مبانة لها كما سبقت ذكره انما على ما ذكره الله كقولنا في الحقيقة
 بين مانعة الجميع ومانعة اخلو اليوم والخصم هو الوجه في الحقيقة كقولنا في الحقيقة
 ونفي مانعة الجميع كقولنا في الحقيقة كقولنا في الحقيقة كقولنا في الحقيقة
 الشيء اما غير ابيض واما غير اسود وهذه المنفصلات المحذورة اي
 ما تقدم من ثم نفي الحكم المنفصلة بما وجبت تنازعا ومن شئت افسرها
 بما نفي الجميع ومانعة اخلو ومانعتها ومن ان الحكم فيها بالتنازعي او حقيقة
 الصطلح حيث قال في الكبير كقولنا في الحقيقة كقولنا في الحقيقة كقولنا في الحقيقة
 جعلها شاملة لها بان المراد بقولنا ما حكم فيها بالتنازعي اي اثباتا او نفيا
 والآن نقول باحد الوجهين بل قلنا حقيقة نفوذه لم يسم لنا لانها شاملة
 في كل السوابق شاملة للجميع اكل اي سبب فينا ذكره قال لا سند مجازي
 فيصير التفسير بهذه الثلاثة اما لمانعة الجميع فباعتبار انما سبب التنازعي
 بين كون الشيء انما او كونه ناطقا في الصدق لانها يجمعان ضد ق
 في زيد مثلا واما لمانعة اخلو فباعتبار انما سبب التنازعي بينهما والكذب
 لانها يجمعان كذبا في الحار مثلا واما للحقيقة فباعتبار انما سبب التنازعي بينهما
 في الصدق والكذب لانها يجمعان في زيد وترى كقولنا في الحقيقة كقولنا في الحقيقة
 الشيء بدرسه واستشمله بعض بانه تقدم ان الحقيقة ترى كقولنا في الحقيقة
 او المبادى لنقيضه ومانعة الجميع من الشيء والاخص من نقيضه ومانعة اخلو
 من الشيء والاخص من نقيضه والاشد وانما طفق متساويان فكيف يصح
 التفسير بهذه الحقيقة الثلاثة واقره هذا غلط محض لان ما ذكره في
 الموجبة لانه السالبة والا لم تصدق سالبة قط كما لا يخفى نحو الصدق
 زائد او نافي او ما والعدد هو ما ساوى نصف مجموع حاشيتي التبيين
 او البعديتين على السواء مثلا الثانية لها حاشيتان قد بينا فيهما
 العدد الذي قبلها وهو سبعة والذي فوقها وهو تسعة ومجموعهما ستة

والاخر

فانها موجودة وما افهم المنفصلة الستة فالاول منها مركب من حليتين
كذا اما ان يكون العدد زوا و فرأ الثاني من حليتين كذا اما ان يكون كمالا
كالتسعة فالسنة طالع فانها موجودة وما افهم المنفصلة الستة فالاول منها مركب من حليتين
طالع فانها موجودة الثالث من منفصلتين كذا اما ان يكون هذا العدد اما
زوا و فرأ و اما ان لا يكون اما زوا و فرأ الرابع من حليتين ومتصلة
كذا اما ان لا يكون طلوع الشمس على لوجها النهار و اما ان يكون كمالا كالتسعة
الشمس طالع فانها موجودة الخامس من حليتين ومنفصلة كذا اما ان يكون
هذا اليسر عدد و اما ان يكون اما زوا و فرأ السادس من منفصلة ومتصلة
كذا اما ان يكون كمالا كالتسعة فالسنة طالع فانها موجودة و اما ان يكون اما ان
تطلع الشمس او يوجد النهار ونه افهم المنفصلة و امثلتها و افهم
المنفصلة و امثلتها ولم يجعلها افهم المنفصلة تسعة كمالا كالتسعة
موتاني في ذلك اجتنابا عن افهم الرابع الى ما قدم فيه الحجة على المنفصلة
و اما ان يكون بالعكس و افهم الى ما قدم فيه الحجة على المنفصلة و اما ان
بالعكس لعدم الترتيب الطبيعي بين طرقة المنفصلة وان كان فيها ترتيب ذكرى
فافهم خامس ما مر من ان المراد بالمنفصلة والمنفصلة اثبات
الزوم او العناد و درعها فقط من هذا الناطقة و اما اهل العربية فخرج بعد
تعاليمها التخصيص والمقتضى انهم في القول في ذلك و ابدى في فافهم منطقي
التوفيق بان اداة الشرط عند اهل العربية انما هي مفيدة كقولهم انما
المعقول و قوله صبح ان كان حلتى اكر متكر معناه اكر متكر وقت مجتسك
اي و كذا كمالا كالتسعة فانها موجودة معناه بغير عند الحكم
بوجود النهار في جميع اوقات الطلوع فالحكم به هو الوجود والحكم عليه
هو النهار و اما عند الناطقة فمعناه الحكم بيزوم وجود النهار كطلوع الشمس
فالحكم عليه طلوع الشمس والحكم بيزوم وجود النهار قال شيخنا
العلامة البوسعي وهو دقيق عذر ان فيه حقا وهو ان لو كانت جملة الجرام معتدلة
بما هو كالطرف لزوم ان يكون عندهم مستقيمة بالافادة كمر الجرام المعتدلة بالظن
اللام لان يقال لا يزوم مساواة المنصب للمنتصب به من كروية و الانفصلة قد
يعرض لها بالعدة من توقف الفاعلة عليها و فينبغي ذكره بغير وايضا يرد على
ان اسلم بيزوم اجنبه وان ارشد نظر النار وان اوصى بشئ في صاحته نفذ بعد

مدونة

مدونة ما يقع فيه الجزاء عند وقوع الشرط وهو كثر ولا يفهم من كونه الا
التعليق عند من انصرف كذا في الكبير على غير الوجوه اى على احكام
غير الوجوه اى اذ لم يذكر تفصيل الوجوه ولا على كونه في
فمعريف واحكام التناقض اشار الى التعريف بالبيت الاول و الى الاحكام
ببقية الاحكام ببيت - وقد مره على العكس و هو ما كان في البيت الثاني
الذي ليس به بعض المواضع على المقصود لا يمكن قيام على ابطال نقضه او على
هدف معكوسه فاذا ابطوا احد النقيضين كان الاخر حقا و اذ اصدق
المعكوس صدق العكس فيلزم من صدق المزوم صدق اللازم كما في رد
بعض ضرب الاشكال غير الاول البين العكس وكما في الاستدلال على صدق
بعض اكيوان ان ثبت بطلان نقضه وهو لا شيء من اكيوان بان افاده
في الكبير لانه يعم سائر القضايا و يتوقف العكس عليه في الجملة لانه من طرف
اثبات العكس الخلف وهو ثم نقض العكس مع الاصل يستلزم الجاهل
لان يقال عكس كل ان حيوان بعض اكيوان ان ثبت لانه لو لم يصدق
لصدق نقضه وهو لا شيء من اكيوان بان ثبت بضم كبر الى الاصل صغرى
هكذا كمالا كالتسعة حيوان ولا شيء من اكيوان بان ثبت بضم كبر الى الاصل صغرى
نفس ولا خلاف من نقض المطلوب فالطلب خف بخلاف العكس
الى فانه يعم سائر القضايا لانه ليس للشرطية المنفصلة عكس اصلا على الصالح
ولا للشرطية الجزئية ولا للشرطية المطلقة كما سبقت اثبات ان شيء
ورفعه شامل للتناقض بين المفردين كقولنا ان شيء لاني و للتناقض
بين النقيضين اداة مفهومة هذا اللفظ اى حقيقة ومعناه وهذا معنى
قد مره اداة كبرى وهو شرط معنى اى وان عجز عن بكرة فهو مرفوع
معنى وقالوا انهم التفصيل اى تفصيله فيما ياتي الى تناقض بين مفهومات
وتناقض بين حليتين الى عجز عن وانما استندوا الى ليزا عن عجزه
لان فيه نظر اذ التفصيل المسوغ هو الذي في جملة النكته انما افهمه الا التعريف
مستند وهذا التفصيل في كلام اخر اذ ليس في جملة النكته الا التعريف
كذلك لا يردا فتلغا اياها وسببا فان مفهوم زيد ايجابي ومفهوم لا زيد
سلبي فاختلافهما لا ينبغي ان اصلا في تناقضه لان احدهما هذا الفاعل لاخر
لهما صلا في المفردات فلهذا خضع التناقض في اصطلاحهم بما بين القضايا
وكان اختلاف المفرد بين السابق لايحتمل اصطلاحا تناقضا وهو ما مره

٢٢

في الكيفية في كلام بعضهم ما يفيد انه ليس بذلك اصطلاحا وانما افترده بناس من
توحيف التناقض لانه الكلام صفاته اصنام القضايا ولا نه اعطى نظرا من احواله
واختلاف غير القضايا باعاد المضاف ليعلم بعد ذلك اول
المركبات الانشائية مخوف لا تقوم وعزها بالمركبات الانشائية كقولهم زيد وشوب
والتفصيلية كقولهم ان ناطق وجوه فرد
حرف العدد من الانشائية لادنى
ملا بنة اي حرف السلب الذي عدل به عن استعمال الاصطلاح والاختلاف
بالوصف كزيد قائم وغمر وقائم وقوله والمجر كزيد قائم كانت وقوله والرفاه
كزيد جالس اليوم زيد جالس عزاء وقوله المكان كزيد جالس والمسجد كزيد جالس
في السكون وقوله والقوة والعقول كقوله الجرة الذي منسك بالقوة المحرك
في الجوف باليقول ولا يضر وجود اختلاف المكان ايضا وقوله والجو والبل كقوله
الزنجي ابيض بعض الظاهر ان الزنجي اسود كل الظاهر ولا يضر وجود اختلاف
المحور ايضا كذا مثله ولا يخفى ما فيه اذ ليس ظاهرا اسود لبياضه ساد والظاهرة
وبعض عينه ولعلهم ارادوا بالبعوض في المثال الجري القليل وبالظلال في الجرو
الغالب الاول عندي التمثيل بزيد حسن وجرها بزيد حسن كلا وعدها
القوة والفعل وحده واحدة وكذا الجرة والظلال اختلاف القسيتين لا يضر
في كل من الاربعة على انفراد كذا في قولهم زيد علم مخوف طويل علم زيد طويل
يد او قولهم والار كزيد كانب بالقلم كزيد كانب بالقلم غير كزيد وقوله
والعلم كانب بغير بنور الشئ كانب بغير بنور اسراء وقوله والنجمة كطب
محمد نفا طب حجر علم او قوله والقول كضرب زيد ضرب زيد بغير
وقوله الى غير ذلك كالحال نحو جاره زيد راكبا جاره زيد ضاحكا
الكيف ظرف متعلق بمحذوف خالف من اختلافها والاختلاف في قوله
ودخل اختلافها الى ان قال والاختلاف بالموضوع اي حاله كونهما كالبته
مع اتفاق الكيف يعني ان قولهم خلف القسيتين بشرا اختلافهما بالكيف
واختلافهما بغيره ما تقدم وهذا ليس تناقضا فافرضه بقوله في كيف
فالتفصيل بقوله مع اتفاق الكيف لا يضر قوله فافرض جميع ذلك بقوله
في الكيف اي ايجاب وتب قال في الكيفية وانما انكم فلو الكيفية والجزئية
وذكر واحد اي اي به تفهيم ذكر او القياس تامة فوقع على احد القسيتين
لانها بمعنى القولين والقول المذكور والاولى الى من القسيتين وانما جعلها
لحال ولم يجعلها استثنائية ليكون قيدا من قيود التعريف لانه في خلاف

على جعلها استثنائية وكذا في الاخرى اشلا الى ان في كلام المصنف قوله
يرد عليه ان اخرية يصير غير مطابق لكونه مقروا والمبتدأ متعدد ايجاب
بانه المبتدأ وان تعدد لفظ واحد في الحقيقة لان المقصود مجرعه صدق
احداها وكذا في الاخرى الى الحقيقة المجتعة منها اي شيء تفصيل
بالمعنى اللغوي ولعله اخذ قوله لاجتماع الاطلاق لانه ان في الاطلاق انصرف
الى الكمال وقوله يعني ايا بيان للمعنى المراد منها وليس بهذا احوال الى المقصد
وهو اطلاق صدق احداها وكذا في الاخرى ودخول هذا التفسير في كلام
الاولى ما صدق صدقها وكذا في انما اختلاف الموضوع او المحل او نحوها
ومثله ان في مخوف زيد قائم غير ليس بقائم الثاني ما وجب كذا فيهما ومثله في كل
حيوان ان في ولا شئ من الحيوان بان في الثالث ما اوجب صدقها ومثله
له بخلاف الحيوان ان في بعض الحيوان ليس بان في الرابع ما اوجب صدق
احداها وكذا في الاخرى ليس بان في الرابع ما اوجب صدقها ومثله
امثله كلياته ففقدنا ظلالا في حيوان ولا شئ من الانسان وحيوان وجز
كقولك بعض الان في حيوان بعض الان في ليس بحيوان وفتخصيص
كقولك زيد ان في زيد ليس بناطق كان اختلاف الموضوع مستلزما
ان في مثله وقوله والمجر مخوف زيد قائم زيد ليس بضا فكل ولا يخفى ان في
بقية الامثلة مما قد مضى وكذا في كل اية ان في الاثر رة راجع الى
ما كان صدقها وكذا فيهما وفصل بكذا لان ما بعد ما في غير القسم الذي
منها كما عرفت لانه مفهوم الجراي في الطليعتين المذكورتين وهو
مفهوم ان في وقوله انما هو ثابت لبعض افراد الموضوع اي لا ثابت
جميعه كما قالت القسيتين الاولى ولا منتف عن جميعه كما قالت الثانية
وكقولنا قول الذي ينبغي وبصورة سلاسة ان زيد ان يقول ان في كونه
بمعنى من مبطوطة مع مخوف قوله سابقا وكذا في قول ان في حيوان اية وكان
قال وكذا في قولنا ان في فكلون كذا ما يحولها هنا ايضا لان هذا ايضا قسم
اخر كما عرفت سابقا ومثله في كذا يقال في قوله الا في وكقولنا كل ان في
انما اذ المراد اية اي وانما اخذ قوله وصدق واحد امر في قولنا
كل ان في حيوان وليس من الان بحيوان لان المراد اية وافول كان كقوله
في السليل ان يقول لان صدق احدى اية اذ كونه المراد بقوله وصدق
واحد امر في ما ذكره عليه فمما مر فلا حاجة الى اعادته فافهم

يتبين

امراتفاق في اي اتفاق من كون المحرر اعم من الموضوع بدليل تخلف ذكره في
الكليتين السابقتين اعم لكل حيوان ان لا يشتر من الحيوان ان
اذ لا صدق شيء منها فلاتناقض بينهما اي في اصطلاح المناطقة
نحو الجزئية اي استدرار على قوله فلاتناقض بينهما وهو به يوم
التصاير ان لا تناقض بينهما بوجه من الوجوه لا قدر الطيبين
اي الاولى او الثانية فالجزئية اللازمة للاولى بعض الانس حيوان
والجزئية اللازمة للثانية بعض الانس ليس حيوان والكليتين الاخرى
بالتفصيل عطف على الجزئية اللازمة وكذا الضريح اعم اي كاحدا من الطيبين
السايقين اخرج الجزئيتين المذكورتين اعم بعض الانس حيوان
بعض الانس ليس حيوان وانما يشتر اخرجها بما خرج الكليتين السابقتين
لان الاخر اخرج بجمته واحدة وهو عدم الاطراد وكذا الضريح كونه ان
زيد ليس بشيء بناطقت الا في كلام ان فقوله الا في واخره اعم
نحو زيد موقوف على اخرج الى بعد كذا هذه هكذا ينبغي ان تقر عبارة
ان اتفاق في اي اتفاق من كون المحرر اعم من الموضوع فقد اتفق
المع ان يفرق على مجموع ما تقدم مما قولنا لانه اي في قولنا تناقض
اختلاف القضيتين في الكيف اختلافا يقتضي لانه صدق اصداما وكذب
الاخرى واخرى بوقوع لانه ما اتفق ذلك لانه بل بواسطة او كقوله
المادة ومثلها لا دور بل هو زيد ان زيدا ليس بناطق فان اقتضاء ان لا
بينهما صدق اصداما وكذب الاخرى بواسطة ان زيد ليس بناطق بمعنى زيد
ليس بانس او ان زيدا ان بمعنى زيد بناطق ومثلها الثاني بنحو كل ان
حيوان ولا شئ من الانس حيوان ونحو بعض الانس حيوان وبعض الانس
ليس حيوان فان اتفق اختلافها ذلك لا بصورة وهو كونهما كليتين
او جزئيتين والارزوم ذلك في كليتين او جزئيتين اختلافا بالاجاب
والسلب والواقف خلافا بل خصوص المادة اي تكون المحرر اعم من الموضوع
لان الاول اي قولهم في يخرج ما يخرج ان في اي قولنا لانه وقد
عرفت الذي اخرج الثاني المتروك المتقدمة بغير الثالثة الا في
علم اي على هذا الوجه وفي تفسير كلام المصنفنا واصله اخرجت ان كلام
المصنف بغير بوجه اخر فليكن يا سيدي ان المصنف في هذا اليوم الاخر
ذكره في انشأ أكبر اذ ليس فيه الا اليوم الذي هنا على ما رتبته من شئ

فقد وافق ايضا في انشأ أكبر ما ذكره في هذه الاشارة الى ان اتفاق في اي اتفاق من كون المحرر اعم من الموضوع

ممكن

سميها بها اي بهذه الايات قال في تفسيره قد علمت من تقرير هذا
هذا التعريف على هذا الوجه ان يوضع منه اشتراط الاتحاد في الامور
المعبر عنها بما هو صدق لان قوله وصدق واحد امر فغير عبارة عن كونه
مطردا ولا يكون امر مطردا الا عند الاتحاد في وان اراد بالقضيتين
في التعريف القضيتين المتحدتان في النسبة علم منه اشتراط ذلك في الوحدان
اي في وحدة الموضوع فلاتناقض بين زيد قائم زيد قائم غير وليست بقائم
وان يجوز فلاتناقض بين زيد قائم زيد ليس بقائم بكائنه والزمه ان فلا
تناقض بين زيد قائم اي اليوم زيد ليس بقائم اي امس والمكان
فلاتناقض بين زيد قائم اي المحجر زيد ليس بقائم اي لسان في السور
والاحاطة فلاتناقض بين زيد قائم اي اليوم زيد ليس بقائم اي لسان في السور
والشرط فلاتناقض بين الزكاة واجبة في مال الصبي اي اذا بلغ نضجا
الزكاة ليست بواجبة في مال لم يبلغ نضجا باو القوة والفقر فلاتناقض
بين الجزاء الذي يفتح الدال مسكراى بالقوة الجزاء الذي ليس مسكرا
اي بالفعل والجزء والطل فلاتناقض بين الزنجي اسود اي بجلده الزنجي
ليس بلوداي كل ورد هاتين من المحققين ان وصدقين وحدة الموضوع
ووحدة المحرر والشيء بعضهم بوحدة النسبة الحكمة وتقرعن الفارابي
واعلم انه لا يخص الوجودات التي لا تختلف بها القضايا اختلافا يخرج عن كون
في هذه الوحدان التماثية اذ تختلف في حال والمفعول ونحوها كما اشترنا
اليه سابقا ان ما يخصها قال بعض من شئ الثاني فان وصدق صدق
بان قولنا زيد ان تناقض لقولنا زيد ليس بشئ وقولنا الانس
ناطق تناقض لقولنا البشر ليس بناطق مع فقدان الشرطين وصحها
وحدة الموضوع ووحدة المحرر قلنا المراد من الاتفاق في الوحدان
اعم من ان يكون في اللفظ والمعنى او في المعنى فقط والاتفاق هو هنا
وان لم يكن في اللفظ والمعنى او في المعنى فقط في اللفظ والمعنى
فان لم يكن الاتفاق بغيره على التعريف لضمته جميع ما سبق ذكره او فصيحة اي اذا
اروت تفسير الاتفاق فنقول ان الحان اة اي فصيحة اي ناقصة
بدليل قوله على ان اة ولو عرّب الحان اظنه في افادة كون المصدر بمعنى اسم
الفعل وهو الاشارة الى كون المصدر في هذا المقام اولا بغير خصوصية
فيه بمعنى اسم المفعول اشر من كونه بمعنى اسم الفاعل واقل من كونه اشارة

الثانية

فصل

على كلام الاصطلاحين في التامر بكيفية نظر فلفظ متعلق بنقص وعند غيره
نقص المصلحة او هو الصحيح لانها في قوة الجزئية فكما ان نقص الجزئية كلية فكلية
لها في الكيفية نقص المصلحة كلية فكلية لها في الكيفية وما قدرنا به كلام المص
في شدة حيث قال فتنافضها في الكيفية بان يتبدل او حاصل اقول
انما يظهر تقدير حاصل على غير افعال بقا المصدر مع معناه اما عليه فالتقدير هو
وهذا ايجاز اقول انما يجنب الى حذفه على غير افعال المصدر بقاء على معناه
اجا عليه فلا عن التناقض في الجزئية كالتناقض في الضرورة والامكان
الخاص والمقصود هو البدر اي فلا يقال لا مفعول لكون النقص حاصل بالكلية
كما نقول تنظير قصور ايضا كونه المقصود هو البدر لان الشيء يتغير
بتغيره صددت بكسر التاء اي منعت وقوله ام يجوز ان يام عرو وقوله
مجاها اي مجازيا او مجازا او مجازا في قوله لا مفعول في المفعول الثاني بضمها
واليمين في ما باعتبار البدر اي كونه ضرا انما هو باعتبار ان مجازا
من الامم والبدر هو المقصود وذلك لان مفعول كان اصلها المتبذ او الجز ولا يصح
ان يكون اليمين ضرا عن التامر لانها متباينة والجز غير المتبذ في المفعول
الجزئية باعتبار ان البدر اي مجازا من التامر المتبذ طر في البدر منه وقصد البدر
ولا يشترط ان البدر الذي هو مجازا عن الجز الذي هو اليمين لان اليمين هي
موجز بان التامر واضرا فنقصها سبابة جزئية او دليل ان موضوع
الكلمة غير موضوع الجزئية لان موضوع الكلمة جميع الافراد وموضوع الجزئية
بعض والبعض عين الكل وشرط التناقض الاتحاد في الموضوع والجواب
انه لا كان البعض الذي ورد عليه السبابة الجزئية واداعية الاجاب
في الكلمة له قوله في موضوع الكلمة كانتا متعديتين موضوعا بهذا الاعتبار غاية
ما في الباب ان موضوع الكلمة قد شتم على شتم اخر وهو البعض الآخر
فاذا عرفت هذا اشارة الى ان الفاضحة في جواب شرط مقدور واخر انما
يعني كون قوله فان يكن اشارة الى ان الفاضحة في جواب شرط مقدور واخر انما
هذا فاقول ان يكن اشارة او فقد عرفت انه ان يكن اشارة على انه لا داعي الى كون
الفاء في كلام المص فاضحة في جواب شرط مقدور كما ان اشارة الى المص حيلة عاطفة
عطف مفضل على مجزوعه حيلة تفرقة فاضحة وبالعكس يعني ان اليمين
الجزئية نقصها موجه كلية فالمراد بالعكس هنا عكس التامر المدة المذكورة ان
قدر المص فان لم يكن موجه الى اي في كلام المص اكتفاء وقوله وهو اي السبابة

عن التامر صواب
نكاس وكلامها
مصدر قوله من
صواب الكاس بامل
وبالبعض عن
انه غير الكاس بامل

الجزء

الجزئية وقوله في المثال المذكور اي كل انسان حيوان وفي الكلام حذف مفعولين
اي في مقام نقص المثال المذكور اي السبابة الجزئية التي تذكر في مقام نقص
المثال اي او في جملة الى متعلقة بجاء حذف في اي وهو مضمون الى المثال
اي وقوله ثانيا وبالعكس يعني ان ليس بعض الانس حيوان فنقصه كقوله
حيوان فالمراد بالعكس هنا عكس ما دل عليه كلامه من ان كل انسان حيوان
نقصه ليس بعض الانس حيوان كما يدل على ذلك عبارة في الكيفية حيث
قال عطف قول المص فنقصها سبابة جزئية وبالعكس فنقص المثال المذكور ليس
بعض الانس حيوان وبالعكس ولو عجز بها من هذا الشر انقصه لان احسن
ومثل جميع ما ذكره في انما يلي هذا انا فكل في في فقر من هذه العبارة فاحفظ
اذ لو كانتا كليتين اي وانما وجه الاختلاف في السبابتين المتناقضتين
في القضايا الاربعة المحصورات لانها لو كانتا كليتين اشارة فنوعه المحذوف ثم
رايت في الكيفية قال واشترط الاختلاف في الحكم لانها اشارة وهو معنى ما قلنا
بان يكون موضوعها اعم من محولها فكل حيوان انس ولا شتر من الحيوان
بان يكون موضوعها كذا كذا اي اعم من محولها فكل حيوان انس
انس بعض الحيوان ليس بانس والنقصان لا يكذب اشارة من
تمام التعليل وفي بعض النسخ اشارة على هذا البعض لا يتصور هذا البيت
كبير فائدة لعدم ما قبله ويكون سبابة عن نقص السبابة الكلية
واجز جميع ما ذكرنا من كيفية التناقض وشرطه في الشرطية لكن يقال بدل
وصدق كد موضوع ووصدق المحول ووصدق المقدم ووصدق التالي قال في الكيفية
فنقص الشرطية شرطية توافقها في اجنس اي الاتصال والانفصال وفي النوع
اي التامر والاتفاق وتوافقها في كيفية وكما وان كانت مخصوصة كان نقصها
مخصوصة في الفاء في كيفية اشارة مختصة كلاما في هذا اشارة هذا من
اشقة التناقض بين المتصلين التامرين فلا ولي موجه كلية والثانية
سبابة جزئية ومثال التناقض بين المتصلين الاتفاقيتين كلاما في
الانس ناطقا كان احرارنا هذا ليس كلاما في الانس ناطقا كان احرار
نا هذا ومثال المنفصلين دائما فان يكون العدد زوجا او فردا ليس
دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا في تعريف واحكام
العكس والعطف عطف تفرقة والعطف عطف لا حقا واللاحق
سبابة في الكيفية فنوعه الفاضحة في المصدر فان اطلق على العكس

فمنه السبابة
على السبابة

70

اليه فجازر من اجل جعلت اعلالا اسفلها اي واسفلها اعلالا على
 القضية اي نظير كلام الله اطلاق على كل من المعنيين حقيقة اصطلاحية
 وهو قائم مختصا بسبب وشروط فانه جعله المسمى والاشارة مشتركة عرفيا
 بينهما فاما ان يشترط في المطلق خلافه الله ولعل ما في المطلق ما هو به
 بعضهم من انه في الحق المصدر حقيقة وفي القضية مجاز موافق
 ما في حق صفة عكس وكذا مخالف وسيد كراته اخر القصور وجه النسبة بالموا
 والحق لا في عكس حيزه وبتدليل عكس مستقيم لا سواء طرفيه وبتدليل
 لسلامة كل منهما من التبدل بالنقيض وهو في العكس المستوي بالحق
 المصدر في عكس انه مصدر اعم من عكس القضية فيكون المستوي بانه
 قضية تتركب بتدليل طرفي قضية اخرى قلب جزئية القضية وذلك
 في الشرطية بان يفتقر المقدم بالياء والتالي مقدما وفي الخلية بان يرد من
 الموضوع المفهوم ويجعل في الذات والمجمل الذات ويجعل موضوعا فاكرا
 الجوانب في اى مائة العنوان والدكر لا ما يريد من مائة المرات بالموضوع
 الذات والمجمل المفهوم ولا عكس جعل الذات مجعولا والمفهوم موضوعا فلا
 يصح التبدل في اى الطرفين في شرح الفرض كذا في عكس اي الموضوع
 والمجمل ان قيل لا يتناقض في غير الموضوع فانه اذا ابدل
 لم يكن العكس موضوعا والجواب انه يجبر في محله العكس ما يقع ان يكون
 موضوعا كعكس الناقم او بعض من قام زيد فقلوا المحكوم عليه ذلك البعض
 والمحكوم به مفهوم زيد بعد ان كان الامور بالعكس ويرتكب جهل الجبر في
 عكس كذا قام زيد فيقال بعض الناقم او بعض من قام زيد فزيد كان موضوعا
 مخرجا في اللفظ ثم جعل مجعولا وان لم يحصل تقدم ولا تأخر في هذا العكس
 فان المداولة مثل ذلك على نية المتكلم بان ينوي ان ماله موضوعا يجعله
 مجعولا بالعكس والمفهوم من قوله قلب جزئية القضية ان يجعل التالى كماله
 او لا فيجوز بتدليل قولك لو تدرى اى يبطا في قولك اى يبطا في الوجود فليس عكس
 اذا الخاطى ليس هو الا صور كل المجمل بل المجمل الاستقراء كما تطفلك
 بعض المستقرة اى شرط وقد في الخلية مثاله فيها قولك في عكس كل ان
 صوان بعض الحيوان ان في الشرطية مثاله فيها قولك في عكس كل ان
 اشياء ان كانت حيوانا فليكون اذا كان اشياء حيوانا كان ان
 خرج قلب جزئية غير القضية هذا خلافه باضافة الجزئ الى القضية و

وعكس النقيض الموافقة وعكس النقيض المخالف جزيا باضافة القلب الى
 جزئيه كما لو كان لا ضارة كذا ضارب غلام فلك ان غلام ضارب
 لا يسمي عكس عكس النقيض الموافقة كقولك في عكس كل ان حيوان
 لى ما ليس بحيوان ليس بابت وعكس النقيض المخالف كقولك في عكس
 ما ذكره لاشياء ما ليس بحيوان بابت لا يسمي بابتا لا ترتيبا طبيعيا بل
 جزئيا لان قولك العدد اما زوج او فرد معناه الحكم بالافتاد بان الزوج
 والفرد وهذا الحق حاصل قدم الزوج او الفرد خلافا لما افاده القاطب
 من ان المفهوم عند تقدم الزوج الحكم عليه بجماعته للفرد وعند تقدم
 الفرد الحكم عليه بجماعته للزوج والمفهوم ان متغايران فيكون للنقطة صلة
 ايض عكس متغاير لهما المفهوم الا انه لا يمكن فيه فائدة لم يعتبره
 وجاب اي ولكن ان نقول ايض استغنى المص عن التعقيد هنا بقوله الا ان
 والعكس في ترتيبه بالبطية لان قوله قلبه او وذا كان التعقيب
 بالقلب يقتضي ان كلا من الجزئين يقع من مكانه الا صلا ورتبة العقلية
 والاى والاى لا يمكن له موضع طبيعي لم يكن عكس كان الاولى ان يقول
 لم يكن قلبا لانه المعبر في التعريف ولا في قوله والاى لم يكن عكسا شائبة
 بمصادرة ان يصير تشبيها اليها مينا للمفهوم ان يدعى بيا
 تحتها وللغا على ان يدعى بتا فترتبة لا يتخفف بالان العكس الاصطلاحي
 بالحق المصدر انما هو التبدل لا كما صرح به وهو التبدل كما يقتضيه التعريف
 وليس المراد ان جواب ايراد عن المص هو ان تعريفه لا يشل عكس
 القضايا الكاذبة مع انها تنكس بحيث لو فرض ان اى فلكا د
 بالصدق بيا هو الصدق الفرض ولذا عبر بعضهم بالتصديق في
 ان التصديق نسبة الخاطى الى الصدق وهو ليس بشرط في تحقق
 العكس الا ان يقال مراده بالتصديق تسليم الصدق كقولنا في عكس
 لكانت حيوانا قولك ان اردت العكس للمفهوم فلا يحتاج قولك بعد ذلك
 فلا يسمي هذا عكس اذا لا يفرق من كذب الزوم اى الاخص كذا
 اللازم اى الاى من الزوم اى والعكس لازم اعم من العكس فلا يفرق من
 كذب المكس كذا العكس لا خلافه عند الشيخ وهو يقرر اذا
 جعلت عكس كذا لغويا وكذا ما ياتي بعكسها كلمة بانه قلت كل
 حيوان ان وكذا اى مشر كل ان ناطقة اخرجه عكسها بقية

على وجه الزوم تبيننا كليا ما يتبين بالجزئ كالعدم والخصوص المطلق
بين الذات والحيوان فلا يتفق الصدق في نحو بعض الحيوان ليس
بأنه فأنك لو عكستها إلى بعض الذات ليس حيوان لأن كاذبا
والجواب عن المص أي أنه تركه ليقيد على وجه الزوم ولو قال تعديلا للصفة المتقدم
لأن قوله مع بقاء الصدق يقع عنه وان سقط قوله والجواب أي المكان أضمر
وعكس لظنية مبتدأ خبر لا يلزم معه الصدق أي لا تخلف في عكس كذا
حيوان إلى كل حيوان أنشأ وهذا عكس لظنية السالبة أي لا يلزم معه
الصدق لتخلف في عكس بعض الحيوان ليس بأنشأ إلى بعض الذات ليس
بحيوان مع أن آة ترق في الجواب بالنسبة إلى بعض ما أخرجه بالقياس لئلا
ترتكب المص الأكم الموجب أقول أنشأ أنشأ لفظك لمكون الاستثناء استثناء
من التقييد الذي هو أنك وإن كان يصح على بعد وتطابق كونه استثناء
من القضية ولأنه قال لا الوجبة الكلية فإن عكسها قلب جزئها مع بقاء
الصدق والتقييد فقط لا يتغير يلزم على زيادة لفظك خفية أي أرب
المص لانا نقول التحفيز هنا غير ظاهر فلا يظهر لأن اليا على حال مقنونة
فتحة مبتدأ جريا على لغة من ينتظر فافهم فإن في الكبير لا يقال التعريف
للمماضية لا للمافرة فلا بد من شرطه استثناء لانا نقول ذكر من تدقيقات
الحكام والمناطق والمص لم يعترض بذلك قصد التقريب والتشريب على
المبتدأ أو نقول ليس هنا تعريف بل شرط كما بشره كلام المص في غرض
أوه وينا في الجواب لا غير مخرج أنشأ هنا في موطئ بانه تعريف
فلا يثبت أنك التكم بل بتبدل كليتها أي الوجبة فهو هذا موجب في بعض
في المنع التي تقع منها الوجبة بفتح العين وسكون الواو وانما
في الموجبة وكذا ما في قوله أي ما في فكرها من حيث وقوى في كبرى
الشكل الأول والثاني كما لك على ما مر بيان وسيأتي أيضا ولو عجزنا
بالحكم بدو القوة لكان الظاهر أن المبادر من كونها في قوله أنشأ نقول
بها وترجع إليها وليس كذلك وجه شبهها بالكلية إنما تنعكس جزئية
أن كان محمولها كليا فعكس زيد حيوان بعض الحيوان زيد وليس المراد أنشأ
في الاستثناء لأن الشققة لا كم لها صفة يستثنى والاكلفها
أي شققة فعكس هذا زيد هذا وهذا القيد مع الاستثناء لا قوله
والكم لأنه ذكره غيره بالمستوى البالي تصوير جزئية موجبة محله

في الشققة أن كان محمولها كليا والافكار شققة كما مر فان قلت لو كانت
الموجبة الجزئية تنعكسها إلى مثله يصح عكس بعض الذات زيد إلى بعض زيد
أنشأ مع أنه لا ينعكس إليه لكنه به وصدق لا صدق لئلا المراد بزيد في هذا
معناه الجزئي لأن الجزئ لا يقي محمولا مع عكس من اختلاف المتقدم بمراد بزيد
مع كل وهو المسح بزيد فيعكس بعض المسح بزيد أنشأ وهو صادق أيضا
عكس بعض الحيوان أنشأ أفرد المصير مع رجوعه إلى القضايا الثلاث
فتبدلنا ولا بالمذكور أو المواد عكس كل منها ويصح عكس المرحلة في قوة
الاستدراك على قوله عكس كل واحد منها بالمستوى جزئية موجبة
و قد ذكرنا في غير هذا تقرير المص في قوله أنشأ أنشأ يرجع إلى ما ذكره من عكس
الوجبات الأربع في الجدة وانما قلنا في الجدة لأن المفهوم من المتن في الشققة
والمرحلة إنما ينكس كما يفرضها وأما كون الشققة تنعكس جزئية إذا كان
محمولها كليا وكون المرحلة تنعكس جزئية فلم يفرضها مع أنه قد مر من
به هنا فينتكس كما يفرضها مع أنه في الشققة إذا كان محمولها
جزئيا كان في المثال الأول الثاني للشققة والافكار تنكس كذا في المثال
الثاني الثاني في هذا المستوى أفرد من ال التي للمرحلة المذكورة
غير ما وجدته في المص مراعاة للفظ ما وأنشأ بعد ذكره قوله ومثل ما مر
لفظنا إذ هو واقعة على الحقيقة لا عكس لالزوم ما أقول بتبادر
من السيطرة أن اللغة منسب على القيد فيكون أنه قد يكون لا عكس مطلقا
وما يقوى الأبرام قوله بعد وقد تبايننا لالزوم لانه قد يصدق عكسها
في بعض المواد وهو خلاف ما قدم من أنه للبدل العكس اصطلاحا مع
الاطراد في جميع المواد ويمكن أن يقال شققة ما لم يطرد عكس باعتبار
الصورة فتأمل يكون الموضوع فيها حيوان وقوله من المحمول كذا
وقوله سلب الاضطر هو أنشأ في المثال وقوله عن بعض أفراد الأمم
هو في حيوان لصدف في نقيضه أي ويلزم من صدق النقيض كذب
الأصل في بعض المواد أي الأمثلة وهو ما إذا كان بين الموضوع
والمحمول تبين كذا أو عدم وخصوص من وجه وقد مر أنشأ في الأول
ومثال الثاني بعض الحيوان ليس بأبيض فانه صادق مع صدق عكس
وهو بعض الأبيض ليس بحيوان أي التي اجتمعت آة أنشأ إلى أن الضمير
عائد إلى ما باعتبار المعنى لعدم لزوم العكس في أنشأ رة إلى أنه

۱۰۰

نقطة صواب
الاخفى تام

三

[illegible]

8

وتفصيل احكام هذين العكسين المذكورة المطولات حاصلها كفاية في الكبر
ان السالبة العكس تنفكس بانواعها الى سالبية جزئية فكل شيء من
الاشياء لا يتوافق مع بعض جزئها ليس بغيره انش وبالمقابل الى
موجبة جزئية فكل القضية المذكورة بالحق الف بغيره انش والموجبة
تنفكس بالموافق الى موجبة كلية فكل شيء من اشياء هو بالحق الف بغيره انش
هذا لا ينافي وبالمقابل الى سالبية كلية فكل القضية المذكورة بالحق الف
لا شيء من الاشياء بغيره انش والسالبة الجزئية تنفكس بالموافق الى سالبية
جزئية فكل شيء من اشياء ليس بغيره انش بالموافق بعضه انش ليس
بغيره انش وبالمقابل الى موجبة جزئية فكل القضية المذكورة بالحق الف
بغيره انش اشياء والموجبة الجزئية لا تنفكس عكس نقض بقضية
او يصدق بعض اشياء هو بغيره انش ولا يصدق عكسها بالموافق
الى بعض الاشياء هو بغيره انش ولا يصدق عكسها بالموافق الى بعض الاشياء
ليس هو بغيره انش وبالمقابل الى عكس النقض عكس حكم المستوي فبما يعطى
للموجبة في المستوي يعطى للسالبة بالموافق لها انك عكس النقض
بقضية وما يعطى للسالبة في المستوي يعطى للموجبة بالموافق لها في
انك عكس النقض بقضية استغنى المطالب واعنى المقاصد الى مطالب
الفن ومقاصده وهو التوفيق والاقضية والجميع لما فوقه لخواصه او
ما عتبار الافراد وعطفه على المقاصد على استغنى المطالب عطف تغيير
وهو ان في المقاصد التصديقات ويقال لها القياس الاول
الاقضية كما عرفت في الكبر بالقياس في القياس
ومن ثم ينعى التعريف في الكبر وبالمجمل وهذا الباب ينبغي فيه
عن كيفية استنباط الاحكام العقلية والاشياء واما التصورات
التي هي معرفة الماهيات بالكمات اى دورا وبما توجه كانه السوم فانها
جاء بها لا جوهرا المقصود ان كل تعريف لابد فيه من تصور ففهم التهور
عملية من تقديم الوسائط على المقاصد ان يتصرف لاشتماله على السبب
اى تعلقه بها وتوقعه عليها لانها المقصد فيها وليس المراد بالاشتمال على
انها ذاتية فيه وجزء منه لانها ليست جزء منه لا على القول الصحيح بل على
ولا على القول بتركيب من تصور الموضوع وتصور المحور وتصور النسبة
وادر اك وفوقها او لا وفوقها اهم الان يقدر مضاف الى لاشتماله على

تصور

على تصور النسبة تقدير شئ كالتأشير على مثال آخر بالاضافة الى مثال
شئ آخر كالتدريج اى معرفة قدر شئ بمثال شئ آخر ففهم بعض بالان والى
علمه قدر الشئ في كبره وكثرتا الشئ بالان النسبة التي هي مثال كانه الدهن
الذي هو الذراع الطول مثلا اذا لم لا وجود له الماء الدهن على الخصف اى
وهو يدل ايضا على ان المراد بان شئ آخر المقدر انك الموجود في الدهن ففهم
شيئا باعتبار الفقه لا اضطلاع المتكلمين ان القياس قال والكبر
لا على الفقه الا على القياس محالنا للمعنى المقدر والمعنى الاصولي كان المحاط
احاطة وادامته لا منزلة المتروك لان المقام مقام ان يرد في ان الفقه
هنا هو المعنى المقدر والاصولي او غيرهما محالنا كدبان فان قلت
ان المقوتة الحكم وما هنا تصور قلنا التصور هو التعريف المحور على القياس
واما استناد التعريف الى القياس فحكمه قول مطلق اى من حيث
ولان على المعنى لا من حيث انه مطلقا او هو من هذه القضية لا يستلزم
وهذا التعميم لا يجري في القدر الاضطراري الا في قدر مستلزم بالذات
قد لا آخر اذا المراد به المقدر قطعاً اذا المقدمات لا يستلزم شيئا من الاضافات وانما
يستلزم شيئا يتفضل سواء عبر عنه بعبارة ام لا لان المقادير اللازمة الفظ
من حيث دلالتها على المعاني افاضة في الكبر اى ركن بصورة البالد لالابنة
وقوله مخصوصة بان تكون مستقلة على احد الوسطا ومشتوقية لتساير
الشروط الالائية في الاشكال المركب الذي ليس بقضية كغلام زيد
كعكسها المستوي كما استلزم كل انش حيوان بعضه الحيوان انش
وقوله او عكس نقضها الى الموافقة كما استلزم ما ذكره لاشئ ما ليس بحيوان
بانش واود كلام انش مانعة فلو فتجوز الجميع وادخلت الجان المستلزم
فكل انش حيوان بعضه انش حيوان والمركبة اى القضية المركبة
في المعنى من قضيتين كشال انش فانه مركبة المعنى من مطلقين عامتين او
صاحبة في زيد قائم بالقدر ثابته ما سألته في مفهوم العاد ولم تقدر
ليس زيد قائما بالفعل فالكثرة المتعارفة من الوجودية العاد اليم غايته الاخر
انه الكثرة عن النهر يخرج بجمته الموجبة لفرعها من العاد قائم فقا في الكبر
واورد وقوله الشرطية لتركيبها من قضيتين واجيب بانها حال التركيب
ليست قضيتين والمراد ان القياس مؤلف من قضيتين فاكثروا في لا
يتوهم من التغيير بالجميع اى فالجميع هنا مراد به اشتقاق فاكثرت النباش

الى للقبول لاخذ الكفان الموقى او ما هو اعلم من ذلك والاول من الموقى
من قضيتين فقط سيجب سبيلها الى لانه قياس واحد من مركب في الفقه من
اقتبة متعددة بخلاف الثاني وليس كذلك هذا في الاعتراض
سعيد فورد على المصنوع بكونها ما ياتي واعتراضه بان كان الاول
تأخير وفي هذا الاعتراض انما ماسياتي لانه الذي يتوهم عنده التكرار واقول
الذي دعاه الى ذكره هنا اراد سبيل سعيد هذا الاعتراض هنا
سبيلها الى قول المصنوع فكيف ان ترد ان تغلق في ذلك
هذا التفسير يقتضي ان بعضه مخالف في رصوده الى اقبه بسيطه والظلمه
ليس كذلك واقول في عبارته في الكبير ومن راي ان القياس المركب ليس
قياسا واحدا بل هو في الحقيقة قياسات او اكثر اقتصرت على ذكر انفسه
او القصد يقين ومع هذا فيجب ان يذكر جميع كالمصنوع ان اطلق الجميع وازاد
المشغ وكثيرا ما يستعمل ذلك لانه نظرا الى صورة القياس المركب ولا شك
ان فيه قضايا وهو ايضا يقتضيه ذلك وعبارته سبيل سعيد فورد وهو
عند المحققين ان القياس المركب يرجع للبسيط او وفيه ايضا يقتضيه ذلك
وتسلم مقتضى هذه العبارات اولى من رده بموجب الظن راجع الى التبع
بسيطه في الحقيقة فالقياس المركب المتقدم مركب من قياسين في الحقيقة
الاولا الباشرا في هذا الحرف خفيه وكل واحد لهما ارضية سارقه والقياس
الباشر سارق وكل سارق تقطع يده فنتيجة القياس الاول هي
القياس الثاني حال من ضمنه هو لا يفتقر الى استزاد بالذات فقول
اخر عقبة التصور لا تقارن له لانه لا يفتقر على تسليم ذلك مقارنة كل شيء
بحسب ارضه الاستقلال كما في شرح السعد للشمس وهو يتبع اثر
الجزئيات توصل الى الحكم على كليها بحكمها كمن يتبع اثر جزئيات الحيوان
توصل الى الحكم على الحيوان بانه يحرك فكذلك الاسفل عند المصنوع لا يجوز ان
التمس انما يحرك فكذلك انما الاستقراء التام وهو يتبع جميع الجزئيات
لكونها مضبوطة توصل الى الحكم على كليها بحكمها كمن يتبع جزئيات النقص من
النار والى انوار النار توصل الى الحكم على النقص بانه منجز ونقصه التام
واعلم ان مقتضى ما ذكرنا من تتبعه في الجزئيات فاقول على الاستقراء
وعليه ينظر استقراء الفقه في سبيلها الى الاستقراء مع انه لم يبق فيها
جميع الجزئيات ولا اثرها في كون اقر من الحيض شبه سبيلها وكون اقله

بوما

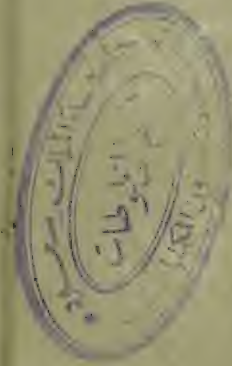
بوما وليك واكثره خمسة عشر يوما وغالبه سبعا فانهم صوابا ان يستند
الشافعي في جميع ذلك هو الاستقراء ومعلوم ان الشافعي لم يستند اجماع
نساء العالم في زمانه ولا اكثر من جمل ولا يفتقر ولا ما يوجب منه فضله
عن نساء العالم في جميع الزمانه فالوجه ترك التقييد بالانكسار في الناقص
وان قيد بكثير من الشافعي بل يقيد بالبعض كما في محصل العام ويتبع
الاستقراء وينبغي ضبط البعض بما يحصر معه ظن الحكم خالفا للامة ابن
قاسم في الامة والتمثيل هو تشبيه جزئ باخره جامع بينهما توهم
اي الحكم على المشبه حكم المشبه بكقولنا انبذ من كذا كذا فيكون حراما
قال فلا احد محذور من الاستقراء او التمثيل يقيد الاستقراء اذا
اريد بالاستقراء القول بالاضر استقراء الفعل اليقيني به اما ان السبيل اما
بم الظن فلا يجازي عن هذا التعريف بهذا التعريف والتعريف
الحقيقة بغير القاسده من جهة الصورة لانه لا يستلزم القول بالاضر
كقولنا لا شيء من الاشياء بفوس وكذا فوس جسم وكيفية الحقيقة بعدم
اشا جها فتبصرها لها بالمرأه التي لا تلد اما القياس القاسده من جهة
المادة فقط فيباني انه داخل لانه بحيث لو سلم لزمت النتيجة
التي لا يقطع بصديق لاذمها اقول ضلنا صريح في انما يستلزم
قوله اضر الا انه غير مقطوع بصديق بل ناذره يكذب وناذره بصديق
لخصوص ما ياذره كذا لا شيء من الاشياء بفوس وكذا فوس صرحا
وهذا سبيل اضر اجه الخروب الحقيقة يقيد مستزما والذي يظن
في انما لا يستلزم قول اضر املا في بصديق او يكذب وان ما
يتصيد منها الذي يصديق وقد يكذب ليس ينتج لانه لها بل على
صورة النتيجة اللازمة فتكون انصوب الحقيقة كذا خارجة من هذا
الحديث فاحفظ لا معنى في خلف مدلولها عنده لا ضرورة والضمير
يرجع الى الامور الثلاثة المذكورة هذا هو الالحسن
بحسب ذكره في انشاء ما صله انه ان اريد بالاستقراء الحقيقة الاستقراء
كذا الاشياء والفوس والبغوا خارجا وكذا ما تحرك فلهذا الاسفل عند
المصنوع وبالتمثيل الحقيقة التمثيل كذا السبيل كذا السبيل فما ضا
بقوله صور من قضايا وان اريد بالاستقراء المركب من مقدمتين فاكثر
ناسته عن تصحيح الجزئيات كذا الاشياء يحرك فكذلك الاسفل من مقتضى

قول

عند المظهر والفرس كذا والبكر كذا وهكذا واربعا بالتمثيل قضيتا والثاني
 على تشبيه جزئي بجزي بان يكون قولنا في الاسكار ضربا قبيحا في وقت والاصغر
 البند كذا جزو ذلك في الاسكار فلا نسلم ضرورة وجهها بغير وجهها ظاهري وان
 لزوم خروج الحيلاب والتمثيل واحد والسفلة كقولنا ظنيات والحداب
 باختيار الشئ الثاني ومنه لزوم ما ذكره ببدء فرق بين الاستفاد والتمثيل
 ونبيذ ما ذكره وهو ان الظن في الاستفاد والتمثيل انما هو ارتباط الحكم بها واما
 مقدمات الاستفاد فيقينية في هذه اذ تجري بالاشياء فكذلك انما
 عند المظهر في هذه وكذا في الفرس والبكر ونحوهما والظن انما هو ارتباط
 الحكم على الظاهر من هذا الترتيب بما ذكره والتمثيل انما هو مقدمات فيقينية اذ يكون
 البند شئ الجزئي وقد مقطوع به وتكون وصفا شئ الاسكار مقطوع به
 والظن انما هو ارتباط خرمه البند بما ذكره في الحيلاب والتمثيل واحد
 والسفلة فانها بالظن ان الظن مقدماتها واما ارتباط الحكم بها
 انما سلمت فيقينية فانها انما هي في مادتها لا في صورتها وانما في الاستفاد
 والتمثيل في صورتها لا في مادتها وهم انما اعتبروا مقدمات القبيح اه تلك
 بحيث لو سلمت انما سلمت معها لزم غرضها في اجزاء لصحة صورتها فقول
 مستزما ان لو سلمت قضايها في هذه القبيح القبيح القبيح كاذب المقدمات
 الصحيحة الصورة دون القبيح في القبيح الصورة الصحيحة المقدمات
 ونسبية قياس على سائر الجوز وبعضه استحقاق الاستفاد والتمثيل
 بقيد مستزما بحيث انما هي في هذه اجزاء القبيح القبيح القبيح
 اقترن كلامه هذا واما في صريح ان القبيح القبيح القبيح القبيح القبيح
 كل مدعى منها افراد وامثلة وانما هي في مقدماتها لزمها وان كانت
 افرادها وامثلة منها كاذب القبيح القبيح القبيح القبيح القبيح القبيح
 بالقبيح القبيح القبيح القبيح القبيح القبيح القبيح القبيح القبيح القبيح
 انما بدليل كذب النتيجة ان ابدلت البكر بقولنا وكذا في الفرس حيوان
 واخره كذا قياسا المساواة لبعضه اخرجه بقيد الذات بحيث سياتي
 دفعه وهو ان قياس المساواة ما يترك من قضيتيها اذ قد
 التعريف بغير ما عر فيه بالمساواة كالمثال الاول او غير ذلك لا يباين
 كالمثال الثاني والنسبية كالمثال الثالث والمذكور في كاشفي
 مغزوة النهار والنهار قد ندم للمصور فقلنا انها في المساواة

بالسنة

باعتبار بعض الامثلة وقوة ظاهرها الشئ في شئ محتمل ان قياس
 المساواة ما عر فيه بمادة المساواة وكذا في عبارة الشئ في كبره
 والمواد بخو قبيح المساواة على الاول ما يتوقف على مقدمه اجنبية
 وليس فيه ضابط قياس المساواة كقولنا جزء الجوز هو جزء ارتفاعه ارتفاعا
 الجوز وكل ما ليس بجوز لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوز فان هذا لا ينفرد
 ان جزء الجوز هو جزء بكونه بوسطه مقدمه هو عكس نقيض المقدم الثانية
 فمن كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوز وهو جزمه بغيره على طريقة علم
 النسبية وبيان ذلك كما افادته في ابيان النسبية في المواد بالمقدم
 الاجنبية التي يتوقف القبول عليها بغيره عن كونه قياسا على المماثلة لا في
 المقدمتين لزم وما ضرورنا وقد ذكره تعريف القياس المتأخر المذكور
 اعني قولنا جزء الجوز كذا في الاشكال الثلاثة في الاول الطيحة الصورة
 لان المقدم الاخرى التي تقتضيها ليست باجنبية عنها للزومها لا في
 المقدمتين واما غيره فاضرب عن القياس ما يتوقف على مقدمه غيرية
 وفرضها بما يكون ضروريا معايرة حدود القياس كعكس النقيض في
 المثال السابق فاضرب ذلك المثال وكفه عن تعريفه فليكن سقط
 ما قيل في اول ما صنفه صفات من تعميم قياس المساواة استقامت لفظه نحو قياس
 ونسبية قياس المساواة قياسا على سائر الجوز لانه في القياس من حيث
 اشتغاله على مطلق تكرره وان لم يكن التكرر فيه الحد الاوسط مطلق
 كسر اللام ان قلت ان مطلق الجوز الاول هو الجار والمجور وموضوع
 للماضي هو الجوز فقط فلا يلحق بهذا ان قلت ان مطلقه في الحقيقة هو
 الجوز فقط واما جازانه للتلفظ كما بين في موضوعه بربو اسطر مقدمه
 اجنبية المراد بها ما ليست هي من المقدمات ولا لزمها لانهما
 مدافعة حدودها حدود القياس او لا تشترط هذه الموافقة على ما مر من
 الخلاف فان دفع بقولنا ما سلمت انه ورود الشئ الاول لان المقدم
 الخارجية التي هو مبنية عليها لزمها لزمها لزمها من مقدمته
 ضرورية وبقولنا ولا لزمها ورود الاشكال الثلاثة لان المقدم الثانية
 التي يتوقف عليها لزمها لزمها المقدمات ولذلك انما هو صدق
 المقدم الاجنبية فليكن صدقها في المقدم الاجنبية لا ينفرد ان يلقى
 مبانها لانه في كون تارة مبانها كانه قولنا انما جباين للفرس



والفوس مباين للحار وتارة لا يكون مباينا كما في مثال الشئ لا يكون
 له مقدار بل هو دائما دايما ذلك الشئ اي لا يتلف على احد المقدسين
 هذا بيان للمراد بمفارقة النتيجة للمقدسين اي وليس المراد بان تكون
 اجزاء النتيجة غير اجزاء المقدسين اذ بانه من تركيب النتيجة من بعض اجزاء
 المقدسة الاولى وبعض اجزاء المقدسة الثانية انقضت اي مجموع
 القضيتين المستتر مجموعهما لا صحتها اي لكونها على صفة استمرار البطل
 لجزء مجموع كل انش جوان وكل مجزئ للظن من القضية وضوح
 الاستمرار فقط ما اورد هنا واعتراض على اذ لا مانع بقوله
 اضربا في مثال بطله خارج صور لما قدم من ان المراد بركب بصورة
 مخصوصة وهو ليس موصوفة هنا واقول اعتداء ذكر يودي الى عدم
 ضرورية شئ بقوله مستر ما بالذات قولنا اضرط في جميع ما خرج به
 بقولنا بصورته مخصوصة فالأولى ان انما قصد بقوله صورة كصورة
 وان قوله مخصوصة بيان من عنده للواقع في ايدى الممنوع فلهذا قال
 لم ينظر اليه في الاضراء وبهذا اندفع ايضا حيث بعض الاحاطة الاستمرار
 وانتم غير بقيد مستر ما واخره مخوف في المسألة بقاء بالذات
 بما اخرجت بقيد صور لان المراد صورة بصورة مخصوصة فانهم اوردوا
 اننا اذا قلنا كل انش انش وكل انش جوان انش حين الكبري واذا
 قلنا كل انش جوان وكل صور انش جوان انش حين الصغرى واجيب
 بوجه الحكم من ان هذين ليسا في الاقضية او مقدما بينهما ليس
 كلها فضايا لان ما ادعى انه الصغرى في الاولى والجزء في الثانية ليس
 قضيتين اذ لا ياب من تغير الطرفين في القضية ذهنا واما ما اخرجنا
 وصيت لانا محدين ذهنا واما ما لم يكن المركب منها فحين
 ما بين البين وعينه المراد بالبين ما لم يقتر الى واسطة كتمثيل كل
 من المقدسين او ادها ليرجع القياس الى الشكل الاول لان
 القياس يجب ان عمله له هو القياس الكاذب ايضا في التعريف
 ونقوم الشئ ان من جملة التعليل فهو منصوب في طاعة القياس
 وان لم يوجد الشئ المطلوب اي معناه اقرت بقوله القوة بالمفهوم
 لا يلزم منها بلها بالغير الاستثنا والافنية بعده يعني ان النتيجة
 او بيان المراد بالذات على النتيجة بالقوة قولنا على كذا لانه اجزاء

السور

السور قبل تركيبها سريرا على السرير كل جسم مؤلف من الجسيمات
 والصورة على مذبح الحكمة ومن اجزاء الفردية على مذبح المتكلمين
 وان شئت قلت ان على هذا يكون مفهومه عدم ما جاز في على الاول فوجود
 ولا يقتضيه اني به بقا للمفهوم وان اودع ان القيد المذكور في الاقضية
 بالقوة مع انه ليس كذلك لظاهر الشرط المستتر في مقتضى ان لا يبيح
 مقتضى المقدم وهذا الى الاقضية متلبس بخلاف الاستثنا اي
 او تم ان الشئ راجع الى ما ذكر من تعريف الاقضية في قوله بخلاف
 الاستثنا في على حذف مضاف الى بخلاف تعريف الاستثنا في فانه ما دل
 على النتيجة بالغير وان شئت قلت هو الذي ذكرت فيه النتيجة او يقتضيه
 بالغير لا اقترانه لعدم بل الاستثنا في لانهما لهما فيه من غير فصل
 بينها ما يراه الاستثناء الى في كونه والمراد بالحدود والاشياء الصغر
 والاوسط والاكبر وكما حدود الانها اطراف واحدة في اللغة الطرف
 بالجملة البادئة على المقصود عليه ومع كون اجسامنا هذه الظروف
 متعلق بقوله اوردوا المقصد بذلك الاعتداء عن المصداق الحاجبان بان
 تخصيصها الاقضية بالجملة في الشئ اجسامنا المستتر في الاقضية
 الشرط في انتاجه وان اجب عنه ولا يخفى انه اعتداء غير قوي لانه فاع ذلك
 القيد بما يجواب عنه استخرج الاقضية الاقترانية تشكيكات
 اي اعتراضات تبرز في الشئ بعضها في نتائج المتصلتين منه اذا كان من
 الشغل الاول وبعضها في نتائج المتصلتين منه اذا كان من الثالث وبعضها
 في نتائج المتصلة مع الجملة فالاول انه يصدق قولنا كلما كان الاشياء
 كان الاشياء عددا وكلما كان الاشياء عددا فاما زوج ينتج طرفة العاقل
 فردا فموزوج وهو ما طور قد اجاب هو عن ذلك لكن الذي ارضاه اليوس
 في الجواب ما جاب به الخوفي وهو من كلية الشرطية الكبر لان متوكلية
 ان تكون الثاني لان ما للمقدم في جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم
 وان كانت محالة في نفسها ولا شك ان من جملة الاوضاع التي لا تنافي
 المقدم هناك كون الاشياء فردا لانه يجامع كونه عددا وان كان كونه فردا
 محالة في نفسه ولا يستلزم كون الاشياء عددا على هذا الوضع التوضيحي
 فليس كلما كان الاشياء عددا فاما زوج والثاني انه يلزم من انتاج
 المتصلتين من الشكل الثالث ان تثبت الملازمة بين كل امرين للملازمة

مه

بينها بل وبين المتناقضين وبين المتضادين اذ يصدق مثلا كلما تحقق ان
ولا ان تحقق ان شيئا وكلما تحقق ان شيئا ولا ان تحقق ان شيئا
ينبغي قد يكون اذ تحقق ان شيئا تحقق ان شيئا وهو باطل ويصدق
ايضا كلما تحقق السواد والبياض تحقق السواد وكلما تحقق السواد
والبياض تحقق البياض ينبغي قد يكون اذ تحقق السواد تحقق
البياض وهو باطل وقد اجاب به عن ذلك لكن الذي ارادناه البوسع في
الجواب منه يصدق هذه المقدمات ولذلك كذبت النتيجة وسند النتائج
الشرطية لا يصدق الا مع الاوضاع التي لا تناقض التالي ولا تضاده ولكن
صدق المقدمات ليس كذب النتيجة الا لو كانت كلمة اما وجه جزئية فلا وانما
ان الحجة صادقة في نفس الامر والشرطية انما هي بافرض وهذا هو قلنا كلما كان
كل ثلاثة زوجا لثلاثة كل خمسة زوجا لثلاثة فنتيجة صادقة لان
البات من الحجة بعد الثلاثة زوجة فلو كانت الثلاثة زوجة لثلاثة
زوجا لان المركب من الزوجين زوج ولو صححت البراهنة صادقة وهو لا يخفى
من الزوج خمسة انج كلما كانت الثلاثة زوجة فنتيجة صادقة من الحجة
وهو باطل واجاب ابن سينا باعتبار المادة بان الظاهر يخص بحكمة لاثبات
طرفا المتصلة وباعتبار البصيرة بمنع كذب النتيجة بناء على ان المقدم
الحال جازاه من جهة محار ونظر في البوسع بان استلزام المحال للحال انما
هو فيما اذا صدق الزوم فتصدق القضية وان كانت المقدم والتالي
كاذبين كوكالما كان ان في ذلك صاعدا فلا ضارة بصدق
هذه القضية بخلاف النتيجة السابقة فانه لا لزوم بين زوجية الثلاثة
وبكون الحجة غير صحيحة في كاذبة افاد في الكبير وكذا افاد في اي كفة
ابن سينا فاد في المتصلتين اي في الشاخصين اثرا الذي بما هو مذكور
في مختصر العلامة ابن عرفة وغيره وهو ان مقدم الصغرى يجوز ان يكون
محالا فيجوز ان لا يصدق النتيجة مع فرض وقوع الكبرى صادقة وهذا
بمعنى هو تفكير ابن سينا غايته الاموان ان شيئا فرض الكلام
في متار مبدان قال في الكبير وقد اجاب عن ذلك ان يجب
تفكيرنا ان سينا وقد اثرا الذي اراد ما يتكلم فيه
هنا ان في تاليفها فنتج قولنا ان المتخصص بالجملة اختص الاقتران
الذي يتكلم فيه في هذا الكثر بالجملة ومثله يقال في كلام ابن

صاحبه

الحاجب والحق في كلامه وفوقه لغيره جرد في غيره عند اراد او انما اى
ابن الحاجب والمصنف لانه ان الغير منزلة القدم لغيره اى كاذبة من قلة جرد
الغير وقوله اشار لاوله اذ اربعة ما يتكلم فيه هنا وقوله والبيان اني تنزيل
الغير منزلة القدم وشار من الشرطيات هذا مثال للاقترا في
الشرط المركب من متصليتين وهو واحد اقتران الاقتران الشرطية
ثانيتها المركب من متصليتين ثانياها المركب من متصلة ومتصلة رابو
المركب من متصلة ومتصلة ثانياها المركب من جملة ومتصلة ومتصلة
في كل قسم من اقسام الحجة الاشكال الاربعة لان احدى البوسع ان كانت
ثانياها الصغرى مقدمه اكبرى فهو الشكل الاول كما في مثال الشرع
الذي عرفنا انه من القسم الاول وان كان ثانياها فهو الشكل الثاني
مفردا من القسم الاول كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس
السمت اذ ان السوا صاعدا وان كان مقدمه فالنهار موجود الشكل الثالث
كقولنا من الشمس طالعة كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وكالما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة ينبغي قد يكون اذ ان
النهار موجود فالارض مضيئة وان كان مقدمه فالارض مضيئة ثانياها
اكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا من القسم الاول كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وكالما كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة
ينبغي قد يكون اذ ان النهار موجود فالارض مضيئة وبيانا امثلة
الاشكال الاربعة من بقية الاقسام تطبق من الطولات واعلم
انه ان كان الوسط في الاقتران الشرطية هو واحد طرف الشرطية برتبة
سبح بالجزء التام وهو المتداول في العلوم والمحتاج الى معرفة وان
كان الوسط جزءا فيكون طرف سمي بالجزء التام والاطلاق عليه
وعلى شروط انتاجه بطريق من الطولات اي القياس اى مطلقا
لا يقيد كونه اقترانا لان طلبة كره العلم غير محتصر بالاقتران
وان كان لكل شروط غير شروط الاخر اياهم دفع بهذا
التفسير مطلقا ان في كلام المصنف طلبه تحصيل الحاصل لان المقدم
هو القضية المجعولة جزء قياس على ما وجب اى تركب كانتا
على الوجه الذي وجب اى كونه المقدمة مشتملة على الشرط الذي
وجب جامع بين طرفي المطلوب اى مناسب لطرف النتيجة

بحيث لو جرد على احد صوابه لم يجر الا في غير ذلك وهو ان هناك شبهة متناهية
 وواسطة في سببها الى الآخر وارتباط به وهو ان الوصف الحائز
 وبه حصلت المقدمة اي على وجه صحيح ومن اندراج الا في غير عطف على
 قوله من الانسان فقط واعتبر ان كان على ان يكون ما في الكلام المص على الاتان
 فقط لذكره الاندراج بعد او على جميع ما يجب فلا يقصر صفا على الاتان والاندراج
 بل يجعلها شاملة لترتيب المقدمات والنظر الى جميعها ويكون قوله ورتبه
 اة من ذكرها خاص بعد العام في الاقتران في اقرت في هذه كانه الكبري
 الاندراج المذكور لا يخص الاقتران على ما سبق ذكره وان شئت كما يأتي
 وكذا الاتان المتقدم لا يخص على من كلامه بان تقدم الصغرى على
 الكبرى في الاقتران في ان وانه تقدم الكبرى على الصغرى في الاستثان على
 الوجه الخاص لما سياتي من الكبرى في الاستثان مع الشرطية والصغرى
 هو الاستثنائية مثلا راجع الى قوله كون الصغرى موجبة والكبرى
 كلمة في السلك الاول في اختلاف المقدمة من كونها كلمة الكبرى في السلك
 الثاني في الحائز طيبا في صحت يستلزم ان الاقتران في النتيجة تعليل
 لقوله تقدم الحائز في علمه لاندرج العالم في موضوع الكبرى
 اورده علمه لاندرج لساواة العالم للصغرى وجوابه ما سبق ذكره ان
 من قوله المص وما من المقدمة صغرى في على الوجه الخاص متعلق
 ترتيب وانظر الى اعتبار حتم الاشارة الى ان من فاسد متعلق
 بحال مخدوفة من جهة النظر الى الصورة وقوله بان كانتا تصور
 للفاسد من جهة النظر وكان الاولى التفسير بالخلاف بدل البالان في
 الصورة لا يخص فيها كثره ومن جهة المادة في شره ابن يعقوب ان
 التفسير هنا على انه يجب رعاية القضايا باليصلح الدليل واللازم تميز من
 الناظر لان الفرض هنا في صورة القبول وسببه في اخر النظر على
 لزوم رعاية المادة بالاسند الى المادة اشارة الى المخاطرة بالي
 قوله مختبرا وقوله وانظرا جميعها من فاسد والماتلثة وقوله
 صرحه يقينية ام لا مرتبط بقوله مختبرا والماتلثة حذف اي طيبا
 علم صواب هذا الاستفهام والناسبا او كما في نسخة لان ام المتصلة
 لا تعادل صرح ويمكن جعلها منقطعة للاضراب عن الاستفهام يقينية
 الى الاستفهام من كونها غير يقينية كما في نسخة في صحتها على عصام

في من الكبرى صواب
 في لان من بيان
 من محدود مقود
 عدتها جملة فلا
 ودان لتاول
 قد سبب شحها

في الاستفهام

في الاستفهامات وهو على ما في نسخة ام لا ينشأ استقلا لانه لا ينافي
 قوله بالاسند اليه ولان ادخاله في الاختيار يعود الى التكرار مع
 قوله وانظرا جميعها من فاسد لانه اذ ضرب في الف من جهة الصورة
 وهذا اي قوله وانظرا جميعها من فاسد لانه اذ ضرب في الف من جهة الصورة
 المقدمات حيث قال هناك على الوجه الخاص واي ترص بان يبين ثم بقوله
 وهو كون الصغرى كما فكون ذلك فاصرا واقورا هذا الاضطرار مدفوع
 بقوله ان هناك مثلا الذي ذكره سابقا في لترتيب فلان يقال
 هذه التكرار كما تقدم في قوله ورتبه المقدمة واقورا ان هذا هو المثل
 بالنسبة الى غير اختار المقدمة صرحه يقينية او لا بالاسند اليه على ان
 كانت نظرية اذ لا يفهم ذلك من الترتيب على الوجه الخاص لان المراد به
 توفير شروط الانتاج وليس ذكرها وتوفره في ما يتوهم
 من التكرار بين قوله على ما وجدنا وقوله ورتبه في كنه المقام
 وقد علمت عامر فان لازم اة على لصفون البتة قبل يتقن صرحه
 اي كنه طراد صدق وقوله وتقدم يتقن اي عدم يتقن صدق بسبب
 عدم اطراد صدق بحال المقدمة متعلق باني صدق المقدمات
 بان طابقت مادتها الواقعية وان لم يتقن ذكرها المذكور من صدق
 المقدمات واستيفاء شروطها من حيث الصورة بان استقر صدق
 المقدمة فقط وقد مثل له وانتفاء استيفاء شروطها من حيث الصورة
 فقط او انتقيا معا ولم يشر لها اشكال على المقامات وبها كانتا صدق
 المقدمة في صدق النتيجة تارة وكذرها اخرى ولم تصدقها في انتفاء
 الاستيفاء كما في الاشياء من الاتان بغيره وبعض الفرس صا صرحه وكذا
 كما في الاشياء من الاتان بغيره وبعض الفرس صا صرحه وكذا
 انتقامها معا كما في الاشياء من الاتان بناطق ولا شيء من الناطق بحول
 ما يصح بالمعنى وهو قوله من حيث صدق وعدم يتقن ولم يقرب من
 حيث صدق وكذب واعلم انه تمهيد للكلام المص في الغالب والنتيجة
 منتقاة عن عصام ان المراد في غالب الموصيات الكلمة التي هو شرط النتائج
 فلا يرد ان هذا انما يتم لو كانت النتيجة موجبة كلمة اذ موضوع ابالسة
 لا يجوز ان يكون اخص وموضوع الموجبة اخص ليس في الغالب اخصا
 وغير الغالب ان يكون مساويا لهما مخدوطة ان ناطق وكل ناطق

وبعض الناطق
 كافي لاشي هو الانسار

ضاحك وينشون لا يقال وقد يكون اسم نحو بعض الحيوان انثى وكل انثى ناطقة
 وان قيل لا عرفنا ان الكلام في النتيجة الموجبة الكلية لتوسط جميعها بين
 الطرفين الطرفين تنازع كل من توسط وجميع وازاحمة بينهما مناسبت
 لها وتكون وسببها الى سببها احداهما من فالتوسط للتوسط وفيه ان المولد
 التوسط لفظ لانه انما يظهر في الشئ الاول والآخر في الكبر وتكون وسط في
 غير الشئ الاول مع انه في غيره ليس متوسط لفظ ولا تعقل ان المولد انما وسط
 في جميع بين الطرفين وان ذكر اول واحد الا ان الاربعة او اولا ووسطا في الثاني
 او وسطا واحدا كما في الثاني واقدر يمكن ان تمام ان التوسط لفظ في جميع الاحوال
 غير انه في بعضها بالغير وهو الاول وفي بعضها بالقوة وهو البقية لوجودها في الاول
 فمدان الفهم فادان شدة الامور المتناسبة في وجه شئ لا توقف على شئ المتساوية
 بين ذلك الشئ وبين كل من تلك الامور بل توقف على شئ بينهما وبين بعضها
 بعضهم انما قال في شئ الذي قد مر انه من جنس دعوى باوثيره والذي سبب المسمى في
 بلاوته هذا ان في قوله وما من المقدمات او في شدة لطيفة الى ان كان ينبغي
 للتأخر ان يفسر الاصغر والكبير والاولا في التوسط والاولا في التوسط والكبير في الثاني ثم يحكم
 بوجوب الاخر في ثالثا لان صيغة في قصده في الحكم قبل التصور وما هو
 انما يتصور هو ان صغرى من مقدار محذوف والجملة صفة ما من المقدمات
 حال من الضمة في صغرى او من صغرى بناء على صوابا ثانيا ان كان من اجزء وصفه
 صدر الصفة في المظهر وفيه ما قد يفيجى في قوله في الكبر واعلم ان في صغرى على السنة
 القوم صغرى وكبرى واصغر والبر وليس يمكن ان كانوا لا يبررون تفضيلا على معنى
 من وانما يريدون معنى فاعلة وقاعوا تفضيلا حلقا فهاهنا المطابقة وان لم توجد
 الولا الاضافة كما قال في هاتين صغرى وكبرى من نفاقه ٥ حساب
 در على ارض من الذهب ٥ وكما يقولون في صغرى وكبرى والبروتين
 فاصلة صغرى وكبرى او اي لفر فر فرادة اشارة الى تقدير مضافا
 فتكون جملة المضافات المقدرات اربعة اثنان بين اندراج والغير واثنان
 بين في ومجودها اي في اندراج افراد اصغر هاء مفهوم او وسط الكبري
 ولو كان اي لا وسط مضافا للاصغر غاية افاد بها محرم وجوب اندراج هذه
 امانة لان ماهية كل شئ في اعداد هاء اعم من ذاته قال في الكبري فاذا قلت كل
 انثى ناطقة وكل ناطقة صبي فالحمد من الانثى افراد فالكبرى في
 الناطقة كل فرد فرد بخصوصه وكذا لو قلت في الصغرى كل انثى ناطقة

ضاحك ٥ اي

اعاد في الكبرى وكل ضاحك صبي ثم قال واما صمدان المراد من الموضوع افراده مجتمعا
 كل فرد فرد بخصوصه وقد اشار بهذا التعليق الى ان الاوسط دار بين
 كونه ماصفة للاصغر كما ان كل انثى ناطقة وكل ناطقة صبي وكما ان كل انثى
 صبي وكل صبي ناطقة او عارضا له كما ان كل انثى ضاحك وكل ضاحك
 صبي وكما ان السالم متغير وكل متغير صامت بولو كان امة او انثى في قوله
 اخبر اي الاصغر نحو بعض كبري اة قال في الكبري فافراد هذا البعض مندرج
 كل فرد فرد في الانثى كما هو في كون الانثى اخبر تصديق بعض الحيوان بلفظ
 النظري في كونه هذا خاضع من البعض الانثى في الانثى امة واقل هذا من
 على ان الاصغر بعض الحيوان ومقتضى الاصطلاح ان الحيوان وان بعض سور و
 لا يطر الاندراج فتدبر هذا ان اقتراني اى ما ذكر من الاندراج ظاهر في
 الاقتراني واما ان استغنى اة حاصل ان الاندراج المذكور وان قوله
 انما اجتمع اليه بقدر حكم الكبري للاصغر في وسط الاوسط وهذا التقدير مستغنى
 عنه لان استغنى لان استغنى لوجه اخر وهو انه يلزم من شئ المعلوم شئ
 لازم ومن دفعه اللازم دفعه مرسوم مضمون التالي في هذا اذا كان الغرض
 استغنى عن المقدم لينتج عن التالي وقوله ومضمون المقدم اة هذا اذا
 كان الغرض استغنى عن التالي لينتج عن التالي فافاده في الكبري
 وهذا حاصل اى اسم الاندراج راجع الى ما تقدم من تاويل كلام المقدم تقدير
 المضافات ومن بيان الاندراج اذا كان الاوسط مضافا وبالا صغر
 او اخبر ومن بيان الاندراج في الاستغنى على ما تقدمه علة الكبري
 وعلى هذا اي التاويل الذي ولى به كلام المقدم من تقدير المضافات بحمل
 نظام ابن سينا ومحمدا محمد بن النظم الاندراج الصغرى تحت الكبرى وفيه
 وقوله فرد من افراد الكلمة فيقدر في العبارة الاولى المضافات الى سبب اى
 لاندر اى افراد اصغر الصغرى تحت مفهوم او وسط الكبري ويقدر في العبارة
 الثانية المضافات الى افراد اى فرد من افراد مفهوم او وسط الكلية اى
 القضية الكلية التي هو الكبري وانما ذكرها بمرتبها لارتباط بعضها ببعض
 وافادتها انه لا يبين العلوم الثلاثة كما اذا دعيت اة توضيح لمعاد
 بتطبيق على مثال عاقر اى لا تلد ليزم اى من اكم على ان كل
 الحكم على الفرد الذي هو البعلة المثرا بها وهو تليق بقوله يتفطن اة
 وما ذكره اى من اشترط علم ثالث في كبرته اى كبرته في ضمن العلم

محقق في الاستغنى اى
 بالاقتراح وفيه ان الا

هذا هو المقصود من هذا الكتاب
 وهو بيان ما هو الحق في هذه المسألة
 وما هو الباطل منها وما هو الوسط
 بين الطرفين وما هو الحق في كل واحد منهما
 وما هو الباطل في كل واحد منهما

كل من لا يقدر على ان ياتي بالشئ من المغرب ليس بذي و انت لا تقدر على ان تاتي
 بالشئ من المغرب مع ان هذا الموضع يكون على ترتيب الماض وحسن واجب
 بالعلمة ذلك ان النتيجة خرجت في تركيبها غير عزي لانها خرجت في ليس انت
 او ليس انت في اول وليس انت فينتزم وقوع خبر الرفيق في محل نصب
 خبر ليس افاده في الكبرية انما ادعى المورد وهو ان يكون الية اشارة الى قياس
 من الرابع والمناطقة لا تصيدون بالالفاظ بل بمطالع نظره المعاني فلما يلزم التعبير
 بالخبر لانه التيسر والاشارة فينتج من غير ما ذكره بل يكون التعبير بل بما يقوم
 مقامه كما لا سم القام وكم الاشارة فالانصاف ان الية تفصل لاشارة الى كل
 من الاول والرابع فاعرفه وجه برهان الدين في صوابه الفري بعده عن الطبع
 جدا ما يحتاج الى مزيد على انه يحتاج الى تغييرين لان موضوع المطلوب
 محمول في صغره ومحموله موضوع في كبره فيحتاجه عند تركيب النتيجة الى جعل
 المحمول موضوعا والموضوع محمولا بخلاف بقية الاشكال فان الاول وقع فيه
 موضوع المطلوب موضوعا في الصغرى ومحموله محمولا في الكبرية فلا يحتاج الى
 تغيير اصلا والثاني وقع فيه طرفا المطلوب موضوعين فيحتاجه عند تركيب النتيجة
 الى تغيير واحد وهو جعل الطرف الثاني محمولا والثالث وقع فيه طرفا المطلوب
 محمولين فيحتاجه الى تغيير واحد وهو جعل الطرف الاول موضوعا في حيث
 عن هذا النظام اي تكرار احد الاوسط كما سكره انه بعيد له قال ابن مقرب
 التفسير على هذا ما يستفنى عنه لانه اذا لم يتكرر احد ود التثنية فنعلم ان
 لا اشتباه بالضرورة انه على الوجه الاول اي الاشتغال على احد الاوسط كما
 تقدم اى في قوله واحترز عن قضيتين غير التيسر ففاسد النظام فيه
 اظهاره على الاخبار لا جواز النظم واوردان الشغل الاول والرابع الحليتين
 ليس فيهما تكرار لان المراد من الموضوع الافراد ومن المحمول المفهوم ولا يتكرر
 الاوسط الا اذا كان المراد به في المقدمتين واحدا بان يكون محمولا فيهما كما في الثاني
 او موضوعا فيهما كما في الثالث واجب بمنع ان الاوسط لا يتكرر الا اذا كان المراد
 به في المقدمتين وان كان المراد به في الصغرى مفهوما من حيث صدق على افراد
 الموضوع كما هو شأن كل محمول في الكبرية افاده اى افراد الاوسط من حيث صدق
 مفهومه عليها كما هو شأن كل موضوع وتقرير اجواب على هذا الوجه لا يرد عليه ما قرئ
 هنا فانظره في ذكر شروط الاشكال قال في الكبرية لا يحتاج الى شكل شرط
 اذا لم تعتبر فيه اجته فان اعتبر فيه اجته سميت تلك الالفة بالخطاطات

والافانكا

والاختلاف ولا شروط اخر تطلب من المطلوب وقادرت في منظومه وشعرها
 في الخطاطات والاختلافات الالفة المركبة من الموجهات ان تتركب او تفصل
 بالبناء للحدود فطرية مفصول ثانيا وكبرية ثانيا فاعرفه هو الذي كان مفصولا اول
 او لمفصول فكله مفصولا اول والثاني غير مفصولا في الخطاطات اذ لو اشتق ايجاب
 الصغرى اى بان كانت سالبة صوابه بان كان هناك اداة نفى او ضمني كما اذا
 قيد الموضوع بوضو و هو الالفة ووجهه او فقط نحو الالفة ووجهه ضاهاك
 وكذا ضاهاك حيوان فالنتيجة و هو الالفة ووجهه كاذبة لان ووجهه في معنى
 شئ من غير الالفة بحيوان فهو قضيتهم وضمت في قضيتهم فالصغرى في قوة قضيتهم
 الاولى لان ضاهاك والثانية لاشئ من غير الالفة ضاهاك وهذا نوع
 من انواع الاغاليط يسمى بحجج المسار وخرج بقول قيد الموضوع ما اذا
 قيد بذلك المحمول فان القياس صحيح ونتيجته صحيحة بخلاف الالفة هو الضاهاك
 ووجهه وكل ضاهاك ووجهه صوابه ينتج الالفة حيوان ذكره فيختلنا العدوك
 واضطربت النتيجة اى اختلفت صدقا وكذبا فقد تصدق اى اننا ق
 بحقيقة العقيدة اى لا بحقيقة النتيجة باربعة الباء للتصوير
 واما المرحلة اى جواب عما يقال تقدم ان اقسام الخلية ثمانية فكان مقتضاها
 ان يكون اقسام كل شغل اربعة وستين وحاصل الجواب ان اربعة
 منها لم تعتبر في العدد و هو المرحلة بغيرها والشخصية بغيرها لان الاول
 في قوة الجزئية في مرحلة فيها والثانية في حكم الطولية في مرحلة فيها وفي
 حكم الطولية تقدم وجب التفسير في جانب المرحلة بالقوة وفي جانب الشخصية
 بالحكم في جميع الاشغال مثالها في الشغل الاول هذا زيد و زيد حيوان فلما
 حيوان ومثالا في الثاني كقولك صر حال و زيد ليس بهر حال فلا شئ من الزك
 يزيد ومثالا في الثالث زيد حيوان و زيد انك في بعض الحيوان انك
 ومثالا في الرابع زيد ناطق ولا شئ من الصاهل يزيد فلا شئ من ان طق
 بهما صر استدلالا على كونها اى والاستدلال يكون في شئ من المدعى
 في صورة واحدة في قوة الطولية الاولى في حكم الطولية كما مر في شغل عكس
 اى الموافقة بان تنكس زيد حيوان الى كل ما ليس بحيوان هو ليس بزيد والمخالف
 بان تنكس ما ذكره لاشئ من غير الحيوان بزيد اذا كانت موجبة قيد
 به لان الشخصية السالبة لا تنكس عكس نقضها الى كلية فليس بزيد حيوان
 لا يصدق عكسها عكس نقض موافق اما لاشئ من غير الحيوان بغير زيد

وان عكس نقض مخالف الى كل غير الجواب نه لان السالبة التخصيصية في حكم الشئ
 الكلية وتقدم انزالها لتفكس عكس نقض الا الى جزئية سالبة في الموافقة وموجبة
 في المخالفة فبطل التوقف في وجه التقييد بالاجاب كما ان الكلية تنفكس
 كذلك اي عكس نقض الى كلية لم يخرج عن موضوعها فاما في الوجود
 الكلي في الكلية وشخص الموضوع وعدم بقده في التخصيص فنقرب
 الاربعة مرتبة بقوله سابقا واثنان في اثنين باربعة اي فنقرب اقسام
 الصغرى الاربعة الموجبتان الكلية والجزئية والسالبة الكلية والجزئية
 في اقسام الكلية الاربعة كذلك في الكلية والجزئية الموجبتين الصغريتين
 لم نقرب حالتا كلية في اقسام الصغرى الاربعة كما قربت حالتا الصغرى
 في اقسام الكلية الاربعة لانه يلزم عن ذلك تكرار اخذها مع السالبتين الصغريتين
 كخروجك شرط اجاب الصغرى ونظير ذلك يقال فيما ياتي في نصيب
 الاستكمال هذه اربعة الاسقاط اي اسقاط الضروب العقيمة وقوله
 واما طريق التخصيص اي تخصيص الضروب المنجية والوقوف بين الطرفين
 ان الاولي يتوخى فيها بيان العقيمة صريحا ويؤخذ منه المنية بطريق
 المفهوم والثانية بطريق العكس وان الاولي بيان المفهوم الشرط والثانية
 بيان المنطوقه في كل وضوء عبارة ولا شر من العبادة بمستحق
 النية عارضة الخفي بان كل وضوء نظافة ولا شر من النظافة بمحقق
 الى ثبته ويضيق ان المقصود بالذات من الوضوء العبادة ولا بد من
 تقييد العبادة بالبدنية التي ليست من قبيل التروك والاولى على
 الكبرى كالتوكل وكذا زالة النجاسة او يقال المثال لا بشرط صحته
 فمذكور في المطولات قال في الكبير وعدم انصراف الوجود لجملة الشرطين
 الكلية والاجاب وقدم الثاني على الثالث لان الطرح وان كان سلبا
 اشرف من الجزى وان كان اجابا والثالث على الرابع لان الجزى مع الاجاب
 اشرف من الجزى مع السلب ان يختلفا بالبدنية كما هو المحفوظ
 ولم يات بنا الثاني مع ان الدنيا على منتهى تفصيل لم يثبت لها لها بالقول
 قال في الكبير خبره قوله شرط وقع اي خبره شرط من هذا التركيب
 فان خبر مفرد وله حال مقدمة على صاحبه لان نعت النكرة اذا تقدم عليها
 ينصب حالا ووقع صفة لشرط لان الجزى بعد النكرات صفات
 وعابدة المستلذذ الاول الضمير له لم يلزم توافق اي في الوجود

والاكثر

والاكثر عند اجابها ولا تباينها اي عند سلبها في الكلام لف ونقير
 مرتبة اي ومدار الاشياء على لزوم التوافق حتى يكون النتيجة دائما
 موجبة او لزوم التباين حتى يكون سالبة دائما وصحت لم يلزم التوافق
 عند اجابها ولا التباين عند سلبها وفي القول انما اعطى اقتلا
 اللازم له التباين فنقرب النتيجة اي مختلف بانه تصدق تارة
 موجبة وتارة سالبة وهذا يوجب خبر الذهن اما في الموجبتين
 اي ما اضطربا في الموجبتين وكذا اشار في قول واما في السالبتين
 كان احق السلب اي الموافقة للواقع وان كان مقتضى التباين بالاجاب
 كخبره عن السلب كان احق الاجاب اي الموافقة للواقع وان كان مقتضى
 القياس السلب لم يلزم في الاكثر اي المنية عليه اشياء هذا الشك ان
 هو يقع على نه الاكثر عن الاصغر بواسطة في اللازم الذي هو الوسط
 اصلا كخبره عن الاصغر والبالر واشياء لاخر فيثبات في التباين
 في اللازم يقتضي التباين في اللازم الذي هو المطلوب في الشكل الثاني
 مثلا اذا قلنا كل حمار ناهق ولا شيء من الابل ناهق فبما لا ينجح ليس
 من الحمار ان لا ناهق لانا اثبات الحمار لنا حقيقة وتعيينها عن الابل
 فملزم ان يكون الابل غير الحمار واللاستقواء اللازم عن احدهما وثبت
 للآخر حينئذ اي حين اذا كانت الكبرى جزئية فمفهوم الاكثر
 اي الذي هو مبنى الاشياء كما مر كقولنا كل انسان حيوان اي فالمفهوم منه
 ان الانسان الذي هو الاصغر مناف لبعض افراد الجسم الذي هو الاكبر وهو
 الذي لم يثبت له الحيوانية اما الذي ثبت له الحيوانية فلا ينافيه بل هو عينه
 وكقولنا لا شيء من الابل ناهق نفس اي هذا مثال لما اذا كانت الكبرى
 جزئية موجبة وما قبله مثال لما اذا كانت جزئية سالبة والمفهوم من
 هذا المثال منافاة الانسان لبعض افراد الحيوان وهو الذي ثبت له
 الفرسية اما البعض الذي ثبت له الناطقية فلا ينافيه بل هو عينه
 الموجبتان مع الموجبتين اي صاهر الموجبتين الكلية والجزئية
 الصغريتين مع الموجبتين الكلية والجزئية الكبرى وقوله باربعة
 خبره كخبره في ذلك باربعة وكذا يقال فيما بعد كبرى هو حال
 وكذا قوله صغريتين فتلك الاربعة قال في الكبير ما لم ينفك في الضروب
 المنجية من الشكل الثاني والثالث ثلثة اقوال الاول احتياجهما للرد

قوله م

فما

الى ضرب شغل الاول المنتجة الثاني عدم احتياجها الى الثالث احتياج ضرب
 الثالث دون ضرب الثاني وهو الحق لان صاحب الثاني الاستدلال
 بتناهي اللوازم على تناهي اللزومات فاننا اذا قلنا كل انت حيوان ولا يشترط
 فيه الحيوان تناهي لزمها اذا لزم الانت الحيوانية ولازم الحجر
 نقضه وهذا لان ما لا يجتمعان فلا يجتمع مزوجهما وهما الانت
 والحجر ولا يقف في الشغل الثاني بناء انتاجه على هذه المقدمة الخارجية وهو
 ان تناهي اللوازم دليل تناهي اللزومات لغو مقتضاه من مقدماته كما انه لا بد
 في الشغل الاول بناء انتاجه على مقدمة خارجية وهو ان لزم الانت لزم لغوهما
 من مقدماته ضرورة واعلم ان رد ضرب الاشكال الثلاثة المنتجة الى ضرب
 الشغل الاول المنتجة انما هو في الجملة لان من ضربها ما لا يرتد الى ضرب
 الاول فنتجنا انتاجه بطريق اخر كما خلف في رد من ضرب الاشكال الثاني الى
 الاول الثلاثة الاولى فالضرب الاول منه يرتد بعكس الكبر وهو مثال
 المذكور في الاشكال من الحيوان الحجر والضرب الثاني يرتد بعكس الصغر قبل
 كبر ثم بعكس النتيجة وعكس الصغر في مثال هو بعكس الكبر في مثال الضرب الاول
 وقد عرفت وعكس النتيجة لاشي من الانت الحجر والضرب الثالث يرتد بعكس
 الكبر وهو مثال بعكس النتيجة في مثال الضرب الثاني وقد عرفت وانما الضرب
 الرابع فلا يرتد الى الاول لان بعكس ترتيبه مقدمه لانه يفتقر كون الكبر
 كلفة ولا بعكس صغره لانها سائلة جزئية فلا تفكر ولا بعكس كبره لانها
 انما تفكر جزئية وهو لا يصلح كبرى للشغل الاول فذلك سبب انتاجه
 بطريق اخر كما خلف وهو ان جبر نقض النتيجة صغرى ونقته الى كبرى القياس
 فننتظم منها قياس على هيئة الشغل الاول ينتج لنقض الصغرى وهو باطل
 لانها مكية فيكون ما ادعى اليه وهو صحة نقض النتيجة باطلا فتكون النتيجة
 صفا وكيفية ذلك ان تقول ان اصدق ليس بعض الحيوان بانك وكل باطل
 انت اصدق النتيجة وهو ليس بعض الحيوان باطل والاصد نقضه وهو
 كل حيوان باطل فينتظم صغرى الكبرى القياس بهذا كل حيوان باطل وكل باطل
 انت ينتج كل حيوان انت وهو نقض الصغرى التي هو ليس بعض الحيوان
 بانك ولا هذا الا من نقض النتيجة فيكون باطلا وتكون النتيجة صفا وسبب
 بيان انتاج ضرب الثالث والرابع في محلهما فلا ينتج هذا الشكل
 الاساسية اي كلفة في الضرب الاول والثاني او جزئية في الثالث والرابع

فنتج مطلبين من الاربعة ووجه ترتيبه ضروريان الضربين الاولين اشرف
 من الاخيرين مقدمات ونتج لانا الكلية مطلقا اشرف من الجزئية كما مر وقد
 الاول على الثاني والثالث على الرابع لاشتمال صغرها على الاولى المقدمات
 على الارجح الذي هو اشرف من السبب وان ترى كلفة اصداهما المراد عدم
 جزئيتها معا فيصدق بان تكونا كليتين او اصداهما كلية والآخر جزئية كما
 يستفهم لكنه بيان الضرب المنتظم لم يميز التقا الا صغرها بالاكبر اي
 اجتماعها الذي هو جنة انتاج هذا الشكل لان حاصل حكمهما على شيء واحد
 فينظم اجتماعهما لان مزوجهما واحد مثلا اذا قلنا كل انت حيوان وكان انت
 بشر فنتج حكم بالحيوانية والبشرية على شيء واحد وهو الانت فينظم ان بعض
 الحيوان بشر وهو المطلوب واذا قلنا كل انت حيوان ولا شيء من الانت
 نحو فقد اشتبا للانت شيئا الحيوانية ونفينا عنه الحجر فينظم سبب الحجر عن
 الحيوان والاما في نفوا احداهما عن شيء وانبات انما هو ان فنتج بعض الحيوان
 ليس الحجر وهو المطلوب ومع لزوم الاجتماع في الانت ان يكون الاكبر ثابتا
 للاصغر واما الضرب الاول من الستة المنتجة ومع لزوم الاجتماع في
 النفوا ان يكون الاكبر مملوفا عن الاصغر واما الضرب الثاني فنتج عدم
 لزوم الاجتماع في الانت ان يكون الاكبر قد ثبت عن الاصغر كما اذا قلنا
 لاشي اة هذا مثال لما اذا كانت الصغرى فقط سائلة قارة الكبر وكذا لو
 كانت سالتين معا فاشي من الانت بغير ولا شيء من الانت بصرف
 فالنتيجة كاذبة ولو قلنا بذكر الكبرى ولا شيء من الانت نجح صدقت
 المحكوم عليه بالاصغر صفة لبعض فلا يميز لذكر ان لا شيء حيوان الميزة
 بين البعض من كونه بعض الحيوان انت اة مثال لما ان كانتا موجبتين وكذا لو
 كانت الكبرى سائلة كالوسيلة الكبرى بقوله وبعض الحيوان ليس باطل او
 ليس بغيرس واخف في الاول والارجح وفي الثاني السبب فانه انكبر
 فالنتيجة صادقة اي لانه انقضا لبعض المحكوم بالاصغر غير البعض المحكوم
 عليه بالاكبر لكانت كاذبة اي لكون البعض المحكوم عليه بالاصغر غير المحكوم
 عليه بالاكبر فقط بايجاب الفاترعية على اشتراط الشرطين السابقين
 الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية انما ينتج هذا الضرب موضعية
 كلية ولا الذي يليه سائلة جزئية كلية لوان كون الاصغر اعم من الاكبر فتكون انت

جسم وكلان ياطق اوجوان وفكر لوان حيوان ولا شيء من الانس نفوس
وانظر ما وجه يخص بعض الضرب الاول بالتصريح بأنه يتبع جزئية مع ان جميع
الضروب انما تتبع جزئية ولو قال فكل سنة لا تتبع الا جزئية الاول
من موجبتين كليتين اذ كان احسن واعلم ان ضروب الخلق من الاول
تتبع الى الشغل الاول بعكس الصغرى والرابع يتبع الى بعكس الكبرى
وجعل الصغرى في بعكس النتيجة والخاص يتبع الى بعكس الصغرى و
الرابع لا يتبع الى بعكس النتيجة انتاجه بطريق اخر كما خلف وهو ان
تعمل نقض النتيجة كبرى وتعلم الى صغرى القياس فينتظم منها قياس من الشكل
الاول فنتج لنقض الكبرى الصادقة فيكون هو باطلا فتكون النتيجة حقا وكيفية
ذلك ان تقول اذ اصدق كل حيوان جسم وبعض الحيوان ليس بفرس صدقت
نتيجته وهو بعض الجسم ليس بفرس والاصدق نقضه وهو كل جسم فليس بفرس فيضم
كبرى الى صغرى القياس هكذا كل حيوان جسم وكل جسم فليس بفرس كل حيوان فليس
وهو نقض كبرى القياس الصادقة وهو بعض الحيوان ليس بفرس ونقض الصادق
كاذب ولا خلاف الا من نقض النتيجة فالنتيجة حقة وقيل بعض الفضلاء لا يوجب
لما مضى ان احاط به ومن وافقه وقوله وكان من ذلك على الاول اعترافه بالنتيجة
ولوسا بة اشرف من الجزئية ولو موجبة ترجيحها لانهما من واقع
الثالث من موجبتين والكبرى فقط كليته هذا هو الذي جعله ابن ابي حنيفة ثانيا
الرابع من موجبتين والكبرى فقط جزئية جعله ابن ابي حنيفة اربعة
في الرموز بل هو فيه خاص فخر هذا على طريقة وهناك على طريقة علمنا بالظن
نقض الغائب ليس هو يفي ببعده فليس مع الرابع لكون الحقيقة سالبة
وانما لم يقبل لا يفي ببعده لان الغائب لا الذاخلة على المحررات لكون جزئية فتكون
الحقيقة معدومة موجبة والافرض انها سالبة وما ذكره الله من عدم محيى ببع
الغائب موافق لما مضى فكلنا الشافية اما مذهب الامام مالك رحمه الله فانه يرى
بشروطه مذكورة في كتبهم السادس من حجية كلياته فسالبة جزئية الظاهر
ان بغيره هذا بالافا وبقيت المواضع بالواو وتضمن فصاحب الشبهة
اي قال القبطية شرعا وانما وضعت هذه الضروب في هذه المراتب لان الاول
اخص الضروب المنتجة للايجاب والثاني اخص الضروب المنتجة للسلب الا اخص اشرف
وقدم الثالث والرابع على الاخرين لاشتغالهما على كبرى الشكل الاول وهو وجه تقديم
الخاص على السادس على طريقة صاحب الشبهة انه ينتج الايجاب والسادس ينتج

السلب وعلى طريقة السورب لاشتغال الخاص على كبرى الشغل الاول كما علم على
كبرى الشغل الاول اي ما يصلح كبراه وهو السالبة الطلية ولم يقبل ومعهذا مع
اشتغالها عليها ايضا لان الاشتغال على صفها مشترك بين الضربين شرط
عدم جميع الخسبين اشاد الى ان عدم جميع الخسبين شرط مشترك بين الضربين شرط
لم يستقم الظلام ولو لم يقدّم واحدة اي سواء كان الجمع في مقدمتين كما في
السالبين والجزئيين او في مقدمتين واحدة اي فقط كقوله اي الجزئية السالبة
بان كانت احدى المقدمتين جزئية سالبة والاخرى موجبة طلية ومثالا الجزئية
السالبة ما في قوتها وهو المرحلة السالبة كما في الكبرى والكاف متشابهة فتشترط
ان تكون الكبرى سالبة كقوله اقول لو قال بذكر هذه العبارة والكبرى سالبة
طلية كان اخصر وهو ظاهر واو الى ان يكون الكبرى سالبة كقوله شطرون من الصورة
المذكورة لا شرط يستبين قال في الكبرى وقد استوفى بعض المولدين من
الرضع زيادة صرف ساكن اخر الشغل الاول واخر الشغل الثاني كما سألني
تذبيلا ممنوعا وخارج من تعريف التذبيد وعلى تسليم انه ليس تذبيلا فان قيل
الجاز خاص بالعام والبيد وكان من استوفى ذلك في موجبة شبه مستغنى
اخر شغل الرجز مستغنى اخر محذو والبيد وقد تقدم نظره في قوله الطلية
ضربا من انتقاص وقصر عرض نوع وضا من واقتضى ما يستبين سناد
الحذو وهو اختلاف حركة ما قبل الرد في بقية مع غيرهما والرد في صرف الذين
فترا الردى لكن هذا جازي للمولدين كما مضى عليه شيخ الاسلام في شرحه الجزئية
بل نحن على ان بقية انواع اسناد والابطال والتضمن جارية لهم ايضا كما جوف
اقول قوله خاص بالعام والبيد اي يجوز وما جرى منه على طريقة الخليل المسقط
بحر المتدارس لا على طريقة الاخص المحدث له لدخول التذبيد في مجزوءه ايضا
اي يظهر اشار الى ان السبين والتا زائدتين وتقدّر ذكرهما انما قدّر
المقام على هذا الوجه مع ان كلام المتن ليس كذلك لا يرد على المتن من الاشكال
وهو ان مقتضى ضم ان الضرب المركب من موجبتين الصغرى فقط جزئية
منتجة لعدم جميع الخسبين فيه مع انه عقيم فاما في مقدمتين فيه كاست صود
السالبان الطليتان والجزئيتان والمختلفتان وتحت افتلا وهما مكوّنات الموجبة
صغرى مع السالبة الجزئية كبرى وعكس الا اذا كانتا سالبتين اي كليتين
او جزئيتين او مختلفتين فمذاهب اربع وقوله وكانت الصغرى سالبة اي كليته
او جزئية فماتان صورتان اخص لقراين من انما الى اخص الضروب الاربع المركبة

وكان كما في المردود في بيان كبراه في بيان كبراه في بيان كبراه

ت

من السالبة والاشكال المركب من السالبتين كلتيهما اخص الفروب لان السالبة
الطية اخص من الجزئية اذ لا تصدق الا عند سلب المحمول عن جميع الافراد
بمخالف الجزئية لانها تصدق عند ذلك وعند السلب عن البعض فقط والمركب
من الاخص اخص من هذا الضرب اخص فم المركب من السالبتين الاربع يكون
الجزئية باقية متحققة او مع الطية والاختلاف اي اختلاف النتيجة بغير
تارة موجبة وتارة سالبة وقوله موجود فيه اي واذا وجد الاختلاف في هذا
الاخص وجد في غيره بالاولى اخص القويين من هذا اي اخص الضربين المركبين
من السالبة بغيرها والجزئية الموجبة هو المركب من السالبة الكلية والجزئية
الموجبة لا عرف فيما مر وهو قولنا لا شئ من الجادة اقول لم يقود وهو
قولنا بعض الجاد ليس يتحرك بالارادة كما قال في نظره بعد مع انه مقتضى
كون النتيجة تتبع الاخص نظر الى ان ذلك لا يعد نتيجة اصطلاحا سواء قرب المسو
الحرك والجزئي فتأمل يتحرك بالارادة كتر متحرك مع تعريفه في القياس لانه لا يج
مواقفة التيق للقياس في التعريف والتكرير فلهذا القرائن الاربع الى ان لبنان
الكلتان والكلية الكلية مع الجزئية الموجبة والسالبة الجزئية صفري وكبرى
مع الكلية الموجبة من القسم الاول هو ما اذا لم يكن الصفري موجبة جزئية
واذا لم يبق الاخص لم يبق الاخص وهو الضرب الاربع السالبة السالبة
الجزئية والاشكالان والسالبة الجزئية صفري مع الجزئية الموجبة كبرى
ووجه ما ذكره ان النتيجة اذا لم تنزم الاخص لم تنزم الا ان القاعدة لما في
شرع مختصر السوس ان ما لا ينزم الاخص لا ينزم الاخص او موجبة بغيرها
الى الكلية والجزئية وكلها الى السالبة الجزئية الكلية والموجبة فلما
علم فيما سبق ان في قولنا ان كان اجتماع اثنين في مقدمة واحدة كانت
سالبة جزئية مع الموجبة الكلية او مع الموجبة الكلية التي هي اخص من الموجبة
الجزئية انما كانت اخص منها لانها لا تصدق الا عند ثبوت المحمول لجميع الافراد
والجزئية تصدق عند ذلك عند ثبوت البعض فقط اخص القويين من هذا
ومن الموجبة الجزئية اي اخص الضربين المركبين من الموجبة بغيرها ومن الموجبة
الجزئية وباللغة التوفيق هذا الاضطرار السوس مع غير الموجبة الكلية
كبرى غيرهما ثلث السالبة بغيرها والموجبة الجزئية وليست تراط كونه الكبرى
اي في القسم الثاني ولان السالبة النهم بحسب لعم المقابلة مع غير السالبة
الكلية غيرهما ثلث الموجبة بغيرها والسالبة الجزئية فلهذا ثلاثة اضر

منها

منها واحد لم يتبع فيه الختان وهو الموجبة الجزئية صفري مع الموجبة الكلية كبرى
ومقتضى كلام المصنف من حيث وليس كذلك الى الثانية قبلها اي انهم الى
الثالثة قبلها واما طريق التخييل اي هذا طريق الاستقلا واما ما
يجوز ان يتبع اذا علم ان اختلاف الاول منها يتما الى الشكل الاول بعكس
الترتيب بان مجموع الصفري كبرى والكبرى صفري ثم عكس النتيجة والرابع والى
يرتد الى بعكس كل من المقدمتين ومن جعل الفروب المنجحة من الشكل الرابع
ثمانية من السالبة الى الشكل الثاني بعكس كل من الصفري وبه السابعة الى الشكل
بعكس الكبرى وبه الثالث الى الشكل الاول بعكس النتيجة ثم عكس النتيجة كذا
الاشكال وشرحها الاول من كلتيهما موجبتين ينتج موجبة جزئية
ولم ينتج طية مع كلية مقدمة لجواز كون الاصفرا من الاكبر كما في مثال
الش وكلفظ شرط كلية النتيجة وهو عموم وضع الاصفرا الصفري او في عكسها
لما في الكبرى وعدم الضرب الاول لانه من موجبتين والكل اشرف وان كانت
سلبا من الجزئي وان كان ايجابا لم تذكر الاول في ايجاب المقدمتين وفي
احكام الاختلاط كما يعلم بمراجعة احكامها ثم الثالث لا رتداده الى الشكل الاول
بعكس الترتيب كالاولين ثم الرابع لكونه اخص من الخامس ثم السادس والسابعة
على الثالث من لاشتمالها على ايجاب الكبرى وقد علم السالكين والسابعة
لا رتداده الى الشكل الثاني دون السابعة كذا في القطر الثالث من
كلتيهما والصفري سالبة فالسالكين والكبرى وانما ينتج منها الكلية لعدم جواز كون
الاصفري غير مبين للاكبر وان الاصفري عام الوضع في العكس كما مر
الرابع من كلتيهما او انما ينتج طية لجواز كون الاصفرا من الاكبر كما في مثال
وسمى الى من جميع افراد الاخص كاذب وهو الف من مقدمتين صفريهما
او اشارت الى ان صفريهما في كلام المصير يرجع الى المقدمتين المقدمتين
من السالكين الى ان ضرب الرابع المنجحة ثمانية طريق الاستقلا طية هذا
الذي بان ايجاب المقدمتين مع كلية الصفري يقطع صوراف السالبتين
الكلتين والجزئيتين والاختلافين والموجبتين الجزئية صفري مع الموجبة بغيرها
كبرى واختلافها بالكلية مع كلية اصلاهما يقطع صورتين الجزئية الموجبة صفري
مع السالبة الجزئية كبرى وبكس وطريق التخييل ان ايجاب المقدمتين مع كلية
الصفري يقتضي ان ينتج اثنان لان الصفري اذا كانت موجبة كلية فاكبرى
اما موجبة كلية او موجبة جزئية واختلافها بالكلية مع كلية اهداها يقتضي ان

14

وتغيره هنا بغيره وفيما قبله عنقطه وفيما بعد بما ضوذة تفنن وكذا
 البنية اي يدل على اول ضرب الثالث فترادف عدة ضرب الثاني وعلى
 اول ضرب الرابع فترادف عدة ضرب الثالث والكلام مع من يعرف
 عدة ضرب كل شغل فلما قال هذا لا يتسلسل لا يعرف عدة ضرب
 كل شغل ويدل على اول الرابع اي كما يدل على فترادف عدة ضرب
 الثالث فايض مقدمة على محله وهذه وهذا طريق صاحب الشبهة
 ومن هذا صوره اسم الاشارة برجع الى كون الضرب اثنين وعشرين
 جعل ضرب الرابع المنتجة ثمانية والى جعل المركب من الموجبة الكلية والموجبة
 الجزئية خاص من ضرب الثالث فان غرضه كفاية لكشف الترتيب
 جعله رابعا وما جعله صاحب الشبهة ولكن وافق رابعا جعله خاص
 كما مر بنا فنتج لاول اشارة للسببية اي تكون ما تقدم من الاشتراط
 سيما لكون المنتجة ما ذكره قاله الكبير الشغل اول الامم بمعنى من
 الترتيب الذكرى قارى في الكبير والنتيجة في الشرف فان الشكليات
 الاولى اشرف منتجة ستة اشارة الى ان ستة ضرب ستة اخذت
 طرف لاشارة الى المدلول عليه بقوله قد انتهى والظرف على هذا الغرض
 وظرف ايض للخط وهو على هذا مستحق حال من فاعدا بفتح وقوله من
 ظرفه العام في اخص راجع للاصالة الثاني فقط بدليل التفسير
 اي اخص ان راي ان اخص التفسير ليس على باب وذكر باعتبار ما
 المقدمة بالتقول والالكان القياس الحث ويمكن ان يكون التذكير لرفع
 الاخص على انكم وكيف ويكون وقوله من تلك حذف والتقدير من كم
 وكيف تلك المقدمات وما العطف ما قران الزمان لتبانية اذالة
 تتبع النتيجة للاضاح لا ردل فان كان كل منها ضمة اي حجة
 جنس لكم وجنس وكيف بان كانت اصد المقدمات موجبة جزئية ولا فرق
 سالت كلمة لا من جنس واحد بان تكونا سالتين او جزئيتين لان ذلك
 لا يكون في الضروب المنتجة التي الكلام فيها واذا كانت المقدمات
 موجبتين اي كليتين او اصداهما كلية والاضرب جزئية وهذا القسم
 رايد على شدة البينة اذ ليس في هذا القسم بغيره في الخمسة كونه ذكره
 تنبها لما قام ومقابلته لقوله فان كان في كل منهما ضمة والاف
 اي والا تكونا موجبتين بواحد هما فقط فالنتيجة سالتة وان كانتا

اصداهما جزئية الا ان كان الاضرب مسورا بالسور الكليات
 السور الظاهر اذ لا علم بمصلا به في الضرب في الضربين ان اولين
 من الشغل الاول والثاني اولا عكسها كان الضرب الثالث من الشغل الرابع
 على سبيل كراته وهذا ويشترط ايض للكلية المنتجة على مذهب التاخرين
 من كون المنتجة من الرابع في ضمة اذ يكون الكبرى كلية خزانة
 الضرب الثاني من من فان الاضرب مسورا بالسور الكليات عكسها
 ومع ذلك لا يبيح الا جزئية سالتة افادة في الكبير فالانتفا بالشرط
 كون الاضرب مسورا بالسور الكليات انما هو على مذهب الاقدمين
 ولو عكست قضية اي قضية الاضرب الاشكال لثاني القضية
 المشتقة عليه المسوة بالسور الكليات انكست جزئية مثلا على
 حيوان جسم وكل حيوان ثانی من الضرب الاول من الشغل الثالث ونتج
 جزئية وهو بعض الجسم لان الاضرب فيه وهو الجسم محمول في الضرب
 ولو عكست هذه الضرب انكست جزئية الى بعض الجسم حيوان لان
 عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية لانها اي قضية الاضرب لا تكون الا
 موجبة اي وعكس الموجبة جزئية ولو كانت كلية لان صغره كلية
 سالتة تنكس كغيره اي تنكس الاضرب عكسها موضوعا اذ لا علم
 السور متصلا به مثلا لاشي من العبادة يستفح عن النية وكذا وضوء
 عبادة من الضرب الثالث وهو نية كلمة ولاشي من المستفح عن النية
 بوضوء لان الاضرب وهو المستفح عن النية وان لم يكن مسورا في الضرب
 مسوة عكسها لانها تنكس كلية اما لاشي من المستفح عن النية بعبادة
 ويدل على ان التا من كالتا لان صغره سالتة تنكس كلية
 كنفسها مع انه لا يبيح الا جزئية الا ان يكون كلامه على مذهب الاقدمين
 من ان ضرب الرابع ضمة فالامرينها ظاهر وهو ان الضربين
 الاولين من كل منهما بنية كلية لعدم وضع الاضرب الضرب باللفظ
 فتاخصان المنتجة ضمة اظهر وهذه الاشكال ان تخرج بما
 علم من قوله واخص بالكلية اشارتها بقوله من القضاء او قول
 بحدوث الكل بالقياس الى عدم الحذف من الحذف الى التاويل
 وشك ما قيل في قوله بالكلية يقال في قوله بالشرطي وليس بالشرطي
 نخرج بما علم مما قبله فاذا ذكر فيه اشارة الى الجواب عن الاعتراض

عن المصنف في ذكره الضمير مع رجوعه الى المثلث وتقدم الكلام على ذكره اي على
 حكم المصنف باختصاصه لا بالشكل بالكلية مع انه يتبع في ذكره ابن ابي حبان
 يعتقد رغبته بانها لم يمتد الاخر الى من الشرطيات لعدم تعرض الاخرين
 له ولقلة جدواه اي لبعضها اقرب وفيه بحدود معنى الكلام ما هو مهم
 الظرفية من ان المحذوف بعض اجزاء المقدمة لا يقال الابهام موجود
 على معنى الكلام اي من بعض المقدمات اصداء وكلامه يقتضي ان حذفها
 ظهر لا يجوز والظاهر ان محله اذ كان المقام مقام استدلال او
 النتيجة اي اوها معا بان حذف الصغرى مع النتيجة او الكبرى مع النتيجة
 وضوء الحذف من حيث هاتان الصورتان وحذف كل واحد منهما يترك هذه
 النتيجة التي واو في كلام المصنف مانعة جمع جواز حذف البعض مع
 النتيجة كما عرفت ولا مانع من حذفها لان لا يقع حذف لشيء مما ذكر وقد
 تقدم نقل السمع عن الاشارات انه ليس كلاما استوفيا ادوات
 الانفصال يجب ان يكون احد المفصلات الثلاثة في العالم اما ان يعطيه
 واما ان ينفع الناس لعماد لا جبر العلم بالمحذوف او عند العلم به وفيهم
 انه اذا فقد العلم بالمحذوف لا يجوز حذف وهو كذلك وكلا اقترا في صواب
 الحذف الاستثنائي وما حذف من الاستثنائي والنتيجة قوله سا لكان
 فيها الرتبة الا الله بقدرتها والتقدير كذا لم تغد فلم يكن فيها الحق
 عن الله هذا جذاق قول هو النتيجة وكان الناس سببا في هذا لان تقديم
 يزعم اعتبارها دعوى مع انه عزها بتفسير حذف الصغرى فقط بدليل
 تمثيل بعد حذف النتيجة وكذا يقال في مثاله حذف الكبرى فهذا
 رمانه هذا قياسا على ما قبله من غير جبر على اي يمين من
 عليه للضرورة المقدمات قال في كبره المعلوم من السياق ولا
 حاجة اليه لتقديمها صراحة في قوله من تلك المقدمات وفي قوله بعض المقدمات
 ان لم تكن ضرورية ولا مسلمة انما مما ياتي الى ذي ضرورة اي الى
 قول ذي ضرورة اي ضروري وقال في الكبرى في هذا اذا كانت ضرورية اي
 اذا كانت المقدمات او اصداءها غير ضرورية ولا مسلمة افتقرت الى
 كسب بقباس وهكذا الى ان تنزل الى ما قبله من ضرورة او مسلمة
 كما في دوراه تعليل لنزوم قوله وتنتهي الى ضرورة اي ولا يجوز
 ان لا تنزل اليها لانه توقف الشيء على ما يتوقف هو عليه اقول

الصلة او الصلة جارية على ما من العلم بعد الضمير على ما فلا حاجة الى ايراد
 الضمير بل ينسب حذفها لانه مع عوده على انفسه فاحفظه ولا تنظر في كلامه
 فيدريها وتوقف كل منها على الاخر تارة يكون بغير واسطة وتارة يكون
 بواسطة ويسمى الاول مصححا والثاني مضمرا والمراد التوقف المتوقف متبق
 المتوقف عليه فلا ينتقص بالجرح والوضوح ان توقف كل منهما على الآخر
 مولا سبق والدور المتوحد محال وهو شرط في نظر ان تغييره في جانب
 الدور بالتوقف وفي جانب التسلسل بالترتيب فتنفي الذي هو
 ما لنزوم وفيه إشارة الى ان من في كلام المصنف ياتي على تقدير متعلق
 بنزوم فلزم الدوراة سواء ذكر في لولم تنته المقدمات او بعضها
 الى ما ذكر لنزوم توقف العلم بها على غيرها وكذا الى ان في ذكر الغير وهكذا
 فان عدنا الى بعض الاوايل لنزوم الدور وان دينا الى غاية لنزوم التسلسل
 فنزوم الدور في الحالة الاولى ولنزوم التسلسل في الحالة الثانية يتوقف
 الاول اي القياس الاول فان انتهى الى مفهوم قوله وتنتهي
 لكان جائزا لوجود دليل للملازمة ان الله شيء موجود وكل شيء موجود اما واجب
 الوجود او جائزه واما الاستحالة فتنتفي لان الفرض انه موجود اذ
 لو كان جائزا لوجوده دليل للاستثناية وهكذا الدالة الالهية كل دليل من دليل
 للاستثناية التي في دليل قبله فسد السموات والارض فسد
 السعد الف بالضرورة من النظام المتحد وبعضهم بعدم وجودها
 من اصداء وبعضهم بعدم اعداد الحوادث ما هو قولهم وجودها من الكوان
 والالوان والاعراض وكونها لم تغد اضروري بالمشاهدة اقول
 الضروري بالمشاهدة كونهما لم يغد بالافعال والملازمة على تقدير الاله جواز
 لافت بها بالضرورة لاجاز اصطلاح الاكابر كما قالوا وعدم جواز افت بها
 غير ضروري بالمشاهدة فلم تنته هذه الدالة الى الضروري ويمكن اجواب
 بالترام ان اللازم الف بالافعال بنا على ما ذهب اليه السعد وبما في
 من ان الاله خلق بيته لانه حائث بمعنى ان الملازمة عادية لا عقلية لان
 العادة جارية بوجود التام والتغلب عن تقدير الحكم على ما اشير اليه
 بقوله لا عقلية بعضهم على بعض فتأمل ولو كان فيه تعليل العقل على
 غيرهم وكذا اذا قلنا ان هذا مثال من الاقترانيات وما قبله مثال
 من الاستثنائيات ويستدل على الثابتة منها اي من صايتين

المقدمتين وهو كل متغير حادث **قوله** كان الوجود مبادي اي والطريقين المطلوب
 وهو الحدوث **قوله** من القياس الاول هو العالم صفاته حادثه وكل من صفاته حادثه
 فهو حادث **قوله** لا يعبر اي لا يخلو بقا عرس يعبر كمرضه برضه اي ضاوع عرس يعبر
 كما يسوي عرسه وحده **قوله** في القياس الاستثنائي وشي
 كثير لانه اكبر من الاستثنائية اذ اننا نعلم اننا نختصها وايضا واعتبرها
 بانها لا تقتضي لوجودها على شيئا الشكل الاول المركب من صفة صغرى وشرطية
 كبرى مثلا اذا قلنا فلان في هذا الاشياء فموضوع كنهه انش وحدثه عين قدرك
 هذا انش وكلما كان انشا فموضوع ونتيجة هو عين نتيجة ولا يختلف الا في
 تقديم الصغرى في اللفظ وما فيه صغرها وكذا اذا قلنا في هذا المثال كنهه ليس بموضوع
 يكون عين قدرك هذا ليس بموضوع وكلما كان انشا فموضوع وهذا من
 الشكل الثاني ونتيجة هذا ليس بانش وهو نتيجة الاستثنائي ولم يختلف ايضا
 الا بالتقديم والتأخير قاله في الكبير على وجه اي اثبات وقوله احد طرفي اي
 الشرطية وطرفا صغرها وتاليها وقوله ويرفعه اي نفيه وقوله نتيجة اي
 الوجه او الرفع لا شتماله على القضية الاستثنائية وان شئت قلت
 لا شتماله على اداة الاستثنائي وهو لكن اي على اداة الاستدراك الشبيه
 بالاستثناء في اداة انش فيما قبله شيئا لم يوجد فيه كما في شريه ابن يعقوب
 مبسوط على ما ذكره الشرطية فيضف او يرفع اي مقدم الشرطية فيضف
 وعلى تاليها فيضف والتقدير الاول يرجع الى هذا اذ في الكبير وانما يتعارف
 بالاعتماد اذ اداة الاستثنائي الخوي سميت بذلك لرجوع الكلام بها
 الى الكلام السابق فيخرج بها مالا لاهل لفظه الكلام السابق وحاصله
 ان الرجوع على كل من التعليلين تحقيق كنهه معتبر اولاه التعليل الثاني
 والمعتبر اولاه التعليل الاول نفس القضية الرجوع بها الى هو الاستثنائية
 يعرف بالشرط اي فلا اسمان في الكبير حتى يذكر ما بناء على ما مر من
 ان الاقتراني لا يترك من الشرطية او لزوم الشرطية لا يختلف الاقتراني فانه
 على القول بانه يترك من الشرطيات وهو المعتمد لا يترك فيه ذلك لانه يترك
 من محض الجملات ايضا وهو الكثرة اي نقيضه وفيه يذكر اعتراضا على
 ما في تلك النتيجة فهو قهارة تصوير للدلالة على ذلك بالرفع يرفع
 المراد بالدلالة على ذلك ان شتماله على ما يتبادر منها وهو ان اداة هي كد
 ان الاقتراني يفيد ايضا النتيجة بالرفع او نقيضه كد كد اي او كون نقيضها

بل هو

بصورته مذكور اي ما في تلك النتيجة متفرقة الاضاء ان تصوير للدلالة
 بالرفع المنقبة مثال الاول اي الدليو على النتيجة بالرفع ولم يفسر
 للتالي الذي هو الدلالة على نقيضها بالرفع اكتفاء بما سباني ولم يكتف
 به في الاول ليقطع الاعتراض الا اني فانه في ما قبله سباني واعتراض اي على
 كون النتيجة او ضد صغرها شقيمت فيكون في قول انش بان النتيجة اكتفاء اي او
 صغرها كما قبل والجواب ان النفي اي من كون النتيجة المذكورة فيه
 بالرفع وقوله ان صورته اي واحدتها وقوله وان كانت المفارقة صغرها
 الاول واليها وان وصية اي وان كانت المفارقة بين النتيجة والتالي
 صغرها في الحقيقة باعتبار المعنى وقوله لان النفي ان صورته اي لان هذا
 القول عند كونه نتيجة اة وقوله فيضف اي مستقلة هذا وقد اوردا انش
 في ليرة الامة اخر المحاب عنه بهذا الجواب باللفظ واعتراض على الاول
 يعني كون النتيجة المذكورة فيه بالرفع بانه يقتضي عدم مغايرة النتيجة للقياس
 وهو مناف لما اقتضاه محذوف القياس من وجوب المغايرة لقوله فيضف مستقرا
 باذات قولنا اخره وعدل عنه صفنا الى الاعتراض المذكور لعدم قوة
 ما ذكره في الكبير اذ المراد بالمغايرة كما مر ان لا تكون النتيجة عين امة المقدمتين
 وهو ما نحن فيه من اعدادها لا عين اعدادها وذكر اي الشوط وقوله
 باللفظ الاصل بالقول انش وفيه ذاك اة انما انش وفيه مقدم
 وفيه التالي لان المقدم مرسوم للتالي وثبوت المرسوم يقتضي ثبوت اللزوم
 وانما انش وفيه التالي وفيه المقدم لا استلزام استثناء اللزوم استثناء
 المرسوم وفيه التالي اي وفيه مقتر التالي كما تقدم ان النتيجة في التالي
 ولا يترك استثناء اي فانه غير عايد على الاستثناء المرسوم من انش وعكسها
 في عكسها اي عكس وفيه المقدم ورفع التالي اي مقابله لهما فلكس وفيه
 المقدم اي مقابلة وفيه المقدم وعكس وفيه التالي اي مقابله وفيه التالي
 اي من قال في الكبير او باقية على معناه من النظرية بجعل مجرورها نظرا لما
 من انه قد يكون اة اي ومنه ان المقدم مرسوم والتالي لازم فيلزم من
 ثبوت المرسوم ثبوت لازم ولا يلزم من نفيه ثبوت ولا يلزم من نفي التالم من
 مرسوم ولا يلزم من ثبوت شي اعم من المقدم كما ان التالم المتقدم قال
 في الكبير وانما اذا كان التالي ماليا للمقدم كقولنا فلان في هذا انش كانت
 ناطقا واستلزام مقتر المقدم لغير التالي واثبات التالي اثبات المقدم ليس

انش

بالنظر الى صورة القياس برالى مادة المحضومة والمعتبر هو الاول لا ترى
 ان يتولد من الموجبة الكلية تنفك كتنفك مع حقيقة جهة ذكر فيما اذا
 كان المحل من والخصوصية ام بشرط انتفاء آه كان الانتفاء
 اما انتفاء انتفاء بالمتصلة والمنفصلة ان يكون موجبة فلا تنفك
 السالبة متصلة كانت او منفصلة وقوله بزموتية اى في المتصلة وكان عليم
 ان يتولد او عنادية اى في المنفصلة كما في الكبير لقوله بعد او يكون وضع الزوم
 او انتفاء او فلا تنفك الاتفاقية متصلة كانت او منفصلة وقوله وان يكون
 كلمة فلا تنفك الجزئية متصلة كانت او منفصلة على تفصيل سائر اية وقوله
 او ما في مادتها اى ما في مادة الكلية وهو الماهية والجزئية الواقعات
 في مادة اى موضع يصلح للكلية كقول السوسى ان استدل على وجوده
 شانه لانه لو لم يكن له محدث اة لانه وان كانت محتملة لوجوده على الاصل
 وهو الطلاق لو تكررت في موضع صالح للكلية بان تباين كلامه يكون له محدث
 بزم ان يكون احدا لا مرياة وقوله او يكون وضع الزوم اى عطف على ان
 يكون كلمة وبمعنى تأكيد بوضع يضع انه يقوم مقام كلمة الشرطية ان يكون
 مخصوصة وضع الزوم او انتفاء فيها اى حالتها بعينه وضع الانتفاء
 اى وضع ذات الانتفاء وهو الانتفاء فكلما يضره كونه العقبة
 غير كلية لان الخصوصية في حكم الكلية في الخصوصية الماهية في قوله ان
 قدم زيد الان فهو مكرم لكنه قدم الان فانه ينتج زيد مكرم الان والخصوصية
 الجزئية في قوله قد يكون اذا حالسني زيد عند الزوال حدثة لكنه
 بجالسني عند الزوال فانه ينتج اني احده عند الزوال وكذا انتفاء
 المنفصلة كوا ما ان يكون هذا الحكم وهو حي عالما او جاهلا فكله وهو
 حي ليس بجاهل ومثله اذا كان وضع الزوم والانتفاء والانتفاء
 واذا ما اذا كانت الانتفاءية عامة يشترط انتفاء انتفاء الانتفاء
 له ضولا الوقت في ذلك اليوم قد يكون اذا حالسني زيد عند الزوال حدثة
 لكنه بجالسني جميع النهار فانه ينتج اني احده عند الزوال افلا ده في
 الكبير واقلده فيه ان يكون للانتفاءين تاني لا متناه الاول لا متناه
 الثاني بمعنى ان امتناه الثاني عملة للعلم بالمتناه الاول من غير التقات
 الى ان علة انتفاء الجزاء انما هي ما هو وتاني لا متناه الثاني لا متناه
 الاول بمعنى ان امتناه الاول علة في انكاره لا متناه الثاني وعلى

الاول

الاول قوله لا يكون في ان الية الا ان لم ينفذ في مسمى يستد بالمتناه
 النفس على امتناه بعد والمتناه وعلم الثاني قوله ولو شأ كماله اخصر
 فقولنا فائدة ان علة انتفاء هداية اجمية في انكاره انتفاء انتفاء المتناه
 بزم وعلم هذا اخصر علما العربي لا زوم لا يستعملونها في النفي لا تفصيل
 العمل بالنتائج وان اعترض عليهم اوجه انما جيب على الاول ان المتناه طقة لا زوم
 انما يستعملونها في القياس لا كذلك وان علة الشرط بمعنى الشرطية
 وذلك كما مر وكذا يقال فيما ياتي فان كنت حقيقة افلا ده من قوله
 المص بعد وذا كذا في الاخصر والما صرنا للحقيقة اربعة نتائج وللحرف من
 مانعة الجمع ومانعة اكلوني يتجسس اى اخصر طرفه الطلاق واعلى
 اخصر الطرفين لا بعينه محان من اطلاق واسم انما جيب على العام ان هو مو
 لخص جزى بعينه من جزئيات كذا رايه انما ده في الكبير ينتج رفع
 ذلك لا متناه اجماعا وانكسر فانه في الكبير والفقوى وهو هنا
 بتدبير الوضع بالرفع اى والرفع بالوضع ثم الاطلاق لا خلاف
 المعنى المستعمل فيكم الاشارة في الشرط الاول والشرط الثاني ينتج
 وضع الاصل لا متناه ارتقاء معا لانها اخصر اة هو اخصر طرفين
 تقدمتا في بحث القطر اى الثانية تاسين الثلاثة كانت الانتفاءية
 عين النتيجة اى في زوم الاستدلال على الشيء بنفسه كانه الكبير اقول ان
 اراد المعنى لفظ فقه على الاطلاق لا اذا استثنى الطرف
 الابحالي انتج في الطرف السلب مثلا اذا قلنا اما ان يكون الموصوف قاهما
 قدما او غير قدما لكنه قدما ينتج انه ليس غير قدما فالنتيجة عند الانتفاء
 لفظ وان اراد المعنى في نفسه كذا كذا في المركب من الشيء والمساوية
 لنقيضه ويجاب بان مختار انتفاء الاول ينتج في الثاني انتفاء
 من انتفاء ونقيضه يكون الانتفاءية عين النتيجة فيما اذا استثنى
 الطرف السلب فانه قلنا في المثال المذكور لكنه غير قدما فانه ينتج
 انه غير قدما لا زوم لا بعينه وانما اطردت فائدة تتم للترتيب
 الذي ترى او للترتيب في الشرف لان الحقيقة اشرف من غيرها قاله
 في الكبير دون عكس في مبتدأ محذوف اى هذا الحكم وهو انتفاء وضع
 اخصر الطرفين رفع الاخر ثابت دون عكس له وهو انتفاء رفع اخصر
 وضع الاخر فيليس بثبت قاله شيخنا الصدوق ضواى مانع الرفع

24

الاول

اي في كنه عكس ذلك الحكم فلما حذف المضاف انفصل الخبر وقام مقامه وشروط
 في مانتة اخلو بها ان تركب من سالتين كانا مثالا لثا او مع موصية وتسمية
 عند ايمانها ان يكون زيدا في الوجود لا في كنه في الشيء انه لا يفرق
 او كنه يفرق بين شيئين في الشيء فان تركبت من موصيتين كذا العالم ابا
 عرض واما حادثة لم يفرق شيئا فلو قلت كنه غير عرض لم يفرق ان حادثة
 لا من عرضا من اي حادثة او كنه ليس بحادثة لم يفرق ان عرضا لا لزوم
 بين تفكيك وشرائط العرضية برينها التماس لا اشتاء اخلو علمه
 فقولنا يفرق وضع الاضواء وقرنه وافتعال اجتماعا علمه بقوله دون العلم
 ففهم لفظ وشرائط وشرائط **والا** لواء الفاعل
 جه لا حذف اي ما يلحق بالقياس البسيط في الاستدلال وهو ان يفرق
 المركب وقياس اخلو والاشارة او التفسير وساتي في كلامه ما عدا
 قياس اخلو فالاضافة في لواء الفاعل قياسه لا استواء اقيته
 اما هو في اصل اثبات المطلوب باطلات نقضه وتسمي قياس اخلو
 لا يكون الى اخلو اي الى الحال على تقدير عدم حقيقة المطلوب وقيل
 لان المطلوب ياتي من ضيق الذي هو نقضه وتركيبه من قياس واحد
 او قراي وان كان استثناء في نفسه ما لو لم يحقق المطلوب في تحقيق
 نقضه ولو تحقق نقضه في تحقيق محال يفرق لو لم يحقق المطلوب
 في تحقيق محال لكن المحال ليس بتحقيق في المطلوب في تحقيق محال
 بقوله لو لم يحقق استثناء وجوب الزكاة على الصبي في تحقيق وجوب
 عليه ولو تحقق وجوبها عليه في تحقيق وجوب الصلاة يفرق ان لو
 لم يحقق استثناء وجوب الزكاة على الصبي في تحقيق وجوب الصلاة عليه
 الذي هو محال فيتحقق هذه النتيجة اذ في مقدمتها الاستثناء والمقدم
 الثانية فذلك كنه وجوب الصلاة عليه غير تحقيق يفرق ان استثناء وجوب
 الزكاة على الصبي في تحقيق وهو المطلوب وانما كان التماس المركب
 وقياس اخلو في تحقيق بالقياس البسيط لانها لما كانت ابطا في
 محالين للقياس البسيط جعلنا ما يحق به وان كانا في الحقيقة رجحا
 ايم وقد عرفت ان لعل دخول على المتن اشار الى ان التركيب
 الذي في القياس المركب خلاف التركيب اللازم لطلب القياس لان
 التركيب اللازم له هو ان التركيب من مقدمتين اي من القياس

اي

اي من مطلق القياس ما هو من مركبا او التماس الذي به عونه او قياس به عونه
 وتسميته المركب قياسا لانه في مفسر الاستدلال اما هو من لهما فواقيته
 بسيطة مع كل منهما ينتج كنه لما كان الموصول للمطلوب هو مجموعها مع المجموع
 قياسا مركبا من حيث ابعاله الى المطلوب في الحقيقة اي وان كان محال
 انظر قياسا واما حادثة هذا القياس في مفسر الاستدلال اما هو من لهما فواقيته
 في الحقيقة وفي الظاهر في مفسر الاستدلال في الحقيقة كنه القياس
 فتركيبه هذا الشرط الذي بعده مع مذهب الكوفيين وبعض البصريين وويل
 الجواب على مذهب جمهور البصريين اي في مذهب كنه تركيبه الى اقيته
 لان التركيب على اطلاقه علم المركب علم الكيفية كما انما هو الذي هو مدلول
 فتركيبه فلهذا من يعقوب ثم قال وانما يحتاج الى ذكر التركيب لان
 انهم بعد تسمي الشيء الاولي لا تقوم على الحقيقة ولا يحصل مقصور المستدل
 من اقل حاجته عليه بانثبات المدعى فيكون بالقياس على وجه التدرج حتى ينتهي
 الى المقصور اي اجعل ما بين ان يثبت اقله مع اجعل كنه الكبر
 ينتج فاعل لزوم ولم يورث الفعول الفاعل من الثاني ونقضى
 بانفسر الذي لو وجد مع حقيقة الثانية لسوء ثلث ينتج باجزمه جواب
 الامر اي علم صرا اذ ضاى على علم مع انما اسم مقصور وهو لا يدخر عليه عامر
 واعتذر ان في كنهه عن بانه كان استقل علمه في غير ما وضع له اي اطلقها
 على الاستمرار ويستدل به بان يفرق هذا ياتي فكانه في ثبوتها انتم الى
 استمرارها في مائة مائة وقال ابن يعقوب واصرهم ان استمرار الطلب
 الاقبال ثم استعيرت لطلب الاستمرار وكانه يقول بان استمرار التركيب
 هكذا استمرارا وغيره من هذا الاستمرار ما في ان الاستمرار لان الامر
 المتكرر مستمر في نفسه اما مقدرة المدعى على ان يمدد في مدد
 بقوله محذوف اي الى حصول امر يقال فيه استمرار التركيب استمرارا
 هكذا الى حصوله وهو مقصور المستدل ومقدرة المدعى على محذوف
 بل يفرق يكون وصفاً ويكون صفة لا يخار فكانه يقول ان ثبوت استمرار
 التركيب استمرارا الى حصولها ولا يخلو كل من كنهها من مائة ومائة
 اي من مائة التركيب برمتي فيروا ما هو من علمه وتكملوا ما هو
 من جبر الاندفاع من تفرق ان في ما روم عليه اي استمراره و
 عليه اي في الاستمرار على الشيء الذي روم عليه كنعادة مثلا واستماله

وم

في اما بطريق التفتيد او بطريق التحيز لعلاقة الشاربه بين السرد والاستمرار
 في احتمال كل على طلب المقصود او على ان من متواليه ثم صار حقيقة عرفية
 اي صوابا صراحيها ان يكون اشارة الى ان عامل المصدر محذوف ويجوز ان
 يكون اشارة الى ان لم يعم هذا معنى صوابا تام او على ان لا يكون المصدر
 او الموصولة باعتبار اختلاف المقصود بهلم وقوله وعلى التخييل انما يظهر اذا اريد
 بهلم معنى تمسكها مثلا اما اذا اريد معنى صوابا تاما وقوله الثاني في ذكرها
 لما كان ما نقله الشيخ السوسج مجلدا لم يبين فيه معنى كل من اللفظين على
 حدتها وليس فيه من الدلالة ما في عبارة الثاني في ذكرها بقوله على التقاطع
 ذكرها بالمشتملة على بيان معنى كل على حدتها وعلى زيادة الفائدة في ان اي صلم
 هذا ان صلم اي في هذا التركيب فلا ينافي انما تاتي في غرضه لطلب الجي كس
 كما في قولك سلك السبيل او بمعنى اخر في قولك سلك السبيل كما هو في قوله
 اي ما بعده للبيان ولا معنى للطلب انما سلكنا عن ابن يعقوب
 صحة بقاها على افادة طلب الاستمرار لا يقال ان في طلب الجي كس فقط لا يتر
 لانما نقول قوله بعد بل بمعنى الاستمرار على الشيء وبمعنى كس ينافيه قافهم
 حقيقة او كس يخلو رصومه لظن من الجي كس والطلب ويجوز رصومه للطلب
 فقط وعلى كل فهو غير محقق اليه بل بمعنى الاستمرار على الشيء راجع
 لطلبه لا بمعنى الجي كس وقوله وبمعنى كس اي الاختيار من هذا الاستمرار راجع
 لقوله ولا بمعنى الطلب والاطراف استقاي باعتبار البطلان باعتبار الحقيقة
 وغيره بالطلب اي بصيغة الطلب وقوله في قولك اي تغييرا في التغيير
 على الاخبار بصيغة الطلب والابتن من المذكورين بنية مصدر الى مؤنثا
 لعامله وهو سلك الذي بمعنى استمرار وقوله حال مؤكدة اي كما هو كما عرفت
 بل التوهم اي توهم الشيء اي الاستمرار عليه بدليل كلفه في كلامه وما
 ياتي فيه وقد ذكر يعرف ما في كلام بعض هذا كافي في اشارة المشبه
 لا يعطى حكما المشبه به من كل وجه فلا ينافي ان التوهم المنسوب الى غير
 الاستمرار والتوهم المنسوب الى السج ينافي على ظاهره من التوهم
 انما الى ان مقتضاها ان الى في كلامه انما ياتي على ظاهره من الانشاء
 وقال في الكبير انما يجمع مع اي واقف نتيجة به مقدمة على الاستمرار على
 ذلك استمرار اي انما يحصر المطلوب استمرارا او استمرارا الاور على كون
 جوا مصدرا وانما في على كونه حال ولم يبين المعنى على احتمال كونه مجبزا اشارة

حذو عامل المصدر
 ثم المصدر مقامها
 ص ص ص

الى سيرة

الى بعده فقولك انما لا يعطى على انما النفاذ المركب
 انما الى ان الذي صفة محذوف اي الذي لا يعطى اية تفسير لقوله الذي
 حوى الى بل انما يذكر بالصفة من غير انما افاد انما ابن يعقوب
 انما يذكر بالصفة مرة واحدة فيجوز حيث قال فقال هذا التركيب او تركيب
 الا في قياسا واحدا ان يكون المطلب مثلا العالم لا بد من خالف
 فنقول العالم ملازم للصفات احادية وكل ملازم لما حارث حارث العالم
 حارث وكل حارث ممكن فالعالم ممكن بكتابه الى خالف فالم بكتابه الى
 خالف وهو المطلوب وبمعنى هذا موصو النتائج لذكرها ولما سبقنا
 للعلم وقدت العالم ملازم للكواري وكل ملازم للكواري حارث وكل
 حارث ممكن وكل ممكن بكتابه الى خالف اتي في النتيجة الاولى بعينها
 وبمعنى هذا موصو النتائج لانما لم تذكر متصلة بالنتائج الا بالاضمان
 ان هذه الاوجه وانما في غير متصلة بالنتائج قياسا واحدا على انما هو
 خافهم والذي مبتدأ اي جزمه بكون متصلة بالنتائج والنتائج الفهم
 في يكون او جزم مبتدأ محذوف اي هو الذي على سبيل الذي من غير انما راجعا
 الى ما في قول المصنف ما يدعون مركبا والصفة المعتبر متصلة الى متصل
 النتائج بكون جملة المتد المعتبر وهو انما المعتبر وهو الذي حوى مسوقه
 لبيان متصلة بالنتائج الواقع من غير انما وهو في هذه الجملة انما هي
 لوقوعها على غير انما او لا في لتقدم الجزم على حله حله يعود
 على الذي اي الواقع كصفة محذوف وقوله او على النفاذ اي الذي هو الموصوف
 المحذوف والمال والهدية انما اعتبر الاور الصفة لذكرها في الثاني
 الموصوف لانه المبتدأ ولا يخفى انما هو من انما يظهر ان على ان الذي
 مبتدأ اما على ان غير مبتدأ محذوف فلا ويمكن ان يحمل النفاذ في عبارة
 على انما المعتبر عليه بما في قول المصنف سابقا ما يدعون مركبا فيكون في كلامه
 رجع وشروطه وبما خفف ما قد تراه سابقا في موصو غير تكون على الاضمان
 الثاني لاي النفاذ المذكور في الترجمة لانه الموصوف النفاذ البسيط
 ومقتضى النتائج ومقتضى قياس من المركب كما هو في موصو او موصو
 او اللقبيم في معنى الواو معطوف على متصلة بالنتائج هذا انما يجمع على
 ان الذي جزم مبتدأ محذوف اما على ان مبتدأ فلا يبرهن عليه من النفاذ
 لانه غير يكون عليه يجمع الى الذي حوى النتائج فيكون المعنى بكون الذي

تأني

لهم كما يتبادر من عظمه هنا فالمراد بالثابت تسمية اصله قولهم واصل
 شجرة خبز نيبا على اصطلاح الفقهاء بعدد ربه في تسمية بقية الاركان على اصطلاح
 المناطقة ولا يفيد القطع الا في ان في الكبير الاصغر ولا يفيد قياس الاستواء
 او قياس التثنية القطع بنجتهما في المضاف والمضاف اليه في الاضمار اذ ليس
 بهما الاستواء والتثنية اذ المراد جنس الكبير وبصحة ان يكون الكبير بمعنى المدلول
 فلا يقدر لفظ التثنية ولا يكون صفات في محله اذ اشارة واثبات رتبة
 الصغير والكبير اذ ان قوله والتثنية معطوف على الاستواء بمضاف مضاف
 حذف لدلالة المضاف الاول عليه وبه يندفع الاعتراض بان لفظ الاستواء
 والتثنية قياس مستقيم ومقتضى عبارة انه لم يجرهما قياسا واحد ويجب
 ان يجرهما قياسا مضافا للجنس وعلى هذا لا حاجة الى تقدير في غير المصطوف
 قياسا الاستواء وقياس التثنية اذ اراد الاستواء والتثنية الى صورة قياس
 كان فقتل الاستواء اطل حيوان فزس وبغزو حمار وبكذا الى ان يلفظ التثنية
 وكل فزس هو بغزو حمار وبكذا يجر فكذلك الصغير عند المضاف والمفرد فيه
 من الصغير وكان فقتل التثنية التثنية مكر وكل حمار مكر واكمل فيه
 من الكبير عند من لا يسلح لما تقدم من انه ربما يكون قد لم يستوف
 على خلاف ما حكيت به وهذا قليل لعدم افادة قياس الاستواء القطع بنجته
 وقوله اذ ليس يزعم انه على عدم افادة قياس التثنية فكذا حذف في كلامه
 لعمدة الاول ولا يقصود اقتساما من جهة قياس في الكبير لا فزس من
 قسم القياس باجتناد الصورة الى اقتراني واستثنائي والاقتراني
 الى الاستثنائي والاربعية على ما سبق في تسمية باجتناد المادة الى فصل
 وعلى مقتضى القياس الى المناطات الخمسة والخمسة ماضوفة من جهة قسمهم
 الى ثمانية لان التثنية ماضوفة من جهة قسمهم والجمع ماضوفة للاستدلال
 بها في تصديدها والتفصيل ثمانية من ثمانية الى ان تقدر الاستدلال بها
 وان كان انفق هو المدرك لها ونسبت الى التثنية ليميز ما يتوقف على التثنية
 عن غيره وهو ما كان من الكتب والسنن وان كان في الواجب او زاد
 في كبره وما استنبط منها هو واستفقط صفاتها لان المراد ما كان من جهة
 او المستنبط منها ثم المراد ايضا ما كان بجميع مقدماته او باحداهما من الكثرة
 الى استنبط من الشئ في كبره من ان ما تضمن مقدماته ثمانية وان كان
 محتملة نقيض لان المتكبر من المتوقف على التثنية وغير المتوقف متوقف

في المحل

عقلي

عقلي مشهور الى العقل لان العقل لا يتوقف على شئ اخر على تقوئه فقلت
 سيجعل البرهان من اقسام العقلي او احدهما مثال الاول اذا خواش
 ان زيد اثنى في فقتل زيد ربي وكل من ربي جدد وشا في الثاني نبينا
 الله عليه وسلم اذ على النبوة واظن المحنة وكل من هو كذا كذا فهو ربي قالوا
 فلو جئ من اثنى العقليتين نقيض بالتواتر فقتل لا يلزم من جملة البرهان
 من اقسام العقلي انه لا يكون العقلي لان المراد ان العقلي يكون برهانا
 وغيره ولا يلزم من جملة البرهان ان العقلي يكون نقيضا فكذا في ثانيا
 الا ان في الحاصل بعض وعنه فكذا يفهم في ثانيا ان لا يكون غير ان في
 ان البرهان الذي كلفنا مقدم ميتا او ما بهما ثقتهم نظرية اريد الاستدلال
 عليها لا بد من اثبات مقدم ميتا او مقدم من العقلي الى عقلي لان العقلي
 اصل للثبوت مثلا قولنا في القياس السابق وكل من ربي جدد وشا اذ اريد
 الاستدلال عليها يستدل عليها بخبر الصادق اي التواتر او كذا ثم يستدل
 على صدق ما في به الرسول ص الله عليه وسلم بالمحنة وهو يتوقف على خبر
 التواتر له من القدم والبقا والمخالفة للحادث والقيام بالنقض والوطء
 والقدرة والارادة والعلم والحياة بالادلة العقلية كما هو مبسوط في محله
 فله على تسليم ان البرهان لا يختص عند المناطقة بما قد مات عقليتنا
 وقد يقال باضماره عند من لا يفرق بين العقلي والعقلي ولا يلزم
 من انتفاء اليقين عند العقلي انما الارزاق ان لا يفرق بين العقلي والعقلي
 اطلاقا في بيان ذلك في الكبير وهو الحصر في هذا النوع جعل مقدر به
 التوبيخ الى الاقسام لا على ادلة عقليتها كذا في اقسام ثمانية لان
 التصديدها ما جازم او غير جازم وكل منها اما ان تغتر حقيقة اول فزس
 اربعة وكل منها اما صفة في الواقع او لا فزس ثمانية فيهم اي التثنية المتماثل
 للتصديدها فتكون اقسام ثمانية كالتحصيل الخاف يستقصا
 فالعقد للتصديدها كما زعم احد اقول ان عليه آية يقول الجازم المعتبر حقيقة
 الحق في الواقع وهذا لان عليم ان يزيد المعتبر حقيقة الجازم غير الحق
 والتصديدها كما زعم غير الحق السفسطة وهو افادتها الجازم مع كون مقدمتها
 كاذبة ان الاستدلال بها يظهر انها حقة فمن هذا الاعتبار تصديدها جازما
 غير مطلق وقد سجد سجدتها لا تفيد يقينا ولا ظنا وانما يخصر
 منها الشكوك والشبهات كاذبة انما هو اذ انظر الى التواتر في ثمانية ما قاله

مع انه لا يتكبر من مقدمته
 كذا في ثانيا عليه

قوله بما قد مات
 لعل فيه تحريف وعلمنا
 والصحيح مقدمتها
 بدليل ما بعده
 تدبر

اشي وشي ونحوه يقال في احد رده اذ كانت المقدسة كاذبة في الواقع افاده
في الكبير والذي لا يفتقر الى الا حسن عطفه على غير الحق اي وللصديق
اجازة التي لا يفتقر الى اية بل يحكم الاعتراف اقول انظر الى كنه الاعتراف
الخصم فطال ينقض في لفظ عدم الا ان يراد بعدم اعتراف الخصم بطلان مقدما
فما بل وهو السفسطة واضل من في الفالطة اقول انما في كنه ما في لسان
جعل الفالطة اسما لا مضافا الى السفسطة والمشاغبة اسماء شتى اخر منها والذي
يد في هذه المشافاة ما يوضح من متفرق كلامه في الشرع وهو ان الفالطة
تستعمل بمعنى من معنى خاص في عام فالمنع العام ما لم ينف من مقدمات غير
حق في الواقع فان اعترف في رده الخصم كانت حجة لا والافالسطة والمنع الخاص
ما كانه من السفسطة من لسان من مقدمات ثبوت الحق وليست فيه فخر الفالطة
في قوله صنف وهو السفسطة والظلال في الفالطة على الفالطة بالمنع العام
ويجوز قوله في احد صنف السفسطة ونسب فالفالطة على الفالطة بالمنع الخاص
للفالطة السفسطة ثالث يوضح من قوله في الكبير ولم يذكر المشافاة والمنع
لان مقدماتها هي مقدمات السفسطة وانما تختلف التلابة بالاعتبار
فما اعتبار ان مستقارها يقابل بها صاحب البرهان ويوهم الناس الحكمة شتى
من السفسطة وباعتبار ان يقابل بها من ينصف الحق للجدان وضد احصل
الحق والتشوش عليهم شتى من مشافاة وان لم يفتقر المشافاة من ذكره
مغالط لنفسه مع بعض ايضا من اهل العقول ويرى من ان ما ياتي
من شتى اصناف السفسطة مشافاة على احد اشكالين في هذا فلا تقف
اولا اي في الدخا ما تثيرها بحج البقرة فماتى فماتى مولف من
مقدمات اذ قارن في الكبير لا يشترط في شتى انفس خط به ان يكون
الحق من مقدمات غير يقين بل يظن ان يكون احدا لها ظنية او مقبولة وان
كانت الاخرى يقينية وذكر ان يفتقر الى عذرة حتى ان الحكماء من
اليقينية والظنية للحج وتذكر نظائير كثيرة فقول هذا مقبولة او مقبولة اي
طلا او يقينا وظهر كلامه ان الخطابة لا تكون الا قسما واحدا فماتى فماتى
قياسا وقد تكون استقواء وقد تكون تمخيلا وقد تكون صورة قياس غير
يقين الاستقواء كما لم يبين من الشطر الثاني بشرط ان يظن الاستقواء والبيان
ما من دونه الخطابة في شتى انفس مع فروج الاستقواء والتشريف لان
المراد ان بعض افراد الخطابة داخل فيهم فانه في الكبير او من مقدمات

ما ساق

مظنونة

مظنونة اي وان كان مستقلا يورد في بعضه الجزم ثم ان اريد بالقبول فيها
سبقت ما شمل المظنونة والمعتقدة اعتقادا اجازة في عين المظنونة
والعطف على العموم والخصوص من وجه وان اريد بها المظنونة فقط كانت
بينها العموم والخصوص مطلقا وان اريد بها المعتقد اعتقادا اجازة كانت
بينها التباين معتقدا اعتقادا اجازة صنفه كما شفعه في كل صنف
اذ ان مشقة التلابة للشو ان في ومثال الاول ظاهر والتشويق في الخطابة
الحركية من المعتقد المظنونة كان ولللام حذف بعض المقدمات وان كانت
للحكمة ما في المظنونة فلما حذف وكذا في انظر نظيره في السفسطة والى
نظامه بالبر والتفريط بلاد الاسد ام والتفريط منها اي التفريط في اصل
وان فقد تستعمل للرد على المدعى دعوى ترفعها الناس فيها ينضمون اي او
ترفعها عن غيرهم في كلامه الكف من مقدمات تنسب منها اي
من جملة او بعضه انفس سواء كانت مسلمة او غير مسلمة صادقة او كاذبة
كذا في الكبير فخر الحجة عبارة في الكبير قتال مفيد البسط والترجيح قول
مديره انما يثبت في شرب الحزب من حجة وحجة وحجة ببقوة سبالة فالت
النفسي الخبيثة ترفع سبب في هذا عند الضرورة فماتى هذا
يقول من يريد يقين النفس وتنقيتها عن عسر الخير والمكر بغير
القيم وتشد يد اليها في المارة من الصغار وفيها بعض الشبهة بالبيان
المشردة وهو ما يحض في الجرم من القيم وهو من يفتقر اليها والمشردة
اي مقبولة اي في الخير وضبطه بغيرهم بالقياس وهو اية محرم
وكذا الورد والى هذا يقوله من يريد يقين النفس وتنقيتها عن الورع والكرام
بالورد واحدا نوعه وهو الاصل لانه الذي يشبه لهم اكثر كونه وقيام اليه اقرب
من تصديا وبادر لانه على الاول صفة لغيره على الثاني صفة لهم
ويبدأ اي لا انفصال بان يكون اي سبب ان يكون على وزنه والذي يظهر
ان المراد بالوزن ما يبع البهو المصروفة وغيره كما ان ضرر وديت وما
على الوزن قول ان لا يرد على الجرم ولا يثبت معصية ما يثبت في اهل
النفس سلما فالترجيح خط ان تصيب عواصفها روع الثمار ونحو الاشياء
والرشم من مقدمات يقينية اي جميعها وقدم لانتاج اليقين فانه
للتاثير في الاضرار في سبب وهو مولف من مقدمات مشروكة اذ
ظاهر صنف المصان الخطابة في شتى فماتى فماتى فماتى فماتى

١٢٢

على من تارة وقوله دون لينة اي عنة في اي رية الخ هو المعبرة فانه في ما يقال انه
 يفيد القوة والارادة من انما كليا من قولهم اي ما قدر من قولهم ووجه المناسبة
 ان آية تفيد شدة الحكم من اوليات قاتل شيخنا العدوي بفهم القوة وسكون
 الواو جمع او في ضبط بعض المحققين انه واقل النظر ما جرس على اللسان
 مع ولية الامرة وشدة يرأوا وهي الخ انهم نسبة الى الاول في المعقولية من اول
 وصلة لعدم توقفها على شئ بعد تصور الطرفين بل هذا الضبط متعلق
 في المتن لانه الموافق للوزن والمراد به في هذه المراتب ما في ذلك من
 المتن من الضبط لاقتضائه وجوب تركه لبرهان من الضرورات الست
 الائمة مع انه قد يترتب من نظريتين وان كان كذا استرها وهما الى ضرورتين
 وهما الدفعية لئلا يتراد ان كذا تركه لبرهان من تلك الست بل المراد انه
 يجب تركه منها او مما يشترط فيها ان المقدمات البينة اخذت الاسب
 بحكمة من اوليات الخ لانه من مقدمات الخ ان يقول والمراد ان البرهان
 تركه لانه لانه بغيره يعطى من في قوله من اوليات تبينه من
 اقنية اقوال الست من ان لان المعهود حدث وان كان في هذه المعهود
 يسوة بشوئها او شذوذه اليها معطوف على متعلق من الست المحذوف
 ووجه الضبط اي الخ من الخ الى النظر والباطن ويوجه في بعض النسخ
 الجرد وليس لهذا السكت كبر مع الخ وسطا في ذلك ساقى وفي
 الاوليات الست الظاهر مع وجودها في اول الامر مرادة للمختر في انظاره
 الائمة بعد قضاية اية اخرى القرض هذه القرض يوجب ان الائمة المحصورة
 فيها سبعة والقرض توجب خمسة الست كما درج عليه المفسر فلان الاولى ترك
 القرض في بيان وجه القرض قياسا من اولياتها من مصلحته كما في الذين
 لا تفكر عنها ان في العكس القرض هو اي مشوب بالحق والبرهان بالحق
 انظر خصوص البصار وقوله في المحسوسات اي فالاولى الذي فيه الاحساس بالحق
 الظاهر المحسوسات وقوله او لباطن اي ونبو بالحق الباطن وقوله فالوجه
 واعلم ان ايضا المقام كنه الى الكلام على الخواص الباطنة فتقول قال
 ابن يعقوب في شرحه على الشيخ ما منهم اعلم ان السعوى باطنية المدركة اربعة
 القوة العاقلة والقوة الوضعية وقوة الخ مشترك والقوة المفكرة فاما
 القوة العاقلة فتراد بها قايمة بالنفس او بالقلب ندر في اللطافة والخرقة
 المجردة عن عوارض المادة المروية للمصور وانما بقا كالقول والقرض

والحق

والحق لانها مجردة ولا يقوم بها الا الخ والوجود والحرارة هي العقل الباطن الذي
 فلك الحق واما الله فله قوة العقل المدركة للمعاني الخالية الموصولة في المحسوسات
 شرط ان تكون تلك المدركات الخالية لا تشاق الخ مدركها من طرف الخواص
 وذلك كما درك الصانع او المعذرة في زيد مثلا وكذا درك اشعة من هو الباطن
 في الدين مثلا والاعتقاد ان البرهان به وهم قد ركب به ان لها صواب وكلمة تلك
 القوة بالعلم كاذبة ثم تلك القوة اعني القوة الخالية باول الخواص الاخر من
 الدماخ وذلك ان الدماخ تجاوي في سطونا وانها في مقدم الدماخ واخر
 في مخرجه واخر في وسطه فلهذا ان الوهم فالحكم باول الخواص الاخر وله ضلالة
 شبيها بالذاتة واما نقطة قائمة بموضويع الوهم واما الخ مشترك وهو
 الذي شاعرا به الصور المحسوسة الخالية من الخواص الظاهرة وقوة قائمة
 باول الخواص الاخر من الدماخ فالحكم بين الصور المتبادلة اليها كالحكم بين
 هذه الاخر هو نفس هذا الخلو مثلا ويعتبر بالصور ما يمكن ادراكه ببعض
 الخواص الظاهرة ولو كان مسموعا ويعتبر بالحق في الخالية المدركة للمع
 ما لا يمكن ادراكها وخراتة احيانا وهو قوة قائمة باخر تجويف الخ مشترك
 شبة فيه تلك الصور بعد غيبها عن الخ مشترك واما المفكرة فقد قوة تنصرف
 في الصور احيائية وفي المعاني الخالية الوهمية وهو انما لا يتكسب بقلعة
 ولا ضلالة واما ما كانت بين تلك الصور وتلك المعاني فالحكم في حكمها بوسط
 العقل كمن هو باول الوهم او الخيال كمن غابا بالادراك الحكم بان راس الخواص
 ثابت مع قوة الائمة والعكس وان ينظم بغير فهم بل تنصرف في النفس
 كيف تنصرف واما ثالثة مفكرة في الحقيقة ان تنصرف بواسطة العقل
 وصدرا او مع الوهم وان تنصرف بواسطة الوهم وصدرا او الخيال وصدرا
 او ما ضمت اليها المختلة او المتوهم ولم يدركها او الخزانة بل خزانة
 خزانة العقول الاخر وقد صرح بعض هذا في المحققين بان النفس
 المدركة بواسطة هذه القوى وان نسبت الادراك اليها كنسبة القطع
 الى السكين في يد صاحبها وهذا الحكم عند الخ والاما هو انسة فيجوز ان
 هذا التفصيل والتفرد في وماله ردة والحكم من الله سبحانه ويجوز عند
 ان يكون المدرك قوة واحدة وشي من هذه الاسماء باعتبار تعلقها بتلك المدركات
 وحكمها بتلك الاسماء وفي كلامه اعتبار المدركة تارة والخزانة اخرى
 اشارة الى جواز الاعتبارين فافهم وهو المتواثرات في المتوقف

١٢٥

يجعلوه الى المعتزلة معطوف على افذه او لم يجعلوه التولد من باب المعدل او لم
 يجعلوه من باب المذهب من باب المعدل في المعقول لا يتوقف على ما في اليا اي على
 اشتغال ما في اليا في عبارة الكبرياء لانها لا مانع لها حتى تتوقف على فقد
 ويجوز ان يخرج من التولد ما في القول هذا فيكون على مقتضى ان لا يبره للتولد مجرد
 حركة المعتزلة عن حركة اليد فاذا اعتزلة ذلك في تأثير الطبيعة في مطهرها
 ما لم يخرج ما في وقالوا في قول السبب في غير العبارة اي قولوا في بيان
 المعقول التولد هو وقوعه في السبب فاما في القول في السبب وجعلوه
 المورث في غير العبارة فلا سبب في ذلك كما اخبر عنوا في التولد زيادة
 في اخفا ما اذ في وجعلوه الى المعتزلة وعرضه بيان بعض ما يرد على
 من ههنا ثم اوردوا في تكلف رصومه بطبيد انهم اياه وتكلمه فيه
 بناء على ما سبكه الله وسبب في ما في لانه لا يند فيما استشهوا ان اعتزله
 السبب ما صلب ان الذي استشهوا ليس هو ما في بقصد العبد واما
 فكره وترتيبهم مقدمة التي عقروا لا غيرا فهم بان في هذا انهم تروا واما
 الذي استشهوا ونفوا التولد فيه ما في للمعتزلة بعد ما سبب ان من غير
 فبعد العبد لانه هذا فيقول الله ما في قال الله تعالى في عن ابيه بغير الله
 ثم افاده في الكبرية حتى يحصل الاستصحاب اي الرجوع على انهم تروق
 من في ثقتهم المذكورة الحرف في صبرهم من اقدم واقول لا حاجة اليه
 بعد قوله سابقا وهو فاسد بقوا طيع الله طيع الله بقوا طيع الله طيع الله
 على بطلان القول بالعبادة واما ان لا تاشرك الله فاذكرنا اي في قولنا
 سابقا واما الارتباط بين العلم والظن بالاعتقاد والعلم والظن بالنتيجة
 وقوله ان بين المقدمتين اي بين ظنهما وقوله بالظن في قوله وقوله عقلا
 اي كما هو معتد به لا امام او عادة كما هو معتد به اي في الاشياء وقوله
 فيجري فيه اختلاف في قوله ان بين المقدمتين اي بين الظن والظن وقوله
 نتيجة ما ارتباطا وقال الجلال في المحل بخلاف ذلك فخص في قوله في قوله
 الارتباطا واما في اليا الذي يجوز ما في يفتي لانه كما صرح به الديسر
 الظن بكونه زوالا فلا ارتباط بينهما في عدم ثبات الظن اقول اي على عدم
 جواز ثبات الظن اذ يجوز الزوال انما يبره في جواز عدم الثبات لا على عدم
 بالغير وانما يدل على عدم بالغير وانما بالغير وقوله لا على اشتغال حصوله اي
 في غير ما ارتباطا وقوله عقلا في قوله في الكبرياء او معاه وقد منى هذا البحث

ابن تيم واديد كلام الجلال في قوله في جواب عنه بانه لا شيء له الا عدم التنبيه
 لو جبر استدلال الكثر بذلك فان وجهه ان لا يمكن زواله الظن لظهوره في
 يمكن عدم حصوله ابتداء المقارنة المعارض لان المعارض اذا كان متساويا
 الظن بعد حصوله كان منتهى لعدم حصوله ابتداء لما هو في غاية الظهور واجب
 خفا ذلك على الكمال ثم رايته السيد الشريف في سبب ههنا في جواب بذلك فليس
 الجبر على ما افقته هذا الامام واما قوله فان انقاس اذ كان في في الصورة
 لا يختلف عنه حصول الظن فيجيب عنه بان هذا سلم عند انتفاء المعارض
 وكلامنا في المعارض انه وقابل ايضا وما في ذلك الدليل اليقيني المودعي الى
 العلم فطوالت التادية اليه والقطعي لا بعد فيه شيء من قطوع او ظني فلا يختلف
 عند العلم اذ لا دليل على ان العلم المودعي الى الظن فانه ظني التادية اليه
 والظن يمكن معارضته بقطوع او ظن فيقتضي التادية الى العلم في جواب
 وظاء البرهان وخاتمة الاشياء ما في قوله في الاشياء واصطلاحا لا لفظا
 الخصوص الدالة على المعاني المخصوصة اقتصر عليه جواب عن اعتراض
 سيد سعيد بان الخطا لا يخص بالبرهان بل يكون في غيره ومحمد من ذلك
 الخطا واليقين كونه لكان الاشياء يقول وظن اليقين بخلاف
 الخطا اذ قال في الكبرية ولو سلم انه يشترط فيها اشتغال جميع ما سبب في لفظنا
 انه خص بالبرهان بالذات لانه المفهوم الاصل والمكسب اليقيني
 ولما كانت السقطة اذ هو مرتبة من مقدمات وهو كاذبة حيث
 وجد الخطا والظن متعلق بما يتعلق به كالمباراة والظن بغيره ونواها
 اذ انما زائدة في ضرب الخطا بخصيصه الله وان كان غيره بخصيصه الله في
 ما دقه وهو كل من مقدمته اي باعتبار لفظها او باعتبار مقننها
 لتساوي النقيض الا في في اللفظ اي من جهة اللفظ وقوله كانت تراك
 فاك في الكبرية كخطا اشتراك واضافة الخطا الى الاشتراك لادنى ملازمة اي
 الخطا كما صرح به الاشتراك والمواد بالاشتراك بها ان يكون لللفظ الخطا
 فاك في ولو سبب الخطا في كذا لكان في كذا لفظا والمفهوم او سبب في
 الخاص بها كما نفى في كذا لكان في كذا لفظا والمفهوم او سبب في
 وكل قد لا يحرم الوصل في كذا في كذا لفظا والمفهوم او سبب في
 الا ان احد الاوسط لم يتكرر مع في كذا لفظا والمفهوم او سبب في
 او الظن فيها كذا لفظا والمفهوم او سبب في كذا لفظا والمفهوم او سبب في

وضع جعله من التباس الكاذبة بالصادقة لكن هذا واضح في الاقتران اما الاستشائي فاذا
 جعلت فيه الاستشائية عين النتيجة لم يزم ان يكون واحد من المقدمتين غشوة الشيء
 نفسه وان كان من الاستشائية على ان الشيء بنفسه خود اما ان يكون العدد زربا او
 غير زوج كونه زوج ينتج انه زوج في النتيجة عين الاستشائية ولم يكن واحدا من المقدمتين
 حقا الشيء عين نفسه ثم اننا نقول لا تكون النتيجة فيما مر من احد المقدمتين وان لم
 حقا الشيء على نفسه فاما اذا لم يرد الاعتبار بان النتيجة مشقة حركة وان لا تكون
 شيء بشرا والاهم التغير باعتبار هذا حفظ النتيجة اذ المسألة بالنظر مغايرة فلو
 لم يزل الانسان والمشي بالانسان مغايرة فلو لم يزل البشر فالمشي باطلا لكان
 مغايرة فلو لم يزل المشي بالانسان ما يخصه والحكم بالحكم اللام بمغف على كذا والكبير
 وقوله بحكم النوع اي بالحكم به للنوع وقوله الخاص به حقيقة حكم والضمير يرجع الى
 النوع وفقط الامم المتحدة لانه المقدمة التي حكم فيها على الجنس بحكم النوع هو
 الكاذبة وليست ملتبسة بحقيقة صادقة فلا يصح جعل هذا النوع من انواع
 التباس الكاذبة بالصادقة ليس على كذا النوع او كذا النوع بل بعضها فانهم
 والسيال الاضغور والاشفاقية بدليل المثال للحكم على كل فرد من افراد الجنس
 بحكم النوع والبرهنة ما في البرهنة من الغاية الاضغور ويسمى مثلي مشركا على الجنس
 بحكم النوع اي شيء هو ومثله لا حكم على الصنف بحكم النوع كذا ان يجرى انش وكذا ان
 اسو ابراهيم العكس اي ابقاء حكمي العكس في الكوناي وهم نفس ان كان غلط
 وهم غيره ان كان مغالط ان يغلب الغلط من الغلط وقوله والمغالط من
 المغالطة وجعل القطر غير القطر قال في الكبير اي وكجهر غير القطر من الصفا
 الظنية او الوضعية او الاعتقادية المتقدمة مثل القطر وبطلان هذه من
 عطف العام على الخاص لان ما تقدم اي فيه فهو غير القطر لا القطر
 بالمعنى الثاني اي للمغف وكون لا يقطر مغف لاشنا عطف امر على اعتبار ان
 دون المتعلق وعلى ان الطرف اكم بمغف مشرا ما على اعتبار المتعلق دون الطرف
 فهو متعلق المغف الثاني كبر اللام واما على اعتبارها فبعض المغف الثاني
 وهو اي الفصل المذكور جاز لانه منصوب المضاف ومنه كبر شرط الفصل بين
 المضاف والمضاف اليه وهو كبر المضاف بشبهه بالمغف في العدد وكون المضاف
 مشهوية وكونه واحدا افاده في الكبير كبر هذا مبنية وكل مبنية حاد اقتران الكبر
 ومبنية لان الهم بحكم كبر المبنية لكونه كذا حاد وعدم الروء والافس والوحدة فخلعت
 في هذا القياس كالقطعية ونزلت مغف لاشنا افاده جاز له ويرد ههنا ما يرد على النوع

الذي

الذي قبله من البحث والجواب وقد ذكر في الكبير صور من جعل غير القطر لا لقطر
 وذكر من جعله لقطر فارجع اليه والقياس الاقتران الى الابد من مكرر
 اما الاستشائي مستغن عنه وان قال انه فيما مر وكبره ههنا ان في تكرار
 بالحق لانه يتردد الى الشكل الاول من الاقتران وترك بالحق عطفها على اخرى
 فتكون قوله من اكماله حال من شرط والضمير يرجع الى النتيجة او البرهان او من
 تكرر والضمير يرجع الى خطا الصورة والمراد بان كمال التخصيص حاله كونه
 الشرط ما يتوقف عليه تحصيل النتيجة او البرهان او حاله كونه ان كبر من كبر
 تحصيل خطا الصورة او بالبرهنة مبتدأ ومن اكماله ضمير والضمير على هذا يرجع الى
 خطا الصورة والمراد بالاكمال التخصيص من اسباب كقصده نحو شخص
 اي تمسكه وبجاء الف والنشر المبرر وهو ان تذكر ان الخطم ناظر الى
 او ناشرا ههنا في حاله انهم بمغف فاسم الاشقة يرجع الى التي تارة او الى
 بيان خطا الصورة وان كان بمغف فاسم الاشقة يرجع الى التي تارة او الى
 من المتأخر المنطقية قال في الكبير اناشدة للمغالط او المعاني او بالحق
 او اللفاظ والمعاني او اللفاظ والنقوش او المعاني والنقوش او اللفاظ فلهذه
 سبع احتمالات اولها ان اللفاظ لا تعتبر دلالة على المعاني انتم
 اي على سبيل الاستعارة التورية لتشير بها بالحقوس وهو صواب صليته
 او بعبارة خلاف بينها في سائر الالفاظ فارات وانما في هذا الاحتمال اولى
 من احتمال انشدة الى النقوش لعدم تيسر كبر اللفاظ ومن احتمال
 الانشدة الى المعاني لتوقفها على فادة واستفادة غالبها على اللفاظ وما توقف
 غيره عليه اولى باعتبار ومن بيان وجها الاول وتوقفه على فهم وجه الاول وتوقفه
 على التوكيد منها فقط او من غيرها او من احداهما مع غيره واقول فلهذه السبع
 بطرق التفسير ثمانية وعشرون احتمال لان اللفاظ التي هو المعنى على انتم
 الاول اما ان يكون لا مع اعتبار شيء او مع اعتبار دلالة المعاني او مع اعتبار
 نقوش النقوش او مع اعتبارها والمعاني ان هو المعنى على انتم الثاني
 ان تكون لا مع اعتبار شيء او مع اعتبار دلالة المعاني او مع اعتبار
 نقوش دلالة المعاني او مع اعتبارها والنقوش ان هو المعنى على انتم الثالث
 الثالث اما ان تكون لا مع اعتبار شيء او مع اعتبار دلالة المعاني او مع اعتبار
 مع اعتبار انهم المعاني منها بدلالة اللفاظ او مع اعتبارها فلهذه اثنا
 عشر احتمال والاصح ان الثلاثة الاولى في كل احتمال اربعة ومجموع اللفاظ

والله في الذي هو المسح على الاضلاع الرباع اما ان يكون لاصح اعتبار في اوج ارتباط المجموع
من حيث هو مجموع بالتقوس او مع اعتبار ارتباط الاضلاع بالتقوس او مع ارتباط المعاني
بالتقوس او مع اعتبارها ومجموع الاضلاع بالتقوس الذي هو المسح على الاضلاع في مس
اما ان يكون لاصح اعتبار في اوج اعتبار ارتباط المجموع من حيث هو مجموع بالمعاني او مع
اعتبار ارتباط الاضلاع بالمعاني او مع اعتبار ارتباط التقوس بالمعاني او مع اعتبار
ومجموع المعاني والتقوس الذي هو المسح على الاضلاع ان يكون لاصح اعتبار
شئ او مع اعتبار ارتباط المجموع من حيث هو مجموع بالاضلاع او مع اعتبار ارتباط
المعاني بالاضلاع او مع اعتبار ارتباط ارتباط التقوس بالاضلاع او مع اعتبارها
فهذه خمسة عشر احتمال اخرى في الاحتمال الثاني التي قبلنا في كل احتمال خمسة
تضم للاضلاع عشر يكون احصاها تسعة وعشرين والثامن والعشرون سابع الاحتمال
وهو كون المسح مجموع الاضلاع والمعاني والتقوس فاحفظ تمام الفرض الى
الفرض لان المدعى ليس عرضا شئ اخر بل هو ذو عرض اي حال عليه وهو حصول
القبول كما في شرط المسح اي ان يحصل له الرض من الله تعالى وهذه المرتبة اعني من ان
يحل حصوله شراب غير الرض كما في حكمه والولدان والحوار وفيه عذابا وانما لاصح
ويكون اطلق السبب واراد المسح قال في الكبير صفة في شفة قال في الكبير ان
لما من الفرض وما يقع للفرض لا يكون الا مقصودا ببيان او تبعية فيقال
في الكبير ببيان ان هذه التا ليد ليس جميع اموات المنطقة اي اهلها انما يقال
انه جميعها ادعا ومبالغة باعتبار ان من قصد حصوله ملكه يحصل بها ما يقرب
من امراته من امراته في ذواتها في ان كانت لاثرة الى الاضلاع فان
كانت الى المعاني فلا حاجة الى التقدير افاده في الكبير على انه يقع محو اي والتحقيق
كأنه على انه انما محو في نفسه واختلاطه بغيره لا يقبل من موهما ان ذلك عارضا
حاجة وهو ان تمكن من الرد عليهم والعارض لا يعتد به من الاشتغال اي
اشتغال القاهر لا اختلاطه بغيره اي ما ذكر من ضلالاتهم فيما في على القاهر
من تمكن بعضها في نفسه من اضافة المسح الى الاسم والعام الى التي من ولم يتكلم على
اضافة من الى علم وفي شدة من العلم وي انما ايف من اضافة المسح الى الاسم
او العام الى احصا وهذا البيت او اي فلا اعتراض بحصول التكرار على انه
قد يقال اعاد حديث تمام مقصوده لاجل قوله محمد رب العلق المبلغ
من الفقير اعذر المفتقر ام فاعر فلو يد على اكدوش والفقير صفة مشبهة
في تد على الدوام فكيف المفتقر المبلغ من الظهير الا ان يقال ام فاعر قد

قد يدور معونة المقام على تقدير اكدوش مرة بعد اخرى وهكذا فيكون المفتقر مالا
بمعقبة المقام على تقدير اكدوش افتقار بعد افتقار وهكذا فيكون الافتقار
المشبهة فانما يقصد بافتقار واحد دائم فكان المبلغ من هذا كذا الاعتبار
ولا يقال ان المبلغ باعتبار زيادة بنا المفتقر على بنا الفقير لانا نقول محل دلالة
زيادة البناء على زيادة المعنى اتحاد النوع كان تلقى الامكان اسمي فاعر او صفتين
مشبهة من ثم يمكن ان يجعل المفتقر صفة مشبهة بتجديده عن قصد اكدوش فيهم
ما ذكره المقتدر قال في الكبير المبلغ من التقدير او وجه ان زيادة البناء
تدل على زيادة المعنى في محو تقوية كنهنا الاضطرر نسبة الى الاضطرر صير
بالعرب على ما ذكر في بعض الطبعة من الغارب على ما اشتد حال من خبر اس
حالة كونه جاريا على ما اشتد وقوله وليس كذلك وليس نسبته في الواقعة كذلك
وهذا المبلغ انما يجي اذا لم يكن لهذا الشيء يقرب ذلك الجبل المسح بالاضطرر والاطلاق
نسبها الى المكان صحيحا واسلافهم انهم يربطون الى اسلافهم او الى الناس
للغلب على من يداس صيا في مشهور واما الذرة جلوب فاعر على الاحتمال
الثاني ودليل النهر من المنية بمقدار النهر قدره بتساها اليها الذين امنوا لا تطلوا
صدقا لكم بل من والاذى ووجه الدلالة ان النهر من المسح نهر عن السبب لا يقال
يجوز ان يقع سبب الاضلاع مجموع المعنى والاذى فلا يكون فيه دلالة على النهر عن اثنين
وهو لانا نقول ان نسبة والابحار بعبارة كذا على ان المنية تنضم الاذى وقد دلت
ذلك من صوابنا على شدة اهدار البينة للملاحقة والمراد عدم الموازنة لظلال
استمر لا يقتضي عدم الموازنة قار والمراعاة تحيط بالذنوب قال في الكبير اي
تعلق بكل فرد منها رين الذنوب قال في التاموسا الرين الطبع والدينس لراي
دينس على قلبه رينا وريونا غلب وكل ما غلبك رانك وكنك وعليك والنفس
خبيثة وغشيت اه واهضاه رين الى الذنوب على معنى التام التحدية الى المحيطة
وهو والى بله يجمع جرحها صفتين للذنوب ونصيرها صفتين لمح وهذا هو
الحسن وبين عدم الغيوب اي وبين حث صفة عدم الغيوب الشائبة
لا تهر اليه والفظ لا تحسب اي وتكشف ترشيح ويصح ان تكون الاستفارة
نصير كحمة في الفطيان نسبة انفس الغيوب بالذنوب بالفظ بجامع المعنى في كل
وتكشف ترشيح بجملة الفع اي بجملة الفرقا ليع وهذا اولى من جعله في
الحد وي لا اضافة من اضافة الموصوف الى الصفة كما لا يخفى وقوله جميع علميا خسر
خلاف الدنيا بل الفرض حقيقة اية يشير الى ان ما اقتضاه كلام الله من ان

ويذكر في الواو وعدم جبرها في هذه الحالة ايضا ان احدثت مع المصير الا ان
مجهولها اكثر من احدثت انية ويجوز ان يكون للفظ والاولى هذا احدث
الرضي وعلى الحالة الثانية نزل عبارة المصير فان لم يذكر عقبها لاسيما
بل ما بعد ما حار وجوز وهو قوله في عاشوراء ونحو نظير اصب سبيلها
على انفسه وسويع في خصوصها في عاشوراء ونحو نظير ان كان من مفعول
المنفرد المعتبر اي اخص من احدى وعشرين سنة من زيادة الاعتناء بخصيصها
في عاشوراء ونحو ويصح ان نزل على الحالة الاولى على معني لا مثل الذي هو الاول
مخصوص في عاشوراء ونحو مذهبهم اي هو اولي من مذهبهم بالاعتناء وانزل في
هذه عاشوراء ونحو فبالاكثر من هذا القول الثاني في عاشوراء نزل في العلماء
الاعلام وكسفت في تحصيل العلم وانتشرت في ظلمات الجبال افعام هذا
الزمان الذي كنا نحاذره في قول كعب في قول ابن مسعود ان ادم هذا
ولم يذكر له غير لم يذكر ميت ولم يذكر بمولوداه بغير اختصار
في الجبل فالجبل الكبير وهو انتفاء العلم بالمقصود في شهر الجبل البسيط والجبل
المركب لان لم يكن مع اعتقاد انه عالم بسيط والامر كعب انه مكلفا وحققا
ان المركب عديم والشهود انه وجودي وان اعتقاد انه على خلاف ما هو عليه
وقيل من عشرة الى مائة وعشرين فصاحب هذه العقول في كل من العشرة والمائة
والعشرين وما بينهما قرضا اكثر من كان قبله مفعول مطلق اي عذرا اكثر
من كان قبله اي من عذر الشخص الذي كان قبله وفي بعض النسخ مما كان قبله
فما وافقه على القول والارادة اليه اي عذرا اكثر من عذر القول الذي كان
قبله اي من العذر في القول الذي كان قبله ويجوز غير ذلك احدى واربعين
بدل من سنة او عطف بيان فكله لابد من ان يراد اول سنة من اربعين
اذ ليس مجموع احدى واربعين نفس السنة التي توفي فيها النبي صلى الله عليه وآله
القول بان شات بدر الظل من البعض لاكتنايه الى بقدر ويجوز في نون اربعين
والمبين التفت والكر قاله في الكبير حال من او ابراهيم من الحزم اي قول المص
من سنة حال اه فكان المناسب ذكره في قوله احدى واربعين كما في قول الكبير
لما في صميمه هذا من الابرار الشقات جميع شقة بمعية الموقوف جمع سبيل
ويحيط الطريق كل من السبل والطريق يذكر ويؤنس كما في الناموس
وسبلة امتثال اة فنية وفتال المامرات واجتنبات المنزبات بالسبل
الحسية واستعير لها لفظ السبل لستارة تميز حجة وشبهة البقاء بما

للسبيل

بما سبيل حسن على طريق الاستعداد بالكنية والسبيل تحييد والسبيل على كل
حال تحييد مطلق في نفس الزمان اي سبيلها الذي لها الذي هو الح
وجه المشوق اما ما يظهر من سبيلها الى جهة الغيب فليس من ذاتها بل عارض لها
من حركة الفكر الا عظم الى جهة الغيب التي يحرك بحركته هذه جميع ما استوى عليه
من الاحكام وما فيها من الكواكب والنجمة ان الفيد غير مراد وان الفيد التوهم في جميع
الاقوات على طريق الكناية وهو اثنا عشر اعلم ان احكاما قسموا منطقة الفكر
اثنا من الذي هو فلك الثوابت اثني عشر قسما وسموا كل قسم منها برجا وسموا
كل برج ثمانية قسما وسموا كل قسم منها درجتا وسموا كل درجة سبعا
وسموا كل قسم دقيقا وسموا كل دقيقة سبعا وسموا كل قسم ثمانية وسموا
ثانية سبعا وسموا كل قسم ثالثة وهكذا ولا تدر في الشمس ما قسم
هذه المنطقة اصلا ففقد مسامتة الشمس وهي فلكها قسموا فلكها الى
اثني عشر قسما وسموا كل قسم ثالثة في الفلك في وانما في رقت مائة وابتداء في رقت
ما يليه في رقت مائة وسموا كل قسم ثالثة في فلكها عظمه بعد ما عن فلكه
على حد سواء والدلو وفرنس النسخ والداي وكما انها هي لانه لا يسبح بالاسمين
لان كواكب هذه البرج على صورة شخص مع دلو ملاء فتارة يسبح باسم الدلو وتارة
يسبح باسم صاحب الدلو والكلام على هذه البروج مقام اخر في سنة اي سنة
شخصية ومنهم من انتقل الشمس الى اول جزء من احوال انتقل لها اليه ومقدار
ايامها ثلثا في السنة وستمون وربع يوم وتقطع كل يوم اي وليه وقوله درجت
اي تقريبا والافقد ينقص ما تقطع في اليوم والليته عن الدرجة بدقيقة وبدقيقتين
وبثلاث دقائق وقدر يزيد بدقيقة وبدقيقتين فقط فحاشي النقص الذي فلكها
اكثر بانها تقيم في كل سنة ثلثين يوما تقريبا ايضا والا فالثالث بانها تقطع
في اكثر من ثلثين يوما بكثر وكذا كل رات السنة السنية على ثلثين
وستين يوما بخمسة ايام وربع يوم وتقطع كل يوم اي وليته وقوله
درجت اي تقريبا والافقد ينقص ما تقطع في اليوم والليته عن الدرجة بدقيقة
وبدقيقتين وبثلاث دقائق وقدر يزيد بدقيقة وبدقيقتين فقط فحاشي
النقص اكثر وكذا الحكم بانها تقيم في كل سنة ثلثين يوما تقريبا ايها والثالث بانها
انها تقطع في اكثر من ثلثين يوما بكثر وكذا كل رات السنة السنية
على ثلثين يوما بخمسة ايام وربع يوم فاحفظ وتقيم فلكها ثلثين
يوما اي مقدار ثلثين يوما لانه كثيرا ما تنتقل اول اربعين في اثنا اليوسم

او البنية وتنقل عن آفة كذا كذا البدر بهما القمر ليلة تمام نوره عند استقبال
 لنا جميع نصف البدر وذلك عند مقابلة الشمس بان يكون بينه وبينها ستة ايام
 ولا يزعم ان يكون ليلة الاربعة عشر كما هو من ادعى الامام بالحجة فقولهم هو القمر ليلة
 الاربعة عشر تقريبي والمبني صفة لازمة اذا البدر لا يكون الا خمسة ايام ولا يسع
 بدر في الذي جرد به من الدال وسكون الحرام وهو الظلم كذا في القاموس
 ويقطع الفلك في شدة الحمل ان الشدة هو من اجتماع القمر بالشمس
 الى اجتماعهما ونو يقطع الفلك في اقل من شهر لانه انما يجتمع بهما ثانيا بعد
 ان تقطع الفلك ونقطه ما تقطع الشمس في تلك المدة التي بين الاجتماعين
 من الدورة الثانية وهو من الاقتران من نصف درجة من درجاة الظلانيين
 ولما كانت المدة التي بين الاجتماعين اقل من ثلثين يوما باقل من نصف
 يوم بشر بيقصبت السنة القمرية عن ثلثين سنة فكانت ثلثا ثمانية
 واربعين وخمسين يوما وثلثون يوما كما قيل تقصير ذلك من زمانه
 العلامة الى الفلك الصوري في التواريخ وتبين وتبين من تلك السنين وتبين
 هذا ايضا تقريبي لانه متى كان حصره في اليوم واليلة ثلاث عشرة
 درجة الا شيئا يسيرا وهو ثمانية فانه قد ينقص مائة في اليوم واليلة
 من ذلك في قدر يزيد ويقل في بعض احدى عشرة درجة في بعض اوقات
 اربع عشرة درجة وكبر هكذا ينبغي تقدير هذه المواضع فاحفظ ولا تنظر
 الى ما يخالف ما وقع في بعض شئ من السنين على شدة الناظر في من لا يخلف
 في مكان كلون الكواكب اي موجد الموجودات فالكواكب جميع كون
 بمعنى الحائرين او بمعنى الكون بفتح الواو اي الموجد بفتح الحيم واليه سبحانه اعلم
 من ينقص هذه الكواكب في يد مولفها الفخر الى رحمة مولاه محمد بن
 الصبان فانه الله سبحانه بالحق والاصح وكانت تمام تبيض بايوم الاربع
 لا يسع ليال ببيت من شهر محرم الحرام افتتحة سنة تسع وتسعين ودية
 والنف وكما تمام تسوية بها يوم الاربع من رمضان بعد ذلك الحجة بعد
 العصر على يد فقهاء العباد الفقير رحمة رب العباد
 محمد الامين بن ملا احمد بن محمد الامين اخذني
 ابن ابراهيم خليل الطائفي عن شاذي عن
 العمدة وعن والده واصله واصب الهمما
 واليه وعرفه ولامه وولاه ولا
 ولا صباه وشركائه ولا ضوائه المسلمين والسمات والمومنين والمومنين

١٢٥